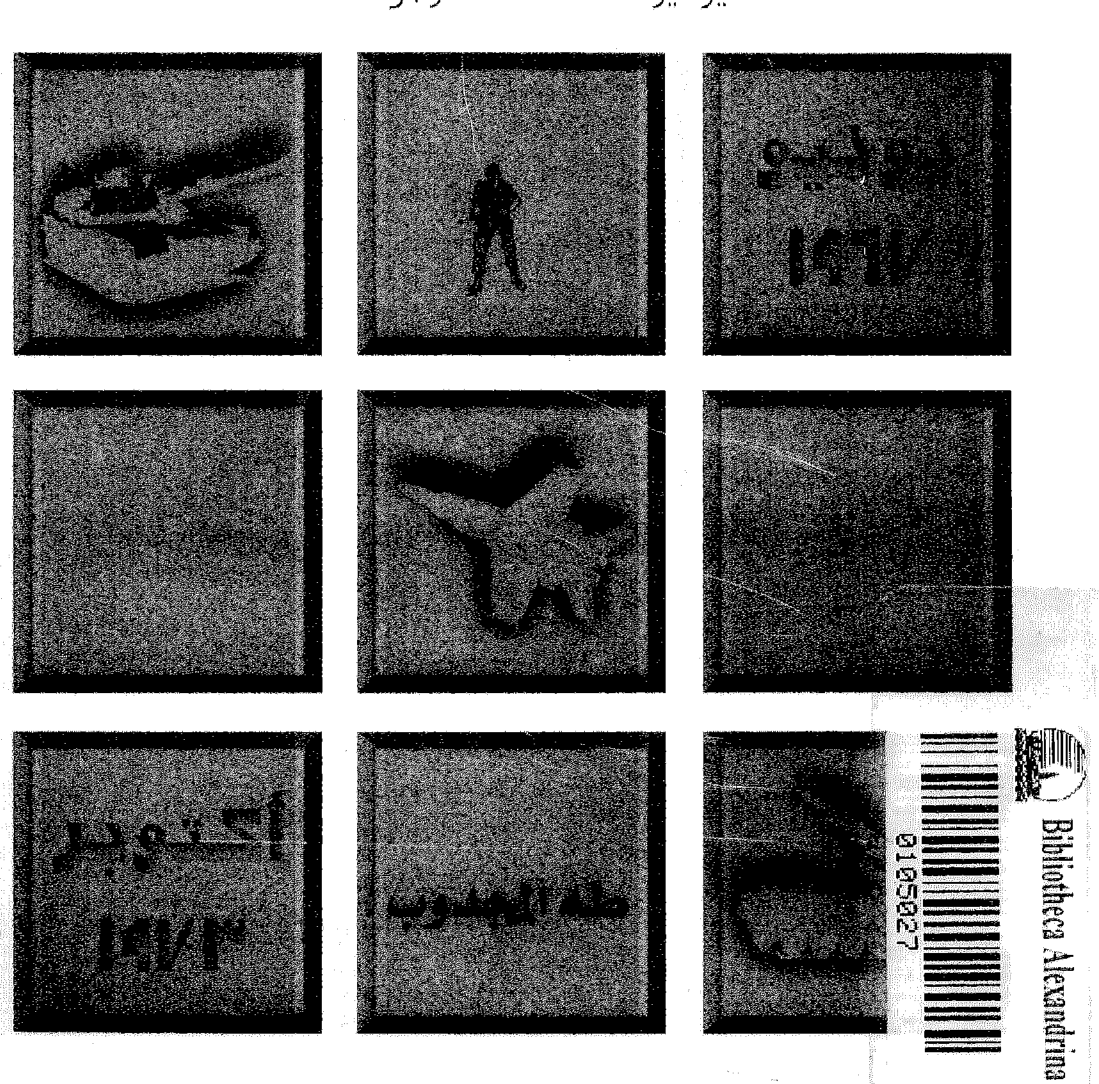
سنوات الإعداد وأيام النصر

يونيو ١٩٦٧ - أكتوبر ١٩٧٣







يونيو ١٩٦٧ - أكتوبر ١٩٧٣

طه المجدوب

الطبعة الأولى
١٤٢٠ هـ - ١٩٩٩ م

الناشر : مركز الأهرام للترجمة والنشر
مؤسسة الأهرام - شارع الجلاء - القاهرة
تليفون : ٥٧٨٦٠٨٣ - فاكس : ٥٧٨٦٨٣٣

تصميم الغلاف
للفنان هشام بهجت

المحتـــويـات

الصفحة

الصفحة

الصفحة


Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

مقـــدمـة

فى حياة الأمم أيام بارزة لا تقاس بوحدات الزمن ، ولكنها تقدَّر وتقيَّم بما حققته من إنجازات تاريخية ، وما تركته من بصمات عميقة شكلت علامات بارزة فى تاريخ هذه الأمم . إنها الأيام التى تخوض فيها الشعوب تجاربها المصيرية الحاسمة فى لحظات تاريخية معينة . وقد تنتهى التجربة بالإخفاق أو تنتهى بالنجاح ، وقد تقع فيها الهزيمة أو يتحقق فيها النصر . ولكن تبقى الهزيمة ، ويبقى النصر ، يمثلان تجربة حية تترك فى النفوس آثارها ، وإن تراوحت هذه الآثار بين السلب والإيجاب ، وتطبع سلوكها بأنماط جديدة من أنماط الحياة . إن آمال الشعوب تنمو وتتحقق إذا ما آمنت بأن غدها يجب أن يكون أفضل من يومها ، فتزدهر أيامها وتتحول أحلامها بالجهد والعرق والكفاح ، وبالدم أحيانا ، إلى حقائق تسعى فوق أرض الواقع .

وقد شهدت مصر فى نصف القرن الأخير ، أياما كثيرة أضافت إلى تاريخها الحديث تطورات جذرية شكلت تلك العلامات البارزة التى تميز تاريخ الأمم وتحدد معالم مسيرته ، بداية من ثورتها المجيدة فى يوليو ١٩٥٢ التى شهدت خلال العقدين الأولين من عمرها ـ وتحديدا بين عامى ١٩٥٦ و ١٩٧٣ ـ أربع تجارب عسكرية فريدة ومتنوعة الأبعاد والنتائج . حيث وقعت حرب العدوان الثلاثى ضدها فى عام ١٩٥٦ ، ثم حرب ١٩٦٧ ، ثم حرب الاستنزاف التى استمرت أكثر من عامين ٦٨ ـ ١٩٧٠ ، وأخيرا حرب أكتوبر ١٩٧٣ .

● فى « **التجربة الأولى** » عام ١٩٥٦ ، عانت مصر أشد المعاناة من مؤامرة دولية كبرى تواطأت فيها ثلاث دول ـ بينها دولتان من الدول الكبرى ـ كان هدفها ضرب مصر والقضاء على ثورتها الفتية التى كانت قد أتمت عامها الرابع . فقد شنت بريطانيا وفرنسا وإسرائيل حربا عدوانية كبرى ضد مصر بحجة اجترائها على ممارسة حق شرعى لها .. حين قامت بتأميم شركة قناة السويس فى يوليو ١٩٥٦ .

● أما « **التجربة الثانية** » التى جرت فى عام ١٩٦٧ ، فقد انتهت بنكسة سياسية وعسكرية مريرة لثلاث دول عربية هى مصر وسوريا والأردن . وكان الهدف هذه المرة ، القضاء على مصر وضرب القومية العربية فى معاقلها ، وأخيرا تحقيق الأطماع الصهيونية التوسعية . وكان هذا العدوان الإسرائيلى مبيتا ومدبرا ، باركت الولايات المتحدة خطته الموضوعة منذ سنوات سبقت ١٩٦٧ وظلت تنتظر اللحظة المناسبة لتوضع موضع التنفيذ . وجاءت الفرصة عندما عادت مصر لممارسة سيادتها على أرضها ومياهها الإقليمية ، فقامت بإغلاق خليج العقبة عند مضايق تيران فى وجه الملاحة الإسرائيلية فى مايو ١٩٦٧ .. وهو ما اعتبرته إسرائيل بمثابة إعلان للحرب عليها .

● ثم جاءت « **التجربة الثالثة** » لهذا الصراع الطويل الأمد ، والتى استمرت بين عامى ١٩٦٨ و ١٩٧٠ وعرفت بـ « حرب الاستنزاف » . تلك الحرب التى أحيت الأمل ، وأعطت للمقاتل المصرى جرعة معنوية قوية كانت ضرورية لاستعادة روح النضال التى كادت تقضى عليها حرب ١٩٦٧ .

● وعندما خاضت مصر « **التجربة الرابعة** » فى عام ١٩٧٣ ، كانت قد وعت الدرس تماما ، واستوعبت مرارة التجارب السابقة واكتسبت الخبرة والعبرة . لذلك انتصرت مصر وعلت كلمتها ، بعد أن حشدت كل طاقاتها ، فأزالت آثار هزيمتها وتجاوزتها ، وحققت انتصارها الكبير فى أكتوبر ١٩٧٣ . فى هذه الحرب المجيدة أسقطت مصر أسطورة التفوق الإسرائيلى ، وهدمت نظرية الأمن التوسعية ، ونجحت فى بتر ذراع إسرائيل الطويلة الممثلة فى قواتها الجوية وفى شل « قبضتها الحديدية » الممثلة فى قواتها المدرعة ، واخترقت الحدود التى ظنتها آمنة وقهرت الجيش الذى لا يقهر . وأخيرا أجبرت إسرائيل على الدخول إلى طريق السلام لأول مرة منذ نشأتها .

☐

فى هذا الخضم الهائل من الأحداث ، وبعد تحقيق نصر أكتوبر ، برز سؤالان مهمان ظلا يلحان على وجدان شعب مصر ، ويترددان على ألسنة أبنائه سنوات طوالا . وكان السؤالان هما :

● « لماذا هزمنا هذه الهزيمة المفجعة فى عام ١٩٦٧ ، بينما أمكننا أن نحقق هذا الإنجاز الرائع فى أكتوبر ١٩٧٣ ؟ » .

● كيف أمكن لقواتنا المسلحة ، بعد أن شربت كأسا مريرة فى عام ١٩٦٧ ، أن تبتلع مرارة هذه الكأس ، وتنفض عن نفسها غبار الهزيمة ، وأن تنهض بكل العزم والإصرار لترد عليها بنصر مؤزر ، وأن تجبر إسرائيل فى عام ٧٣ على أن تشرب من نفس الكأس وتتذوق نفس المرارة ، بعد الإنجاز العظيم الذى تحدث عنه العالم والذى جاء بعد ست سنوات من الإعداد القتالى والعمل التدريبى والتخطيط المستنير ، وبعد أن أعلنت إسرائيل عقب حرب يونيو ١٩٦٧ - وبكل الصلف والغرور - أنها تتوقع ألا يقوم لجيش مصر قائمة ؟ .

ولكن .. خاب ظن إسرائيل وطاشت تقديراتها العشوائية ، وقد ظنت وأعلنت أن مصر شعبا وجيشا وقيادة « جثة هامدة » . وكان الخطأ الفاحش الذى وقعت فيه إسرائيل ، أنها أساءت التقدير ، فلم تدرك مدى أصالة هذا الشعب وعراقته ، ومدى تعلقه بأرضه وعشقه لترابها ، ولم تقدر حقيقة ما يملكه من قدرات كامنة وطاقات خلاقة .. اختزنها عبر آلاف السنين ، ومن ثقة لا حدود لها فى الله وفى النفس .

إن هذه العوامل التى أسقطتها إسرائيل من حساباتها ، هى نفسها التى مكنت شعب مصر من أن يقف منتصب القامة مرفوع الهامة - رغم الهزيمة - يقبل كل التحديات ، ويرفض كل الضغوط . أما جيش مصر ، فقد تحمل عبء هزيمة ثقيلة - هو ضحيتها الأولى - بصبر طويل ، وفى صمت

كبير بذل الجهد والعرق والدم بسخاء ، متسلحا بالإيمان ، متجاوزا آثار الهزيمة .. إلى أن جاءت اللحظة الحاسمة ، لحظة الميلاد الجديد التى انتظرها وأعد لها طوال ست سنوات قاسية ، فخاض حربا شرسة .. يثأر للهزيمة ويزيل وصمة العار ويسترد الكرامة .. يقاتل عن إيمان بأن هذا قدره والتزامه ، لأن بلده الذى جمع بين عراقة التاريخ وأصالة الحضارة وندرة المكان والموقع ، كتب عليه أن يعيش فى صراع متصل لا ينقطع ضد الطامعين والمستعمرين والمغامرين .

لقد انقضت سنوات ما بعد النكسة ، ومصر لم تفكر أو تتحرك إلا فى إطار قومى أصيل ، ومن واقع تجربة صعبة ومريرة ، وتحملت مسئوليتها التاريخية ، فخططت لمواجهة نتائجها والتصدى لما يترتب عليها من تحديات . ونجح جيش مصر فى إنجاز مهمته التاريخية الجسيمة على خير وجه ، فى نطاق إمكانيات محدودة نسبيا ولكنها معززة بطاقات معنوية هائلة .

لقد تعرضت أحداث يونيو ١٩٦٧ وما أعقبها من تطورات جرت خلال السنوات الخمس التالية (٦٨ ـ ١٩٧٢) لكثير من الجدل وقليل من الحوار والتحليل . وتناولها العديد من الكتاب المصريين كل من وجهة نظره ، كما خاض فيها عدد كبير ممن ساهموا فى هذه الأحداث من القادة العسكريين ، ولكن معظمهم اتخذ مما رواه مادة للدفاع عن النفس أو تمجيد الذات ، مع إدعاء الصواب لنفسه ونسبة الخطأ إلى الآخرين .

من هذا المنطلق وجدت من الواجب أن أسهم بجهد متواضع فى أن أوضح للأجيال الصاعدة التى ستحمل مسئولية بناء المستقبل كيف حدثت الهزيمة ، وكيف تحقق النصر . وأن هذا النصر لم يكن طوع البنان ، بل كان ثمرة جهود هائلة .. ثمرة رواها بسخاء عرق ودماء أبناء هذا الوطن دون انقطاع على مدى ست سنوات متصلة .. فى خلية نحل لم تهدأ .. فى فترة تاريخية لا يمكن أن تمر دون تقويم وتقدير ووفاء ، فإن لها الفضل الأول فى تحقيق نصر أكتوبر بكل أبعاده الاستراتيجية والعسكرية والسياسية ، لابد أن تعلم الأجيال القادمة بأمانة حجم التضحيات التى أعطاها الأجداد والآباء ، وتحملها رجال القوات المسلحة بكل الصلابة والإيمان فيما بين عامى ١٩٦٧ و ١٩٧٣ ، عامى الهزيمة والنصر . لذلك سوف أحاول فى سياق الحديث أن أجيب ـ بقدر استطاعتى ـ عن كل ما دار من تساؤلات ، بعضها موضوعى ، وبعضها غير موضوعى ، ولكن فى الحالتين بعيدا عن أى مهاترات شخصية أو حسابات ذاتية أو قصص عنترية ، بقدر ما يفرضه الضمير الوطنى والقومى ، وما تعززه النوايا الخالصة لله والوطن والتاريخ ، مضافا إليها خبرة الممارسة والمعايشة على مدى ربع قرن من الصراع العسكرى منذ أن بدأ فى عام ١٩٤٨ .

لقد حملت القوات المسلحة الأمانة وقدمت التضحيات ، بل وتحملت ظلما وزر المخطئين ، ولكنها انتفضت وانتصرت بعد أن قلبت وصححت الأوضاع وأعادت لمصر ما فقدته من عزة وكرامة . وإننى إذ أسمح لنفسى بأن أخوض فى هذا الحديث ، فذلك بالاعتماد على مسئوليات شاركت فى حملها ، وأحداث جسام عشتها مقاتلا مخططا ومؤرخا عسكريا ، شارك فى كل الحروب وفى تسجيل وتحليل التاريخ الرسمى لهذه الحروب على مدى الصراع الممتد بين العرب وإسرائيل .

من هذا المنطلق نحاول تقديم ملحمة الإعداد والتخطيط العسكرى للحرب وكيف تم التنفيذ ، وتأثيرها المباشر على مسار الحرب ونتائجها .. مع التركيز على إبراز عدة عناصر مهمة ميزت هذه المرحلة الحيوية من تاريخنا الحديث ، وهى :

(أ) توضيح أساليب الفكر المتطور ، البعيد عن النمطية ، الذى اتبع فى معالجة قضية قومية شديدة التعقيد ، ومشكلة من أعتى المشكلات التى واجهت - وما زالت تواجه - الأمة العربية فى تاريخها المعاصر ، وهى قضية التحدى الصهيونى ، ومشكلة الصراع ضد العدوان الإسرائيلى المدعوم بمساندة قوية من قوى أجنبية كبرى ، فى مرحلة من أصعب مراحله حيث تفاقمت أبعاده وتجسدت مخاطره فى أعقاب هزيمة يونيو ١٩٦٧ .

(ب) طرح نموذج فريد من الإبداع الفكرى للمخطط الاستراتيجى والأداء المبهر للمقاتل المصرى ، فى مجال من أخطر مجالات العمل الوطنى والقومى ، وهو الإعداد والتخطيط للحرب وشن هذه الحرب .

(جـ) إظهار الأساليب غير النمطية سواء فى مجال إعداد المقاتل والقوات ، أو مجال إعداد خطط العمليات ، أو فى مجال إدارة الحرب ، دون اندفاع غير محسوب أو متأثر بالشعارات البراقة الخالية من أى مضمون يخدم القضية ، مع التمسك بالحق والهدف والإصرار على تحقيقه بتسخير كل الخبرات السابقة والإمكانيات والأدوات المتاحة مصريا وعربيا .

(د) إبراز طبيعة ومكونات عملية الإعداد التى جرت خلال السنوات الست ومدى الجهد المبذول فى الإعداد القتالى ، والدور الحيوى لحرب الإستنزاف فى صقل المقاتل المصرى وما واكبها من إعداد سياسى وإعداد خططى وفنى ، وكيف أمكن إيجاد الحلول اللازمة لمواجهة المصاعب السياسية والعقبات العسكرية وتحديد الوسائل المناسبة للتغلب عليها .

(هـ) عرض مختصر لديناميكية المعركة ومراحلها ، وإبراز أهم معالمها أثناء حرب أكتوبر ٧٣ التى بدأت فى ٦ أكتوبر وانتهت يوم ٢٨ أكتوبر ١٩٧٣ ، مع تقديم تقويم مركز للنتائج المباشرة للحرب : العسكرية والسياسية .. الإقليمية والدولية .

وأخيرا ، فهى محاولة جادة ومخلصة تستهدف تسليط الأضواء على خفايا الجهد الكبير ، والمسئوليات الجسيمة والتضحيات الضخمة التى تحملتها القوات المسلحة وقياداتها فى صلابة وعزم وصبر طويل على مدى سنوات ست من الإعداد للثأر واسترداد الأرض والكرامة ، ولنوضح أن القوات المسلحة وقياداتها لم تكن « جثة هامدة » كما وصفتها إسرائيل ، ولكنها كانت خلية من العمل الدؤوب سواء فى مجال الفكر أو فى مجال التطبيق العسكرى ، حتى نصحح للأجيال المعاصرة حقائق كثيرة قد تكون غائبة عنها ، ونخلّصها من مأساة التشويش والبلبلة التى عانت منها نتيجة لما فُرض عليها من حشو ومغالطات متعلقة بأحداث هذه الفترة الحرجة من تاريخ مصر الحديث والتى جاءت فى أعقاب هزيمة قاسية . وحتى نرحم هذه الأجيال ، علينا أن نلتزم بالحقيقة ونتمسك بالكلمة الصادقة ، فى محاولة لإثراء المكتبة الوطنية والعربية العسكرية بجرعة دسمة من الحقائق

التى شكلتها نيران المعارك ، وصاغتها التجارب المرة والخبرات المتنوعة ، مصحوبة بتحليل أمين لفترة من أدق الفترات التى مر بها تاريخ مصر الحديث من عام ١٩٦٧ حتى عام ١٩٧٣ . لقد شكلت هذه السنوات ، سنوات المخاض لميلاد النصر فى ملحمة أكتوبر المجيدة .

طـه المجـدوب

مارس ١٩٩٩


Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

تمهيـــد

ربما يكون من المفيد للقارىء العزيز ، أن نبدأ هذا التمهيد بمحاولة تناول بعض جوانب الفكر الصهيونى وصولا إلى نظرياته العدوانية التى ارتبطت بمسار الصراع المسلح بين العرب وإسرائيل . تلك النظريات التى عملت مصر على إسقاطها وإهدار أركانها أثناء حرب أكتوبر ٧٣ ، كهدف استراتيجى عسكرى حددته القيادة المصرية لهذه الحرب .

بداية يمكن القول إن الفكرة الصهيونية قد انطوت أصلا - سواء فى طبيعتها السياسية أو الاجتماعية - على تصور خاص للإنسان العربى من حيث قدراته وحقوقه وصلاته بوطنه . وهو تصور خاطىء من أساسه ، ولكنه شكل إحدى الركائز المهمة التى قامت عليها النظرية العسكرية الإسرائيلية ، سواء فى جانبها الأمنى أو فى جانبها التوسعى . فقد حددت النظرية مفهوما ماديا للإنسان العربى لا يمت بصلة إلى حقوقه كإنسان ، ولا يعترف بانتمائه الوطنى لأرض الوطن التى عاش فيها هو وآباؤه وأجداده ، أو بانتمائه القومى لأمته العربية .

فقد أسقطت النظرية العسكرية الإسرائيلية من اعتبارها حقوق الإنسان العربى ولم تعترف بها . لذلك فقد بنت جانبها الأمنى على محاولات تخويف الإنسان العربى وبث الرعب فى قلبه ، وتسليط سيف الإرهاب على عنقه ، واستخدام كل الوسائل المعنوية والمادية - المشروعة وغير المشروعة - لإرهابه وإخضاعه ، بل وإذلاله . أما الجانب التوسعى من النظرية فقد قام على فكرة اغتصاب الأرض العربية بالقوة ، وتفريغها من سكانها وأصحابها الأصليين بالإرهاب والطرد أو الإبادة ، تمهيدا لشغلها بأفواج المهاجرين اليهود المستجلبين من أنحاء العالم .

ومن المعروف فى التاريخ الصهيونى ، أنه عندما قامت الدولة اليهودية فى مايو ١٩٤٨ على أشلاء الشعب الفلسطينى ، تعمدت قيادتها السياسية - ممثلة فى رئيس وزرائها فى ذلك الوقت ديفيد بن جوريون - أن تغفل أى ذكر لشكلها الجغرافى أو حدودها السياسية . وجاء دستورها خاليا من أى تحديد لأبعاد الدولة ، رغم علمه بأن كل الأراضى حول إسرائيل هى أرض عربية مأهولة بالسكان العرب ، تابعة لدول عربية .

ولكن كل هذه الحقائق - من منطلق النظرة الصهيونية إلى العالم العربى - لم تقف حائلا أمام المطامع الصهيونية ، ولم تمنع بن جوريون من المناداة بأن « حدود إسرائيل تكون حيث يقف جنود إسرائيل » . وهى دعوة عدوانية صريحة لغزو أراضى الغير . إن هذا المبدأ الصهيونى الذى أرساه بن جوريون أصبح يمثل جوهر النظرية الإسرائيلية التوسعية ، مجردا وعاريا من الألفاظ المنمقة أو التعبيرات الخادعة التى برع فيها الإسرائيليون .

فى ظل هذه الادعاءات الصهيونية ، أشعلت إسرائيل عدة حروب عدوانية فى المنطقة ضد العرب ، خططت لها ومهدت لشنها منذ قيامها . وحددت أهدافها التوسعية قبل ذلك بكثير ، فى إطار الاستراتيجية الصهيونية الموضوعة لإقامة « الدولة العبرية الكبرى » . وحددت أسلوبها القائم على الدفع التدريجى لحدود الدولة ، أو على مراحل ، لتصل إلى « حيث يقف جنود إسرائيل » فى مناطق جديدة من الأرض العربية .

من هنا يمكننا أن نؤكد أن النظرية العدوانية الإسرائيلية هى المحرك الأول نحو الأهداف التوسعية ، وبالتالى فهى المفجِّر الحقيقى لجولات الصراع العربى الإسرائيلى ، والسبب الأساسى فى استمرار السياسة العدوانية ضد العرب حتى يومنا هذا . ولكى تغطى إسرائيل على الأهداف الحقيقية لنظريتها وسياستها المعادية للعرب ، وحتى تخفف من وقع الإدانات الدولية لها ، لجأت دائما إلى استخدام التبريرات اللفظية ، وإلى تسمية أعمالها التوسعية بمسميات ومصطلحات لا تعبر عن حقيقة نواياها . فتسمى الاستيلاء على الأرض العربية « إجراءات لتأمين حدودها المهددة » ! ، والتمسك بخطوط استراتيجية حيوية داخل الأرض العربية بحجة أنها تمثل أفضل « الحدود الآمنة » لها ، ولاكتساب المزيد من السلامة الجغرافية لأراضيها ضد الأخطار العربية التى تسعى إلى تهديد الوجود الإسرائيلى وإبادة الشعب الإسرائيلى !! وبمثل هذا التضليل اللفظى قلبت إسرائيل الحقائق ، وحفظت – فى نفس الوقت – لنظريتها التوسعية قدرتها على الحركة الديناميكية اللازمة لاستكمال مخططاتها الإقليمية على حساب الأرض العربية .

وليس ثمة شك فى أن هذه النظريات الإسرائيلية لم تكن وليدة ظروف فرض الدولة وقيامها ضد إرادة العرب ، أو أنها أعدت لمواجهة العداء العربى الذى سببته هذه الظروف . إنها وليدة فكر صهيونى قديم نشأ مع نشأة الفكرة الصهيونية ذاتها ، وقد ظلت محتفظة بطبيعتها وأبعادها المستقبلية رغم كل المتغيرات التى طرأت على عالم ما بعد الحرب العالمية الثانية عامة ، وفى منطقة الشرق الأوسط على وجه التحديد . فى هذا الإطار ظلت إسرائيل تعتبر قيام الدولة فى عام ١٩٤٨ ، مرحلة على طريق مرسوم نحو غاية كبرى . لذلك بدأت منذ نشأتها فى الإعداد لتنفيذ المراحل التالية ، من خلال سياسة معادية للعرب ، وخاصة مصر ، باعتبارها أكبر وأقوى الدول العربية وأكثرها فاعلية على مسيرة القومية العربية .

ولقد كانت هذه الحقائق التى تبلورت بوضوح فى عدوان عام ١٩٦٧ ، هى الدرس الأول الذى خرجت به مصر من هذا العدوان . ومن هنا كان تركيزها الأساسى فى التخطيط للحرب الهجومية الشاملة ضد الوجود الإسرائيلى فى سيناء ، أن يكون الهدف الاستراتيجى العسكرى للحرب هو هدم أركان النظرية العسكرية الإسرائيلية – أو نظرية الأمن الإسرائيلى كما يحلو لإسرائيل أن تسميها – وإسقاط كل مفاهيمها المبنية على منطق القوة وأسلوب الاغتصاب .

لقد وضعت مصر هذا الهدف ليس لكونه يمثل التصدى الحقيقى لجوهر العدوان الصهيونى للعرب فحسب ، ولكن كذلك لحرص مصر على فلسفتها تجاه السلام . ولذلك فهى لم تركز على هدف تدمير إسرائيل ، ولكن على إقناعها بفساد نظرياتها لأنها تقوم على العدوان . وأن مثل هذه

النظريات لن تحمى وجودها أو تحقق لشعبها الأمان ، وأن ما يحمى وجودها ويضمن بقاءها فى أمن واستقرار هو السلام الحقيقى القائم على الحق والعدل والعلاقات المتوازنة . أما سلام الاستسلام ، فهو حلم صهيونى لا يمكن أن يتحقق ، وهو مفهوم سبق لبن جوريون – الذى أطلق عليه اسم « النبى المسلح » – أن حاول تفسيره بقوله : « إن طريق القوة هو الذى يكفل فى النهاية استسلام العرب . فهم لا يجدون دافعا قويا لعقد سلام مع إسرائيل الضعيفة ، ولكن عندما يقتنعون بأن إسرائيل أصبحت من القوة بحيث يمكنها أن تهزمهم .. عندئذ سيرضخون لها » .

وبن جوريون هو الذى أسس دولة إسرائيل وأعلن قيامها فى مايو ١٩٤٨ ، وظل مسيطرا على سياستها الخارجية العسكرية طوال حقبة الخمسينيات . بل إنه ظل رئيسا للوزراء ووزيرا للدفاع سنوات طويلة ، تمكن خلالها من أن يحقق ارتباطا بين السياستين الخارجية والدفاعية : السياسة الخارجية التى سُخرت لخدمة دعم الوجود الإسرائيلى وربطه بإحدى القوى الكبرى ، وتوفير مصادر دائمة للحصول على السلاح ، وكسر الحصار العربى حول إسرائيل . أما السياسة الدفاعية ، فقد وضعت على أساس إنشاء قوة عسكرية إسرائيلية رادعة ، استعدادا لتنفيذ طموحات إسرائيل التوسعية فى الأراضى العربية ، وشق طريق لإسرائيل خارج دائرة الحصار العربى ـ خاصة ما يتعلق بفتح خليج العقبة المغلق أمام الملاحة الإسرائيلية بالقوة ، والحفاظ عليه مفتوحاً حتى يمكن إقامة جسر اقتصادى يربط إسرائيل بالدول النامية فى قارتى إفريقيا وآسيا . وقد مثل هذا الهدف أحد الدوافع الرئيسية لقيام إسرائيل بشن حربى ١٩٥٦ و ١٩٦٧ ضد مصر .

وفى ضوء هذه الاستراتيجية السياسية العسكرية التى وضعها بن جوريون فى بداية حقبة الخمسينيات ، شنت إسرائيل حروبها العدوانية من أجل هزيمة الجيوش العربية ـ وفى مقدمتها جيش مصر باعتباره أكبر وأقوى الجيوش العربية ـ والاستيلاء على المزيد من الأرض العربية فى الدول المجاورة لها (مصر والأردن وسوريا ولبنان) . وهو هدف موضوع ومرسومة خطواته قبل عدوان ١٩٥٦ على مصر .. الذى تراكمت مبرراته منذ قيام الثورة المصرية فى يوليو ١٩٥٢ .

فقد أجمعت آراء المؤرخين المعاصرين على أن جذور العداء الصهيونى لمصر ، وإن كانت قد غُرست أصلا منذ نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين ، إلا أنها قد نمت ودبت فيها الحياة فى يوم الثالث والعشرين من شهر يوليو عام ١٩٥٢ .. يوم أن قامت ثورة مصر وحددت لنفسها أهدافا ستة ، كان أبرز ما فيها من وجهة النظر الخارجية هدفان مهمان هما : القضاء على الاستعمار ، وإنشاء جيش وطنى قوى ـ وكلاهما اعتبرته إسرائيل تهديدا لوجودها .

□

فمنذ أن جاءت ثورة مصر فى عام ١٩٥٢ ، بدأت تدير نضالا حقيقيا واسع النطاق .. أساسا من أجل تحرير إرادتها السياسية وإخراج المستعمر البريطانى من أرض الوطن . ففى عام ١٩٥٤ ، نجحت مصر ـ بعد مباحثات شاقة ـ فى الاتفاق مع بريطانيا على جلاء كل القوات البريطانية عن مصر ، مع احتفاظ بريطانيا بقاعدة القناة على أن تدار منشآتها بواسطة مدنيين بريطانيين . وفى

يونيو ١٩٥٦ ، غادر البلاد آخر جندى بريطانى وأقفلت الصفحة الأخيرة لتاريخ الاحتلال البريطانى لمصر . وهى الصفحة التى حاولت بريطانيا أن تعيد فتحها مرة أخرى بالقوة المسلحة عام ١٩٥٦ ، ولم يكن قد مضى على خروج آخر جندى لها من مصر ، سوى مائة وخمسة وأربعين يوما فقط ـ حين قادت عدوانا ثلاثيا غاشما ضد مصر . ولكن قُدِّر لهذا العدوان أن يكون هو المعول الذى قضى على البقية الباقية من امتيازات بريطانيا فى اتفاق الجلاء وقاعدتها العسكرية فى منطقة القناة ، حيث قامت مصر بتصفيتها عشية العدوان وحرمانها منها إلى الأبد .

وكانت إسرائيل تعتبر الوجود البريطانى العسكرى فى منطقة قناة السويس عنصرا حيويا يحمى حدودها الجنوبية ، ولذلك كان لاتفاق الجلاء أثره الشديد على موقف إسرائيل واستراتيجيتها تجاه مصر . وهنا يمكن القول إنه فى أكتوبر ١٩٥٤ ـ تاريخ توقيع اتفاقية الجلاء بين مصر وبريطانيا ـ قررت إسرائيل البدء فى الاستعداد الجدى لغزو سيناء واحتلالها ، وفتح مضايق تيران فى خليج العقبة بالقوة .

كان هدف إنشاء الجيش الوطنى القوى أحد الأهداف المهمة للثورة المصرية . وقد اتضحت أبعاد هذه الأهمية فوق أرض فلسطين .. من خلال المآسى التى شهدتها حرب فلسطين عام ١٩٤٨ . وتأكدت ضرورة تحقيق هذا الهدف بعد اعتداءات إسرائيل المتكررة على حدود مصر فى أوائل عام ١٩٥٥ . وكانت مصر قد بدأت جهودها بشأن إعادة تسليح الجيش المصرى لدى الدول الغربية ، ولكن منيت جميع محاولاتها بالفشل بعد أن استمرت ما يقرب من ثلاث سنوات حتى منتصف عام ١٩٥٥ . وكان هذا العام ـ ١٩٥٥ ـ هو العام الحاسم فى معركة كسر احتكار السلاح ، والذى يمثل نقطة تحول أساسية فى سياسة مصر الخارجية بشأن الحصول على احتياجاتها من الأسلحة والمعدات الحربية . ففى ١٩٥٥ استقر يقين قيادة مصر على أن سعيها من أجل السلام دون وجود قوة تسانده لن يجدى شيئا ، وأن وجود جيش قوى يقف فى وجه القوى المعادية لمصر أصبح ضرورة ملحة .

وكانت صفقة الأسلحة الفرنسية السرية التى نفذتها إسرائيل خلال عامى ١٩٥٥ و ١٩٥٦ ، هى الدافع الذى شجع إسرائيل على اتخاذ قرار الحرب ثم قيامها بالعدوان على مصر فى عام ١٩٥٦ . وكان لابد لمصر أن تحسم موقفها ، وأن تتخذ القرار المصيرى الضرورى لإعادة تسليح الجيش المصرى ، وإن تطلب الأمر استبدال الأسلحة الغربية الموجودة فى الجيش بأسلحة شرقية . وفى ٢٧ سبتمبر ١٩٥٥ ، أعلن الرئيس عبد الناصر عن قيام مصر بعقد صفقة أسلحة مع إحدى دول الكتلة الشرقية ـ وهى تشيكوسلوفاكيا ـ « لكى نواجه أخطار التسليح الإسرائيلى ، وبعد أن فشلت كل جهودنا للحصول على السلاح من الدول الغربية » .

واهتز الغرب وصرخت إسرائيل لهذا القرار الجرىء ، وراح الجميع يحذر من امتداد الخطر الشيوعى والتسلل السوفيتى إلى الشرق الأوسط . وكثر الحديث عن صفقة الأسلحة التشيكية باعتبارها « حصان طروادة » الذى قلب موازين القوى الدولية فى المنطقة . وبدأ الغرب يتحفز للقضاء على النفوذ السوفيتى فى الشرق الأوسط . كما بدأت إسرائيل تستعد للقيام بضربة قوية ضد

مصر يتم خلالها تدمير الأسلحة الشرقية الجديدة ، ووقف نمو القوة العسكرية المصرية . وانتظر المتربصون بمصر فى الغرب وفى إسرائيل الفرصة المواتية للانقضاض عليها ، بعد أن التقت النوايا الإسرائيلية مع النوايا الغربية بشأن إيقاع الهزيمة بجيش مصر وإسقاط نظامها الثورى . ووجدت هذه الأطراف فرصتها الذهبية عند قيام مصر بتأميم شركة قناة السويس فى يوليو ١٩٥٦ . وتواطأت الأطراف الثلاثة ، بريطانيا وفرنسا وإسرائيل ، على غزو مصر ، فى إطار مؤامرة عرفت باسم « مؤامرة العدوان الثلاثى على مصر » فى خريف عام ١٩٥٦ . وقبلت إسرائيل أن تكون ذيلا لبريطانيا وفرنسا ، وتصبح « مخلب القط » الذى يخلق الذريعة لغزو مصر بواسطة هاتين الدولتين ، فى مقابل تمكينها من الحصول على مكاسب إقليمية فى سيناء .

وإذا كانت القوى الثلاث المتآمرة قد اتفقت فى الهدف ، فإنها قد اختلفت تماما فى الدوافع والأسباب ، كما اختلفت النتائج التى كان كل من هذه الأطراف يسعى إلى الوصول إليها من وراء هذا العدوان .

فقد كانت إسرائيل تريد الاستيلاء على سيناء وفتح مضايق تيران للملاحة الإسرائيلية ، بينما أرادت بريطانيا أن تعيد سيطرتها على مصر وعلى قناة السويس . أما فرنسا ، فقد أرادت أن تضرب الثورة الجزائرية فى القاهرة ، وأن تقضى عليها من خلال تقويض النظام الثورى فى مصر الذى يمثل السند الأساسى لهذه الثورة التى اشتعلت فى الجزائر عام ١٩٥٤ .

وهنا يمكن القول إن تأميم مصر لشركة قناة السويس لم يكن هو السبب الحقيقى أو الرئيسى وراء شن هذه الحرب ضد مصر ، وإن كان هو الذريعة التى استخدمها المعتدون لتبرير عدوانهم . فمصر عندما أممت شركة قناة السويس ، كانت تمارس حقا طبيعيا من الحقوق الشرعية للسيادة ، دون أن تمس من قريب أو بعيد الوظيفة الدولية التى تؤديها قناة السويس كممر ملاحى بين قارات العالم . وبالتالى ، فإن ما حدث لم يكن يشكل بأية صورة من الصور قضية دولية تعطى حق التدخل المسلح لأى طرف خارجى مهما كانت إدعاءاته .

وفشلت إسرائيل فى تحقيق هدفها التوسعى « بنقل حدودها إلى قناة السويس » ، وإبعاد خطر مصر عن قلب إسرائيل . ولم تضيّع إسرائيل الفرصة بعد استيلائها على سيناء فى أكتوبر ١٩٥٦ ؛ إذ وقف بن جوريون بعد أيام من توقف القتال فى سيناء ليعلن « أن شبه جزيرة سيناء وقطاع غزة قد أصبحا جزءا من إسرائيل » . وفى هذا اليوم ، وقف ١٢٠ عضوا فى الكنيست الإسرائيلى يعبرون عن فرحتهم وينشدون نشيد الأمل : « هاتكفاه » ، بعد أن أصبحت سيناء جزءا من أرض إسرائيل الكبرى .

ولكن فرحتهم سرعان ما اندثرت وتحولت إلى شعور بالإخفاق بعد أن اضطرت إسرائيل إلى الانسحاب الكامل من سيناء فى مارس ١٩٥٧ ـ تحت ضغوط سياسية قوية ، كان من أبرزها موقف شعب مصر وصموده وتصميمه على الذود عن وحدة ترابه مهما كلفه ذلك ، ثم الموقف الحازم للمجتمع الدولى كله ضد مؤامرة العدوان الثلاثى بعد أن أدانها ودمغها بالخسة .

وليس ثمة شك فى أن « حرب العدوان الثلاثى على مصر » فى خريف ١٩٥٦ قد فشلت فى تحقيق أهداف الأطراف المعتدية . وكان لهذا الفشل آثاره السياسية الواسعة على هذه الأطراف ، غير أنه يهمنا أن نشير إلى الآثار الاستراتيجية التى انعكست على إسرائيل وعلى قواتها المسلحة نتيجة لهذه الحرب ، وتأثير ذلك على مسار الصراع العسكرى بين العرب وإسرائيل فيما بعد .

وكان أبرز الدروس التى خرجت بها إسرائيل من حرب ١٩٥٦ ، هو ضرورة الاعتماد عسكريا على نفسها فى المستقبل بعد أن كلفها تعلقها بأذيال بريطانيا وفرنسا ، واستنادها على التدخل السافر لقوى الاستعمار الغربى خسائر سياسية كبيرة . ولقد اعترف موشى ديان - رئيس الأركان الإسرائيلى فى ذلك الوقت - بذلك فى بيانه ، أمام الكنيست فى مارس ١٩٥٧ حين قال « إن الفشل العسكرى ترتب فى حقيقة أمره على هزيمة سياسية ، لم يكن أمام إسرائيل إلا أن تتجرعها حتى الثمالة وتنسحب من كل الأراضى التى احتلتها » . لقد كان هذا الفشل دافعا قويا لأن تقرر إسرائيل العمل منفردة فى الحرب القادمة مع العرب ، وأن تركز جهودها لبناء قوة ضاربة فعالة لهذا الغرض .

الفصل الأول

حرب يونيو ١٩٦٧ ..
وحرب الاستنزاف ٦٨ - ١٩٧٠

أولا : نكسة يونيو ١٩٦٧

من اللعبة السياسية إلى المخاطرة العسكرية

لقد كانت هزيمة يونيو ١٩٦٧ هزيمة سياسية في المقام الأول ، ترتبت عليها هزيمة عسكرية بكل أبعادها . لقد وقعت الهزيمة بسبب العديد من الأخطاء والتقديرات المختلة . فقد فرضنا على أنفسنا الحرب فى ظروف كانت تؤكد استحالة الدخول فى أى حرب مع إسرائيل ، أو القيام بأى محاولة لدفع الموقف والوصول به إلى حافة الهاوية دون ضمانات مؤكدة تمنع نشوب الحرب قبل أن نعد أنفسنا إعدادا سياسيا وعسكريا كاملا متكاملا .

فى ضوء هذه الحقيقة يمكن القول إن القيادة السياسية والعسكرية المصرية ، لم تكن تنوى الدخول فى حرب مع إسرائيل ، ولكنها لأسباب مختلفة رأت أن تدخل فى لعبة سياسية دون أن تحدد إطارها تماما ، أو تضع لها الضوابط التى تحكمها . فانزلقت ، وتورطت ، ووجدت نفسها تراهن من خلالها على أقدار مصر . وهكذا تحولت اللعبة السياسية إلى مخاطرة عسكرية غير محسوبة ، أدت إلى وقوع حرب لم يتم التخطيط لها .. فكانت الكارثة .

إن القرار السياسى العسكرى فى مثل هذه الظروف المعقدة هو مسئولية تاريخية يجب أن يحسب حسابها بدقة متناهية ، لأنه قرار يتعلق بمستقبل الوطن وأرواح رجاله . ونظرا لتعدد جوانب العمل العسكرى وتشابكه وارتباطه المباشر بالأوضاع الدولية والإقليمية ، فإن اتخاذ أى قرار من هذا النوع يتطلب من القيادة إلماما كاملا بكل جوانب الموقف الداخلى والخارجى ، ورؤية واضحة لخطوات الحركة وأبعادها وإلى أين تقود . الأمر الذى يحتاج إلى تقديرات سياسية واستراتيجية شاملة ودقيقة ، تغطى كل العناصر المؤثرة ، والتى تشارك فيها الدوائر المتخصصة والمسئولة عن إعداد وصنع القرار . وليس ثمة شك فى أن الأسلوب الطبيعى والعلمى فى صنع القرار كان غائبا أثناء التعامل مع الأزمة فى عام ١٩٦٧ ، الأمر الذى أدى إلى صدور قرارات عشوائية اختلطت فيها القضايا السياسية بطبيعة الالتزامات العسكرية ، وما أدى إليه ذلك من فقدان للتوازن بين هذه

القرارات وما يترتب عليها من التزامات دفاعية ، فى غياب التقديرات الصحيحة للانعكاسات الدولية والإقليمية الناجمة عن هذه القرارات .. خاصة إذا كانت تتناقض مع واقع القدرات العسكرية والسياسية المتاحة .

هنا يمكن القول إن القيادات السياسية ، وكذا القيادات العسكرية العليا ، قد خضعت لتقديرات غير دقيقة ، دفعتها إلى ارتكاب أخطاء جسيمة فى إدارة الصراع المسلح فى يونيو ١٩٦٧ . وترتب على ذلك أضرار بالغة لحقت بأداء القوات المسلحة ، وعرّضها لمواقف صعبة محاطة بالمخاطر .. أدتْ فى النهاية إلى الهزيمة .

تطورات الظروف السياسية والعسكرية بين حربى ١٩٥٦ و ١٩٦٧

فى عام ١٩٥٧ ، كان الفشل الذى لقيه « مبدأ أيزنهاور » والذى كان يرمى إلى إنشاء حلف دفاعى فى الشرق الأوسط ، والدور الذى لعبته مصر فى تحقيق هذا الفشل ، يخيم على موقف الولايات المتحدة التى بدأت تتجه بسياستها نحو محاولة إضعاف الجبهة العربية المناوئة لها ، وتقطيع أوصال أى تعاون عسكرى عربى يتم عن طريق قيادة عسكرية عربية مشتركة . وقد نجحت الولايات المتحدة فى عام ١٩٥٧ فى السيطرة على الأردن ، ثم اتجهت الخطوة الأمريكية التالية نحو سوريا ، فحرضت إسرائيل وتركيا على إثارة القلاقل على حدودها . وقامت مصر بإرسال وحدات عسكرية لتدعم الموقف العسكرى السورى . وقد أتت الضغوط التى تعرضت لها سوريا فى عام ١٩٥٧ بنتائج عكسية ، حيث أدت إلى قيام الوحدة بينها وبين مصر وتكوين الجمهورية العربية المتحدة فى فبراير ١٩٥٨ .

لقد اعتبر هذا الحدث القومى تحولا خطيرا فى مسار حركة القومية العربية . كما اعتبرته الدول الغربية تطورا يهدد مصالحها الحيوية ونفوذها فى المنطقة . أما إسرائيل ، فقد سارعت إلى الاستنجاد بالولايات المتحدة ، وذهب بن جوريون رئيس وزراء إسرائيل لمقابلة الرئيس الأمريكى أيزنهاور ليطلب منه الأسلحة التى « تحمى إسرائيل من الوحدة العربية التى حاصرتها من الشمال والجنوب ، وطوقتها بدولة واحدة هى الجمهورية العربية المتحدة » . وكانت ردود الفعل العربية كبيرة ، وقوبل الحدث بتجاوب عظيم من الشعوب العربية . فبدأت بذور الثورة الشعبية فى لبنان ، ثم وقعت ثورة العراق فى يوليو ١٩٥٨ .. لتقضى على النظام الملكى هناك وعلى حكم نورى السعيد الموالى للغرب ، وليسقط « حلف بغداد » الذى أقامته الولايات المتحدة وبريطانيا ، وشاركت فيه باكستان وتركيا إلى جانب العراق .

وواجه النفوذ الغربى فى المنطقة تدهورا واضحا وموقفا شديد الحرج . وفي ظل هذه الظروف ، حاولت الولايات المتحدة أن تختبر قدرتها على التدخل المباشر فى شئون الدول العربية ، فتدخلت عسكريا فى لبنان فى صيف ١٩٥٨ ، حين أنزلت مشاة الأسطول السادس الأمريكى على شواطىء بيروت ، كما دفعت بريطانيا إلى إرسال قواتها المنقولة جوا إلى الأردن . ولكن استعراض العضلات واستخدام القوة لقيا فشلا كاملا بفضل صمود الشعوب العربية ،

ومعارضتها لهذه السياسة المعادية لها والضارة بأهدافها . لقد شكّل هذا الفشل الضربة الأخيرة لمشروع أيزنهاور وللاستعمار الغربى فى الشرق الأوسط فى آن واحد . وأصبح التخلص من النظم العربية التى تعتبرها الولايات المتحدة مناوئة لسياستها فى منطقة الشرق الأوسط ، هدفا استراتيجيا مهما من أهداف السياسة الأمريكية ، ويأتى نظام مصر على رأس هذه النظم .

لقد دعمت هذه الأحداث الأسباب التى دفعت الولايات المتحدة للالتقاء مع إسرائيل حول حتمية استخدام القوة العسكرية ضد العرب عامة ، وضد مصر بوجه خاص . لم يدرك العرب هذه الأبعاد ومدى خطورتها على وجودهم ومستقبلهم ، حتى بعد سقوط تجربة الوحدة بين مصر وسوريا فى عام ١٩٦١ .. نتيجة لمؤامرة معادية لآمال الأمة العربية . وكانت مؤامرة الانفصال بين البلدين التى وقعت فى سبتمبر ١٩٦١ ، هى ثمرة حلف غير مقدس بين الدول الاستعمارية وبعض النظم العربية المناوئة لحركة التحرر العربى ، وفى نفس الوقت كانت البداية العملية لتداعى الأحداث السلبية التى دفعت بمصر داخل مصيدة التآمر الدولى وإيقاع الهزيمة بها وبدولتين عربيتين هما سوريا والأردن فى يونيو ١٩٦٧ .

ولم تتنبه مصر وقيادتها بعد قيام الوحدة مع سوريا لأبعاد ما بدأ يحاك ضدها وضد العرب ، فاستمرت مشدودة إلى اهتماماتها القومية ، بل وكثفت جهودها فى دعم الثورات وحركات التحرر العربية ، مثل ثورة اليمن وثورة العراق وحركة التحرير الجزائرية ثم الجزائر المستقلة بعد ذلك .

ولم تتخل مصر عن انتمائها العربى رغم كل الأضرار التى لحقت بها ، ورغم الموقف العربى السيىء الذى ساد خلال سنوات ما قبل النكسة ، والذى اتسم بالاضطراب والتفكك خاصة بعد وقوع الانفصال بين مصر وسوريا فى عام ١٩٦١ ، ثم بعد اشتعال الثورة فى اليمن عام ١٩٦٢ ، واضطرار مصر إلى إرسال قوات عسكرية إلى اليمن لإنقاذ الثورة من أعدائها .

وقد نجحت القوات المسلحة المصرية ـ بعد تضحيات كبيرة ـ فى تثبيت أقدام الثورة اليمنية ، وأن يصبح اليمن المتحرر من ربقة العصور الوسطى حقيقة واقعة . ورغم كل المؤامرات التى حولت الثورة إلى مصدر خطير لاستنزاف مصر وقواتها المسلحة ، فإنها نجحت فى الامتداد جنوبا إلى عدن لتتحرر جمهورية اليمن الجنوبية .

وخلاصة القول هنا ـ من وجهة النظر العسكرية ـ أن مصر واجهت الحرب التى فرضتها عليها إسرائيل بتأييد من الولايات المتحدة فى يونيو ١٩٦٧ .. وهناك قسم أساسى من قواتها يقاتل فى جبهة أخرى تبعد عن الجبهة المصرية بـ ٣٠٠٠ كيلو متر . واضطرت مصر لمواجهة حرب لم تحسن الاستعداد لها ، ضد عدو استعد تمام الاستعداد وتسلح حتى الأسنان ، فى الوقت الذى كانت تحارب فيه معركة رئيسية أخرى غير معركتها المصيرية مع إسرائيل ـ من أجل حماية ثورة عربية غير ثورة مصر ، وتلبية لنداء القومية والالتزام العربى .. بينما قواتها تستنزف فوق جبال اليمن ورباها ـ وفى أسوأ الأوقات اختيارا . لقد جلبت مصر لنفسها معركة سياسية عسكرية ضارية مع إسرائيل ومن هم وراءها ، ومكنتها من تنفيذ مخطط طالما تطلعت إسرائيل إلى تنفيذه وظلت تتحين الفرصة المواتية لذلك . لقد اتخذت مصر قرارات سياسية وعسكرية غاية فى الأهمية

والخطورة دون محاولة لدراسة واستيعاب حقائق الأوضاع السياسية الدولية ، وقدرات القوات العسكرية المتوافرة فى مصر فى ذلك الوقت ، ومدى تأثير وجود جزء رئيسى منها بعيدا عن أرض الوطن .. ودون التزام بخطة العمليات الموضوعة خصيصا لمواجهة مثل هذه الظروف .

أما على الصعيد العربى ، فقد كان العالم العربى يسوده التمزق . بينما علاقات مصر العربية فى غاية السوء والحملات المغرضة ضدها ـ كما سبقت الإشارة ـ لا تتوقف ، خاصة من جانب النظام السورى فى ذلك الوقت الذى شن هجوما عنيفا ضد مصر وضد زعيمها عبد الناصر .. مشككا بقوميته بل بوطنيته . الأمر الذى حمَّل القيادة المصرية عبئا نفسيا ثقيلا ، خاصة مع حرص هذه القيادة على انتهاز فرصة مناسبة لإزالة الآثار التى ترتبت على عدوان ١٩٥٦ . غير أن المزايدات العربية دفعت مصر إلى تجاوز حدود الاحتمال ، وانتهاز أول فرصة ـ فى ظل مناخ دولى وعربى سيىء ، ووضع عسكرى مختل وقوات مشتتة بين مسرحى اليمن وسيناء ، وبناء على معلومة غير مؤكدة عن حشد قوات إسرائيلية على حدود سوريا ـ لتفجر عدة قرارات سياسية وطنية خطيرة خلال فترة ثلاثة أسابيع . وهى قرارات قلبت موازين الموقف ، وخلقت أزمة سياسية عسكرية كبرى .. أعطت إسرائيل فرصة ذهبية انتظرتها منذ سنوات لشن هجومها المبيت والمدبر ضد مصر والعرب ، فبدأت تتحرك لشن الحرب . ولما اتضح تفاقم الموقف حتى ضاقت حلقاته ، كانت قيادة مصر قد قطعت شوطا كبيرا تجاه نقطة اللاعودة ، ولم يعد أمامها مجال لأى تراجع . وهكذا عندما أرادت مصر أن تضع حدا للمهاترات العربية ، وتقطع الطريق على المزايدين من الحكام العرب ، أدخلت نفسها فى نفق مظلم وطريق مسدود أمام عدو متربص .. نهَّاز للفرص .. تسانده وتشجعه قوى عالمية كبرى تريد أن تجهز على ثورة مصر ونظامها التحررى الوطنى وتوجهاته القومية .

فى ظل الظروف الصعبة التى كانت تمر بها مصر خارجيا وداخليا ، سياسيا وعسكريا واقتصاديا واجتماعيا ، كانت الأوضاع السياسية والعسكرية فى المنطقة عندما فتح باب الصراع على مصراعيه عند اتخاذ القرارات التى أشعلت الموقف ، تتلخص فى الآتى :

- كانت إسرائيل قد اطمأنت تماما إلى نجاح سياستها مع الولايات المتحدة .. بعد أن أصبح الدعم الأمريكى ـ سواء السياسى أو العسكرى أو الاقتصادى ـ كاملا ومؤكدا ، كما أصبحت الولايات المتحدة هى الدولة العظمى الحامية لإسرائيل ، والمصدر الأول لحصولها على أحدث الأسلحة والمعدات التى عرفها العالم .

- كانت للقرارات البراقة التى صدرت عن مؤتمرات القمة العربية التى عقدت خلال عامى ١٩٦٤ و ١٩٦٥ ، أسيرة لسياسات عربية متنافرة .. فتعثر تنفيذها تماما . بينما دأب بعض المسئولين العرب على إطلاق تصريحات غير مسئولة ، حول إزالة إسرائيل من الوجود وإلقائها فى البحر . وعرفت إسرائيل كيف تستغل هذه التصريحات بمهارة فائقة فى تأليب الرأى العام العالمى ضد العرب ، وتهيئته لقبول مزاعمها الخاصة بحقها فى مواجهة هذه التهديدات التى تستهدف وجودها وبقاءها .

- كانت العلاقات العربية ـ العربية ذاتها فى أسوأ حالاتها ، بعد أن بلغت حالة مؤسفة من التفسخ وفقدان الثقة لم تعهدها من قبل . وزاد هذا التفسخ فى ظل الصراع الدامى الذى كان دائراً فوق أرض اليمن فى ذلك الوقت . حيث كانت القوات المصرية وهى تقوم بواجبها القومى لتثبيت دعائم الثورة اليمنية الوطنية ، تتلقى الطعنات من الخلف بواسطة قوى عربية متحالفة مع قوى أجنبية كانت تتآمر على مصير اليمن وثورته الوليدة التى استهدفت إنقاذ شعبه من براثن التخلف ومن حكم العصور الوسطى .
- كانت القوات المسلحة المصرية تمر بمرحلة حرجة ، بعد أن نجح مسرح اليمن فى استدراج حوالى ٤٠٪ من خيرة قواتها ، وتعرضت هذه القوات لأعمال استنزاف حادة امتدت لفترة خمس سنوات متصلة ، تحملت خلالها خسائر كبيرة فى الأرواح والعتاد .

مصير الحرب يتقرر قبل أن تبدأ

يمكن القول إنه فى ظل هذه الظروف كان مصير الحرب قد تقرر قبل أن تبدأ .. وربما كان أفضل تعبير عن حقيقة ما حدث ، أن إسرائيل لم تحقق انتصارا علينا فى هذه الحرب ، بقدر ما ألحقنا نحن الهزيمة بأنفسنا فى واقع الأمر .

وقد عبر الرئيس الراحل أنور السادات عن هذا الواقع فى كتابه « البحث عن الذات » بقوله : « إن قواتنا المسلحة راحت يوم ٥ يونيو ١٩٦٧ ضحية لعدم وجود أوامر ، وحينما صدرت الأوامر ، صدرت هوجاء متناقضة تبدد الجهد والوقت والسلاح . إن القوات المسلحة لم تتح لها أى فرصة حقيقية لكى تحارب ، ولذلك فإن القول بأنها قد هزمت هو قول ظالم لا يتسق مع الحقيقة ، ولا مع مسار وأسلوب تطور الأحداث . إن القوات المسلحة قد هزمتها قياداتها ، ووضعت الخطوط الأساسية لهذه الهزيمة قبل أن تبدأ الحرب فى شكل سلسلة متصلة ومتناقضة من القرارات السياسية والعسكرية غير المدروسة ، أو غير المبنية على تقديرات واقعية سليمة » .

إن هذه العبارات القليلة التى ذكرها الرئيس السادات فى تحليله المركز لأسباب نكسة يونيو ١٩٦٧ ، قد عبرت بكل الصدق والأمانة من مسئول كبير عن حقيقة المأساة التى وقعت وأدت إلى هزيمة القوات المسلحة . وقد سبق أن أوضحنا كيف ساءت المعالجة العسكرية نتيجة لجسامة الالتزامات التى ترتبت على قرارات سياسية نبعت من رؤية كانت تفتقر إلى الواقعية . وإن دل ذلك على شىء ، فإنما يدل على وجود انفصال خطير بين الرؤية السياسية المصرية فى ذلك الوقت وحقائق الأوضاع الدولية ، وحقائق الأوضاع الإقليمَية وفى مقدمتها الموقف الاستراتيجى العسكرى القائم وواقع الإمكانيات العسكرية المتاحة فى مسرح الحرب .

وهكذا تمكنت إسرائيل فى جولتها العدوانية الثالثة عام ١٩٦٧ ، من الحصول على نصر عسكرى سهل وكبير فى نفس الوقت . غير أن هذا النصر رغم ضخامته ـ والذى تحقق ضد ثلاث دول عربية هى مصر وسوريا والأردن ـ لم يكن كافيا لفرض السلام الإسرائيلى . فإذا كانت الحرب يمكن فرضها من جانب واحد على الجانب الآخر ، فإن السلام لا يمكن تحقيقه إلا باتفاق الطرفين ،

أو بخضوع أحدهما واستسلامه للطرف الآخر الذى نجح فى تحطيم إرادة خصمه .. الأمر الذى لم يحدث .. لذلك فشلت إسرائيل فى تحقيق النصر السياسى الذى شنت الحرب من أجله ضد ثلاث دول عربية ، وهو تحقيق السلام الإسرائيلى القائم على الردع .

لقد ظنت إسرائيل أن الثمار السياسية أصبحت دانية ، غير أنها أخطأت التقدير وهى تخطط للحرب ، كما أنها استمرت متمسكة أكثر بنفس الخطأ بعد أن انتصرت .. ذلك لأن صدمة النصر لم تكن أقل عنفا فى إسرائيل من صدمة الهزيمة فى البلدان العربية .. ورغم إيجابية الصدمة الإسرائيلية إلا أنها أحدثت خللا استراتيجيا فى حسابات قادة إسرائيل رغم ما أعلنه العرب فى مؤتمر الخرطوم فى أغسطس ١٩٦٧ من أنه « لا صلح ولا تفاوض مع إسرائيل » .

لقد أبرزت النكسة عدة دروس أساسية استخلصها العرب ، لعل أبرزها : أنهم استهانوا بقدرة عدوهم ، وقصروا تقصيرا معيبا فى وضع تخطيط مشترك حقيقى يرقى إلى مستوى أهدافهم القومية ، كما أنهم فشلوا فى أن يستجمعوا قواهم المتعددة ليضعوها فى خدمة مشروعهم القومى .

السلبيات التى أفرزت إيجابيات

قبل أن أنهى حديثى عن حرب ١٩٦٧ ، أرى من الضرورى التنويه عما تعرض له جيش مصر من إساءات فى أعقاب نكسة يونيو ١٩٦٧ ، لم يسبق أن تعرض لمثلها فى تاريخه الطويل ، والتى أضافت للمرارة التى تحملها بسبب الهزيمة مرارة أشد ناجمة عن الشعور بالظلم ، حيث لم يكن الجيش سببا فى الهزيمة بقدر ما كان الضحية الأولى لها . وقد أردت أن أنوه عن هذه الفترة القاتمة ، ليس لمجرد تسجيلها كحدث ، ولكن لأوضح أن هذه المشاعر السلبية المريرة لم تخل من تأثيرات إيجابية تولدت من داخلها ، وشاركت فى عملية إعادة البناء .

فقد أثارت هذه المرارة المزدوجة عزيمة النضال والرغبة فى مقاومة الظلم ، وساعدت كثيرا على شحذ الهمم ، وشحن الصدور بإصرار مكبوت على رد الكرامة واستعادة الأرض .. ظل محتبسا سنوات طويلة إلى أن تفجرت طاقاته يوم ٦ أكتوبر ١٩٧٣ عبر القناة وفوق خط بارليف . وهنا يمكن القول إن رَحِمَ الهزيمة قد ولّد شحنة معنوية هائلة ، وإصرارا على إزالة آثارها ، والاستعداد ليوم الثأر وتحقيق النصر مهما بلغت التضحيات .

وفى سبيل ذلك احتمل جيش مصر هذا العبء الجسيم فى صمت ، وراح يعمل بكل الجدية .. وهو يسمع من آن لآخر كلمات مسمومة تبثها حملات الحرب النفسية التى تحاول إهالة التراب على مصر وجيشها . لكنها لم تنجح أبدا فى أن تثبط الهمم أو تقتل القيم الأصيلة التى نشأ عليها شعب مصر وترعرت فى ظلها حضارته القديمة . تلك القيم التى يتمسك بها رجال القوات المسلحة ، الذين ظلوا طوال سنوات ست من المعاناة يبذلون الجهد والعرق ويجودون بالدم والروح .. استعدادا ليوم الفصل .

وكان لزاما على مصر أن تواجه قدرها ، وأن تتخذ قرارها . إنه قرار الاستعداد لـ « حرب التحرير » القادمة على الطريق ، وما يتطلبه ذلك من إعادة تشكيل أوضاعها وسياساتها

واستراتيجيتها العسكرية ، وإعادة تنظيم جبهة القتال وبناء المقاتل المصرى والقوات المسلحة ، وإعداد الجبهة الداخلية للمشاركة فى تحمل المسئوليات . ولتبدأ المسيرة الشاقة نحو تحرير الأرض .. عن إيمان بأن النصر لا يمكن أن يأتى من فراغ .

هكذا اتخذت القيادة المصرية قرارها بمجرد توقف القتال فى يونيو ١٩٦٧ ، بالبدء فورا فى « **إعادة تنظيم وتسليح القوات المسلحة** » . بحيث يسير ذلك جنبا إلى جنب مع « **إعادة بناء المقاتل المصرى** » ، من خلال صقله ودعم معنوياته ورفع مستواه التدريبى القتالى والفنى ، من أجل أن يواجه « أسطورة الجندى الإسرائيلى الذى لا يقهر » ويسقطها بنفسه ويؤكد كذبها .

كانت تلك هى المهمة الأساسية لحرب الاستنزاف . وقد نجحت هذه الحرب فى إعداد المقاتل المصرى إعدادا جزئيا حتى أصبح قادرا على مواجهة الأسطورة وتحطيمها خلال الساعات الأولى من حرب أكتوبر ١٩٧٣ ، عندما اجتاح مواقعها على الضفة الشرقية لقناة السويس .. واندفع كالنهر الهادر يجتاح كل ما أمامه متدفقا بشدة نحو مصبه . والواقع الذى لا يمكن إنكاره أن هذا النهر الذى انطلق يوم ٦ أكتوبر ٧٣ ، كان لابد أن يكون له منبع . ومن المؤكد أن المنبع الذى انطلق منه هذا النهر حتى اقتحم قناة السويس واكتسح خط بارليف كان هو « **حرب الاستنزاف** » ، وكان المصب هو « **تحقيق النصر** » .

لذلك كله فإن هذه السنوات الصعبة كانت ضرورية ومهمة ، فقد كانت هى المنطلق نحو تغيير طبيعة الصراع وإعادة توجيه مساره وتشكيل مستقبله من جديد . فقد شهدت استعدادات ضخمة جمعت بين سنوات من القتال الشرس - هى سنوات « حرب الاستنزاف » الثلاث - ثم سنوات من التدريب الشاق ليلا ونهارا ، والتخطيط الدقيق - هى السنوات الثلاث التالية - التى أمكن خلالها استكمال إعادة بناء المقاتل المصرى والقوات المسلحة ، وبلورة فكر استراتيجى مصرى جديد وضع صياغات جديدة لمفهوم الحرب ومفهوم السلام ، وأكد أن الحرب العادلة هى الطريق نحو السلام .. فى زمن لا يعرف سوى منطق القوة . إن هذه الإنجازات التى سبقت الحرب هى التى صنعت مفاتيح النصر .

لقد دفعت قسوة الصدمة عام ١٩٦٧ العرب فى الاتجاه الصحيح ، فاستوعبوا الدروس رغم كثرتها وصححوا الأخطاء رغم جسامتها ، وتحركوا فى كل الاتجاهات العسكرية والسياسية والمعنوية فى آن واحد . لقد احتاج استيعاب تجربة الماضى والإعداد لتجربة المستقبل وقتا طويلا نسبيا بلغ ست سنوات (١٩٦٧ - ١٩٧٣) - وهى فترة أقل كثيرا مما قدره الأعداء بل والخبراء الأجانب . ومع ذلك أساء البعض فى مصر تقويم هذه الفترة كمرحلة ضرورية للإعداد ، بينما لم يولها البعض الآخر ما تستحقه من اهتمام .

لذلك فنحن نقول إن ما بذل فى هذه المرحلة من وقت وجهد وعرق ودم لم يذهب هباءً ، بل كان ضروريا . وبالتالى فمن الخطأ فى حق مصر وتاريخها الحديث ، أن نتجاوز أو نتغاضى عن هذه المرحلة الحيوية ، أو نحاول القفز فوقها من أجل الوصول السريع إلى أحداث أكتوبر ٧٣ .

كما أن أى محاولة للإقلال من أهميتها أو مردودها الحقيقى على نصر أكتوبر ، يهدم الأساس العسكرى النظرى والعملى والأساس المعنوى اللذين بنى عليهما هذا النصر .

إن ما شهدته هذه السنوات القاسية من الجهد والعرق والدم ، وما تولد عنها من طفرات هائلة أغلقت أبواب الهزيمة وفتحت طاقات النصر ، تدفعنا إلى أن نسميها بحق « سنوات المخاض لميلاد النصر » .

إنها سنوات الاستنزاف .. التى لولاها ما كانت حرب أكتوبر ، وسنوات الإعداد والتدريب الشاق وإعادة البناء .. التى لولاها ما كان نصر أكتوبر .

ثانيا : حرب الاستنزاف (٦٨ - ١٩٧٠)

حرب الاستنزاف فى العلم العسكرى

ولما كان معظم ما دار من أحاديث حول حرب الاستنزاف قد اتسم بالبعد عن الواقع ، أود فى البداية أن أحدد المفهوم العلمى لها . إن حرب الاستنزاف شكلت مرحلة حيوية من مراحل التطور لسنوات ما بعد هزيمة ١٩٦٧ . إن التناول العلمى لمفهوم حرب الاستنزاف يعتبر ضروريا لتصويب ما أشيع حولها ، وما تعرضت له من إساءة جعلت من تاريخ مصر النضالى العسكرى ساحة للنزال السياسى وميدانا للصراع الشخصى ، بشكل جعلنا مطالبين بتوضيح حقيقة العلاقة العضوية بين هذه الحرب والتحضير للخطط المستقبلية والإعداد لشن الحرب الشاملة والتدريب على الأداء القتالى المتميز . إن وجود هذا الخلاف والتناقض المعيب بين أطراف هذا النزال ، فيما تبرزه الصحف من آراء ، سببه الأول أن التناول يأتى من منطلقات خاصة وأهداف ذاتية غير واقعية أو علمية .

فهناك آراء تساوى بين حرب الاستنزاف وحرب أكتوبر ، وأخرى تحاول تشويه حقائق حرب الاستنزاف والنيل من قيمتها التاريخية . من هنا جاءت مغالطات الطرفين ، فطرف يرى الحرب خطأ فادحا واستنزافا لجانب واحد هو مصر ، وآخر يعتبرها نصرا لا يقل عن نصر أكتوبر ، بينما يصفها البعض الثالث بأنها مستنقع آسن سقطت فيه القوات المسلحة المصرية ـ وكلها أوصاف جانبها الصواب .

يقول العلم العسكرى إن حرب الاستنزاف استراتيجية معترف بها ، وليست بدعة بين الاستراتيجيات العسكرية . ففى بعض الظروف السياسية والاستراتيجية ، عندما لا تتوافر القدرة الكافية على الحركة العسكرية الشاملة ، أو فى ظل ظروف قد تسبب تأخير العمل العسكرى المباشر الذى يتحتم على الدولة القيام به دفاعا عن حقها ، تصبح « **استراتيجية الصراع الطويل الأمد** » مرحلة ضرورية تمثل أنسب الاستراتيجيات الملائمة والفعالة القادرة على تحقيق نتائج مؤثرة على المواقف الاستراتيجية لطرفى الصراع المسلح . غير أنها لا تصلح لتحقيق نصر حاسم ، وإن كانت

تمثل تمهيدا ضروريا لمرحلة الحسم القادمة ، ولكشف حقيقة قدرات الطرف الآخر .. بالإضافة إلى خلق الظروف النفسية والمعنوية والذهنية المناسبة لقواتنا والتى تساعدها على القيام بالمهمة القومية الشاملة على خير وجه . وخلاصة القول فى هذا المجال ، أن هذه الاستراتيجية هى عمل عسكرى سياسى حيوى يتطلب صلابة وطنية ورؤية سياسية واضحة ونظرة استراتيجية ثاقبة ، حتى يمكن شن مثل هذا الصراع المعقد .. لتحقيق غاية وطنية رفيعة المستوى ، وواجب مقدس يستحق التضحية والعطاء والفداء .

فى هذا الإطار العلمى يمكن أن نعدد الكثير من النتائج الإيجابية التى حققتها حرب الاستنزاف ، سواء على مستوى الجبهة المصرية أو الجبهة الإسرائيلية ، وكذا على مستوى الرأى العام العالمى . ولعل أبرزها فيما يتعلق بمصر :

(أ) كانت التمهيد الضرورى السياسى والمعنوى لشن حرب التحرير ، والإجراء الوحيد القادر على كسر الجمود العسكرى والتخلص من مشاعر المهانة والإحباط واليأس التى خلفتها كارثة عام ١٩٦٧ . وقد ساعد ذلك كثيرا فى جعل اتخاذ قرار الحرب أمرا ميسورا وإجراء ممكنا ، مبنيا على قدر كبير من الثقة بالنفس .

(ب) إنه إذا كانت النتيجة الوحيدة التى أفرزتها حرب الاستنزاف هى ما تحقق للجندى المصرى من استرداد للثقة التى فقدها فى حرب ٦٧ ، ثقته بنفسه وسلاحه وقياداته ، فإن هذه النتيجة وحدها وفى حد ذاتها لها من الأهمية مكان كبير ، فهى تمثل ركيزة هذا النصر ، وكانت أهم المؤثرات الإيجابية التى أثرت على الأداء الميدانى للمقاتل المصرى وأخرجت هذا النصر العظيم فكرا وعملا بالشكل الذى أبهر العالم كله .

(جـ) إن حرب الاستنزاف كانت بمثابة مرحلة « البحث عن الذات » التى ضاعت فى خضم حرب ١٩٦٧ .. سواء بالنسبة للفكر الاستراتيجى المصرى ، أو لعقيدة القتال وروح المقاتل ، أو بالنسبة للجندية المصرية عامة . فمن خلالها وجد المُخطِّط العسكرى سبيله الصحيح نحو استخراج عقيدة مصرية خالصة للقتال ، وفتح مجال الفكر الاستراتيجى نحو الإبداع والابتكار سواء للتغلب على العقبات الكثيرة التى يمكن أن تعترض عملية اقتحام قناة السويس وخط بارليف ، أو لتقديم الحلول العملية لتعويض فارق المستوى بين التسليح المصرى والتسليح الإسرائيلى . وهكذا تمكنت العقول المصرية من وضع استراتيجية الحرب بكفاءة عالية كانت محل تقدير علمى عالمى .

لقد علمتنا التجربة والممارسة الفعلية للقتال أثناء حرب الاستنزاف أن سر النجاح الحقيقى يكمن فى الإنسان نفسه ، وفى حسن الاستفادة من طاقاته الكامنة وقدراته المختزنة وروحه القتالية العالية وفى مدى تحمله لضغوط المعركة فلا يهتز ولا يتخلى عن هدفه . هكذا خلقت حرب الاستنزاف نوعية جديدة من المقاتل المؤمن بحقه ، الذى لا يخشى عدوه ولا تخدعه أساطير القوة . كانت هذه النوعية من البشر هى الضمان الأساسى لتحمل المسئوليات الجسيمة المرتبطة بمصير الوطن ، والقدرة على تحقيق المهام الصعبة المتعلقة بمستقبل الأمة .

إعادة بناء القوات المسلحة ـ التركيز على معنويات المقاتل

لقد كشفت حرب يونيو ٦٧ أبعاد المخططات الصهيونية التوسعية ، فبدأ الحديث فى إسرائيل فور انتهاء الحرب عن استعادة « أرض إسرائيل » وتشكيل « **الدولة العبرية الكبرى** » . وكانت تطلق على الأراضى العربية المحتلة « المناطق المحررة .. التى استعادها شعب إسرائيل بناء على حق تاريخى ووعد إلَهى » . وكان لابد من مواجهة التحدى مهما بلغ حجمه . وكان أول قرار استراتيجى بعد قرار التحول للدفاع غرب القناة ، هو إعادة بناء القوات المسلحة فوراً على أحدث الأسس ، وتزويدها بأفضل الأسلحة ، والإعداد للمعركة الفاصلة القادمة . وكان لابد أن تبدأ عملية إعادة البناء من القمة إلى القاع ، وأن تأخذ الوقت اللازم للوصول بالبناء إلى ذروة الإعداد .. مع التركيز على بناء الفرد المقاتل وعدم قصر الاهتمام على المعِدَّة والسلاح . لأن السلاح مهما بلغت قدراته ، سيظل قطعة صماء من الحديد إلى أن ينفخ فيه الإنسان من طاقاته ومعنوياته ، فيتحول فى يد هذا المقاتل إلى مارد يصول ويجول فى ميدان القتال .

ويحضرنا مثال من الحرب العالمية الثانية ، يدل على إدراك القائد أن الروح المعنوية هى أساس النصر . لقد واجه القائد البريطانى الشهير « مونتجومرى » عندما تولى قيادة الجيش الثامن فى الصحراء الغربية ، حالة من الانهيار المعنوى بين المقاتلين ، وأن الجيش فى حاجة ماسة لمقاتل لا ترتعد فرائصه عند ذكر اسم ثعلب الصحراء « أورين روميل » .. القائد الألمانى العظيم ، الذى كان اسمه يبث الرعب فى جنود الحلفاء ، مما اضطر « مونتجومرى » إلى إصدار أمر يحرم على جنوده ذكر اسم « روميل » ، وهدد بتقديم من يخالف ذلك للمحاكمة العسكرية ، لأنه كان يدرك مدى تحكم الروح المعنوية فى مصير الحرب . وكنا نحن بعد يونيو ٦٧ فى أمس الحاجة لمواجهة الأسطورة التى أشاعتها إسرائيل حول « الجندى الذى لا يقهر » ، وتحطيم هذه الأسطورة . وكانت هذه المهمة من أخطر المهام التى نفذتها حرب الاستنزاف .

وكان من المنتظر أن تستمر عملية إعادة البناء عدة سنوات ، قدَّرها وزير الدفاع الإسرائيلى فى ذلك الوقت بجيل كامل ـ أى ثلاثين عاما ـ حتى تستكمل القوات المسلحة المصرية قدراتها الهجومية وتتغلب على مأساة الهزيمة ، وتستعد لشن الحرب . لقد كان من الصعب قبول استمرار حالة « الاسترخاء العسكرى » ، فهذا كان يعنى الاحتفاظ بالحالة المعنوية المتردية للمقاتل المصرى . لذلك كان من المحتم العمل بكل الجدية والصرامة على إزالة صدأ الهزيمة وإحياء روح المقاتل ، وإن تطلب الأمر تضحيات جديدة .. ولأن السكوت فى ظل هذه الظروف كان يعنى القبول بالأمر الواقع ، وتثبيت أقدام الاحتلال الإسرائيلى وتحويله إلى حقيقة مقبولة لدى الرأى العام العالمى .

كان لابد إذن من تجاوز آثار الهزيمة والخروج من طوقها ، بالإبقاء على القضية حية مشتعلة ، وتأكيد أن حرب ٦٧ ليست هى النهاية ، مع تهيئة المناخ النفسى والمادى لخوض معركة التحرير والمصير . كان لابد من بذل كل الجهد والعرق والتضحية بالدم ، لكى نضمن إنهاء مرحلة الاستعداد بنجاح ، وتوفير أقوى ضمانات النصر عندما تحين ساعة الفصل .

حرب الاستنزاف وحسابات الخسائر

كانت خطة عمليات الاستنزاف التى شنتها القوات المصرية ضد القوات والمواقع الإسرائيلية شرق القناة ـ خلال الفترة الممتدة من مارس ٦٩ إلى أن تم الاتفاق على وقف إطلاق النار فى أغسطس ٧٠ بناء على « المبادرة » ، التى قدمها وليم روجرز وزير الخارجية الأمريكية فى ذلك الوقت ـ تمثل مرحلة حيوية بارزة فى سلم التصعيد العسكرى للصراع ضد إسرائيل ، والتى مهدت عمليا لشن الحرب الشاملة .

ولم يكن من المنتظر أبدا ، عندما شنت مصر حرب استنزاف كثيفة ضد إسرائيل ، أن تقف الأخيرة مكتوفة الأيدى .. إنه ضرب من السذاجة لو توقعنا ذلك . فقد كان من المتوقع والموضوع فى الحسبان ، أن ترد إسرائيل على عمليات الاستنزاف المصرية بإجراءات مضادة تتصاعد فى عنفها مع استمرار العمليات المصرية . إن مثل هذا التطور كان متوقعا كرد فعل يتفق مع العقيدة العسكرية الإسرائيلية ، وهذا يعنى ضرورة وقوع خسائر مادية وبشرية . وكانت القيادة المصرية تؤمن أن تلاحم القوات المسلحة مع الشعب فى هذه المرحلة كان قادرا على مواجهة التحدى وامتصاص أى خسائر ، وهذا ما حدث فعلا . إن أى حرب لابد أن ينتج عنها خسائر ، زادت أو نقصت ، فهى ظاهرة طبيعية للحروب لا يمكن أن تقلل من حتمية اتخاذ القرار لتحقيق أهداف تسمو فوق التضحيات .. تفرض آثارها العسكرية والاستراتيجية والسياسية على مسار الصراع بما يخدم الهدف القومى النهائى . ويصبح مثل هذا القرار خاطئا فى حالة واحدة ، إذا بلغ حجم الخسائر حدا يتجاوز قيمة الهدف .. أو عندما لا يتحقق الهدف منه .

فقد أقدمت القيادة المصرية على شن حرب استنزاف مكثفة ومنظمة ومتصاعدة ضد الوجود الإسرائيلى شرق القناة ، بعد أن أكدت العمليات المحدودة التى سبقت اتخاذ هذا القرار فى مرحلة « الدفاع النشيط » ، أن ما سببته من خسائر بشرية ـ رغم محدوديتها نسبيا ـ قد أحدث ردود فعل عميقة فى قيادات الجيش الإسرائيلى وفى المجتمع الإسرائيلى ذاته . وتأكدت مصر أن الطرف الذى يتحمل أعباء وخسائر الحرب هو الطرف القادر على مواصلة الحرب وتحقيق أهدافها النهائية . وكان هذا المبدأ فى صالح مصر على طول الخط . فالمسألة هنا نسبية تخضع لقاعدة محددة .. ألا يتجاوز حجم الخسائر المحتملة قدرة مجتمع الدولة على استيعابها ، وألا تبلغ حدا يؤدى إلى انهيار قدرة الدولة البشرية والمادية على مواصلة الحرب . إن هذه القاعدة التى أفرزتها حرب الاستنزاف بوضوح ، كانت هى المحور الجوهرى الذى دارت حوله خطة عمليات حرب أكتوبر ٧٣ وقد حققت نتائج باهرة . فالحرب تعنى الاستفادة من كل قدرات الدولة المتفوقة على قدرات الخصم فى تحقيق النصر . ولاشك أن القوة البشرية ، وهى من أهم عناصر القوة الشاملة للدولة ـ باعتبار أن الإنسان هو محور الحياة والتقدم ـ كانت فى جانب مصر تماما . وكان عليها أن تحقق الاستفادة الكاملة من هذا التفوق ، ووضعه فى خدمة أهداف الحرب . لذلك فإن قول بعض الكتّاب المصريين ـ ممن حاولوا الإساءة لحرب الاستنزاف ـ بأن وقوع خسائر كبيرة نسبيا يدل على فشل هذه الحرب ، هو منطق انهزامى مرفوض .. يؤدى الخضوع له إلى إحداث شلل فى القدرة على التفكير السياسى الاستراتيجى السليم . ولو كنا قد خضعنا لهذا القياس ما استطعنا أن نفكر فى

شن حرب التحرير ، خاصة أن حساب الخسائر كان مقدرا بعشرات الأضعاف ، مقارنة بخسائر حرب الاستنزاف وبما حدث فعلا من خسائر فى حرب أكتوبر .

وكان من المعروف أن الولايات المتحدة توالى دعمها العسكرى المستمر لإسرائيل وإمدادها بأحدث أنواع الأسلحة والمعدات . ولكن لم يكن هناك بديل من قبول « التحدى الأكبر » ، وهو حرب التحرير ، وبالتالى قبول مبدأ التضحية من أجل استعادة الأرض ، واتخاذ قرار الحرب الشجاع واضعا فى الاعتبار كل العوامل المؤثرة حتى يمكن علاجها فى مرحلة التخطيط . كان معنى التردد فى قبول « التحدى الأصغر » ـ وهو حرب الاستنزاف ـ هو رفض « التحدى الأكبر » فى خوض حرب التحرير .

وهناك ملحوظة شديدة الأهمية أسوقها للكتّاب الذين يحملون أنفسهم مسئولية التصدى لشئون الحرب ولقضاياها المتشابكة الشديدة التعقيد .. أرجو أن يعلموا أن تاريخ مصر العسكرى هو تاريخ مرتبط بمصير الوطن وأمنه وسيادته . لذلك فمن العبث إخضاع التناول لمثل هذه القضايا الدقيقة لعهد ما من عهود الحكم . فالجيش هو جيش مصر ، ورجاله هم رجال مصر الذين حاربوا فى عام ١٩٦٧ ، وهم الذين خاضوا حرب الاستنزاف ٦٩ / ١٩٧٠ ، وهم الذين انتصروا فى حرب تحرير الأرض فى أكتوبر ١٩٧٣ . إن محاولة وضع خطوط فاصلة تقسم هذا التاريخ إلى فصول « مسرحية » منفصلة تخضع لمعايير ذاتية ، هو وضع يرفضه منطق التاريخ عامة والتاريخ العسكرى بوجه خاص .. بل وترفضه تماما أمانة التناول .

مختصر لتطورات حرب الاستنزاف

بعد شهور قليلة من بداية حرب الاستنزاف فى مارس ١٩٦٩ ـ ورغم التضحية الكبيرة التى تحملتها مصر باستشهاد الفريق عبد المنعم رياض رئيس أركان حرب القوات المسلحة ، والذى استشهد فى ميدان القتال وفى اليوم الأول لبدء حرب الاستنزاف فى ٩ مارس ـ أصرت مصر على مواصلة حربها ضد إسرائيل ومضاعفة الضغوط العنيفة .. حتى بدأ المجتمع الإسرائيلى يئن تحت وطأة هذه الضغوط ، وأصبح الشغل الشاغل للقيادة الإسرائيلية التفكير فى كيفية إجبار مصر على وقف هذه الحرب التى أصبحت تكلف إسرائيل ثمنا غاليا فى الأرواح وتسبب إزعاجا شديدا للمجتمع الإسرائيلى .

وفى يونيو ٦٩ توصلت القيادة الإسرائيلية إلى اقتناع بأنه لا بديل عن الزج بقواتها الجوية ـ التى تمثل أقوى أسلحتها وذراعها الطويلة ـ فى معركة الاستنزاف ، وذلك لأول مرة فى هذه الحرب وبعد سنتين من انتهاء حرب يونيو ٦٧ . وكان الهدف هو ردع مصر وإجبارها بالقوة على إيقاف عملياتها الجارية على جبهة القناة وفى عمق سيناء ، وعلى امتداد ساحل البحر المتوسط وميناء إيلات بخليج العقبة .

وكان هذا التطور الجذرى فى الاستراتيجية الإسرائيلية يؤكد حقيقتين مهمتين :

☐ **الأولى** .. أن إسرائيل لم تعد تحتمل ضغوط حرب الاستنزاف سواء على مستوى الجيش

أو مستوى المجتمع الإسرائيلى كله ، مما اضطر القيادة العسكرية إلى استخدام أقوى ما تملك من قوة ردع من أجل إيقاف هذه الحرب .

☐ **والثانية** .. أن الاستراتيجية المصرية قد حققت نجاحا كبيرا لا يمكن إنكاره ، وفرضت تأثيرها القوى على المجتمع الإسرائيلى ، وكشفت نواحى الضعف التى تعانى منها الاستراتيجية الإسرائيلية .. وفى مقدمتها القصور فى القوى البشرية .

ويمكن القول بأمانة إنه على مدى خمسة عشر شهرا نجحت الاستراتيجية المصرية فى إجبار إسرائيل على تغيير وتصعيد استراتيجيتها المضادة تغييرا حاسما أكثر من أربع مرات ، دون أن تحقق أى نجاح فى أى مرحلة .

وفيما يلى نقدم استعراضا مختصرا لمراحل وتطورات الحرب والمحاولات الإسرائيلية لإيقافها :

(١) مع بداية حرب الاستنزاف اكتفت الاستراتيجية الإسرائيلية بالرد الحذر المحسوب وبعيدا عن الجبهة ، واختيار أهداف مدنية بعيدة عن تجمعات القوات المصرية . وقد أخذت هذه الأعمال شكل إغارات خاطفة على بعض المناطق الواقعة على ساحل البحر الأحمر أو فى عمق وادى النيل بالوجه القبلى ، مع الحرص الشديد على تفادى وقوع خسائر كبيرة فى الأرواح .

(٢) مع تزايد الضغوط المصرية وارتفاع حجم الخسائر البشرية فى صفوف الجيش الإسرائيلى ، بدأت مناقشات واسعة فى إسرائيل حول أفضل الأساليب لمواجهة هذا الاستنزاف البشرى .. حتى انتقل النقاش إلى الصحافة الإسرائيلية . حيث هاجمت صحيفة « ها آرتس » العبرية فى يونيو ١٩٦٩ ، فكرة شن إغارات برية فى العمق لأنها لن توقف القصف المصرى وستزيد من الخسائر البشرية ، ووصفت قيادة إسرائيل بأنها « مضللة » . وانتهت هذه المرحلة باتخاذ قرار استخدام القوات الجوية الإسرائيلية فى ضرب المواقع المصرية غرب القناة .. بالانتقال من استراتيجية « الردع المحدود » باستخدام إغارات قوات الكوماندوز المنقولة بالهليكوبتر فى عمق مصر ، إلى استراتيجية « الردع الجسيم » باستخدام الغارات الجوية ضد الأهداف المصرية فى الجبهة ، والتى بدأ تنفيذها فى يوليو ٦٩ وأطلقوا عليها « الاستنزاف المضاد » .

(٣) مع تصاعد نشاط العمليات المصرية وتنوعها فى الشدة وفى اختيار أهدافها فى جبهة القناة وخليج السويس وسواحل سيناء وخليج العقبة ، استخدمت مصر قواتها الجوية فى شن غارات جوية خاطفة فى سيناء . وفى سبتمبر ٦٩ كتبت صحيفة « معاريف » العبرية تقول : « إننا ندعى أننا نستطيع الصمود أمام الاستراتيجية المصرية الجديدة .. لأنه ليس أمامنا بديل آخر . فقد استطاعت القاهرة أن تمتص العديد من الضربات الإسرائيلية ، وهى ما زالت

على استعداد لامتصاص المزيد من أعمال قواتنا الجوية .. الأمر الذى يؤكد أنه ليس هناك حل سوى استمرار الحرب مع المصريين والوصول بأحداثها إلى الذروة » .

كيف يمكن للقيادة الإسرائيلية الوصول بالأحداث إلى الذروة ؟

لقد قررت من أجل ذلك تغيير القيادة الميدانية لجبهة سيناء ، فعزلت قائدها « جنرال جافيتش » - رغم أنه صاحب نصر يونيو ٦٧ - وعينت بدلا عنه الرجل الدموى ، أو « رجل المهام الصعبة » - كما يطلقون عليه - آرييل شارون ، فى ديسمبر ٦٩ خلفا له . وكانت مهامه الرئيسية هى :

- كسر شوكة حرب الاستنزاف المصرية ضد إسرائيل فى جبهة قناة السويس .
- العمل بشتى الوسائل على تخفيض حجم الخسائر البشرية فى صفوف الجيش الإسرائيلى .
- تدمير وسائل الدفاع الجوى المصرية غرب القناة .

(٤) لم تحقق الإجراءات الإسرائيلية أى نجاح ، ولم يفلح شارون فى إنجاز المهام التى كُلف بها . ولم تتوقف أعمال الاستنزاف المصرية . وأسقط فى يد القيادة الإسرائيلية ، ولم يكن أمامها سوى خيارين : الأول أن تطلب وقف إطلاق النار بتدخل من الولايات المتحدة ، والثانى أن تتمادى فى غاراتها الجوية وتخترق سماوات مصر إلى العمق وتشن غارات على أهداف مدنية فى الدلتا ووادى النيل . وكان الهدف هو إحداث انهيار فى الجبهة الداخلية المصرية ، وبالتالى شل قدرة القيادة المصرية على التصرف . وأخذت القيادة الإسرائيلية موافقة الإدارة الأمريكية ، على أمل أن يؤدى ذلك إلى انهيار قدرة الصمود المصرية شعبا وجيشا . وقد أطلق موشى ديان على هذه الاستراتيجية اسم « **استراتيجية السماوات المفتوحة** » ، والتى بدأ تنفيذها فى ٧ يناير ١٩٧٠ تحت قيادة شارون . ورغم ذلك لم يخضع شعب مصر لمطالب إسرائيل .. التى فشلت فى تحقيق أهدافها . وللأسف ، اتخذ بعض الكتّاب المصريين مما تحملته مصر من خسائر من جراء غارات إسرائيل على مصنع أبو زعبل ومدرسة بحر البقر وضد مواقع الصواريخ الجديدة ، مبررا للحكم على حرب الاستنزاف المصرية بالفشل ، بل وإدانة القيادة المصرية لاتخاذها قرار هذه الحرب ، ومحاولة تشويه هذا العمل الناجح الذى ترك بصماته على نصر أكتوبر ١٩٧٣ .

(٥) قبلت مصر التحدى الكبير وسعت لمواجهته سياسيا وعسكريا . وكان قرار التجاء مصر للاتحاد السوفيتى فى يناير ١٩٧٠ - باعتباره المورد الأساسى للأسلحة والمعدات العسكرية ، والداعم السياسى الأول لمصر والعرب فى المجتمع الدولى - قرارا حكيما سليما وضروريا .. عاد على مصر بفائدة استراتيجية كبرى هى بناء شبكة قوية من صواريخ الدفاع الجوى . إذن فالقول بأن الغارات الإسرائيلية قد أدت إلى انهيار نظام الدفاع الجوى المصرى - كما ادعى البعض - هو افتراء على الحقيقة وتشويه لها . ذلك أن نظام الدفاع الجوى المصرى بمفهومه المتكامل لم يكن قد قام بعد . ولم يكن الأمر « استنجادا » بالاتحاد

السوفيتى ، بل كان دعوة جادة لتحمل مسئولياته فى علاج الخلل القائم فى موازين القوى . ولكن كان هناك من يحلو له استخدام بعض الألفاظ المتخاذلة للحط من قدر الجهود المصرية فى مرحلة شاقة من مراحل النضال ضد التفوق الجوى الإسرائيلى ، وهو النضال الذى استمر حتى قضى على هذا التفوق الإسرائيلى فى أكتوبر ٧٣ بفضل الجهود الضخمة التى بذلت فى فترة حرب الاستنزاف .

(٦) بدأت مصر فورا فى بناء شبكة ضخمة من مواقع الصواريخ المضادة للطائرات على عدة خطوط وأنساق .. تبدأ من عمق الوادى وتتحرك شرقا نحو جبهة القناة فى جهد بشرى عسكرى ومدنى خارق . إن بناء شبكة الصواريخ المصرية هو بمثابة « ملحمة كفاح مصرية » ، ما زالت فى حاجة لدراسات مفصلة للكشف عن الأبعاد الحقيقية لها بجوانبها المعنوية والوطنية التى أكدتها هذه التجربة الصعبة ، والقدرات العالية لشعب مصر على قبول التحديات ومواجهتها .. فى إصرار رائع على استكمال بناء نظام جديد لدفاعها الجوى وحماية سمائها وأرضها الغالية من غارات المعتدين . لقد كان الصراع هنا صراعا بين إرادة الصمود وإرادة القهر وفرض الاستسلام . كان صراعا مصريا من أجل حماية سماء مصر ، فى مواجهة إصرار إسرائيل على فعل المستحيل من أجل تدمير شبكة الدفاع الجوى . ولم تستمر مرحلة غارات العمق ضد مصر أكثر من مائة يوم - بدأت فى ٧ يناير ١٩٧٠ وتوقفت يوم ١٨ أبريل ١٩٧٠ - وهى تمثل أحرج مراحل حرب الاستنزاف ، والتى انتهت بانتصار الإرادة المصرية فى مواجهة رغبة إسرائيلية هستيرية جامحة لإرغام مصر على وقف الحرب ومنعها من استكمال شبكة الصواريخ أو الاقتراب من منطقة القناة . ولم تتوقف مصر عن عمليات الاستنزاف أو عن بناء حائط الصواريخ .. بل سارا معا جنبا إلى جنب .

(٧) للمرة الرابعة تنجح استراتيجية مصر فى لّى ذراع إسرائيل وإجبارها على التراجع وتغيير استراتيجيتها الخاصة بـ « السماوات المفتوحة » ، والتى تحولت من النقيض إلى النقيض . ففى ٥ أبريل ١٩٧٠ ، أعلن موشى ديان التخلى عن استراتيجية « السماوات المفتوحة » ، قائلا : « إن المناطق الداخلية فى مصر لا تعتبر مناطق حيوية لأمن إسرائيل ، وهى لا ترغب فى العمل ضدها » . وكان من الواجب ليكون صادقا فى قوله أن يستخدم كلمة « لا تستطيع » بدلا من « لا ترغب » . وتحولت الاستراتيجية الجديدة إلى « **استراتيجية السماوات المغلقة** » ، التى وضعها ديان لقواته الجوية وحدد بها نشاطها غرب القناة لمسافة لا تتجاوز ٣٠ كيلو مترا .

وبقدر التحدى والغطرسة الإسرائيلية فى تصريحات ديان حول العمق المصرى المفتوح أمام طائرات إسرائيل، بدأ التراجع والاعتراف بأن إسرائيل « فقدت حريتها فى اختيار الأهداف » . أما جولدا مائير ، رئيسة الوزراء ، فسرعان ما ابتلعت تهديداتها بإسقاط نظام الحكم فى مصر ، وأعلنت فى أوائل مارس ٧٠ « أن إسرائيل لم تستهدف إسقاط نظام الحكم فى مصر .. ولكن فقط تخفيف الضغط المصرى على القوات الإسرائيلية فى منطقة القناة » .

هكذا انهارت أهداف إسرائيل الطموحة ، وتأكد فشل استراتيجية « السماوات المفتوحة » فشلا كاملا . وهى الاستراتيجية التى اتخذها أحد كتابنا شعارا للتدليل على فشل حرب الاستنزاف المصرية .. إمعانا فى إهانة الأداء المصرى وفكره الاستراتيجى فى ذلك الوقت .

ولا شك أن هذه المرحلة كانت مرحلة فاصلة فى حرب الاستنزاف ومن أكثر المراحل خطورة وأهمية .. حيث كان استكمالها يعنى وصول قواعد الصواريخ المصرية إلى منطقة القناة ، أو إلى المنطقة « المحظورة » من وجهة نظر إسرائيل والتى سبق أن حددتها استراتيجية « السماوات المغلقة » التى وضعها ديان - وحرمان إسرائيل من أى سيطرة جوية فوق جبهة القناة أو اختراق العمق .

(٨) الواقع أنه فى شهر مايو ٧٠ بدأت الضغوط المصرية البرية والجوية تتصاعد بشدة ضد إسرائيل . حيث شكلت أحداث هذا الشهر نقطة تحول قوية ، كان أبرزها فى العمليات البرية .. عملية العبور الناجحة التى تمت عبر القناة فى قطاعها الشمالى فى وضح النهار ، حيث قضت قوة مصرية على قوتين إسرائيليتين من القوات المتحركة ، فدمرت مركباتهما المدرعة وقتلت أفرادهما وأسرت من بقى منهم حيا ، وعادت سالمة للضفة الغربية . وسنترك تقييمنا لهذه العملية لتعليق صحيفة « جويش كرونكل » الصهيونية حين قالت : « أحرزت القوات المصرية أكبر نصر لها منذ حرب الأيام الستة ، ويرجع سبب هذا النصر إلى الجرأة والتخطيط الممتاز .. فضلا عن الاستفادة من الظروف الطبوغرافية » . وتمثلت الضربة القاضية التى وجهتها مصر للقوات الجوية الإسرائيلية فى نجاحها فى دفع عدة كتائب صواريخ إلى منطقة القناة لتفاجىء طائرات « الفانتوم » الإسرائيلية - والتى بدأت تتساقط بمعدلات عالية خلال شهر يونيو ٧٠ ، بلغت ذروتها فى الأسبوع الأول من يوليو حين أسقطت ٧ طائرات « فانتوم » إسرائيلية بفعل الصواريخ المصرية . وقد أحدث ذلك صدمة قاسية فى إسرائيل ، حيث بلغ ما تم إسقاطه خلال شهر يونيو والأسبوع الأول من شهر يوليو ٧٠ عدد ١٦ طائرة « فانتوم » و « سكاى هوك » . هكذا اندفعت إسرائيل بشدة نحو العمل على إيقاف حرب الاستنزاف بمبادرة سياسية أمريكية ، بعد أن فشلت كل المحاولات العسكرية الإسرائيلية بكل درجاتها المتصاعدة فى تحقيق أى هدف . وانهار أمل إسرائيل ، كما انهارت ثقتها المفرطة فى قدرتها على ردع مصر ومنعها من إقامة قواعد الصواريخ فى منطقة القناة . وقد علقت إحدى الصحف الغربية على ذلك بقولها : « **لقد أراد المصريون ذلك .. فتحملوا التضحيات من أجل أن يحققوا ما أرادوا تحقيقه .. فنجحوا .. وكان لهم ما أرادوا** » .

إن إرادة الصمود المصرية تمكنت فى النهاية من قهر كل الصعاب ، والتغلب على كل المحاولات المستميتة من جانب « العدو » لمنع إتمام هذا الصرح الكبير .. وقبل نهاية شهر يوليو ٧٠ ، كانت قواعد الصواريخ قد وصلت واستقرت على مسافة ١٥ كيلو مترا من القناة . إنها بحق ملحمة مصرية رائعة بكل المقاييس . إن ذلك كله يؤكد - فى التحليل الأخير لهذه المرحلة الحاسمة -

أن هذا الصراع الدموى قد انتهى فى صالح مصر ، وأن الاستراتيجية المصرية قد حققت أهدافها بنجاح كبير ، كما أنها استفادت فائدة كاملة من محاولات التصعيد التى فرضتها عليها إسرائيل فجاءت المحصلة النهائية فى مصلحة مصر على طول الخط . بينما لحقت مشاعر الإحباط واليأس بالشعب الإسرائيلى ، واستقر فى وجدانهم إحساس عميق بأن وجود جيشهم فى سيناء وعلى الضفة الشرقية للقناة ، سوف يكلفهم ثمنا غاليا لا يحتمل .

هكذا يتضح أن مسارعة إسرائيل إلى طلب وقف إطلاق النار دون شروط ، وقبولها لمبادرة وليم روجرز وزير الخارجية الأمريكية بمجرد طرحها يوم ١٩ يونيو ٧٠ ، لم يأت من فراغ .. بل جاء بعد خسائر إسرائيلية فادحة ومحاولات فاشلة لإجبار مصر على وقف حرب الاستنزاف ، وتقديرات مكثفة للموقف أكدت أن الطرق مسدودة أمام أى حل عسكرى إسرائيلى . وأسقطت كل البدائل التى تم بحثها سواء باستمرار العمليات الجوية ، وما أدت إليه من تآكل فى القوات الجوية وإصابة الذراع الطويلة بالشلل ، أو القيام بهجوم برى بهدف تدمير القواعد المصرية الموجودة غرب القناة .. وهو عمل أقرب للمغامرة يحتاج إلى تحضيرات دقيقة وإلى وقت طويل ، وفى نفس الوقت عمل محاط بالمخاطر الكبيرة من كل جانب ، كما لا تتوافر له أى ضمانات لتحقيق نتائج ناجحة . لذلك أصبح البديل السياسى هو البديل الوحيد المطروح أمام إسرائيل مما دفعها إلى الالتجاء إلى الولايات المتحدة للتقدم بهذا الحل .

أما مصر ، فلم تكن مستعدة لقبول وقف إطلاق النار ، ووقف كل الأعمال العسكرية قبل أن تستكمل بناء حائط الصواريخ والوصول به إلى منطقة القناة . ولذلك ظلت مصر صامتة ، ولم ترد على مبادرة روجرز سوى بعد مرور سبعة أسابيع من قبول إسرائيل لها . وقد كانت مصر بالفعل ما زالت فى حاجة لبعض الوقت حتى تتمكن من استكمال الجوانب الفنية والإدارية بعد وقف إطلاق النار . وكانت مصر عندما أعلنت قبولها لوقف إطلاق النار - فى ٧ أغسطس ٧٠ - قد استكملت الجزء الأكبر من نظام دفاعها الجوى من العمق وصولا إلى غرب القناة . وفى الليلة الأخيرة قبل تنفيذ وقف إطلاق النار يوم ٨ أغسطس ٧٠ ، نجحت مصر فى استكمال نقل وتمركز قواعد الصواريخ الخاصة بالنسق الأمامى ، بدفع ١٤ كتيبة صواريخ بمعداتها وأسلحتها إلى الأماكن المخصصة لها قبل حلول الساعة الواحدة من صباح يوم ٨ أغسطس . وبعد صراع ملحمى مع الزمن ، أمكن تحقيق هذا الإنجاز الرائع . ليصبح حائط الصواريخ سدا منيعا يغلق سماوات مصر أمام طائرات إسرائيل فى ظل ظروف شبه أسطورية .

ولعل خير ما نختتم به حديثنا عن تطورات حرب الاستنزاف ، شهادة مهمة أدلى بها أبا إيبان وزير خارجية إسرائيل فى ذلك الوقت . حين اعترف فى ٣٠ أغسطس ، بعد ثلاثة أسابيع من وقف إطلاق النار بأن : « إسرائيل قد سعت مجبرة لتحقيق وقف إطلاق النار وقبول المبادرة الأمريكية فور طرحها ، وإنه لولا وقف إطلاق النار لواجهت إسرائيل تصاعدا فى الحرب مع مصر ، وبالتالى زيادة القتلى والجرحى وتآكل التفوق الجوى الإسرائيلى . إن رفض إطلاق النار كان سيضع إسرائيل فى موقف أخطر وأشد صعوبة مما هو عليه الآن » .

وأعتقد أن إيبان وهو يدلى بهذه الشهادة الحاسمة ، قد اختار أخف العبارات وقعا فى التعبير عن حجم الورطة التى واجهتها إسرائيل فى ذلك الوقت .

وأخيرا ، فليس ثمة شك فى أن حرب الاستنزاف ـ من وجهة نظر مصر ـ كانت خطوة حيوية وضرورية ، فرضتها معطيات الموقف العسكرى المعنوية والمادية ، والموقف السياسى الذى ترتب على هزيمة يونيو ٦٧ .. إذ كان على مصر :

- □ **أولا** : ألا تستسلم للأمر الواقع أو تترك جرح الكرامة ينزف فى قلوب مقاتليها .. كان عليها أن تحتفظ بقضيتها حية وبجبهتها العسكرية مشتعلة .

- □ **ثانيا** : أن تبطل الاعتقاد الإسرائيلى بأن ما حصلت عليه إسرائيل من انتصارات رخيصة يمكن السكوت عليه أو قبوله ، وأن تظهر أن هذا أمر مرفوض من مصر والعرب . وكان لابد من التعبير عن هذا الرفض بشتى الوسائل المتاحة ، وفى مقدمتها العمل العسكرى باعتباره الأسلوب الوحيد الذى تفهمه إسرائيل ، والذى يمكن أن يخلق كل يوم حقائق متغيرة فى جبهة القتال .

- □ **ثالثا** : أن تثبت مصر لإسرائيل بما لا يدع مجالا للشك أن ثمن احتلال الأرض المصرية ثمن باهظ يصعب على شعب إسرائيل احتماله ، ويستحيل عليه مواجهة تحدياته على المدى الطويل .

- □ **وأخيرا** : كان على مصر أن تعمل دون توقف على تحريك الأوضاع السياسية ، ومواجهة محاولات فرض الاسترخاء العسكرى على المنطقة ، وفتح الطريق نحو تسوية عادلة .

لقد كانت حرب الاستنزاف بكل متاعبها وآلامها ، بمثابة جزء حيوى من مرحلة المخاض التى لابد أن تواكب المولد الجديد للقوات المسلحة المصرية .. تلك المرحلة التى خففت عن نفس المقاتل المصرى عبء الهزيمة ، وغرست بذورا جديدة كان من ثمارها الأداء البطولى المتقن ، الذى ظهر به المقاتل المصرى فى أكتوبر ٧٣ . لقد كانت حرب الاستنزاف هى البوتقة التى أعادت صهر هذا المقاتل ، وصقلت خبراته ، وعالجت جروحه النفسية ، وأزالت الآثار المعنوية التى أصابته ، وشحذت همته فكرا وعملا استعدادا لمعركة المصير .

وهى رغم ضراوتها ، ورغم الخسائر المادية التى ألحقتها بالمجالين العسكرى والاقتصادى والخسائر البشرية التى تحملتها مصر شعبا وجيشا ، فإن ما حققته من نتائج إيجابية عظيمة كان يستحق كل هذه التضحيات . إنها الثمن الذى دفعته مصر لكى تهدم حاجز الخوف وتمحو الآثار النفسية للنكسة ، وتشق الطريق نحو النجاح والنصر الذى تحقق فى أكتوبر ١٩٧٣ .

خــلاصــات ونتــائج

(أ) سر النجاح .. إعادة بناء المقاتل المصرى

لقد كشفت حرب الاستنزاف من خلال الممارسات الفعلية ، أن سر النجاح الحقيقى كامن فى قدرات الإنسان المصرى . لذلك كان ضروريا ونحن نستعد لخوض حرب شاملة من أجل التحرير ، أن نركز على **إعادة بناء المقاتل المصرى . هذا المقاتل هو الذى خلق الفارق الجوهرى** الكبير بين القدرات الحقيقية للقوات المصرية ، والقدرات الخاطئة التى حددتها حسابات القوى الإسرائيلية والغربية ، وهو الذى وضع حدا فاصلا بين الهزيمة والنصر . **هنا يمكن القول إنه إذا كانت حرب أكتوبر ٧٣ هى حرب « إثبات وتأكيد الذات » ، فإن حرب الاستنزاف كانت حرب « البحث عن الذات »** ـ الذات المصرية التى كادت تفقد معالمها نتيجة لنكسة يونيو ١٩٦٧ ، سواء بالنسبة للمخطط المصرى الذى استمر يبحث عن أفضل الوسائل للتغلب على جوانب التفوق التى يتمتع بها الجانب الإسرائيلى ، أو بالنسبة للمقاتل المصرى وللجندية المصرية عموما . وهكذا وضعت حرب الاستنزاف المخطط المصرى على أعتاب الطريق الصحيح نحو الإبداع والابتكار فى إيجاد الوسائل التى تؤدى إلى تحييد مصادر التفوق الإسرائيلى ، وشل قدراتها . وفى نفس الوقت مضاعفة القدرة القتالية للمقاتل المصرى والعمل على استرداده لثقته وإيمانه ، ويمكننا أن نتصور ماذا يمكن أن يحدث لهذا المقاتل لو ظل قابعا فى خندقه يجتر مرارة الهزيمة ويعانى من حالة معنوية متدنية هى محصلة للظروف التى مرت بها حرب يونيو ١٩٦٧ .. إذن لتحولت النكسة إلى كارثة كبرى .

(ب) التطعيم للمعركة

لا شك أن الفترة القاسية التى عاشها الجندى المصرى فى جبهة القتال ، تحت النيران الكثيفة من قذائف المدفعية وقنابل الطائرات وصواريخها ومستودعات النابالم الحارقة ، فضلا عن قيامه بأعمال العبور الشاقة للقناة فى وضح النهار وتحت ستر الظلام ، حيث نصب الكمائن على الضفة الشرقية للقناة وفى عمق الدفاع الإسرائيلى ، وهاجم الدفاعات ودمر التحصينات وواجه الغارات الجوية الكثيفة ـ كل ذلك شكل تطعيما حقيقيا وواقعيا للمعركة . ولم يكن التطعيم تدريبا عمليا فى ميادين التدريب المجهزة ، بل كان قتالا حيا فى ميادين القتال محاطا بمخاطر حقيقية . لذلك عندما خاض هذا الجندى حرب أكتوبر بكل تعقيداتها ، كان يعلم مسبقا كل ما سوف يواجهه من أهوال الحرب واستعد لها . وهكذا نجح فى اقتحام القناة باقتدار رغم كل الظروف الصعبة . فكان هذا الجندى بحق « المفاجأة الكبرى » فى هذه الحرب ، كما وصفه الأعداء قبل الأصدقاء ، بل كما اعترف بذلك العالم أجمع .

(جـ) تطوير التسليح

لقد أفرزت حرب الاستنزاف خبرات واسعة ، فتحت الطريق أمام القيادة المصرية لتطوير جوانب مهمة فى تسليح القوات ، والتى أدت دورا حيويا فعالا بعد ذلك أثناء حرب أكتوبر ٧٣ . حيث برزت الأهمية الأساسية للأسلحة الصاروخية التى حققت أروع النتائج . وكان عملها الافتتاحى

فى هذه الحرب نجاحها الكبير فى إغراق المدمرة الإسرائيلية « إيلات » ؛ والذى أحدث دويا فى مجال العلم العسكرى لفت أنظار العالم إلى الدور الحاسم الذى يمكن أن تؤديه الأسلحة الصاروخية فى الحروب القادمة . وقد نجحت هذه الأسلحة فعلا بعد ذلك فى شل قوة الردع الإسرائيلية الأساسية وعناصر تفوقها المتمثلة فى قواتها الجوية وقواتها المدرعة .. الأمر الذى أدى إلى إحداث تغيير حاد فى موازين القوى العسكرية لصالح مصر ، وإلى قلب النظريات والخطط العسكرية الإسرائيلية رأسا على عقب .

(د) من التحدى الأصغر للتحدى الأكبر

من جانب آخر كانت حرب الاستنزاف بمثابة رسالة حية استمرت فترة طويلة موجهة لكل شعوب العالم .. محتواها أن هناك شعبا هو شعب مصر .. لا يمكن أن ينسى أرضه المحتلة ، وأنه لن يتخلى عنها أو عن إصراره وعزمه على تحريرها مهما كانت التضحيات .. وإلى أن يتمكن من فرض كلمته . كان لهذه الرسالة تأثيرها الكبير لدى الرأى العام العالمى ، فقد لعبت دورا أساسيا مهما فى التمهيد لحرب التحرير ، بعد أن نبهت العالم إلى أن هناك صراعا جادا مشتعلا فى منطقة حيوية تهم العالم كله .. هى منطقة الشرق الأوسط . وأن استمرار هذا الصراع يهدد أمن وسلام هذه المنطقة .. وبالتالى أمن وسلام العالم ومصالحه الحيوية ، وأن هناك شعوبا تناضل من أجل حقوقها المشروعة .

وهكذا يمكن القول إن حرب الاستنزاف قد شاركت بفاعلية فى التمهيد السياسى لحرب أكتوبر ، حين خلقت اقتناعا لدى الرأى العام العالمى بشرعية الحقوق العربية وحق الدول العربية فى استخدام كافة الوسائل المتاحة لاسترداد الأرض بما فى ذلك استخدام القوة العسكرية .. وشن الحرب ، بعد أن فشلت كل الجهود الدولية لسنوات طويلة فى فتح طريق السلام مع إسرائيل على أساس تخليها عن الأراضى العربية التى تحتلها . ولما كانت إسرائيل ترفض ذلك لم يبق خيار أمام العرب سوى الحرب كملجأ أخير . لذلك فعندما شنت مصر وسوريا الحرب ضد إسرائيل فى أكتوبر ١٩٧٣ ، كان رد فعل الرأى العام العالمى إيجابيا ومؤيدا للموقف العربى ومساندا له .

كانت حرب الاستنزاف بمثابة « **التحدى الأصغر** » الذى يجب مواجهته وتجاوزه ، قبل مواجهة « **التحدى الأكبر** » وهو حرب التحرير . وكان لابد من مواجهة هذا التحدى والتصدى له ، والتضحية من أجل استعادة تراب مصر الغالى . وعلى هذه الأسس تم اتخاذ قرار الحرب . لذلك فإننا نقول لهؤلاء الذين يسيئون تقويم حرب الاستنزاف : **إن من يتردد فى قبول « التحدى الأصغر » يعنى أنه يرفض قبول « التحدى الأكبر » ، وبالتالى يحجم عن تحرير الأرض المحتلة . من هنا تصبح حتمية حرب الاستنزاف مؤكدة كمخرج ضرورى من أزمة ١٩٦٧ ، وفى نفس الوقت كمدخل لابد منه لطريق حرب التحرير .**

لقد قبل شعب مصر الأصيل التحديين الأصغر والأكبر ، وقام بدوره العظيم فى الوقوف خلف قواته المسلحة .. مشاركا فى التصدى بمعنوياته العالية وتضحياته الغالية إزاء التحديات المادية الكبيرة والضغوط النفسية الثقيلة التى فرضتها عليه حرب الاستنزاف . وكان هذا الصمود الصلب -

رغم الخسائر الكبيرة نسبيا فى الفترة الصعبة للحرب سواء فى مرحلة غارات العمق التى شنتها إسرائيل ضد أهداف مدنية ، أو مرحلة ملحمة بناء حائط الصواريخ فى جبهة القناة - عاملا استراتيجيا مهما أثر على مسار الصراع المحتدم . إن موقف الجبهة الداخلية أثناء حرب الاستنزاف ، كان أحد العناصر الأساسية التى شجعت الرئيس الراحل أنور السادات على اتخاذ قرار الحرب الشجاع .. وهو على ثقة كاملة من أن صمود شعب مصر سوف يكون فى التحليل الأخير هو الفيصل الذى يجعل النجاح فى النهاية من نصيب مصر . فإن القادر على التحمل كثيرا والصمود كثيرا .. لابد أن ينتصر أخيرا .. خاصة إذا كان صاحب حق أصيل .



الفصـل الثـانى

العمل السياسى فى سنوات ما بعد يونيو ١٩٦٧
(٦٧ - ١٩٧٢)

أولا : الجهود السياسية حتى رحيل عبد الناصر (١٩٦٧ - ١٩٧٠)

المنطلق القرار ٢٤٢

على امتداد هذه السنوات الثلاث التى حددنا أبرز معالمها من وجهة النظر المصرية وعلاقتها بالصراع مع إسرائيل ، وقع الكثير من التطورات السياسية من أجل التوصل إلى حل سلمى ، كما طرح العديد من المقترحات والأفكار حول الحل المرحلى والحل الشامل . وكثرت الاتصالات والمبادرات والمباحثات خاصة مع الولايات المتحدة .. رغم أن العلاقات الدبلوماسية بينها وبين مصر كانت مقطوعة رسميا طوال هذه السنوات . غير أن جميع هذه المحاولات والجهود (التى استمرت حتى عام ١٩٧٣) لم تحقق أى تقدم تجاه السلام ، ذلك لأنها كانت تطرح فى ظل أمر واقع كان مرفوضا مصريا وعربيا ، وكان لابد من تغييره بشتى الوسائل ـ بما فى ذلك القوة المسلحة ـ قبل الدخول فى أى مباحثات من أجل تحقيق سلام عادل مستقر . كان هذا الواقع المرفوض يتمثل فى هزيمة قاسية وقعت عام ١٩٦٧ ، ولابد أن يثأر لها جيش مصر وأن يزيل آثارها ويغسل عارها مهما بلغت التضحيات .

كانت تلك هى العوامل الأساسية التى حكمت موقف مصر ، ولم تدرك القوتان العظميان عمق تأثيرها على شعب مصر والعرب ، أو تفهم حقيقة أبعادها وجذورها . بينما ظلت إسرائيل سادرة فى غيها ، وقد أعماها الصلف وطمس الغرور على بصيرتها .. فظنت أنها حققت نصرا أسطوريا بجيشها الذى لا يقهر . وانعكست تلك السمة الإسرائيلية على كل الجهود السياسية التى بذلت فى تلك المرحلة ، وحتى وقف حرب الاستنزاف عام ١٩٧٠ والتى استعرضناها فى عجالة لكى تبقى العلاقة بين الأحداث متصلة ومتعاقبة ، حتى نعطى فى النهاية الصورة الحقيقية الكاملة لجهود سياسية ودبلوماسية لم تنقطع .. بذلتها مصر والدول العربية والمجتمع الدولى كله من أجل التوصل إلى حل سلمى عادل لمشكلة الشرق الأوسط ، ونوضح كيف أن كل هذه الجهود تحطمت على صخرة التعنت الإسرائيلى المدعوم بالتأييد السياسى والمساندة العسكرية للولايات المتحدة . الأمر

الذى أغلق كل منافذ الحل السياسى ، ولم يعد هناك بديل سوى استخدام القوة العسكرية لقلب موازين هذا الموقف وخلق واقع جديد يفتح الطريق أمام عملية السلام .

كان العمل السياسى هو المنطلق الطبيعى لحركة الأحداث فى أعقاب نكسة يونيو ١٩٦٧ . لذلك بدأت مصر ومعها بعض الدول العربية فور انتهاء الحرب ، نشاطا سياسيا ودبلوماسيا واسعا ، يتناسب مع طبيعة علاقات القوى السائدة فى عالمنا المعاصر ، ويتضمن سلسلة متصلة من الجهود السياسية المواكبة للجهود العسكرية الكثيفة سواء كانت قتالا أو إعدادا - وكان هدفها جميعا تهيئة أنسب الظروف السياسية الدولية ، وأفضل القدرات العسكرية الملائمة لتحقيق هدف السلام وإرساء قواعده العادلة والراسخة فى المنطقة .

لقد اشتملت الجهود السياسية على العديد من المحاولات الدبلوماسية على الصعيدين الدولى والإقليمى .. لتمهيد الطريق نحو التسوية السلمية سواء من خلال المجتمع الدولى ممثلا فى الأمم المتحدة ، أو بواسطة الدول الكبرى أو المنظمات الإقليمية كمنظمة الوحدة الإفريقية . وقد تحملت مصر العبء الأكبر فى توجيه هذه الجهود فى نطاق المجموعة العربية .

لقد كان من المستطاع أن يحقق قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ الصادر فى ٢٢ نوفمبر ١٩٦٧ ، تسوية مقبولة لمشكلة الشرق الأوسط لو تم تطبيقه كاملا .. **ولكن إسرائيل ، والقوى الإمبريالية التى ساندتها ، عملت على عرقلة تنفيذه ومحاولة هدم دعائمه الأساسية وأبرزها دعامتان هما :**

(أ) عدم شرعية الاستيلاء على الأراضى بواسطة الحرب .

(ب) ضرورة العمل من أجل سلام عادل ودائم فى منطقة الشرق الأوسط ، تستطيع دول المنطقة أن تعيش فى ظله بأمان .

كما نص القرار على انسحاب القوات الإسرائيلية من الأراضى التى احتلتها فى عدوان ١٩٦٧ ، وإنهاء حالة الحرب والعيش فى سلام داخل حدود آمنة ومعترف بها .

كانت المعركة السياسية التى خاضتها مصر منذ صدور قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ معركة شاقة قاسية ، فإسرائيل لا تنى عن وضع العراقيل أمام تنفيذه وتعطيل مهمة السفير جونار يارنج الممثل الشخصى للأمين العام للأمم المتحدة والالتجاء إلى المناورات الدبلوماسية والسياسية ، فضلا عن التلاعب الماهر بالألفاظ المرنة الواردة فى القرار وتفسيرها على هواها وتحميلها معانى لم تكن مقصودة . فاتخذت مثلا من عبارة « أراض احتلتها » مبدأ يُكسبها حق الاحتفاظ بأجزاء من الأراضى المحتلة . كما اتخذت من عبارة « الحدود الآمنة » حجة بأن لها حق اختيار الحدود التى تراها مناسبة لأمنها ، حتى وإن كان ذلك على حساب الأراضى العربية . وبمعنى آخر ، حاولت إسرائيل أن تُخضع قرار مجلس الأمن لأغراضها ، وأن تحوله إلى مطية لأهدافها العدوانية وسياستها التوسعية .

٣ مراحل لمهمة يارنج

مرت مهمة السفير جونار يارنج ، ممثل الأمين العام للأمم المتحدة بثلاث مراحل . أجرى في **المرحلة الأولى** اتصالات مطولة مع إسرائيل والدول العربية المعنية ، اتضح بعدها أن إسرائيل ترفض التوصل إلى حل للأزمة إلا من خلال مفاوضات مباشرة مع الأطراف المعنية . وفي **المرحلة الثانية** أكدت إسرائيل موقفها السابق بالنسبة لتفسير قرار مجلس الأمن والمفاوضات المباشرة ، وأصرت على أن الانسحاب يجب أن يتبع الاتفاق على حدود آمنة . أما **المرحلة الثالثة** والأخيرة ، فجاءت تنفيذا « لمبادرة روجرز » وقبول مصر وإسرائيل وقف إطلاق النار في أغسطس ٧٠ . لقد عرقلت إسرائيل المباحثات ثم رفضت الالتزام بأي شيء ، وأصرت على عدم الانسحاب إلى حدود يونيو ١٩٦٧ .

وفي يناير ١٩٦٩ ، تقدمت فرنسا باقتراح لعقد محادثات رباعية على مستوى الدول الأربع الكبرى لبحث الوسائل التي تسهم في إقامة السلام على أساس القرار ٢٤٢ . وناقشت الدول الأربع الكبرى الضمانات التي يمكن تقديمها لتسوية المشكلة بالرغم من معارضة إسرائيل ، ولكن الخلاف اشتد بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي وتوقفت المباحثات في أغسطس ١٩٧١ . في ذلك الوقت تقدمت الولايات المتحدة باقتراح القيام بدور الوسيط بين مصر وإسرائيل ، وإجراء ما أسمته بـ « المباحثات عن قرب » . ولكن إسرائيل عارضت الفكرة بشدة .. وعادت لتؤكد أن السلام لن يتحقق إلا بالمفاوضات المباشرة مع العرب .

وبمجهود من جانب الاتحاد السوفيتي ، بدأت مباحثات ثنائية بينه وبين الولايات المتحدة في نفس الوقت .. كان هدفها الرئيسي الوصول إلى ترتيبات نهائية للسلام . إلا أن قضية الانسحاب من كل الأراضي العربية كانت عقبة توقفت عندها المحادثات . وكانت آخر المبادرات السياسية « مبادرة روجرز » التي أدت إلى إنهاء حرب الاستنزاف والاتفاق على وقف إطلاق النار في أغسطس ١٩٧٠ .

لقد كانت حرب الاستنزاف ضرورة قومية ارتأت قيادة مصر أن تشنها في أعقاب هزيمة يونيو ١٩٦٧ .. دون أن يطلب منها أحد ذلك . كذلك كان توقفها في أغسطس ١٩٧٠ أمرا ضروريا وبنفس الدرجة .. ليس فقط من أجل تنظيم جبهة القتال وتنفيذ المرحلة الأخيرة من بناء حائط الصواريخ فحسب ، ولكن كذلك لكي تتفرغ القيادات والتشكيلات العسكرية لمرحلة الإعداد للحرب والواقعة لا محالة ، وللاستفادة من خبرات حرب الاستنزاف .

من ناحية أخرى ، فقد قبل الرئيس عبد الناصر « مبادرة روجرز » من منطلق اتجاه السياسة المصرية نحو السلام وتجنب ويلات الحرب .. وإعطاء الجهود الدولية فرصة القيام بدور نشيط في دفع عملية السلام وفتح الطريق نحو التسوية العادلة . غير أن موقف إسرائيل كان مناقضا تماما لهذه التوجهات المصرية ، فعادت إلى تعنتها ورفضها لعملية السلام . وكان هذا يعني تمسكها باحتلال الأرض العربية .

رحيل عبد الناصر وانتقال السلطة للسادات

شاء القدر أن تنتهى حياة زعيم مصر وزعيم العرب الرئيس جمال عبد الناصر ، فى نفس الوقت الذى اختُتم فيه هذا الفصل المثير من تاريخ مصر وتاريخ الأمة العربية ، وبعد سبعة أسابيع من إعلان وقف إطلاق النار وانتهاء مرحلة حرب الاستنزاف ، لكى تبدأ مصر مرحلة جديدة ومتطورة من مراحل الاستعداد لمعركة المصير . لقد رحل عبد الناصر يوم ٢٨ سبتمبر ١٩٧٠ ، فى نفس اليوم الذى أنهى فيه انعقاد مؤتمر القمة العربى فى القاهرة لوقف الصدام العربى الدامى ، الذى كان دائرا فى الأردن بين الجيش الأردنى والمنظمات الفلسطينية الموجودة هناك . وكان القتال قد اشتعل بشدة ، وبشكل غير مسبوق ، فى العاصمة الأردنية عمان وباقى المدن الأردنية الكبيرة ، فى منتصف سبتمبر ، وسرعان ما أطلّت القوى الأجنبية برأسها على هذه المأساة العربية . فأعلنت الولايات المتحدة استعدادها للتدخل فى الأردن مباشرة إذا تدخلت قوات عراقية أو سورية فى النزاع القائم ، وعززت قواتها البحرية فى شرق البحر المتوسط ، كما عززت القوات الجوية الإسرائيلية بعدد ١٨ طائرة حربية حديثة من طراز « فانتوم » . أما إسرائيل فقد حشدت قواتها على حدود الأردن .: مستعدة للتدخل هى الأخرى عند الضرورة .

وكان لابد أن تتصدى مصر لهذه المأساة ، وأن تمارس دورها القومى من أجل حقن الدماء العربية المهدرة ، ولمنع أى تدخل أجنبى فى المنطقة . وهكذا دعا عبد الناصر إلى سرعة عقد مؤتمر قمة عربى فى القاهرة لبحث الموقف فى الأردن ، وطالب بشدة بضرورة وقف إطلاق النار ووقف المذبحة الدائرة فى الأردن دون أن يحقق أى من الطرفين نصرا على الطرف الآخر . وفى ٢٧ سبتمبر ١٩٧٠ ، تم توقيع اتفاق بين الملك حسين وياسر عرفات رئيس منظمة التحرير الفلسطينية فى ذلك الوقت ، لوقف إطلاق النار فورا وانسحاب الجيش الأردنى وقوات المنظمة من المدن الأردنية .. وذلك بعد جهد هائل بذله الرئيس الراحل .

وبعد ظهر ٢٨ سبتمبر انتهت مراسم توديع الملوك والرؤساء العرب وغادروا القاهرة ، لتأتى اللحظة التى أعدها القدر ليضرب ضربته .. ويرحل الرئيس عبد الناصر فجأة فى يوم قومى مشهود سجل لمصر تمسكها بالتزامها القومى ودورها الرائد فى لم الشمل العربى .. ولزعيم مواقفه البطولية القومية والتى كانت تبغى دائما مصلحة الأمة العربية ، وليس مصلحة طرف عربى على حساب طرف عربى آخر .

وجاء انتقال السلطة إلى الرئيس أنور السادات - رفيق عبد الناصر ونائبه - فى لحظة حرجة من لحظات الصراع مع إسرائيل ، حيث كانت فترة سريان اتفاق وقف إطلاق النار التى بدأت فى ٨ أغسطس ٧٠ ولمدة ٩٠ يوما تنتهى فى ٥ نوفمبر ١٩٧٠ . وكان لابد لمصر أن تحدد موقفها خلال الأسابيع الخمسة الباقية على انتهاء فترة وقف إطلاق النار .. فى ظل ظروف داخلية صعبة . إذ كان الشعب يعانى من صدمة الرحيل المفاجىء لزعيمه ، بينما كانت الدولة تواجه موقفا داخليا وخارجيا دقيقا يحتاج إلى مراجعات شاملة وفقا لرؤية واضحة .. فى ظل موقف استراتيجى لم يكن قد استقر منذ وقف إطلاق النار ، وموقف سياسى فى حاجة إلى إعادة نظر متكاملة الأبعاد .

في نفس الوقت كان من المحتم مواجهة التزام مصر السياسى تجاه « مبادرة روجرز » . كذلك كان من الصعب تماما العودة إلى حيث انتهينا قبل قبول وقف إطلاق النار ، أى العودة إلى حرب استنزاف جديدة .. حيث لم يكن من المنتظر أن تحقق أى نتائج إضافية بعد أن استنفدت الحرب أغراضها . لذلك كان لابد من اتخاذ القرار الذى يحقق استقرارا فى الموقف .. ويسمح باتساع المجال والوقت أمام القيادة الجديدة للتفرغ للمهام الداخلية الملحة ولدراسة المهام الخارجية العاجلة .

هكذا ، وفى ظل الظروف المعقدة ، كان البديل الوحيد المناسب هو قبول مد فترة وقف إطلاق النار لمدة ٩٠ يوما أخرى ، تنتهى فى ٥ فبراير ١٩٧١ .

ثانيا : منطلقات السياسة المصرية بعد عبد الناصر

كان طبيعيا أن يصبح عهد الرئيس السادات امتدادا لثمانية عشر عاما هى عمر الثورة المصرية حتى ذلك الوقت ، وأن يستمر فى العمل من أجل تحقيق الهدف القومى المحدد منذ توقف القتال فى يونيو ١٩٦٧ .. وهو هدف « إزالة آثار العدوان » معنويا وماديا . هكذا واجهت مصر فى بداية عقد السبعينيات مفترق طرق مهما فى قضية الحرب والسلام ، يتميز بالوعورة وصعوبة استشراف المستقبل .

وفى ضوء تقديرات واسعة للموقف السياسى على المستوى الدولى ، والموقف الإقليمى السياسى والعسكرى ، تبلورت - مع بداية عام ١٩٧١ - الخطوط العريضة لسياسة القيادة المصرية الجديدة فى الآتى :

(١) محاولة فتح طريق السلام واختبار نوايا إسرائيل .. بطرح مبادرة سلام مصرية ، تمهد للانسحاب الكامل والتوصل إلى تسوية سلمية .

(٢) مواصلة الاتصالات مع الولايات المتحدة ، من أجل دعم الجهود الخاصة بالتوصل إلى تسوية سلمية نهائية .

(٣) العمل الدائب لإعداد القوات المسلحة للحرب المقبلة ، والعمل على دعم القدرات العسكرية المصرية من خلال المساعدات العسكرية السوفيتية .

أولى مبادرات السلام المصرية

وتحقيقا لهذه السياسة ، قام الرئيس السادات يوم ٥ فبراير ١٩٧١ - موعد انتهاء فترة وقف إطلاق النار - بتقديم مبادرة سلام مصرية .. حدد معالمها - التى لم تعلن وقتها - فى خطاب ألقاه فى أول مايو ١٩٧٢ .. وقد تضمنت الآتى :

- قيام إسرائيل بانسحاب جزئى من الأراضى المحتلة شرق القناة .. كمرحلة أولى للانسحاب

الكامل .. تبدأ بعدها مصر فى تطهير قناة السويس وفتحها للملاحة الدولية وخدمة الاقتصاد العالمى .

- تعبر القوات المسلحة المصرية قناة السويس إلى الضفة الشرقية لها . وتقبل مصر الترتيبات التى تحقق عملية فصل القوات المتحاربة ، وذلك خلال فترة وقف إطلاق النار المحددة بثلاثين يوما .. لتكون مسئولة عن حماية الملاحة فى القناة .
- أن يضع جونار يارنج ، ممثل الأمين العام للأمم المتحدة ، برنامجا زمنيا لتنفيذ قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ ، مع قبول عمل ترتيبات للفصل بين القوات وإقامة مناطق منزوعة السلاح على جانبى الحدود .
- أن لمصر الحق ، فى حالة عدم إحراز أى تقدم ، فى الاحتفاظ بحرية العمل على أساس التزامها المبدئى بضرورة تحرير الأرض العربية .

وكان الرئيس السادات ـ عندما طرح مبادرته ـ قد وضع فى اعتباره عدة نقاط حيوية ، وهى :

(أ) احتمال عدم التزام الاتحاد السوفيتى بتوريد الأسلحة والمعدات التى تطلبها مصر .. أو عدم توريدها فى الوقت المناسب .

(ب) صعوبة كسر وقف إطلاق النار قبل أن يتم توفير الحماية الجوية الكاملة للأهداف الحيوية فى الوجه القبلى .

(جـ) أن عبور القوات المصرية للضفة الغربية دون قتال سيوفر الخسائر الكبيرة التى لابد أن تحدث عند القيام باقتحام قناة السويس بالقوة .

(د) أرادت مصر بتطهير وفتح قناة السويس أن تدفع الدول الأوروبية ـ المستفيد الأول من هذا العمل ـ للوقوف فى صف المبادرة المصرية والمساهمة فى دفع جهود السلام .

وبعد أيام قليلة من طرح المبادرة المصرية ، تقدم يارنج فى ٨ فبراير ١٩٧١ بعدة مقترحات تطالب إسرائيل بإعلان التزامها بالانسحاب إلى الحدود الدولية مع مصر ومن قطاع غزة ، ليعود الوضع إلى ما كان عليه قبل حرب يونيو ١٩٦٧ .. فى مقابل تعهد مصرى بعقد اتفاق سلام مع إسرائيل ، تنتهى الحرب بموجبه ، والاعتراف بإسرائيل وحقها فى الوجود والعيش فى سلام داخل حدود آمنة ومعترف بها ، وفقا لنص القرار ٢٤٢ .. على أن تضمن مصر حرية الملاحة فى مدخل خليج العقبة عند شرم الشيخ .

وقد وافقت مصر على مقترحات يارنج على أساس دمجها فى المبادرة المصرية كإطار عام لتسوية نهائية ، مع التمسك بضرورة تحقيق السلام العادل والشامل الذى تتوافر له شروط الدوام . وقد سارعت إسرائيل إلى إعلان رفضها مبادرتى السادات ويارنج .. فأكدت بذلك نيتها فى التمسك بالأرض المحتلة . كما أكد وزير الدفاع موشى ديان أنه « ليس لدى إسرائيل أية نية للانسحاب من

أفضل الخطوط التى استولت عليها » . بينما أعلنت رئيسة الوزراء جولدا مائير أنها « ترى أن يكون الاتفاق على إعادة فتح قناة السويس منفصلا .. لا صلة له على الإطلاق بمهمة السفير يارنج ، ولا بمباحثات الدول الكبرى » .

هكذا تأكد المجتمع الدولى من أن إسرائيل تصر على اغتصاب الأرض العربية ، وتتجاهل الحقوق المشروعة لغيرها ، وأنها تتمسك بسياسة فرض الأمر الواقع بالقوة دون أن تقيم وزنا لقرارات الأمم المتحدة أو للرأى العام العالمى .. الأمر الذى دفع مصر إلى إعلان عدم التزامها بقرار وقف إطلاق النار منذ ٧ مارس ١٩٧١ غير أنها لن تبدأ بالقتال .. وفعلت إسرائيل نفس الشىء .

والواقع أن مثل هذه المواقف الإسرائيلية المتعنتة التى تكررت كثيرا على مدى السنوات الست التى أعقبت حرب يونيو ١٩٦٧ ، قد شاركت بفاعلية فى تهيئة الرأى العام العالمى لتقبل فكرة أنه لا بديل أمام العرب عن استخدام القوة ، واقتنع العالم بأن استمرار العدوان الإسرائيلى على الأرض العربية ، يعطى العرب المبرر الكافى لشن الحرب ضد إسرائيل لتحقيق هدف تحرير الأرض . وقد بدأ هذا الاقتناع يبدو واضحا فى مرحلة مبكرة . فقد عبر « وليم روجرز » وزير الخارجية الأمريكية عن هذا الاقتناع عندما زار مصر فى مايو ١٩٧١ ، حين اختتم حديثه مع الرئيس السادات بقوله : « لقد قدمتم يا سيادة الرئيس كل ما يؤكد تمسككم بطريق السلام .. ولم يعد هناك ما يمكن طلبه منكم من أجل السلام » .

الرئيس السادات وزيارة موسكو الأولى

كانت أبرز عناصر الموقف العسكرى المصرى مع بداية عهد الرئيس السادات كالآتى :

(١) اتجاه قاطع نحو استمرار الإعداد العسكرى الجاد ، فى ظل اعتقاد واضح بحتمية المعركة كضرورة لابد منها لتحريك الموقف السياسى .

(٢) أن النقص فى نوعيات مهمة من التسليح الهجومى .. الناجم عن سياسة سوفيتية شبه ثابتة تجاه مصر - ازدادت وضوحا بعد وفاة الرئيس عبد الناصر - وما ترتب على هذا النقص من تفوق عسكرى نوعى إسرائيلي .. لا يعتبر مبررا كافيا للامتناع عن القتال أو الاستسلام للأمر الواقع الذى لا يمكن قبوله أو السكوت عنه .. فالسكوت عن الأمر الواقع يعتبر تكريسا له .

(٣) أن مثل هذا القصور فى بعض القدرات العسكرية ، وإن كان من الممكن تعويضه جزئيا بالحصول على بعض الأسلحة الجديدة التى قد لا تكون كافية إن توافرت .. إلا أن التعويض الأكبر يجب أن يتم عن طريق الكشف عن أصالة الإنسان المصرى ، والمقاتل المصرى ، إذا ما أحسن تدريبه وصقله ودعم قدراته المعنوية واستثارة همته وشحذ عزيمته .

وفى يناير ١٩٧١ ، بعد تولى الرئيس السادات بأربعة أشهر فحسب ، صرح فى أحد الاجتماعات العسكرية بما يؤكد هذا المعنى بقوله :

« إننا سنواجه المعركة بالسلاح الذى لا يهزم أبدا .. إنه سلاح الإيمان .. الإيمان بالله .. والإيمان بالحق والشعب .. الإيمان بقدسية كل حبة تراب من بلادنا .. الإيمان بأننا لن نسلّم فى حقوقنا . إنه من الأشرف لنا أن نموت ونحن نحارب ورؤوسنا مرفوعة .. من أن نحيا فى ظل الاستسلام والهزيمة » .

واستكمالا للإطار الذى كانت تتحرك فيه سياسة مصر فى ذلك الوقت ، كان أول عمل يقوم به الرئيس السادات عقب مبادرة السلام التى أعلنها فى فبراير ١٩٧١ ، زيارة الاتحاد السوفيتى فى الشهر التالى مباشرة .

كانت هذه الزيارة هى الأولى التى يجريها السادات لموسكو بصفته رئيسا لجمهورية مصر العربية ، وقد تمت فى أول مارس ١٩٧١ . وكان لهذه الزيارة أهمية خاصة باعتبارها أول زيارة لرئيس مصر الجديد ، وما يتطلبه ذلك من إرساء **وتوضيح الإطار الاستراتيجى الذى تراه مصر لمسيرة علاقتها مع الاتحاد السوفيتى .. من منطلق الصداقة والتعاون ، والذى تمثل فى ثلاثة محددات أساسية :**

(أ) أن مصر لا ترغب ولا تسعى إلى وقوع مواجهة بين الاتحاد السوفيتى والولايات المتحدة .

(ب) أن مصر تريد أن تقاتل معركتها مع إسرائيل دون أن يقاتل جندى سوفيتى واحد معها فى هذه المعركة .

(جـ) أن مصر تتطلع إلى الاتحاد السوفيتى باعتباره الصديق القادر على تقديم المساعدات العسكرية اللازمة لها ، والتى تمكنها من القيام بعملية عسكرية ضد إسرائيل . فإن مثل هذه العملية ليست مجرد رغبة فى الثأر ، ولكنها ضرورة يحتمها الموقف السياسى المتجمد .. بالعمل على كسر هذا الجمود السياسى والتعنت الإسرائيلى معا ، وضمان تحقيق الانسحاب الإسرائيلى الكامل وإقامة سلام عادل ودائم فى المنطقة .. وما يفرضه هذا الموقف من ضرورة توفير الاحتياجات من الأسلحة اللازمة للقوات المسلحة المصرية ، خاصة الأسلحة القادرة على تهديد عمق إسرائيل .. كالطائرات المقاتلة القاذفة بعيدة المدى نسبيا والصواريخ متوسطة المدى .. وذلك كسلاح للردع ، إضافة إلى أهمية استكمال احتياجات شبكة الدفاع الجوى عن الجمهورية خاصة عن منطقة الوجه القبلى .

كانت مصر تعطى أهمية كبرى لموضوع سلاح الردع ، ليس فقط بسبب التأثير العميق الذى تركته القوات الجوية الإسرائيلية فى حرب يونيو ١٩٦٧ عندما بدأت الحرب بضربة إجهاض مفاجئة للقوات الجوية المصرية ، أو بسبب حرب الاستنزاف المضادة التى شنتها إسرائيل ضد مصر فى يوليو ١٩٦٩ عندما قررت الدفع بقواتها الجوية لأول مرة منذ يونيو ١٩٦٧ ، لتشن حربا جوية شرسة ضد مصر لم ينجو منها عمق الأراضى المصرية واستمرت حوالى عام (من يوليو ١٩٦٩ حتى يوليو ١٩٧٠) حتى نجحت مصر فى إجبار إسرائيل على إيقاف حربها هذه . لقد أمكن لإسرائيل أن تشن هذه الحرب وتهدد عمق مصر نظراً لامتلاكها مقاتلات قاذفة أمريكية الصنع

وحديثة الطراز .. قادرة على الوصول إلى عمق مصر وتهديده . ذلك كله وإن كان له أهميته الاستراتيجية الكبيرة إلا أن الدافع الأساسي لإصرار مصر على الحصول على سلاح قوى بعيد المدى .. هو يقينها من أن ما يشجع إسرائيل على الإقدام على مثل هذا العدوان .. هو معرفتها بأن مصر لا تملك نوعية الأسلحة القادرة على تهديد عمق أراضيها ، والتى تحرص أشد الحرص على إبعاد أى تهديد مباشر يوجه إليها . وكانت إسرائيل شديدة الحساسية نحو احتمال تعرض أهدافها العسكرية والمدنية ، خاصة فى وسط إسرائيل ، لمثل هذا التهديد .

من ناحية أخرى ، لم يكن مقبولا أن تستمر مصر متأخرة دائما عن إسرائيل فى مستوى التسليح ، بما تتلقاه من أحدث أنواع الأسلحة الأمريكية . وكان لابد أن تمتلك مصر السلاح القادر على فرض تهديد فعال ومؤثر ضد أهداف إسرائيل فى العمق .. يمنع تعرض مصر مرة أخرى للتهديد الذى سبق أن تعرضت له ، ويجبر إسرائيل على تغيير استراتيجيتها العسكرية تجاه مصر .

ورغم كل هذه المبررات القوية لم يستجب الاتحاد السوفيتى لمطالب مصر بشأن الحصول على طائرة قتال سريعة وقوية وقادرة على ردع إسرائيل . وإزاء إلحاح مصر ، وافق الاتحاد السوفيتى على إمداد مصر بقاذفات قنابل من طراز « تى يو ١٦ » ، وهى طائرات ثقيلة وبطيئة ومعرضة . ورغم ذلك فقد اشترط ألا تستخدمها مصر قبل الرجوع إلى الحكومة السوفيتية . ورفضت مصر هذا الشرط باعتباره يمثل حجرا على حرية إرادتها فى اتخاذ ما تراه من قرارات . وقد ظلت مشكلة سلاح الردع تمثل المعيار الذى يقاس به مسار العلاقات المصرية السوفيتية بعد ذلك سواء بالإيجاب أو بالسلب .

روجرز وبودجورنى فى القاهرة

أما فى المجال السياسى ، فقد واصلت القوى العظمى جهودها من أجل فتح الطريق نحو السلام . وكثرت الاتصالات مع القاهرة باعتبار مصر هى الدولة العربية المؤهلة لقيادة التحرك نحو السلام ، وكانت الولايات المتحدة ترى أن الوقت مناسب لتحقيق تقدم فى هذا المجال .

فبينما كانت الأحداث الداخلية فى مصر قد بدأت تأخذ طابع المواجهة فى مجال الصراع على السلطة - خاصة بعد استبعاد « على صبرى » من منصبه كنائب لرئيس الجمهورية فى ٢ مايو ١٩٧١ - وصل إلى القاهرة « وليم روجرز » وزير الخارجية الأمريكية ، يوم ٤ مايو .. فى إطار جولة كان يقوم بها فى بلدان الشرق الأوسط . وقد اتسمت هده الزيارة بأهمية خاصة ، حيث كانت أول زيارة يقوم بها وزير خارجية الولايات المتحدة لمصر منذ ثمانية عشر عاما - حينما جاء جون فوستر دالاس إليها فى عام ١٩٥٣ ، ليستطلع الاتجاهات السياسية للثورة المصرية الفتية ، ويدعو فى نفس الوقت إلى إقامة منظمة دفاعية للشرق الأوسط موجهة أساسا ضد الاتحاد السوفيتى . ورفضت مصر فكرة الاشتراك فى أى منظمة دفاعية ، وأعلن عبد الناصر المبدأ المعروف بأن « الدفاع عن الشرق الأوسط يجب أن ينبع من داخله وأن تتولاه دوله » .

كذلك جاء « روجرز » إلى مصر عام ١٩٧١ لكى يستطلع اتجاهات القيادة السياسية المصرية

الجديدة - بعد رحيل عبد الناصر وتولى الرئيس السادات السلطة - وليبحث مع القيادة المصرية النزاع العربى الإسرائيلى .

وكانت مبادرة الرئيس السادات التى طرحها فى فبراير ١٩٧١ قد جذبت انتباه الإدارة الأمريكية ، ولفتت نظرها إلى إمكانية إيجاد منفذ مناسب لكسر الجمود السياسى الذى أحاط بأزمة الشرق الأوسط ، والعمل فى نفس الوقت على إضعاف النفوذ السوفيتى فى مصر ، وكذا بحث العلاقات الثنائية بين مصر والولايات المتحدة .. والتى كانت ما زالت مقطوعة منذ عام ١٩٦٧ .

كانت مصر تلاحظ فى ذلك الوقت أن الاتحاد السوفيتى لا يملك القدرة الكافية على فرض تسوية مقبولة لأزمة الشرق الأوسط ، رغم أنه قادر على توفير دعم عسكرى قوى لمصر ولعدد من الدول العربية . أما الولايات المتحدة ، فقد ظلت - من خلال ما توفره لإسرائيل من قدرة عالية على تحدى الدول العربية عسكريا وسياسيا - محتفظة حتى ذلك الوقت بقدرتها على الإمساك بزمام الموقف فى المنطقة ، بينما استمر الاتحاد السوفيتى محجما عن توفير قدرة عسكرية مماثلة وعلى نفس المستوى لمصر ، خوفا من وقوع صدام عسكرى بين مصر وإسرائيل قد يؤدى إلى نتائج عسكرية سيئة (أى تكرار ما حدث فى عام ١٩٦٧) . والأهم من ذلك أن هذا الصدام قد يتطور إلى مواجهة بين الاتحاد السوفيتى وإسرائيل ، وبالتالى بينه وبين الولايات المتحدة .

فى ظل هذه الظروف ، كان من الصعب على مصر وقتئذ - رغم رفضها تماما لقبول الأمر الواقع أو التسوية بشروط إسرائيلية - أن توفر ضمانات كاملة لنجاح عملية عسكرية كبرى ضد إسرائيل . ومع وجود الحذر السوفيتى الشديد ، كان لابد أن تركز مصر مسعاها السياسى حول إمكانية بحث خطة شاملة للانسحاب الإسرائيلى تنفذ على عدة مراحل .

غير أن « روجرز » اكتفى بطرح مجموعة من المبادىء العامة المستندة إلى قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ . ولم يفت روجرز الإشارة ضمن المبادىء التى طرحها إلى السلبيات التى يفرضها استمرار الوجود السوفيتى فى مصر ، واعتباره عاملا معوقا يحد من الحركة السياسية للولايات المتحدة نحو التسوية ، وأنه فى حالة زوال هذا الوجود سيكون من الممكن التعامل مع الموقف المتجمد بطريقة أكثر إيجابية . أما الرئيس السادات ، فقد عرض على روجرز فكرة تنفيذ الانسحاب الإسرائيلى الكامل من سيناء على مرحلتين .. الأولى حتى خط العريش / رأس محمد ، يصاحبها عبور قواتنا إلى الشرق وبدء تطهير قناة السويس ، تمهيدا لفتحها للملاحة البحرية عندما يتم تنفيذ المرحلة الثانية والأخيرة من الانسحاب . وبعد انتهاء زيارة روجرز بأيام ، عاد جوزيف سيسكو - مساعد وزير الخارجية الأمريكية الذى كان مصاحبا لروجرز - إلى مصر حاملا معه وجهة نظر إسرائيل ، التى طالبت بإعادة فتح القناة للملاحة دون ارتباط ذلك بالانسحاب النهائى .. مع رفض فكرة عبور أى قوات مصرية إلى شرق القناة ، كما طالبت بالسماح للسفن الإسرائيلية بالمرور فى القناة . وكان طبيعيا أن ترفض مصر وجهة النظر الإسرائيلية هذه . وهكذا لم تحقق زيارة روجرز أى نتائج إيجابية تصلح للقيام بعمل مشترك من أجل التسوية السلمية .. وربما كانت النتيجة الإيجابية الوحيدة لهذه الزيارة هى الاتفاق على فتح واستمرار خطوط الاتصال بين البلدين فى ظل العلاقات الدبلوماسية المقطوعة .

لقد كان شهر مايو ١٩٧١ من أهم الأشهر تأثيرا سواء على الأوضاع الداخلية فى مصر ، أو على علاقاتها الخارجية خاصة مع القوتين العظميين . فما إن غادر روجرز مصر حتى بدأ الرئيس السادات فى مواجهة الموقف الداخلى ، والعمل على حسم الموقف وإنهاء الصراع على السلطة .. وقد تمت هذه الإجراءات فى منتصف مايو ١٩٧١ .

وكان طبيعيا أن يكون لهذه الأحداث الداخلية رد فعل مباشر من جانب الاتحاد السوفيتى . لذلك سارع « نيكولاى بودجورنى » رئيس مجلس السوفيت الأعلى بزيارة مصر يوم ٢٥ مايو ، أى بعد ثلاثة أسابيع من انتهاء زيارة روجرز لمصر ، وبعد عشرة أيام من إجراءات التخلص من مراكز القوى السياسية داخل نظام الحكم فى مصر . وقد أثارت الأحداث التى جرت فى مصر خلال النصف الأول من شهر مايو ١٩٧١ - بداية من استبعاد على صبرى نائب رئيس الجمهورية .. مرورا بزيارة روجرز لمصر .. وصولا إلى إبعاد من هم معروفون بأنهم حلفاء للاتحاد السوفيتى فى الحكومة المصرية - القلق الشديد لدى الكرملين .

فى نفس الوقت كان الرئيس السادات يصف موقف الاتحاد السوفيتى تجاه مصر بأنه موقف مثير للحيرة . فإذا لجأت مصر إليه بطلب مساعدتها عسكريا نصحها بالسعى إلى حل سلمى ، وإذا سعت إلى هذا الحل السلمى الذى يتطلب مناقشة ما عرضته عليها الولايات المتحدة من مبادىء وأفكار تشكك الاتحاد السوفيتى فى سلوك مصر .

لذلك عندما جاء بودجورنى إلى القاهرة ، كان السادات حريصا على إزالة هذه الشكوك تماما . فبذل جهدا كبيرا خلال الزيارة للتهدئة من قلق السوفيت ، ولتأكيد أن ما حدث فى مصر من تطورات سياسية هو من شئونها الداخلية ، وهو أمر غير موجه على الإطلاق ضد الاتحاد السوفيتى أو أنه سيؤثر فى علاقات مصر معه . وقد بلغ استعداد الرئيس السادات لإزالة قلق السوفيت وخوفهم من تزايد التقارب الأمريكى المصرى حداً جعله يقبل ما عرضه عليه بودجورنى بشأن توقيع معاهدة « صداقة وتعاون » جاء بها معه . وقد تم التوقيع فعلا يوم ٢٧ مايو ١٩٧١ .

وكان واضحا أن حالة القلق قد دفعت السوفيت إلى مطالبة مصر بهذا الإجراء للاطمئنان على مستقبل العلاقات مع مصر من خلال هذه المعاهدة ، الأمر الذى دفع الرئيس السادات للموافقة عليها ، خاصة أنها كانت تتضمن تعهدا سوفيتيا بتطوير التعاون فى المجال العسكرى وتعزيز قدرات مصر الدفاعية .. بتزويدها بالأسلحة والمعدات اللازمة لإزالة آثار العدوان الإسرائيلى على أراضيها . من ناحية أخرى ، كان لابد أن يثير الرئيس السادات مشكلة الأسلحة المطلوبة لمصر ، وعدم وفاء السوفيت بالتزاماتهم فى هذا المجال ، وتباطئهم الشديد فى توريد ما تم الاتفاق عليه . وقد وعد بودجورنى بأن كل الأسلحة المطلوبة سوف تصل إلى مصر بعد أيام من عودته . ولكن مضت أيام ولم يصل شىء مما وعد بودجورنى بإرساله ، رغم استعجالات مصر العديدة ، ورغم الزيارة التى قام بها وزير الخارجية المصرية محمود رياض لموسكو فى أوائل يوليو ١٩٧١ لاستعجال المساعدات السوفيتية لمصر .. الضرورية لتمكينها من القيام بعملية عسكرية كبيرة قبل نهاية عام ١٩٧١ .

بوادر الأزمة فى العلاقات مع السوفيت

كان صيف عام ١٩٧١ صيفا صعبا على مصر سياسيا وعسكريا ، فلم يقتصر الأمر على ما حدث من تصدع فى القيادة السياسية المصرية فى شهر مايو ، بل شاء القدر أن تقع فى هذا الوقت الحرج أحداث خطيرة فى السودان ، إذ تعرض لانقلاب عسكرى يسارى يوم ١٠ يوليو ١٩٧١ . وتصدت مصر لما حدث وقامت حكومتها بشجب هذا الانقلاب ، وأعلن الرئيس السادات أنه لا يمكن « قبول حكم شيوعى على حدود مصر الجنوبية » ورفضت حكومة مصر الاعتراف بالنظام اليسارى الجديد - رغم طلب السوفيت ذلك - بل أعلنت تأييدها لنظام جعفر نميرى . وقد فشل الانقلاب بعد يومين فقط ، وسقط زعماؤه فى يد الرئيس نميرى الذى أمكنه السيطرة على العاصمة الخرطوم .

هكذا بدأت العلاقات بين مصر والاتحاد السوفيتى تمر بأزمة تزداد توترا .. وتطور هذا حتى كاد يتحول إلى قطيعة ، بعد أن تضاعفت شدة الحملة السوفيتية ضد السودان . وكان طبيعيا أن تنعكس هذه الأزمة بشدة على تنفيذ عقود الأسلحة بين مصر والاتحاد السوفيتى ، فلم يصل لمصر شىء منها حتى نهاية عام ١٩٧١ .

كذلك انتهى صيف ١٩٧١ دون أن تحقق جهود الرئيس السادات لكسر الجمود السياسى الذى أحاط بقضية الشرق الأوسط أى نجاح ، حيث لم تحقق المباحثات التى جرت مع الولايات المتحدة خلال النصف الأول من عام ١٩٧١ أى نتائج إيجابية .. بينما لم تنجح مصر فى أن تحصل من الاتحاد السوفيتى على الأسلحة والمعدات اللازمة لها للقيام بعمليات حربية ضد إسرائيل .

وفى سبتمبر ١٩٧١ ، شرح الرئيس السادات فى خطاب سياسى له موقف مصر من المباحثات والمبادرات السياسية ، وقيامه على أساس قبول انسحاب مرحلى ضمن برنامج للانسحاب الكامل ، وأن يتولى يارنج بعد ذلك تسوية النزاع . كما أعلن قبول مصر لدور أمريكى نشيط من أجل التوصل إلى هذا الاتفاق . وتحدث السادات عن معركة تحرير الأرض وحتميتها .. محذرا من أن عام ١٩٧١ سيكون « **عام الحسم** » إن قتالا أو سلماً .

ومع اقتراب عام ١٩٧١ من نهايته ، ازداد نشاط مصر على أمل إمكان حسم أزمة الشرق الأوسط سواء سلما من خلال استمرار الحوار السياسى مع الولايات المتحدة ، أو حربا بمواصلة الاستعدادات العسكرية . فتحدد موعد زيارة السادات الثانية لموسكو ليكون فى شهر أكتوبر ، كما عاود الأمريكيون الاتصال بمصر فى أوائل أكتوبر لتبدأ مرحلة جديدة من الحوار السياسى مع الإدارة الأمريكية .

وقد شهد شهر أكتوبر ١٩٧١ بداية نشاط مصرى سياسى كبير . ففى هذا الشهر بدأ حوار سياسى بين مصر والولايات المتحدة ، استمر حتى يوليو ١٩٧٣ . وأطلق الأمريكيون على هذا الحوار « مباحثات عن قرب » .. وتولاها من الجانب الأمريكى جوزيف سيسكو مساعد وزير الخارجية ثم هنرى كيسنجر مستشار الأمن القومى للرئيس نيكسون فى ذلك الوقت ، ومن جانب مصر حافظ إسماعيل مستشار الأمن القومى للرئيس السادات . غير أن هذه الجهود لم تحقق أى

تقدم ، الأمر الذى دعم كثيرا من اقتناع القيادة المصرية بأن العمل العسكرى هو البديل الوحيد المتاح أمامها .

الزيارة الثانية لموسكو

فى ١١ أكتوبر ١٩٧١ توجه الرئيس السادات إلى موسكو . وكانت هذه الزيارة هى الثانية فى عام واحد منذ توليه السلطة . كان مناخ العلاقات بين البلدين مشحونا بعناصر الشك والقلق . فى ذلك الوقت كانت الخيارات المطروحة أمام قيادة مصر لمواجهة الأوضاع الناجمة عن حرب يونيو ١٩٦٧ .. تنحصر فى ثلاثة خيارات :

- الاستسلام للوضع القائم فى سيناء وجبهة قناة السويس والرضوخ للأمر الواقع ، وهو الخيار المستحيل .
- الموافقة على المقترحات الأمريكية بشأن عقد اتفاقية مرحلية حول قناة السويس أساسا وفقا لشروط إسرائيل .. وكان خيارا مرفوضا هو الآخر .
- أما الخيار الثالث والأخير ، فكان هو خيار الحرب لكسر جمود الموقف السياسى وفتح طريق السلام بالقوة . والواقع أن قيادة مصر (السابقة والجديدة) كانت تدرك أن الخيار العسكرى يمثل ضرورة حتمية إذا كان المطلوب هو حل سياسى يتصف بالعدالة ويعيد لمصر حقوقها .

ومن هذا المنطلق كان المحور الرئيسى الذى دارت حوله زيارة السادات الثانية لموسكو هو الجانب العسكرى ، خاصة قضية التسليح الحيوية والمستوى المختل بين مصر وإسرائيل .

وفى هذه الزيارة أكدت مصر أن قرار الحرب هو قرار مصرى ، وأن مصر لا تريد أن يحارب السوفيت معركتها مع إسرائيل ، إنما هى تريد أن تحقق - كحد أدنى - تساويا فى القدرات العسكرية مع إسرائيل وليس التفوق عليها .. خاصة فى الأسلحة التى توفر عنصر الردع المناسب ، وحتى تتساوى كفتا ميزان القوى العسكرية بين مصر وإسرائيل سواء من حيث النوع أو من حيث الكم .

ولكن السوفيت لم يقتنعوا بهذا الرأى ، وحاولوا إقناع الرئيس السادات بأن ميزان القوى العسكرية بين إسرائيل والعرب (مصر وسوريا معا) هو فى صالح العرب فى كل أنواع الأسلحة المختلفة بنسبة ٢ : ١ .. رغم أنهم يعلمون أن المقارنة الرقمية هى مقارنة خادعة يغيب عنها فارق كفاءة الأسلحة وحجم قدراتها التدميرية . فى نفس الوقت عاد السوفيت إلى تشبثهم بالعمل من أجل التوصل إلى تسوية سياسية .. وتحذيرهم من الإقدام على أى مغامرات عسكرية . وأوضح الرئيس السادات ما سبقت مناقشته ، وما أعلنه بشأن اعتبار عام ١٩٧١ هو « عام الحسم » ، وأن الموقف السوفيتى بالامتناع عن إرسال الأسلحة المطلوبة لمصر وعدم تنفيذ ما سبق الاتفاق عليه لن يمكّن مصر من حسم الصراع خلال هذا العام كما كانت تأمل .

وفى النهاية ، وافق السوفيت على إرسال بعض الأسلحة إلى مصر . كما وعدوا بإرسال سلاح

مناسب يكون كافيا لردع إسرائيل ، ويوقف احتمال عودتها إلى غارات العمق التى سبق أن شنتها ضد مصر فى أوائل عام ١٩٧٠ . وكان سلاح الردع الذى أشار إليه السوفيت هو قاذفات القنابل الثقيلة من طراز « تى يو ١٦ » ـ والتى سبق أن وعدوا بها الرئيس عبد الناصر فى يوليو ١٩٧٠ ولم يرسلوها .. ثم وعدوا بها الرئيس السادات فى زيارته الأولى فى مارس ١٩٧١ ـ ولكن اشترطوا عدم استخدامها فى العمليات الحربية دون الرجوع إلى موسكو .. ورفض الرئيس السادات ذلك . وتضمنت قائمة الأسلحة التى اتفق عليها ـ بالإضافة للقاذفات الثقيلة ـ طائرات من طراز « ميج ٢١ » ، وعددا من صواريخ « سام ٦ » ذاتية الحركة (المحمولة) .

والواقع أن القاذفات الثقيلة لم تكن تمثل سلاح الردع المناسب ، ولم ترحب بها القوات الجوية المصرية .. رغم قدرتها على حمل ٩ أطنان من القنابل وعلى إطلاق الصواريخ جو / أرض من مسافة ١٥٠ كيلو مترا .. ورغم ما تتميز به من وسائل ملاحية ، إلا أنها طائرة ضخمة وبطيئة غير قادرة على المناورة فى الجو . وبالتالى فهى شديدة التعرض للطائرات المقاتلة الإسرائيلية خاصة « الفانتوم » و « الميراج » ، فضلا عن أن قصر مدى المقاتلات المصرية السوفيتية الصنع من طراز « ميج ٢١ » كان لا يمكنها من توفير الحراسة للقاذفات « تى يو ١٦ » فى المسافات البعيدة نسبيا .

لماذا انتهى « عام الحسم » بلا حسم

لقد ظل الرئيس السادات يردد طوال عام ١٩٧١ أنه « عام الحسم » سلما أو حربا ، معتمدا فى ذلك على وعود أمريكية بشأن التسوية السلمية لم تنفذ ، ووعود سوفيتية متكررة بشأن تقديم مساعدات عسكرية لمصر تمكنها من شن العملية العسكرية ضد إسرائيل .. ولم يف السوفيت بما وعدوا به طوال العام .

- فعلى **الصعيد السياسى** : كانت الولايات المتحدة ـ رغم كل محاولاتها لإحداث تقدم فى مباحثات السلام .. ورغم تكرار إبلاغها مصر بصدق رغبتها فى تحقيق هذا السلام ـ تأخذ فى النهاية جانب إسرائيل ، كما أنها كانت ترفض ممارسة أى ضغط عليها . وعموما فإن كل ما حدث من تطورات سياسية خلال عام ١٩٧١ ، لم يكن يعكس أى أمل فى تحقيق تقدم سياسى إيجابى تجاه التسوية السلمية خلال ذلك العام .

- أما على **الصعيد العسكرى** : ففى ظل الميزان العسكرى القائم بين مصر وإسرائيل فى ذلك الوقت ، لم يكن ميسورا إمكان حسم الموقف السياسى بعمل عسكرى على جبهة القتال ، حيث لم يطرأ أى تحسن على هذا الميزان لصالح مصر طوال عام ١٩٧١ . فلم يكن السوفيت يرغبون فى أن يكون عام ١٩٧١ هو عام الحسم ، وكانوا متمسكين دائما بالحل السياسى .. محذرين من القيام بأى عمل عسكرى . وضمانا لذلك ، تعمدوا الامتناع عن إرسال أى أسلحة أو معدات هجومية لمصر طوال عام ١٩٧١ ، رغم كل الوعود التى أعطيت من قبل .

وجاءت نهاية عام ١٩٧١ ليواجه الرئيس السادات موقفا حرجا وضعته فيه القيادة السوفيتية ،

بامتناعها عن تزويد القوات المسلحة بحاجتها من الأسلحة الهجومية . ولكنه لم يكن فى موقف يسمح له بالكشف عن ذلك ، وعن حقيقة الموقف السوفيتى تجاه مصر حتى لا تزداد الأمور تعقيدا . وكان الأمل ما زال يراوده فى أن يغير السوفيت موقفهم من مصر مع بداية عام ١٩٧٢ .. بل إنه استمر يدافع عن السوفيت رغم حالة السخط التى شاعت ضد وجودهم وموقفهم فى القوات المسلحة .

وهكذا انتهى « عام الحسم » بلا حسم .. واضطر الرئيس السادات إلى تأجيل اتخاذ أى قرار مصرى يستهدف القيام بأى عمل عسكرى ضد إسرائيل إلى مرحلة تالية ، تحدد فيما بعد على ضوء تطورات الموقف السياسى والعسكرى خلال عام ١٩٧٢ .

ثالثا : عناصر الموقف مع بداية عام ١٩٧٢

الموقف السياسى

لم يكن موقف الولايات المتحدة مع بداية عام ١٩٧٢ يبشر بأى خير أو تقدم فى جهود السلام ، بل بلغ هذا الموقف درجة كبيرة من السوء من وجهة النظر العربية . وجاءت مقدمات هذا الموقف عندما أعلنت الإدارة الأمريكية قرب نهاية عام ١٩٧١ وقف مبادراتها الدبلوماسية الساعية إلى التوصل لتسوية سياسية سلمية لمشكلة الشرق الأوسط ، وبدأت فى نفس الوقت فى تصعيد مساعداتها العسكرية لإسرائيل .. فزودتها بصواريخ « لانس » أرض - أرض .

وفى أول يناير ١٩٧٢ ، ألقى « وليم روجرز » وزير الخارجية الأمريكية خطابا ، حدد فيه معالم السياسة الأمريكية تجاه مشكلة الشرق الأوسط ، والتى عكست انحيازا كاملا ومعلنا إلى جانب إسرائيل .. حيث حرص روجرز بشكل واضح على استرضاء إسرائيل والرأى العام اليهودى فى بداية عام انتخابات الرئاسة الأمريكية المزمع إجراؤها فى نوفمبر ٧٢ .

فبعد أن تحدث روجرز عن مصر وعن عام ١٩٧١ - عام الحسم - الذى انقضى دون حسم ! .. وتساءل بشىء من السخرية عن هذا الحسم الذى سبق أن أعلنه الرئيس السادات ، حدد الخطوط الرئيسية لسياسة الولايات المتحدة تجاه الشرق الأوسط .. معلنا تأييد بلاده ودعمها الكامل لإسرائيل .. وفى تحد سافر لمصر والعرب جميعا ، حدد محاور هذه السياسة فى ثلاث نقاط جميعها فى صالح إسرائيل :

- الاستمرار فى تزويد إسرائيل بمزيد من الأسلحة والمعدات التى تريدها .
- تطوير المشاركة فى مشروعات مشتركة للصناعات الحربية مع الجانب الإسرائيلى .. وكانت قد بدأت فعلا اعتبارا من نوفمبر ١٩٧١ .
- الالتزام بالمحافظة على التفوق العسكرى لصالح إسرائيل .. ليس فقط ضد مصر وحدها بل ضد كل جيوش الدول العربية مجتمعة .

أما بالنسبة للاتحاد السوفيتى ، فقد اهتمت مصر اهتماما كبيرا بالحفاظ على علاقات طيبة وقوية معه .. حيث كانت مصر قد بدأت تركز على الاستعداد الجاد لحرب التحرير ، واعتبار ذلك هو المحور الذى تدور حوله سياسة مصر الخارجية فى عام ١٩٧٢ . لذلك فقد أولت هذه العلاقات عناية كبيرة ، وبذلت من أجل تحسينها جهودا دبلوماسية كبيرة ، خاصة خلال النصف الأول من عام ١٩٧٢ . فلم تدخر وسعا لدعم وتطوير العلاقات مع الاتحاد السوفيتى ، ونزع بذور الشك والحذر التى نمت لدى القيادة السوفيتية بعد هزيمة يونيو ١٩٦٧ ، ثم نمت أكثر بعد رحيل الرئيس عبد الناصر ، نتيجة للظروف والأحداث والملابسات التى واجهتها القيادة المصرية والسياسة الجديدة طوال عامى ١٩٧١ و ١٩٧٢ .

وكانت مصر قد بلغت حد الاقتناع الكامل بأنه لا بديل عن شن الحرب ضد إسرائيل ، وكسر حدة الموقف السياسى وتغيير حالة اللاسلم واللاحرب التى فرضت الجمود على الصراع العربى الإسرائيلى . لقد ساهمت هذه الأوضاع وبقدر كبير فى تدهور العلاقات المصرية السوفيتية .. إلى أن وصلت إلى نقطة الذروة فى يوليو ١٩٧٢ ، عندما قرر الرئيس السادات إنهاء خدمة المستشارين والخبراء السوفيت فى مصر ، وسحب الوحدات العسكرية السوفيتية الموجودة فى مصر - وكانت وحدات من الدفاع الجوى والطيران (جاءت هذه الوحدات إلى مصر فى أوائل عام ١٩٧٠ عندما اشتدت وطأة الغارات الجوية الإسرائيلية ضد العمق المصرى ، ولم يكن جهاز الدفاع الجوى المصرى قد اكتملت شبكته بعد .. حتى تساعد فى أعمال الدفاع الجوى إلى أن تستكمل مصر بناء نظامها الخاص) . وسمى الرئيس السادات هذا الإجراء وقتئذ « وقفة مع الصديق » .

والواقع أنه سبقت هذه المرحلة مجموعة من العناصر والتطورات التى أسهمت فى حدوث حالة من التنافر بين القيادة المصرية والقيادة السوفيتية ، كان أبرزها :

- إعلان مصر عن مبادرة السلام فى فبراير ٧١ ، دون تشاور مع السوفيت ، وعدم تأييد القيادة السوفيتية لها .
- التخلص من مراكز القوى فى نظام الحكم المصرى فى مايو ١٩٧١ ، والتى كانت تعتبر حليفة للسوفيت .
- استمرار تطور الحوار بين مصر والولايات المتحدة ، وزيارة « روجرز » لمصر .. بعد انقطاع لمثل هذه الزيارات دام ثمانية عشر عاما .
- وزاد الأمر تعقيدا فى يوليو ١٩٧١ عندما وقفت مصر ضد الانقلاب اليسارى الذى وقع فى السودان ، وساندت نظام الرئيس جعفر نميرى .. إلى أن سقط الانقلاب بعد أيام قليلة من وقوعه . وكان ذلك ضد السياسة السوفيتية .
- تسويف السوفيت فى توريد الأسلحة الهجومية التى تطلبها مصر والامتناع عن الوفاء بتعهداتهم لمصر .

الموقف العسكرى

مع بداية عام ١٩٧٢ ، كان الموقف العسكرى المصرى العام ـ سواء على جبهة القتال أو فى القوات المسلحة والقيادة العامة ـ يحتاج إلى مراجعة على المستوى السياسى والاستراتيجى . فرغم وجود اتفاق على مستوى القيادة السياسية والقيادة العسكرية ، حول ضرورة شن عمل عسكرى قوى ضد إسرائيل .. حتى يمكن فتح الطريق نحو التسوية بالقوة ، فإن مدى الوضوح الاستراتيجى لحجم وأبعاد ومتطلبات مثل هذا العمل العسكرى لم يكن قائما حتى ذلك الوقت ، ولم تتحدد معالمه على أساس واضح من المعطيات الحقيقية للموقف الاستراتيجى على جانبى الجبهة .. وكذا الموقف السياسى العالمى والعربى . وقد نجم عن هذه المعطيات أن تعددت الآراء التى بحثتها القيادة العامة حول أسلوب وشكل ومدى وتوقيت العمل العسكرى المطلوب .

وهنا علينا أن نضع فى الاعتبار أن هذا الوضع قد تأثر بدرجات متفاوتة بعاملين مهمين متصلين بالعلاقة المصرية السوفيتية :

- **الأول** : هو وجود الخبراء والمستشارين السوفيت فى قيادات القوات المسلحة المختلفة ، ومشاركتهم بالرأى فى كثير مما طرح من أفكار واتجاههم فى كثير من الآراء اتجاهات سلبية .
- **الثانى** : موقف الحكومة السوفيتية بالنسبة لسياسة تسليح القوات المصرية ، وامتناعها عن تزويدها بما تطلبه من أسلحة هجومية كافية ومناسبة لتنفيذ عمليات تعرضية عسكرية .. قادرة على حسم الموقف السياسى أو كسر جموده على أقل تقدير .

كانت هناك آراء تريد أن نعود إلى حيث توقف القتال فى أغسطس ١٩٧٠ .. أى العودة إلى حرب الاستنزاف على أن تكون واسعة النطاق ، ولكنها فى الواقع كانت تكرارا لاستراتيجية « الصراع الطويل الأمد » .. التى استنفدت أغراضها حيث لم يعد الموقف يحتمل العودة إلى مثل هذه الاستراتيجية . من ناحية أخرى ، فإن حرب الاستنزاف قد تُكبِّد العدو خسائر كبيرة ، ولكنها أيضا قد تكبدنا خسائر كبيرة .. حتى وإن كانت خسائر العدو أكبر من خسائرنا .. إلا أنها فى النهاية لن تحسم موقف ، أو تغير من وضع سياسى ، أو تحقق الهدف الذى بدأنا القتال من أجله .

وهكذا تبلورت الآراء فى اتجاهين أساسيين :

الأول : اتجاه يتمسك بـ « استراتيجية العمل العسكرى الشامل » من حيث الهدف الجغرافى .. وهو تحرير كل أراضى سيناء . وهو اتجاه مثالى ، ولكنه يتناقض مع طبيعة الظروف العسكرية والسياسية القائمة فى ذلك الوقت . فهو يتطلب وقتا طويلا من الاستعداد ، وتوفير احتياجات ضخمة يصعب توفيرها ، وقدرات قد لا تتاح لنا مهما طال الزمن .. خاصة فى مجال القوات الجوية بالنسبة للمدى المتوسط والبعيد والطاقة التدميرية العالية ، وكذا فى مجال القوات البرية بالنسبة لتوفير قدر كبير من خفة الحركة وقوة النيران ، وأخيرا فى مجال الدفاع الجوى المتحرك الضرورى لحماية التشكيلات البرية بصفة عامة

والتشكيلات المدرعة بشكل خاص والتى تمثل هدفا ثمينا للطائرات المعادية عند تحركها فى الصحراء المكشوفة .

الثانى : كان الاتجاه الثانى يتمسك بالواقعية فى التفكير ، فيطالب باستراتيجة العمل المحدود أو المتوسط فى الهدف والمدى . وهى ليست استنزافا .. حتى وإن كان واسع النطاق ، وليست عملية شاملة تغطى كل سيناء . ولكنها عملية تتطلب تحضيرات واحتياجات يمكن التخطيط لها وتنفيذها بما لدينا من قدرات بعد توفير التدعيمات الضرورية والمناسبة .

كان الرأى الأول يمثل رأى بعض كبار القادة العسكريين ، ومنهم وزير الحربية فى ذلك الوقت . ومن هنا نمت بذور الخلاف فى الرأى بين القيادتين السياسية والعسكرية حول أبعاد العملية العسكرية ، وارتباطها بما تتطلبه من استعدادات عسكرية ضرورية والقدرات التى يمكن توفيرها . إنه خلاف حول البعد الاستراتيجى للعملية الحربية ، ولابد أن ينعكس على كل الآراء والمفاهيم المطروحة حول هذه العملية .

أما الأمر الثانى الذى اتسم بالحساسية .. وهو المتعلق بوجود المستشارين السوفيت وانتشارهم فى القوات المسلحة حتى مستوى كتيبة .. فقد أدى هذا الوضع إلى خلق العديد من الحساسيات التى ولّدت بعض مشاعر الضيق بين كثير من القيادات والضباط .. تحولت مع الوقت ومع تطورات الموقف الخاص بتسليح القوات إلى حالة متزايدة من الجفاء بين القيادات العسكرية والمستشارين السوفيت . وانتشر هذا الشعور فى التشكيلات والوحدات ، خاصة بعد تداول الأقوال التى تحمّل السوفيت مسئولية عدم تلبية مطالب مصر من الأسلحة الهجومية ، وأنهم متمسكون باستمرار حالة « اللاسلم واللاحرب » .. لاتفاقها مع استراتيجيتهم العالمية . وكان هذا هو المبرر الأساسى لامتناعهم عن توفير الأسلحة لمصر . وقد بذل الرئيس السادات جهدا كبيرا من أجل معالجة كل هذه الأمور ، فطلب فى نهاية عام ١٩٧١ تحديد موعد لزيارة موسكو .. ولكن الموعد تحدد ليكون فى أوائل فبراير ١٩٧٢ بحجة انشغال الزعماء السوفيت طوال شهر يناير ١٩٧٢ .

زيارة موسكو الثالثة - فبراير ١٩٧٢

كان الهدف الأساسى من زيارة الرئيس السادات لموسكو فى فبراير ١٩٧٢ ، انتزاع الشك الذى أصبح يسيطر على نفوس السوفيت وتصرفاتهم ، وتأكيد الصداقة والتعاون بين البلدين ، وحثهم على الإسراع فى إمداد القوات المسلحة بما تحتاجه من أسلحة ومعدات خاصة بعد أن ضاع عام ١٩٧١ دون أن يتحقق أى تقدم إيجابى فى هذا المجال .. وحتى يمكن استكمال الاستعداد للقيام بعمل عسكرى قوى خلال النصف الثانى من عام ١٩٧٢ ، وبالتالى يمكن دفع العمل السياسى بشكل فعال ، وفتح قناة السويس للملاحة الدولية . وكان مثل هذا العمل يحتاج إلى دعم القوات المسلحة فى عدة مجالات أساسية : توفير قاذفات مقاتلة حديثة بعيدة المدى نسبيا ، تزويد قوات الدفاع الجوى بوسائل متحركة ضد الطيران المنخفض لحماية القوات البرية أثناء تقدمها فى الصحراء المكشوفة ،

تسليح القوات المدرعة بدبابات حديثة من طراز « ت ٦٢ » ، دعم عناصر الحرب الإلكترونية بالوسائل الحديثة اللازمة لأعمال الاستطلاع والإعاقة .

لقد حرص الرئيس السادات أثناء هذه الزيارة ، على أن يوضح للزعماء السوفيت أن إطالة فترة الاستعداد نتيجة لعدم قيام السوفيت بالوفاء بالتزاماتهم الخاصة بالتسليح .. إنما ستؤدى إلى توتر العلاقات وخلق حساسيات متصاعدة بين الضباط المصريين والمستشارين السوفيت . وبعد مناقشات طويلة ، وافق السوفيت على مبدأ القيام بعمل عسكرى محدود فى أواخر عام ١٩٧٢ ـ أى بعد القمة المزمع عقدها فى موسكو بين الرئيس الأمريكى ريتشارد نيكسون والرئيس السوفيتى ليونيد بريجنيف .. بل وبعد انتهاء انتخابات الرئاسة الأمريكية التى كانت ستجرى فى نوفمبر ١٩٧٢ ـ وفى نفس الوقت تستمر الجهود السوفيتية المصرية السياسية على المستوى الدولى ، وطرح مبادرات سلام جديدة .

أما عن أسباب تأخير وصول الأسلحة السوفيتية السابق الاتفاق عليها ، فقد فسر الزعماء السوفيت تصرفهم هذا بأنهم كانوا يحسون بعدم جدية استعداد مصر للحرب .. خاصة بالنسبة لإعداد الدولة والجبهة الداخلية . وكان رد مصر أن أى إجراءات ملموسة تتخذ فى الجبهة الداخلية لا يمكن أن تسبق الإعداد العسكرى الكامل أولا ، والاطمئنان إلى إمكانية شن الحرب . ووافق السوفيت فى هذه الزيارة على إرسال بعض الأسلحة الحديثة التى طلبتها مصر ولم يسبق لهم الموافقة عليها ، كالدبابات « ت ٦٢ » والقاذفات « تى يو ٢٢ » ، إضافة إلى طائرات من طراز « ميج ٢١ المعدلة » و « ميج ١٧ » .. فضلا عن دعم جهاز الحرب الإلكترونية وتزويده ببعض المعدات الحديثة .



الفصل الثالث

أزمة العلاقات مع الاتحاد السوفيتى (١٩٧٢)

أولا : مقدمات الأزمة

أزمة العلاقات ومقدمات الوفاق الدولى

قد يبدو غريبا أن يكون اتفاق فبراير ٧٢ مع السوفيت ، الذى مثل نجاحا ملحوظا للرئيس السادات فى علاقته معهم .. هو نفسه المدخل إلى مرحلة تردى العلاقات المصرية السوفيتية . فعندما بدأت إجراءات التعاقد لتنفيذ الاتفاق ، وقعت خلافات حادة بين القيادتين خاصة بشروط الدفع .. عكست بعض المضاعفات السياسية السلبية ، وأدت إلى توقف تنفيذ الاتفاق ، وبالتالى تعطيل تنفيذ برامج تسليح القوات المصرية . ونتيجة لهذه الأحداث ، بدأ الرأى العام المصرى يتحدث عن الموقف السوفيتى تجاه مصر وامتناع القيادة السوفيتية عن تزويد القوات المسلحة المصرية بما تحتاجه من أسلحة ومعدات .. بينما تضخم وجود المستشارين السوفيت وازداد نفوذهم .. فى الوقت الذى انتشرت فيه الأنباء الخاصة بالإمدادات العسكرية الأمريكية المتدفقة على إسرائيل .. والتى تصدرت الصفحات الأولى فى صحف العالم .

وهكذا انتقل الحديث عن هذا الموقف السوفيتى تجاه مصر من القوات المسلحة إلى أفراد الشعب ، بشكل أعطى صورة الحملة المنظمة الموجهة ضد الوجود السوفيتى فى مصر . وانتشر شعور بأن هذا الوجود قد أصبح عاملا معوقا لانطلاق القوات المسلحة واستكمال استعدادها لمعركة المصير . وتجسدت هذه الروح العدائية ، والتصق اصطلاح « **اللاسلم واللاحرب** » بسياسة الاتحاد السوفيتى باعتباره أكثر الأطراف استفادة فى المنطقة وداخل مصر من بقاء الوضع على ما هو عليه .. إذ كان ذلك يعنى استمرار الاعتماد على الاتحاد السوفيتى .

ويمكن اعتبار هذه التطورات بداية « العد التنازلى » نحو وقوع أهم الأحداث السياسية العسكرية التى شهدها عام ١٩٧٢ فى منطقة الشرق الأوسط .. وأعنى بها قرار قيادة مصر بإنهاء الوجود العسكرى السوفيتى فى مصر بكل صوره فى يوليو ١٩٧٢ .

ويبدو أن الاتحاد السوفيتى كان يمهد بهذه السياسات المتعنتة تجاه مصر لأوضاع دولية جديدة يعد لها . فقد شهد عام ١٩٧٢ أول وفاق دولى يحدث بين القوتين العظميين ـ الاتحاد السوفيتى

والولايات المتحدة ـ والذى أحدث تقاربا بين البلدين الكبيرين لم يسبق حدوثه منذ نهاية الحرب العالمية الثانية فى عام ١٩٤٥ . وأصبح من المقرر أن يقوم ريتشارد نيكسون بزيارة لموسكو فى شهر مايو ١٩٧٢ من أجل إتمام هذا الوفاق الجديد .

وفى أواخر أبريل ١٩٧٢ ، وقبل زيارة نيكسون لموسكو بحوالى أربعة أسابيع ، بدأ السوفيت يمارسون نشاطا واضحا تجاه مصر . فى هذا الوقت ، فوجىء الرئيس السادات بدعوة سوفيتية لزيارة موسكو قبل انعقاد مؤتمر القمة بين نيكسون وبريجنيف المزمع عقده فى ٢٥ مايو ١٩٧٢ . وكان واضحا من توقيت الزيارة ، ومن الروح التى شاعت أثناء الاجتماعات ، أن المقصود منها أساسا هو تأكيد النفوذ السوفيتى فى منطقة الشرق الأوسط المهمة .. كرسالة موجهة للولايات المتحدة تسبق زيارة نيكسون لموسكو .

الزيارة الرابعة لموسكو ـ أبريل ١٩٧٢

لقد جرت الزيارة الرابعة للرئيس السادات لموسكو ، والتى استغرقت يومين ، فى مناخ مشحون بالتوتر . إذ كانت نظرة السوفيت المشوبة بالقلق تجاه مصر تزداد تشككا وحذرا ، مما أدى إلى تفاقم أزمة الثقة بين البلدين . وخيَّم هذا المناخ على اجتماعات الجانبين . وعندما طرح الرئيس السادات وجهات نظر مصر ، أكد أهمية مشكلة الشرق الأوسط باعتبارها من المشاكل المشتعلة التى يمكن أن تؤثر مستقبلا على العلاقات بين الدولتين العظميين ، وأن استمرار وقف إطلاق النار لفترة طويلة لن يخدم المساعى السلمية .. وسيكون المصير المؤكد لهذه المساعى هو الفشل بسبب عدم وقوفنا فوق أرض صلبة يمكن أن تواجه وتؤثر فى التعنت الإسرائيلى الأمريكى . كذلك حذّر الرئيس السادات من احتمال أن يؤثر الوفاق المنتظر بين موسكو وواشنطن على إمدادات الأسلحة لمصر ، وكان هذا يعنى أن الاتحاد السوفيتى يشارك بطريق غير مباشر فى تكريس التفوق الإسرائيلى فى الكم والنوع .. بعد أن تحولت إسرائيل إلى ترسانة عسكرية تضم أحدث الأسلحة الأمريكية . ومثل هذا الوضع هو بمثابة محاولة لإجبار مصر على الاستسلام . وأشار الرئيس السادات إلى حالة « اللاسلم واللاحرب » التى تمر بها مشكلة الشرق الأوسط ، وأن استمرارها لن يخدم موقف الاتحاد السوفيتى بل يسىء لسمعته فى العالم العربى .. ذلك لأن معنى قبول هذا الوضع أو التغاضى عنه يعتبر تأييدا لفرض الأمر الواقع ووأدا لقضية الشرق الأوسط . وحتى يمكن تفادى كل هذه السلبيات لابد من القيام بعملية عسكرية ضد إسرائيل .. تكسر الجمود وتحرك الأوضاع الساكنة لمصلحة قضية السلام .. وتفتح الطريق أمام التوصل إلى تسوية عادلة .

وكرر السوفيت طلبهم بعدم إقدام مصر على أى عمل عسكرى حتى شهر نوفمبر ١٩٧٢ .. أى بعد انتهاء انتخابات الرئاسة الأمريكية . وكان السوفيت يريدون أن ينجح نيكسون فى هذه الانتخابات . ولذلك كانوا يرفضون أن يخلقوا له أى مواقف صعبة أو تعقيدات قد تضعف من فرص فوزه .

وقد وافق الرئيس السادات على عدم القيام بأى عمل عسكرى حتى نهاية الانتخابات الأمريكية ،

ولكنه فى نفس الوقت طالب بضرورة الاستفادة من الفترة الباقية بين مايو ونوفمبر ١٩٧٢ .. فى استكمال احتياجات القوات المسلحة المصرية بتوريد الأسلحة السابق التعاقد بشأنها ، بناء على جدول زمنى يستغرق خمسة شهور (من يونيو إلى أكتوبر ١٩٧٢) قبل إجراء الانتخابات الأمريكية ، بحيث تصبح مصر مستعدة للعمل العسكرى فى نوفمبر ١٩٧٢ . وبذلك يمكننا مواجهة الأوضاع السياسية الجديدة المنتظر أن تبرز بعد إعادة انتخاب نيكسون .. ونحن نقف على أرض صلبة . كما تم عرض بعض المبادىء العامة التى يمكن طرحها فى قمة موسكو كأساس لتحقيق تسوية عادلة لمشكلة الشرق الأوسط ، وتقوم أساسا على فكرة وقف سباق التسلح فى المنطقة ، مع استمرار وقف إطلاق النار وانسحاب إسرائيل من الأراضى المحتلة .

وفى هذه الزيارة أكد السوفيت حرصهم على بقاء المستشارين السوفيت فى مصر ، والأهمية السياسية لذلك . وقد وافق الرئيس السادات على بقاء الوحدات السوفيتية فى مصر بصفة مؤقتة ، باعتبارها عنصر ضغط على الولايات المتحدة ، موضحا أن ما يهمه أساسا أن يكون هذا الوجود السوفيتى وجودا فعالا ومؤثرا على الموقف .. فى شكل أسلحة قادرة على الوصول إلى عمق إسرائيل وتهديد أهدافها الحيوية .

وقد انتهى هذا اللقاء الرابع والأخير بين الرئيس السادات والقيادة السوفيتية بموافقة السوفيت على تزويد مصر لأول مرة بقاذفات مقاتلة من طراز « سوخوى ١٧ » ، وهى طائرة سريعة يصل مداها إلى ١٥٠٠ كيلو متر - ولكن حمولتها محدودة فهى لا تتجاوز ٢,٥ طن من القنابل - بالإضافة إلى عدد من الصواريخ أرض / أرض من طراز « سكود » مزودة برؤوس تقليدية ، وبعض المعدات الفنية ووحدات من صواريخ الدفاع الجوى . كما اتفق على زيارة يقوم بها المارشال « جريتشكو » وزير الدفاع السوفيتى للقاهرة فى منتصف مايو ١٩٧٢ .

زيارة جريتشكو للقاهرة

وهكذا انتقل النشاط السياسى السوفيتى / المصرى إلى القاهرة . ففى منتصف مايو ١٩٧٢ وصل المارشال جريتشكو وزير الدفاع السوفيتى إلى القاهرة قادما من مقديشيو عاصمة الصومال . وفى مظاهرة لإبداء قدر من حسن النية قبل زيارة جريتشكو ، أرسلت موسكو أربع طائرات مقاتلة قاذفة من طراز « سوخوى ١٧ » .. كمقدمة لما سيليها من توريدات وفقا للاتفاق الذى تم فى زيارة أبريل ٧٢ . ولم يكن هذا هو الهدف الحقيقى من إرسال هذه الطائرات وفى هذا التوقيت .. فلأول مرة يتم إجراء عرض جوى لهذه الطائرات فى سماء القاهرة فى شكل مظاهرة عسكرية معلن عنها ، وصاحبها بيان سبق إعداده يتحدث عن الطيارين المصريين الذين يقودون هذه الطائرات القاذفة بعيدة المدى بمهارة عالية .

إن هذه المظاهرة العسكرية كانت تحمل هدفا سياسيا يتعلق بتدعيم موقف السوفيت قبل لقاء قمة موسكو الذى كان قد تقرر عقده فى أواخر مايو . ولم يلتفت السوفيت إلى مضار هذا العمل عسكريا .. حيث كان سيقابله تصعيد أمريكى عسكرى حقيقى فى شكل مزيد من إمدادات الأسلحة المرسلة إلى إسرائيل ، خاصة من المقاتلات والقاذفات المقاتلة والأسلحة الأخرى الحديثة .

وفى الواقع ، فإنه عندما وصل جريتشكو إلى القاهرة ، كانت آثار التوترات السابقة مازالت عالقة بعلاقات الدولتين . ولكن بفضل جهود كبار المسئولين أمكن إضفاء جو من الود والصداقة على الزيارة .. وأمكن التوصل إلى برنامج لتوريد الأسلحة السوفيتية لمصر خلال عامى ١٩٧٢ و ١٩٧٣ ، وتوقيع اتفاق بهذا الشأن تضمن طائرات « ميج ٢١ » و« صواريخ سام ٦ » ذاتية الحركة ومدافع ميدان ثقيلة ومعدات للعبور وبعض معدات الحرب الإلكترونية .

وقد حمَّل الرئيس السادات المارشال جريتشكو رسالة خاصة لبريجنيف تحتوى على سبع نقاط حول الموقف ، وما سبق الاتفاق عليه من أسلحة ومطالب مصر الملحة واللازمة لها . وبخصوص الوحدات السوفيتية فى مصر ، كان هناك مطلب بوضعها تحت القيادة والسيطرة المصرية حتى يمكن قبول استمرار وجودها . وتحدثت الرسالة كذلك عن ضيق الوقت بعد لقاء القمة السوفيتى الأمريكى ، وأهمية اتخاذ إجراء فعال والارتكاز على موقف عسكرى قوى وتسليح يحقق القدرة على شن الحرب .. وما يتطلبه ذلك من تنفيذ برنامج نشيط لإرسال الأسلحة فى الفترة المتفق عليها من يونيو حتى أكتوبر ١٩٧٢ ، وهى الفترة الباقية قبل إجراء الانتخابات الأمريكية فى نوفمبر ٧٢ .

قمة موسكو للوفاق الدولى

(أ) الوفاق والاسترخاء العسكرى

عقد اجتماع القمة السوفيتى الأمريكى بين الرئيسين ليونيد بريجنيف وريتشارد نيكسون فى ٢٥ مايو ١٩٧٢ فى موسكو . وليس من شك فى أن مسألة الوفاق الجديد بين البلدين ، وموضوع الحد من الأسلحة الاستراتيجية .. كانا يمثلان أهم المسائل المطروحة فى الاجتماع . وقد أعطى البيان المشترك الصادر بعد نهاية الاجتماعات ، انطباعا لدى الأطراف المعنية بمشكلة الشرق الأوسط - خاصة الجانب العربى - بأن المشكلة لم تشغل من وقت أو اهتمام الزعيمين سوى جانب محدود ومتواضع أثناء المباحثات .. إذ لم يكن الأمريكيون على استعداد لتناول الموضوع أو إثارته . ويؤكد هذه الحقيقة ما جاء على لسان القادة السوفيت بعد ذلك فى مجال تأكيد اهتمامهم بطرح مشكلة الشرق الأوسط على مؤتمر القمة .. إذ صرحوا بأنهم قد بذلوا جهدا كبيرا لمجرد إقناع الأمريكيين بالإشارة إلى قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ فى عبارة عامة تعيد تأكيد تأييد الدولتين للتسوية السلمية فى الشرق الأوسط ، ودعوة الأطراف المعنية إلى التعاون مع يارنج المبعوث الدولى .

وفى الحقيقة ، كان الهدف الأساسى للوفاق الدولى هو إحلال « سياسة التعاون الإيجابى » بين كل من الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى محل ما كان يطلق عليه « سياسة التعايش السلمى » ، والتى كانت تتسم بالطابع السلبى . وقد ترتب على سياسة « الوفاق الدولى » أن أصبح صراع الشرق الأوسط يحتل مرتبة متأخرة فى اهتمامات وسياسات الدولتين العظميين .. تعلو عليه المصالح المباشرة لسياسة الوفاق .. حيث لم تكن الدولتان على استعداد للتضحية بهذه المصالح العالمية الحيوية من أجل أية مشاكل إقليمية أيا كانت ، ومن بينها بالطبع مشكلة الشرق الأوسط .

ولعل من أبرز ما لفت النظر فى البيان المشترك الفقرة الخاصة بمشكلة الشرق الأوسط ، والتى صدمت العرب ، أصحاب القضية ، بما تضمنته من تهوين بشأنها ، وحديث عن محاولات تطبيع الموقف وتأمين « الاسترخاء العسكرى » للأوضاع القائمة فى المنطقة .. الأمر الذى أثار شكوك مصر والدول العربية وقلقها بشدة ، وأوحى بأن الدولتين قد اتفقت مصالحهما على قتل قضية الشرق الأوسط وإخماد أنفاسها ، وأن كل ما يهمهما هو ذلك الاسترخاء المطلوب فرضه على المنطقة .

وكان لزاما على مصر - وهى تضع الأمر فى تقديراتها السياسية - أن ترفض ما أرادت الدولتان الكبيرتان أن تفرضاه على الموقف فى المنطقة ، وألا ترضى بمثل هذا الاسترخاء الذى يكرس احتلال الأرض العربية ، وأن تعمل - رغم هذه الظروف المعاكسة - على استرداد الأرض ، بما تراه من وسائل ضرورية لتحقيق هذا الهدف القومى .. بالاعتماد على القدرات المصرية والعربية المتاحة .. رغم سياسات الدول الكبرى . لقد أكد ما دار فى مؤتمر القمة السوفيتى الأمريكى والبيان الصادر عنه ، أن الخيار العسكرى وشن الحرب ، أصبح البديل الذى لا مفر منه والملجأ الأخير لتحرير الأرض المحتلة وكسر الاسترخاء العسكرى المفروض على الموقف ، وإعادة إحياء قضية الشرق الأوسط وفرضها سياسيا على المستوى الدولى .. خاصة بعد ما أبدته الدولتان العظميان من حرص على تجنب المشكلات الإقليمية وإبعاد آثارها عن علاقتهما خشية أن تتهدد سياسة الوفاق الدولى الوليدة .

لقد أدى هذا الوضع الجديد إلى اتساع الحديث فى العالم العربى حول اتهام الاتحاد السوفيتى بالتخلى عن قضية الشرق الأوسط .. ثمنا لتحقيق الوفاق مع الولايات المتحدة . من ناحية أخرى ، فقد حرص السوفيت كثيرا على عدم إيجاد أى تعقيدات أمام الرئيس الأمريكى نيكسون فى مرحلة الإعداد لانتخابات الرئاسة فى الولايات المتحدة المزمع إجراؤها فى نوفمبر ١٩٧٢ .. وذلك من منطلق حرصهم على ضمان استمرار وبقاء ما توصلوا إليه من اتفاق الوفاق .. والذى لن يكون قد مضى على توقيعه سوى خمسة أشهر .

(ب) مصر تتحـرك

وبعد انتهاء الضجيج الإعلامى الضخم الذى أحاط بزيارة نيكسون لموسكو والبيان الصادر عن الاتفاق ، انتظرت مصر أن يبدأ الاتحاد السوفيتى فى الوفاء بتعهداته ، وتنفيذ البرنامج الزمنى المتفق عليه حول توريد السلاح لمصر .. خلال الأشهر الخمسة التالية (يونيو - أكتوبر ١٩٧٢) . ولكن لم تبد أى بادرة سوفيتية بشأن هذا الأمر الذى يمثل مسألة شديدة الأهمية والحيوية لمصر ولمستقبل الصراع العربى الإسرائيلى .

ولكى يقطع الرئيس السادات الشك باليقين ، أوفد الفريق أول محمد صادق وزير الحربية إلى الاتحاد السوفيتى فى يونيو ١٩٧٢ .. ليتأكد من استمرار التزامه بما سبق الاتفاق عليه ، ومعرفة أسباب تعطيل تنفيذ البرنامج الزمنى . وقد نفى السوفيت الاتهامات التى أثارها اتفاق الوفاق مع الولايات المتحدة ، وأكدوا استمرار اهتمامهم بقضية الشرق الأوسط ، وتركيزهم على « استقرار الموقف الداخلى فى مصر » - ويأتى هذا الحديث بعد التطورات السياسية التى وقعت فى مصر

فى ١٥ مايو ١٩٧١ وتصفية مراكز القوى السياسية .. والتى اعتبرها السوفيت موجهة ضدهم . كذلك أكد السوفيت ضرورة استمرار المساعى السياسية . أما عن الجانب العسكرى ، وعن رغبة مصر وإلحاحها لشن عملية عسكرية قوية ضد إسرائيل ، فقد اتضح أن موقفهم المتحفظ لم يتغير ، وأنهم ما زالوا غير مقتنعين بحتمية الحرب ، وأن فرص التوصل إلى تسوية سياسية مازالت قائمة . وكان المعنى الذى عكسته هذه الدعوة السوفيتية ، هو عدم اقتناعهم بضرورة شن الحرب ، وبالتالى امتناعهم عن تدبير احتياجات القوات المسلحة المصرية اللازمة لهذه الحرب لمنعها من شن أى عمليات حربية .. على أمل إمكان تحقيق نجاح سياسى لتسوية الأزمة ، وهو احتمال كان من الصعب تحقيقه .. فى ظل التعنت الإسرائيلي والموقف الأمريكى المنحاز لإسرائيل . وخلاصة القول إن قمة موسكو قد أضافت أبعاد جديدة لأزمة العلاقات المصرية السوفيتية .. اقتربت بها على شفا الانهيار .

ثانيا : إنهاء الوجود العسكرى السوفيتى فى مصر

الجذور وحقيقة الأسباب

لقد تعرض قرار مصر بشأن إنهاء خدمة المستشارين والخبراء السوفيت فى مصر .. لكثير من الاجتهادات والتفسيرات والتعليقات والتحليلات الخاصة بأسباب اتخاذ القرار .. سواء فى الأوساط العربية أو الأوساط الغربية . كما تردد فى نفس الوقت الكثير من الشائعات والاستنتاجات حول أسباب وظروف اتخاذ الرئيس السادات لهذا القرار الخطير .. الذى شكل نقطة تحول لبداية عهد مختلف فى العلاقات المصرية السوفيتية .. فضلا عن تأثيره السلبى فى الوجود السوفيتى فى منطقة الشرق الأوسط .

وقد بدا القرار وكأنه جاء مفاجئا ، أو أن المقدمات التى سبقته لم تكن توحى بأن تدهور العلاقات المصرية السوفيتية قد بلغ حدا يتطلب إجراء مثل هذا البتر المفاجىء . كذلك كان الكثيرون من المحللين والمعلقين يتصورون أن القيادة السياسية المصرية لا تمتلك الشجاعة الكافية التى يتطلبها إصدار مثل هذا القرار الاستراتيجى الذى يتحدى إرادة إحدى القوتين العظميين فى العالم فى ذلك الوقت .

فقد قال البعض إن القرار اتخذ بناءً على اتفاق مع الولايات المتحدة ، وأنه تمهيد لإقامة حلف بين القاهرة والرياض وطهران بغرض التصدى للنفوذ السوفيتى فى المنطقة . وقد شاركت إسرائيل فى بث مثل هذه الشائعات المغرضة . وفى الحقيقة ، فإن كل تلك الأقوال كانت بعيدة كل البعد عن أرض الواقع ، أو لم تستند على حقائق الموقف . ولذلك فإن القليل منها ، والذى توافر له قدر من النوايا الحسنة ، اعتبر الأمر مناورة سياسية تقوم بها مصر .. بينما لجأ معظمها إلى رسم صور مختلفة أنبتتها النوايا الخبيثة وغذَّاها الخيال المريض .

ولكن الخطأ الذى جمع بين هذين النوعين من التصورات أنهما لم يحاولا الاقتراب من الحقيقة

الوحيدة .. التى فرضت وجودها على هذا القرار السياسى الحاسم . لقد تمثلت هذه الحقيقة فى البعد الوطنى الذى توخى مصلحة مصر القومية وحرص عليها ، ووضعها قبل أى اعتبار آخر . وربما كانت جرأة القرار والملابسات التى أحاطت به .. هى السبب فيما حدث من تحريفات فى تحليلات المحللين ، ومن أخطاء فى استنتاجات الدارسين والمعلقين . والغريب فى الأمر أنهم جميعا لم يكونوا على استعداد لقبول الحقيقة .. من منطلق استبعاد وجود قيادة سياسية لدولة صغيرة نسبيا - مثل مصر - قادرة على تحدى دولة عظمى وإصدار قرار نابع من إرادتها الحرة .. حريص على المصلحة الوطنية العليا فحسب . والواقع أن هذا القرار لم يكن الوحيد الذى تحدت فيه مصر إرادة دولة عظمى ، بل كان قرار شن الحرب فى عام ١٩٧٣ يمثل تحديا أقوى ليس فقط لإرادة دولة عظمى واحدة بل لإرادة الدولتين العظميين معا .. اللتين اتفقتا على أن يبقى الصراع العربى الإسرائيلى فى حالة استرخاء كامل .

والواقع أن الرئيس السادات قد بذل فى ذلك الوقت جهودا كثيرة سواء فى أحاديثه الصحفية ، أو فى رسائله إلى القادة والزعماء ، أو فى خطبه وكتاباته لشرح الجذور الحقيقية وتحليل الأسباب الفعلية التى أدت فى النهاية إلى صدور هذا القرار .. وأن هذه الجذور كانت ممتدة منذ عهد الرئيس الراحل عبد الناصر .. وأن هذه الأسباب قد تراكمت بشكل أكثر تعقيدا وتشابكا فى عهد الرئيس السادات .

والحقيقة أن القيادة المصرية قد لاحظت فى السنتين الأخيرتين قبل صدور القرار ، أن الصداقة بين مصر والاتحاد السوفيتى بدأت تتجاوز حدودها الطبيعية ومضمونها الحقيقى . **لقد صدرت القرارات التى اتخذتها مصر عندما شعرت قيادتها السياسية والعسكرية - بل وأحس الشعب ذاته - بأن الاتحاد السوفيتى لا يلتزم بتنفيذ ما تعهد به فى إطار الصداقة .. وقد عكس ذلك العديد من السلبيات والتجاوزات كان من مظاهرها ما يلى :**

(أ) محاولات المستشارين السوفيت التغلغل داخل القوات المسلحة على كل المستويات ، وجذب انتباه القادة والضباط نحو مسائل غير عسكرية بعيدة عن طبيعة عملهم . وقد يؤدى السكوت على استمرار هذا الوضع إلى أضرار تؤثر على الأوضاع فى القوات المسلحة ، بل وعلى مهمتها الوطنية الخاصة بتحرير الأرض المحتلة .

(ب) كان للمستشارين السوفيت فى كثير من الأحيان تأثيرهم السلبى والمثبط .. بشأن ما تعانيه القوات من نقص فى بعض القدرات اللازمة للقيام بعملية صعبة مثل اقتحام قناة السويس وتحرير سيناء . فى الوقت الذى لا يردون فيه هذا النقص إلى أسبابه الحقيقية .. والتى يتحمّل مسئوليتها كاملة الاتحاد السوفيتى ، لقيامه بفرض قيود مشددة حول تزويد مصر بما تطلبه من أنواع معينة من الأسلحة .. التى يؤدى غيابها إلى الحد من القدرات الهجومية المصرية عند شن الحرب ضد إسرائيل .

(جـ) كثيرا ما تعمد هؤلاء المستشارون أن يصوروا وجود عيب أساسى فى القوات المسلحة ..

ويدّعون أن هذا العيب يكمن في ضعف القدرات القتالية والمعنوية للمقاتل المصرى .. بإصرارهم على أن مصر تمتلك أسلحة ومعدات كافية وحديثة ومتفوقة .. الأمر الذى كان يمس مشاعر المقاتلين ، وينعكس على سلوكهم تجاه المستشارين .. بل تطور الأمر فى بعض الحالات إلى وقوع مصادمات بينهم وبين المستشارين السوفيت .

(د) لقد ثبت من مراجعة كل الخطط والأفكار الأساسية التى وضعت فى فترة وجود الخبراء والمستشارين السوفيت ، وكان لهم رأى فيها ، أنها لم ترتق إلى مستوى الخطط الجادة التى تحاول التصدى للمشكلات التى كانت تواجه المخططين المصريين ، والتغلب عليها . فلم يتجاوز معظمها أفكارا عامة وخطوطا عريضة تفتقر إلى التقديرات المتكاملة ، والحسابات الدقيقة ، والحلول الفعالة ، والخطط التكميلية التفصيلية الضرورية لشن العمليات الحربية .

ملابسات صدور القرار

كانت المرحلة التى انقضت بعد انتهاء قمة موسكو ، مرحلة صعبة ، بالنسبة لقيادة مصر . فهناك اتفاقات مهمة مع الاتحاد السوفيتى يمكن أن تتأثر بشدة بما تم الاتفاق عليه بين الرئيسين السوفيتى والأمريكى . لذلك ظل الرئيس السادات فى انتظار التقرير السوفيتى الذى سيحلل نتائج القمة ـ حسب ما تم الاتفاق عليه سابقا ـ بقلق وترقب .. حتى يمكن معرفة مدى التأثير الذى سيتركه الوفاق الجديد على العلاقات المصرية السوفيتية ، وما سوف يعكسه معنى « الاسترخاء العسكرى » من مفاهيم تتعلق بتجميد الوضع وإبقائه على ما هو عليه.. ومن تكريس للاحتلال الإسرائيلى للأراضى العربية .. ومن الحفاظ على التفوق العسكرى الإسرائيلى على العرب .

وعندما وصل التقرير السوفيتى المنتظر عن نتائج القمة ، فى أوائل يونيو ١٩٧٢ ، أحدث صدمة لدى القيادة المصرية . إذ كان التقرير مليئا بالكلمات المبهمة والعبارات العامة التى لا تدل على شىء واضح أو محدد .. كإشارة التقرير إلى أن « موقف الامبريالية الأمريكية والصهيونية لم يتغير » . لقد كان التقرير خاليا من أى شىء جاد يمكن الاطمئنان إليه .. بل إنه لم يأت بجديد بالنسبة لقضية الشرق الأوسط ، وكان خاليا من أى فكرة يعتد بها .. مكتفيا بالإشارة إلى قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ .. وكان قد مضى على صدوره خمس سنوات .

ورغم ذلك ، فقد رد الرئيس السادات ردا موضوعيا على هذا التقرير .. مشيرا إلى القضايا الراكدة .. محاولا بث الروح فى القضية التى يراد لها أن تسترخى وتهدأ . ثم اقترح الخطة التى يراها مناسبة لتحريك الموقف .. مؤكدا أهمية الإسراع فى تنفيذ برامج إرسال الأسلحة التى تم الاتفاق عليها مع « جريتشكو » ، والتى ستنفذ خلال فترة الأشهر الخمسة الباقية على الانتخابات الأمريكية . وشرح الرئيس دقة الموقف وأنه لا يحتمل أى تأخير . ورغم ذلك ، لم يصل أى رد من السوفيت حتى نهاية يونيو ٧٢ . وبدأت مصر تستعجل الرد أكثر من مرة بأكثر من وسيلة . فالوقت يمر سريعا ، وبالتالى فإن الترتيبات الزمنية الموضوعة سوف تختل . فقام كل من رئيس الوزراء ووزير الخارجية باستدعاء السفير السوفيتى وإبلاغه باستعجال مصر ، كما قدم وزير الخارجية احتجاجا باعتبار هذا التأخير عملا متعمدا يحمل معنى إهانة غير مقبولة .

وأخيرا فى ٦ يوليو ـ وبعد مضى شهر ونصف الشهر على رسالة الرئيس السادات المرسلة مع جريتشكو ـ وصلت الرسالة المنتظرة ، وطلب السفير السوفيتى مقابلة الرئيس ، وتحدد يوم ٨ يوليو موعدا للمقابلة . وقد كتب الرئيس السادات حول هذه المناسبة فى كتابه « البحث عن الذات » قائلا :

« لقد كان لدىّ شعور بما ستتضمنه رسالتهم ، وبأنهم فى حاجة إلى صدمة كهربائية .. فقد قاسى منهم عبد الناصر من قبل لسنوات طويلة ، ومازلت أنا بدورى أقاسى منهم الكثير . لقد كان واضحاً أنه قد تم الاتفاق فى موسكو بين القوتين العظميين على أنه لا حرب فى منطقة الشرق الأوسط .. أى أنه لم يعد أمامنا سوى التسليم » .

ولم يأت الرد بشىء جديد .. فقد تضمنت الرسالة السوفيتية النقاط الأساسية التالية :

(أ) شرح للجهود السوفيتية الضخمة أثناء مؤتمر القمة فى موسكو من أجل إقناع الرئيس نيكسون بأن يتضمن بيان مؤتمر القمة « إشارة » إلى قرار مجلس الأمن ٢٤٢ ، ومهمة جونار يارنج ممثل الأمين العام للأمم المتحدة .

(ب) رد على الشائعات التى « تطلقها دوائر مصرية معينة » ، حول اتهام الاتحاد السوفيتى بأن له مصلحة فى استمرار حالة « اللاسلم واللاحرب » فى الشرق الأوسط ، والادعاء بأنه لم يلتزم بالبرنامج الزمنى المتفق عليه لشحن الأسلحة .

(جـ) حديث حول معوقات المعركة ، وأن مصر لا يمكنها أن تبدأها فى الوقت الحاضر .. وأن السوفيت بما لديهم من خبرة يؤكدون أن المعارك الحربية تتطلب ضرورة إعداد الشعب للقتال ، وتحتاج إلى كثير من التحضيرات النفسية وتدعيم الروح المعنوية ، والحث على النضال ضد أهداف « الامبريالية والصهيونية » .

ولم تتعرض الرسالة لأهم موضوعين انتظر الرئيس السادات الرد عليهما .. وهما : العمليات المنتظرة ضد إسرائيل ، ثم المطالب المصرية العاجلة من الأسلحة والمعدات التى أشارت إليها الرسالة فى السطور الأخيرة بالقول أنها « مازلت محل بحث وموضع دراسة » .

وكانت القيادة المصرية قد توقعت هذا الموقف ، واستمرار أسلوب التسويف والمماطلة وعدم وضوح أو تحديد السياسة التى يتعامل بها الاتحاد السوفيتى مع مصر ، فأعدت له عدته بعد أن درست أبعاده المختلفة واستقرت على قرار حاسم .. هو قرار إنهاء خدمة المستشارين والخبراء السوفيت العاملين فى القوات المسلحة المصرية . ولذلك ، فما إن أنهى السفير السوفيتى رسالته ، وتأكد الرئيس السادات أن الرسالة قد انتهت فعلا دون أن تأتى بجديد أو تجيب على أى مطلب من مطالب مصر .. حتى أعلن رفضه للرسالة شكلا وموضوعا ، وعدم قبوله لأن يصله مثل هذا الرد بعد شهر ونصف الشهر من الانتظار .. مؤكدا أن هذا الأسلوب من جانب السوفيت الذى استمر أكثر من عام ونصف العام .. أمر لم يعد محتملا . وبعد عشرة أيام من هذا الموقف ، أعلن الرئيس السادات قراره التاريخى بإنهاء الوجود العسكرى السوفيتى فى مصر .

وقد تضمن القرار ثلاث فقرات أساسية :

١ - إنهاء مهمة الخبراء والمستشارين السوفيت فى مصر ابتداء من ١٧ يوليو ١٩٧٢ .. على أن يحل رجال القوات المسلحة المصرية محلهم .

٢ - أن المنشآت والمعدات العسكرية أصبحت ملكا خاصا لمصر وتحت إدارة قواتها المسلحة (فيما عدا بعض المعدات المتميزة التى أحضرها السوفيت معهم ، مثل طائرات « الميج ٢٥ » المخصصة للاستطلاع أو أجهزة الحرب الإلكترونية .. والتى تعمل عليها أطقم سوفيتية .. فهذه إما أن تباع لمصر أو تسحب إلى الاتحاد السوفيتى) .

٣ - الدعوة فى إطار معاهدة الصداقة والتعاون إلى عقد اجتماع مع القادة السوفيت لإجراء مشاورات بالنسبة للمرحلة القادمة . كما كان مفهوما أن إنهاء مهمة المستشارين العسكريين السوفيت .. لا تنسحب على المدربين السوفيت الذين يقومون بمهام التدريب على الأسلحة فى القوات المسلحة المصرية .

وقد أوضح الرئيس السادات للسفير السوفيتى أسباب هذا القرار مشيرا إلى الآتى :

- أن الاتحاد السوفيتى لم يلتزم بتنفيذ أى من وعوده مع مصر بشأن إرسال الأسلحة اللازمة للقوات المسلحة ، والتى تكررت على لسان زعمائه فى مارس ثم مايو ثم أكتوبر ١٩٧١ ثم أبريل ١٩٧٢ .
- أن مصر لا يمكنها أن تتحرك وفقا لإرادة الاتحاد السوفيتى وسياسته .
- أن الاتحاد السوفيتى لم يكن جادا فى سياسة دعم مصر ومساعدتها على استرداد أرضها المحتلة بالقتال ، وهو وسيلة مشروعة ليس لها بديل آخر .

تداعيات القرار الإيجابية والسلبية

لا شك أن قرار إنهاء مهمة الخبراء والمستشارين السوفيت في مصر قد أحدث صدمة شديدة للقيادة السوفيتية ، خاصة بعد تأكيداتهم المتكررة والسابقة لأهمية استمرار بقاء الخبراء والمستشارين فى مصر كضرورة سياسية يمكن الاستفادة منها . وفى الواقع فإن القرار رغم شدته .. لم يكن يستهدف تدمير العلاقات الثنائية بين البلدين .. بل كان كما وصفه الرئيس السادات « وقفة مع الصديق » ، ورد فعل عنيفا يعكس مدى الاستياء الذى تشعر به مصر تجاه موقف السوفيت والمماطلة فى تسليح جيشها ، ويعبر عن مدى ضيقها باستمرار الاحتلال الإسرائيلى لأراضيها .. والذى يجب أن ينتهى ويزول .

لذلك فقد حرص صاحب القرار على أن يكون القرار واضحا ومحددا .. ومقتصرا على سحب الخبراء والمستشارين والقوات السوفيتية العاملة فى مهام الدفاع الجوى .. وهم يمثلون عنصر العلاقات الذى يتعلق بقرار الحرب المطلوب اتخاذه وقد يؤثر عليه . أما الجوانب الأخرى للعلاقات فلم يتعرض لها القرار .. خاصة موضوعين حيويين :

□ **الأول** : خاص باستمرار التسهيلات البحرية الممنوحة للأسطول السوفيتي في ميناءى بورسعيد والاسكندرية منذ عام ١٩٦٨ .. وهذا يعنى أن القرار كان حريصا على تفادى حدوث خلل في التوازن الاستراتيجي بين القوتين العظميين في منطقة شرق البحر المتوسط .

□ **الثانى** : خاص بعدم المساس بمعاهدة الصداقة والتعاون التى وقعت بين البلدين في مايو ١٩٧١ ، بناء على اقتراح تقدم به الجانب السوفيتي .. ووافقت عليه مصر .. من أجل دعم الثقة بينهما . وهكذا حافظت مصر على الأسس الجوهرية للتعاون بين مصر والاتحاد السوفيتي وحرصت على بقائها .

وفى ضوء هذا التحليل ، يمكن تحديد الإيجابيات التى سعت إليها مصر عند اتخاذ قرار خروج الخبراء السوفيت من أراضيها فيما يلى :

(١) إعطاء مصر حرية الحركة في المجال العسكرى ، وتأكيد حرصها على أن تبقى معركتها مع إسرائيل معركة مصرية .

(٢) تجنيب القوات المسلحة التيارات السياسية الضارة التى بدأت تتعرض لها نتيجة لوجود السوفيت ، وكان يجب التخلص منها .

(٣) فتح مجال العمل على كسر الجمود السياسى أمام مصر ، وإنهاء حالة « اللاسلم واللاحرب » .

وخلاصة القول فى هذا الشأن أن القرار كان ضروريا كأول خطوة سياسية عملية في اتجاه اتخاذ قرار الحرب . فلم يكن طبيعيا دخول الحرب مع وجود خبراء عسكريين أجانب بين صفوف القوات المسلحة بكل مستوياتها . كذلك فإن خروجهم قد أسقط حجة إسرائيل ، واستغلالها للوجود السوفيتي فى مصر فى تضليل الرأى العام العالمى .. بقولها إنها ستخوض الحرب ضد الجيش السوفيتي وليس ضد الجيش المصرى . وبعد هذا القرار أصبح مؤكدا لدى الرأى العام العالمى أن أى معركة مقبلة سوف تقع بين الجيشين المصرى والإسرائيلى وجها لوجه .

وبشأن التداعيات السلبية ، فلا يمكن الجزم بأن قرار إنهاء المهمة العسكرية للسوفيت فى مصر كان قرارا إيجابيا فى كل جوانبه . فلا شك أن قرارا بمثل هذا الحسم لابد أن يلحق بالعلاقات المصرية السوفيتية أضرارا بالغة .. كان من الصعب تفاديها مهما بذل من جهد . وقد أدت هذه الأضرار بالطبع إلى انفصام عرى الصداقة والتحالف بين البلدين . من ناحية أخرى ، فرغم أن القرار كان له جانبه الإيجابى الحيوى والمؤثر على قرار الحرب .. إلا أنه كان يحمل فى طياته جوانب سلبية تنعكس على التخطيط للحرب وإدارتها وعلى نتائجها المباشرة .

وإذا كانت ظاهرة التسويف والحذر قد أصبحت من السمات الأساسية للنظام السوفيتي فى علاقته بمصر بعد حرب يونيو ١٩٦٧ ، فقد أضيف لهذه الظاهرة عنصر الشك وعدم الثقة بعد رحيل الرئيس عبد الناصر وتولى الرئيس السادات زمام السلطة فى مصر .. خاصة بعد أحداث

مايو ١٩٧١ داخل النظام الحاكم فى مصر . ثم تحولت هذه الظاهرة إلى خط سياسى مؤكد فى السياسة السوفيتية تجاه مصر بعد صدور قرار إنهاء الوجود العسكرى السوفيتى فى مصر .

وكان من الانعكاسات السياسية السلبية المهمة على مصر ، اضطرار مصر لخوض حرب أكتوبر ١٩٧٣ دون وجود حليف سياسى قوى أو صديق مضمون تعتمد عليه .. يمكن أن يقف إلى جانبها إذا ما تعقدت الأوضاع لأى سبب خارج عن إرادتها . وكان هذا يعنى أن تواجه مصر وحدها الأعباء السياسية الجسيمة المترتبة على شن الحرب ، فضلا عن حرمانها من الدعم العسكرى المؤثر .

وقد حاولت قيادة مصر أن تتفادى جزءا من هذه السلبيات ، فأوفدت رئيس الوزراء ، الدكتور عزيز صدقى ، إلى موسكو يوم ١٣ يوليو - أى قبل إعلان القرار - ليوضح للجانب السوفيتى خطورة الموقف واضطرار مصر لاتخاذ مثل هذا القرار . وحاول الاتفاق على الشكل المناسب الذى يرضى السوفيت لإعلان وتنفيذ مثل هذا القرار ، إلا أن القيادة السوفيتية رفضت أى مقترحات فى هذا المجال . فقد رفض الرئيس بريجنيف ما أسماه « الاشتراك فى محاولة لتغطية ما حدث » .. موضحا أن قرار مصر سوف يضعف مركزها تجاه إسرائيل والولايات المتحدة ، كما أصر على سحب كل الأسلحة والمعدات الحديثة المملوكة لهم ورفض تركها فى مصر .. رغم أن مصر كانت مستعدة لدفع ثمنها .

وأخيرا ، فقد أرادت مصر بإخراج العسكريين السوفيت من أراضيها أن تحرر إرادتها من أى تأثير أجنبى أو ضغوط خارجية ، وأن تؤكد للعالم أن قرار الحرب كان قرارا مصريا لحما ودما .. وحتى لا يزعم أحد فى المستقبل أن ما تفعله مصر من صنع السوفيت أو بإلهام أو مساعدة أو مشاركة منهم ، وإن كان فعلا بأسلحة سوفيتية .

ثالثا : تطورات الموقف السياسى والعسكرى حتى نهاية عام ١٩٧٢

الإعداد للحرب ومساعى السلام

لقد كان قرار إنهاء مهمة العسكريين السوفيت فى مصر ، فاتحة قوية لقرارات سياسية حاسمة تتخذ خلال النصف الثانى من عام ١٩٧٢ .. اكتسبت أهمية حيوية لما كان لها من أبعاد مهمة وآثار مباشرة وغير مباشرة على مسيرة الحرب والسلام .. الأمر الذى يستحق منا بذل محاولة نوضح من خلالها حتمية القرار ، وأنه لم يكن قرارا انفعاليا أو عشوائيا . وفى هذا الإطار ، نقول إنه إذا كان هناك خلاف فى الرأى حول هذا القرار ، فهو لا يتعلق بالقرار ذاته .. ولكنه قد يتعلق بتوقيت صدوره وأسلوب تنفيذه . ولكن ذلك لا ينفى أن القرار كان ضروريا ، وأنه كان يعكس بأمانة حقيقة المشاعر التى سادت فى ذلك الوقت داخل القوات المسلحة - بل وانتقلت إلى أفراد الشعب - تجاه

الوجود العسكرى السوفيتى فى مصر . لذلك فالقرار لم يأت من فراغ ، ولكنه خرج من تراب مصر وعن إيمان من قيادتها بأنه لمصلحة مصر أولا وأخيرا .

من ناحية أخرى ، قد يقال إن القرار قد اتخذ من خلال دائرة تشاور ضيقة للغاية عند دراسته ، الأمر الذى لم يوفر له القدر الكافى من التقديرات السياسية والاستراتيجية . إلا أن طبيعة هذا القرار السياسى الاستراتيجى ، كانت تحتم هذا المستوى من الحذر . وربما كان المنطلق الأساسى لاتخاذه ، هو أن أى نتائج سياسية أو عسكرية سوف تترتب عليه ستكون أقل ضررا من استمرار حالة الجمود المراد فرضها على الموقفين السياسى والعسكرى للصراع العربى الإسرائيلى ؛ إذ كان ذلك سيؤدى فى النهاية إلى قتل قضية الشرق الأوسط .

ولعلى لا أتجاوز الحقيقة فى تحليلى لحتمية هذا القرار .. بعد استقراء ومراجعة الخط السياسى الثابت الذى اتبعه السوفيت على مدى خمس سنوات بعد هزيمة يونيو ١٩٦٧ ، والذى تفاقمت سلبياته وآثاره بعد رحيل الرئيس عبد الناصر . كذلك اتضحت معالمه التى لا تخدم مصالح مصر . ففى ضوء الإلحاح المتكرر من جانب السوفيت حول ضرورة استمرار وجود العسكريين السوفيت فى مصر وداخل صفوف القوات المسلحة .. بادعاء أن هذا الوجود هو « ورقة رابحة فى يد مصر » .. اتضح أن هذا الوجود هو فى واقعه أداة مهمة يستخدمها السوفيت لضمان استمرار منع مصر من الإقدام على أى عمل عسكرى كبير ، وإعاقة اتخاذ أى قرار فى هذا الاتجاه . لقد أصبح من المؤكد أن استمرار هذا الوجود - بعد أن استنفد أغراضه من وجهة نظر مصر - لم يعد هو الورقة الرابحة فى يد مصر ، بل تحول من يد مصر إلى يد الاتحاد السوفيتى .

لقد كانت مصر حتى لحظة خروج العسكريين السوفيت ، تكاد تقف مكبَّلة الأيدى .. عاجزة عن الحركة .. فى ظل اطمئنان الدولتين العظميين إلى أنها أصبحت بلا حول ولا قوة خاضعة لسياستهما العالمية ووفاقهما الدولى الذى لا يهتم سوى بمصالحهما الخاصة .. ولو على حساب مصالح الآخرين ، حتى وإن كانوا من الحلفاء أو الأصدقاء المقربين .

لقد وضع الاتحاد السوفيتى نصب عينيه - خاصة بعد الوفاق مع الولايات المتحدة - هدف منع مصر من القيام بأى عمل عسكرى هجومى ضد إسرائيل . وكان يبدى قلقا غريبا من النتائج المحتملة لمثل هذا العمل ، ويسميه بـ « المغامرة » . وظل يمارس ضغوطه السياسية من خلال إصراره الدائم بلا انقطاع على ضرورة التمسك بالحل السلمى باعتباره هو الأفضل لمصر ! بينما الواقع المحيط بنا والتطورات الجارية فى الموقفين السياسى والعسكرى .. لا يوحيان بإمكانية حدوث ذلك أبدا .

من أجل هذا الهدف ، وإضافة للضغوط السياسية التى كان يمارسها فى كل لقاءاته مع القيادات المصرية ، والضغوط المعنوية التى كان خبراؤه ومستشاروه يمارسونها فى القوات المسلحة ومع قياداتها .. لجأ إلى أسلوب الضغط العسكرى المباشر .. بالسيطرة على شحنات الأسلحة والمعدات المرسلة إلى مصر سواء من حيث حجمها أو من حيث نوعيتها .. مع إصرار واضح على ألا يوفر لمصر سوى قوة دفاعية عالية الكفاءة تضمن قدرتها على صد أى عدوان ولكن لا تتجاوز هذه

القدرة .. أما القدرة الهجومية فقد ضن بها على مصر . لقد استمرت كل هذه الضغوط ، وبشكل متصاعد ، على مدى خمس سنوات .. دون أن يتأثر بكل محاولات الإقناع التى ساقتها مصر طوال هذه السنوات بخطأ هذه السياسة بل وخطورتها على أمن مصر .

أما الولايات المتحدة ، فقد كانت مستمرة فى مناوراتها الدبلوماسية وسياستها المراوغة . فهى تتقدم ببعض الحلول الجزئية من آن لآخر ، فيضيع الوقت سدى دون تحقيق أى خطوات فعلية نحو سلام حقيقى . يحدث ذلك من جانب الولايات المتحدة .. بينما نجد إسرائيل تركز كل دعايتها ومناوراتها السياسية منذ دخول السوفيت إلى مصر فى أوائل عام ١٩٧٠ .. على أنها سوف تحارب جيشا سوفيتيا فى مصر . وهى تستغل هذا الادعاء فتسرف فى طلب أحدث الأسلحة والمعدات الأمريكية ، وتحصل على كل ما تطلبه من إمدادات عسكرية أمريكية .. تسمح لها .. ليس فقط بالتفوق على العرب ، بل وبالعربدة فى أراضيهم .. تفعل ما تريد دون أن يحاسبها أحد .

حتمية الحرب وموقف الدولتين العظميين

هكذا حوصرت مصر بين موقفى الدولتين العظميين عسكريا وسياسيا . فقد حرمتها الدولة العظمى الصديقة من امتلاك الأسلحة التى تساعدها على استرداد حقها ، أو سلاح مناسب لردع إسرائيل يكون قادرا على خلق تهديد حقيقى لعمق إسرائيل وإصابة هذا العمق عند الضرورة .. وبالتالى ضمان تأمين مصر ومنع إسرائيل من محاولة العودة إلى الاعتداء على عمق مصر ووادى النيل .. دون أن تحسب بدقة حساب رد الفعل المنتظر من جانب مصر على عمق إسرائيل ، كما حدث فى المراحل الأخيرة من حرب الاستنزاف بنهاية عام ٦٩ وبداية عام ١٩٧٠ . أما الدولة العظمى الثانية ، فقد أرادت أن تجبر مصر على قبول سلام إسرائيلى مرفوض ، وأن تدخل فى مفاوضات من أجل تحقيق اتفاقيات جزئية أو مرحلية ، لم تقبلها مصر من حيث المبدأ .

وكانت النتيجة الحتمية التى ستقود إليها هذه الأمور مجتمعة ، أن تتجمد الأوضاع وتستمر حالة « اللاسلم واللاحرب » .. ويكرس الاسترخاء العسكرى فى المنطقة . وقد تأكدت هذه الاتجاهات بعد أن اتفقت الدولتان العظميان على سياسة الوفاق ، وهى سياسة قد تستمر أعواما وأعواما ، خاصة بعد أن هدأت حدة الحرب الباردة بينهما واتفقتا على الحد من الأسلحة الاستراتيجية . لقد كانت المضاعفات السياسية والعسكرية المنتظرة لمثل هذه التداعيات تبدو على البعد رهيبة ومثيرة للخوف والقلق الشديد .. بعد أن أصبحت مصر معرضة لأن يُفرض عليها موقف يقوم على قبول الأمر الواقع ، الذى ترفضه تماما وتصر على استرداد أرضها مهما كلفها ذلك من ثمن .

ولذلك كله كان من الصعب تجنب قرار الحرب ، خاصة بعد أن كانت مصر قد قطعت شوطا كبيرا فى مجال الاستعداد السياسى والعسكرى . كذلك لم يكن من الضرورى التخلى عن أى محاولات سلمية للتوصل إلى تسوية سياسية فى الظروف التى قد تترتب على خروج السوفيت من مصر ، وما قد يؤدى إليه من تطورات إيجابية فى هذا الاتجاه .

وفى ضوء كل هذه العوامل والظروف ، تبلورت عدة خطوط عريضة توجه سياسة مصر فى الداخل والخارج ، وتركز على استمرار متابعة تطورات الموقف السياسى ومساعى السلام ، ومواصلة الجهود فى هذا الاتجاه . وفى نفس الوقت ، يستمر استكمال إعداد وتجهيز القوات المسلحة بما لديها من إمكانيات حالية قابلة للزيادة مستقبلا .. على أن يتم الاستعداد للقيام بالعمل العسكرى قرب نهاية عام ١٩٧٢ .. مع بذل الجهود من أجل إعداد الجبهة الداخلية لخوض الحرب .

وكان لابد أن تستمر مصر فى إظهار حرصها على استمرار العلاقات الطيبة مع الاتحاد السوفيتى .. وارتكزت فى هذه المرحلة على ثلاث ركائز : شرح موقفها من المعركة وأبعاد الخلافات الاستراتيجية بين البلدين ، والدعوة إلى طرح أسلوب جديد للتعامل بينهما ، ثم تقديم بعض المبادرات الطيبة لإثبات حسن النوايا .

وفى هذا الإطار أبرزت مصر أن الخلاف الأساسى سببه أن الاتحاد السوفيتى لا يرى أن التحرك المصرى لحسم قضية احتلال الأرض عن طريق الحرب أمر حتمى وواجب قومى على شعب مصر وقواته المسلحة . هذه الرؤية السوفيتية أدت إلى قيام صعوبات عديدة فى وجه تزويد مصر باحتياجاتها العسكرية ، وكانت الرؤية المصرية تختلف عن ذلك تماما .. باعتبارها صاحبة القضية وصاحبة الأرض والمعايشة لواقع الأحداث . كما أبرزت كذلك أن ما حدث من تقارب سوفيتى أمريكى كان على حساب قضية مصر العادلة ، وأضر بمصالحها القومية ضررا بالغا . ففى الوقت الذى كادت قدرات مصر العسكرية تتجمد فيه عند حد لا تتجاوزه .. استمر الدعم العسكرى الأمريكى لإسرائيل يتدفق عليها بلا حساب . الأمر الذى كان يتطلب ضرورة اتباع أسلوب جديد فى التعامل مع قضية الصراع العربى الإسرائيلى ، ودراسة حقيقة الأوضاع وآثارها الضارة على أساس من الثقة والصداقة ، ووفقا لنهج صريح وواضح .. تحدد فيه طبيعة وحدود المصالح المشتركة بين مصر والاتحاد السوفيتى .

ولكى تؤكد مصر مدى حرصها على صداقة الاتحاد السوفيتى ، قامت بمبادرة طيبة من جانبها فى ديسمبر ١٩٧٢ ، حين قررت مد العمل باتفاقية التسهيلات البحرية فى البحر المتوسط .. والتى كانت ستنتهى فى مارس ١٩٧٣ بعد انقضاء مدة السنوات الخمس المنصوص عليها (من عام ١٩٦٨ إلى ١٩٧٣) .

انعكاسات استراتيجية لخروج السوفيت

بقدر ما كان خروج العسكريين السوفيت من مصر ، عاملا معنويا إيجابيا مهما بالنسبة لرجال القوات المسلحة .. إلا أن أجهزة الدعاية الإسرائيلية والغربية حاولت استغلال هذا الحدث بطرق عكسية .. على أمل تحقيق آثار سلبية والنيل من قدرة مصر ومعنويات جيشها . فأطلقت أبواق الدعاية تصورا أن مصر أصبحت عاجزة عن شن الحرب بعد أن فقدت حليفها الوحيد .. بل توقع بعض المحللين الغربيين أن يؤدى ذلك إلى انهيار نظام الحكم فى مصر . وهو أسلوب لم يتسم بالذكاء ، وكان يفتقد إلى المعرفة الحقيقية بطبيعة شعب مصر وقدراته الكامنة .

ورغم أن مصر كانت متهمة ـ خلال فترة الوجود السوفيتي في مصر ، والتي استمرت خمسة عشر شهرا انتهت في يوليو ١٩٧٢ ـ بأنها في حماية القوات السوفيتية ، فإنها لم تحاول أن تستغل خروج السوفيت دعائيا .. على الأقل لنفي هذه التهمة . بل إنها لم تحاول أن تستفيد منه معنويا .. رغم ما يحمله هذا الإجراء من معاني الحرص على الكرامة والحفاظ على السيادة الوطنية ، ورفض قبول وجود قوات أجنبية في مصر ما لم تكن هذه القوات خاضعة للقيادة المصرية . وبدلا من أن تفعل شيئا من ذلك ، آثرت أن تستفيد من هذه الدعايات الإسرائيلية والغربية المضادة لها .. وفضلت أن تترك صور العجز التي رسمتها هذه الدعايات للقوات المصرية دون دفاع أو رد . هكذا تصرفت قيادة مصر بذكاء .. وهي تبدأ أخطر مراحل الإعداد للحرب بأكبر عملية خداع لأعدائها . فقد أرادت أن تبقى هذه الصورة المتدنية الزائفة لجيش مصر مطبوعة في ذهن القيادة الإسرائيلية ـ وهي الصورة التي دفعت هذه القيادة إلى التعبير عنها بوصف مصر بأنها « جثة هامدة » ـ حتى تكون لطمة المفاجأة التي ستتلقاها إسرائيل في لحظة المواجهة الحاسمة .. هائلة ومذهلة ، عندما تتفجر الطاقات الحقيقية لجيش مصر عبر قناة السويس وفوق أرض سيناء .. وفي الزمان والمكان اللذين يختارهما .. الأمر الذي تحقق فعلا بعد ظهر يوم ٦ أكتوبر ١٩٧٣ .

والغريب في أمر هؤلاء المحللين والمعلقين ، أن يبلغ تأثير الصورة المتدنية التي رسمتها الدعاية الإسرائيلية لجيش مصر حد تصورهم أن هذا الجيش لا يمكن أن يستغنى عن وجود العسكريين السوفيت ، سواء في شكل خبراء أو مستشارين أو وحدات دفاع جوي . كذلك لم يتصوروا أن هذا الوجود السوفيتي كان مرهونا بزوال الأسباب التي استوجبته .. والتي تصاعدت حدتها أثناء حرب الاستنزاف حتى وصلت ذروتها في يناير ١٩٧٠ ، حين بدأت إسرائيل في شن عدوانها الجوي باستخدام طائراتها « الفانتوم » الحديثة الأمريكية الصنع في ضرب أهداف مدنية في وادي النيل ، فضربت مصنع « أبو زعبل » ومدرسة أطفال بحر البقر خلال هذه الفترة الصعبة التي واجهتها مصر واستمرت ١٠٠ يوم فحسب . غير أنه بعد وقف إطلاق النار في أغسطس ١٩٧٠ ، ونجاح مصر في استكمال شبكة الدفاع الجوي وحائط الصواريخ على الضفة الغربية للقناة ، استوجب الأمر القيام بمراجعة شاملة في إطار الإعداد لشن الحرب .. حيث تضاءلت الأسباب التي فرضت هذا الوجود السوفيتي وبدأت في الزوال التدريجي . فمن وجهة نظر مصر ، كان استمرار وجود وحدات الدفاع الجوي السوفيتية في العمق وكذا وجود الطيارين السوفيت ، خاضعا للظروف العسكرية وحدها ، ومرهونا باستكمال إعداد الأطقم المصرية اللازمة لتشغيل كتائب الصواريخ ، وتوفير العدد الكافي من الطيارين والفنيين المصريين اللازمين لتشغيل الطائرات المقاتلة الجديدة « ميج ٢١ » .

المسألة إذن بالنسبة لمصر كانت مسألة وقت مرتبطة بظروف عسكرية بحتة ، بينما اختلفت نظرة السوفيت لهذا الوضع تماما .. إذ أسبغت عليه رؤية سياسية لمصلحة صراعهم مع الولايات المتحدة في منطقة الشرق الأوسط . أما القيادة المصرية ، فقد كانت جادة في عدم الإبقاء على هذه الوحدات السوفيتية بعد زوال الأسباب العسكرية لوجودها . وليس أدل على ذلك من أنه بالرغم من احتواء قوات الدفاع الجوي على أطقم كاملة من كتائب الصواريخ السوفيتية والمكلفة بالدفاع

عن العمق ، فضلا عن وجود ٦٤ طيار مقاتلات سوفيتى يساعدون فى أعمال الدفاع الجوى بالطائرات .. ورغم أن رحيل هذه العناصر جاء مفاجئا لظروف سياسية .. فإن قائدى قوات الدفاع الجوى والقوات الجوية قد أمكنهم تعويض هذا النقص فى القوات فورا ، وسد الثغرة الدفاعية التى ترتبت على سحب العناصر السوفيتية .. وقد تم ذلك فى زمن قياسى ، وبمجرد توقف العناصر السوفيتية عن العمل فى أول أغسطس ١٩٧٢ ، وخلال فترة تقل عن أسبوعين منذ صدور قرار إنهاء خدمة هذه العناصر .

أما عن دور المستشارين السوفيت مع القيادات المختلفة .. وعلى كل المستويات ، فإن دورهم كان تقديم الاستشارات والآراء العسكرية .. خاصة فى المسائل الفنية والتدريبية ، ولكنهم لم يشاركوا بأى دور فى وضع خطط العمليات المصرية عموما . أما خطط العمليات التى نفذت فى حرب أكتوبر ١٩٧٣ فقد وضعت بعد خروج السوفيت .. على أساس من الخبرة الذاتية المصرية ، والدراسات الشاملة والتقديرات الدقيقة والمعرفة الشاملة لمسرح العمليات المنتظرة فى سيناء .. فضلا عن دراسات مستفيضة للعدو المقابل تشمل استراتيجيته وتكتيكاته وأوضاعه وعاداته وتقاليده . لقد كانت خطة العمليات الحربية التى نفذت شيئا مختلفا عن كل الأفكار والآراء الأولية التى سبق أن طرحها المستشارون السوفيت . كانت الخطة نابعة من فكر مصرى خالص .. تستند إلى خبرات مصرية دفعنا ثمنها غاليا ، وتغذيها أحاسيس وآمال وطموحات احتبست فى صدور رجال مصر ومقاتليها لسنوات طويلة - وكلها عوامل وعناصر لا يمكن لأجنبى مهما كانت قدراته أن يشعر بها أو يساهم فيها .

التوجهات السياسية والعسكرية المصرية

لقد كان تقدير القيادة السياسية المصرية أن تصفية الوجود العسكرى السوفيتى فى مصر .. قد فتح المجال أمام التحرك الإيجابى الحر ، سواء فى الجانب السياسى أو فى الجانب العسكرى . وقد تبلور جوهر هذا التحرك فى ضرورة **البدء فى التجهيز لاحتمالات المرحلة القادمة حتى نوفمبر ١٩٧٢ - موعد انتخابات الرئاسة الأمريكية - وذلك على المستوى السياسى والعسكرى والداخلى .. وإجراء الاستعدادات الكاملة لمواجهتها فى ظل ظروف محددة تتضمن ما يلى :**

(أ) احتمال تصاعد الصعوبات التى تواجهها العلاقات بين مصر والاتحاد السوفيتى بعد قرار إنهاء مهمة العسكريين السوفيت فى مصر .. خاصة فى مجال التسليح .

(ب) توقع تحركات سياسية ودبلوماسية أمريكية .. بعد قيام إدارة أمريكية جديدة فى الولايات المتحدة .

(ج) صعوبة إجراء اتصالات سياسية ناجحة ومجدية بدون استعداد عسكرى جاد .

(د) ازدياد حالة القلق فى الجبهة الداخلية المصرية .

وفى ضوء ما تقدم من ظروف وعوامل ، أصدرت القيادة السياسية المصرية عدة توجيهات حيوية لمواجهة هذه التطورات المنتظرة سياسيا وعسكريا .. تضمنت :

(أ) بذل الجهد المستمر لتجاوز الآثار المترتبة على خروج العسكريين السوفيت .. بغرض تحقيق الاستقرار فى العلاقات المصرية السوفيتية على أسس واضحة ومحددة ، وبما يخدم أهداف المرحلة القادمة .

(ب) الإعداد لاحتمالات تطور الموقف السياسى ومحاولات تحقيق تسوية سلمية ، ومواجهة أى مقترحات أمريكية جديدة لا تخدم الأهداف المصرية .. خاصة ما يتعلق منها بالحلول الجزئية .

(جـ) أن تكون القوات المسلحة مستعدة لإثبات إرادتنا ، قادرة على تغيير الموقف العسكرى إذا اقتضى الأمر ذلك . وقد تحدد يوم ١٥ نوفمبر ١٩٧٢ موعدا لتمام استعداد القوات المسلحة .

(د) البدء فى إعداد الدولة والجبهة الداخلية لمواجهة الاحتمالات المنتظرة فى حالة قيام الحرب .

التحرك الأمريكى فى أعقاب إعلان القرار

جاء التحرك السياسى الأمريكى سريعا - كما توقعت القيادة المصرية - فى أعقاب الإعلان عن خروج العسكريين السوفيت من مصر بثمانية أيام .. فى شكل رسالة من هنرى كيسنجر مستشار الرئيس الأمريكى للأمن القومى فى ذلك الوقت . ووصلت الرسالة يوم ٢٦ يوليو ١٩٧٢ ، وكانت تحمل دعوة لإجراء محادثات سرية على مستوى عال حول قضية الشرق الأوسط .

وكان هذا التحرك متوقعا .. فقد ظلت مصر تحتل مركزا متقدما فى الاستراتيجية الأمريكية الخاصة بالشرق الأوسط رغم أن العلاقات الدبلوماسية كانت مقطوعة .. ورغم كل التطورات التى وقعت فى المنطقة ، خاصة فى علاقات مصر والاتحاد السوفيتى منذ بداية عقد السبعينيات ، والتى تمخضت عن إنهاء الوجود العسكرى السوفيتى فى مصر . إن ذلك كله لم يقلل من وضع مصر .. فقد ظلت محتفظة بثقلها وبنفوذها السياسى فى العالم العربى .. كما ظلت تمثل القوة العربية القادرة على مواجهة إسرائيل .. فضلا عن أنها كانت محورا للوجود السوفيتى السياسى والعسكرى فى الشرق الأوسط .

وكانت الرسالة الأمريكية بمثابة محاولة لشغل ما تصورته الولايات المتحدة فراغا ناجما عن خروج السوفيت من مصر .. فضلا عن رغبة الإدارة الأمريكية فى تحقيق تسوية ولو جزئية فى الشرق الأوسط تكون تحت رعايتها . وفى الحقيقة ، لم يكن من المنتظر أن تتمكن الولايات المتحدة من ممارسة أى تحرك سياسى جاد قبل بداية عام ١٩٧٣ ، أى قبل تولى الإدارة الأمريكية الجديدة .

ورغم موافقة مصر على أن تستمر الاتصالات والحوار وتبادل الآراء والأفكار مع الولايات المتحدة .. فقد كانت المبادرات الأمريكية محصورة فى محاولة التوصل إلى اتفاق مرحلى على أساس فتح قناة السويس للملاحة الدولية . وفى نفس الوقت لم تغير الولايات المتحدة من موقفها بشأن رفض إجراء أى ضغوط على إسرائيل ، وكذا تصميمها على الاستمرار فى تسليح إسرائيل .. لمنع الدول العربية من القيام بأى عملية عسكرية ضدها .

مصر والعلاقات مع الاتحاد السوفيتى

بذلت مصر جهودا صادقة من أجل تحقيق استقرار العلاقات المصرية السوفيتية . وفى هذا الإطار ، وفى أعقاب انتهاء ترحيل العسكريين السوفيت من مصر قرب نهاية أغسطس ١٩٧٢ ، وجَّه الرئيس السادات رسالة إلى الرئيس السوفيتى بريجنيف يوم ٣٠ أغسطس .. وصفها فى كتابه « البحث عن الذات » ، بأنها « من العلامات الأساسية فى تاريخ العلاقات المصرية السوفيتية » ، لأنها كانت تحمل توصيفا كاملا لكل ما بين مصر والاتحاد السوفيتى من قضايا . فى هذه الرسالة شرح الرئيس كل تطورات الموقف كاملة وبوضوح ، وفى نفس الوقت ركز على تاريخ ٣١ أكتوبر ١٩٧٢ السابق الاتفاق عليه كنهاية لمرحلة توريد الأسلحة المتفق عليها للقوات المسلحة .. واعتبر أنه سيكون « هو التاريخ الفيصل بين مصر والاتحاد السوفيتى لاتخاذ ما تراه مصر من قرارات . وكانت أهمية هذا التاريخ هو إنهاء إرسال إمدادات الأسلحة لمصر قبل انتهاء الانتخابات الأمريكية .. بحيث تصبح مصر جاهزة بعد الانتخابات للتصدى لأى محاولة لفرض حل لمصلحة إسرائيل وهى تقف فوق « أرض صلبة » .. وحتى تواجه مصر التفوق الإسرائيلى العسكرى خاصة فى مجال القوات الجوية .

فى هذه الرسالة اقترح الرئيس السادات قيام رئيس الوزراء المصرى عزيز صدقى بزيارة للاتحاد السوفيتى تمهد لاجتماع قمة بين البلدين يتم بعد ذلك . وفى منتصف أكتوبر ٧٢ توجه رئيس الوزراء المصرى إلى موسكو .. لشرح موقف مصر الذى ارتكز على الامتناع عن مناقشة قرار يوليو الخاص بإنهاء مهمة الخبراء السوفيت فى مصر .. مع إبراز الأهمية الأساسية لشن عملية عسكرية تراها مصر ضرورية لتحرير الأراضى المحتلة وكسر الجمود السياسى ، وما يتطلبه هذا العمل من قدرات قتالية عالية وسلاح ردع مناسب للقوات الجوية . وفى هذه الزيارة اعترف السوفيت بحق العرب فى العمل على استرداد أراضيهم المحتلة بكافة الوسائل .. وأنهم ملتزمون بمساعدتهم فى استرجاع هذه الأرض وكذا حقوق الشعب الفلسطينى . وانتهت الزيارة بالاتفاق على إرسال بعض الإمدادات العسكرية لمصر تورد خلال عام ١٩٧٣ .. وتشمل طائرات حديثة من طراز « ميج ٢٣ » ، وقاذفات مقاتلة من طراز « سوخوى ٢٠ » ، ولواء صواريخ أرض / أرض من طراز « سكود » .

مصر تواصل استعدادها العسكرى

ركزت مصر عسكريا بعد خروج السوفيت على تجهيز القوات المسلحة .. بما لديها من أسلحة ومعدات ، لشن عملية تعرضية ضد إسرائيل تتناسب أبعادها مع ما تمتلكه من أسلحة ، بحيث تُحدث تغييرا أساسيا فى الموقفين العسكرى والسياسى .. وذلك بعد انتهاء انتخابات الرئاسة الأمريكية فى نوفمبر ١٩٧٢ ، وقبل نهاية ذلك العام . وكان هناك وعد من جانب مصر للزعماء السوفيت بعدم القيام بأى عمل عسكرى قبل الانتخابات الأمريكية .. حتى لا يتعرض الرئيس ريتشارد نيكسون لأوضاع معقدة فى فترة الانتخابات الحرجة وحتى يعاد انتخابه مرة أخرى .. وبذا تتحقق رغبة السوفيت الذين كانوا يتطلعون إلى إعادة انتخابه باعتباره صاحب سياسة الوفاق الدولى معهم .

ويمكن القول إنه اعتبارا من منتصف أكتوبر ١٩٧٢ ، بدأ الرئيس السادات يركز على الجوانب العسكرية ، وعقد سلسلة من الاجتماعات واللقاءات هدفها إعداد القوات المسلحة وتنظيم الجبهة الداخلية .. فى ضوء تكليفاته السابقة للمسئولين من السياسيين والعسكريين فى أواخر يوليو ، خاصة ما يتعلق منها بإتمام الاستعداد العسكرى فى منتصف نوفمبر ١٩٧٢ تمهيدا للقيام بعملية عسكرية قوية ومركزة .. كافية لكسر الجمود السياسى قبل نهاية عام ١٩٧٢ . وكان من المنتظر أن تتعاون سوريا مع مصر فى القيام بعملية مماثلة على جبهتها فى مرتفعات الجولان . كما أبدت ليبيا استعدادها لدعم مصر بطائراتها من طراز « ميراج » الفرنسية الصنع . أما باقى الموقف العربى ، فلم يكن يوحى حتى ذلك الوقت بأى خطوات إيجابية .. خاصة بعد أن تراجعت كل من السعودية والكويت عن إرسال ما سبق أن وعدتا بإرساله من طائرات قاذفة مقاتلة من طراز « لايتننج » ، وكان ذلك فى أوائل عام ١٩٧٢ . وهناك تفسير قد طرح حول هذا التحول ، حيث قيل إنه حدث نتيجة لتدخل من الولايات المتحدة .

وباقتراب عام ١٩٧٢ من نهايته ، اتضح تماما صعوبة تنفيذ ما أراد الرئيس السادات أن ينفذه من عمل عسكرى ضد إسرائيل .. ليس فقط بسبب امتناع السوفيت عن توريد السلاح الذى اتفق عليه ، ولكن كذلك بسبب وجود خلاف أساسى بين القيادتين السياسية والعسكرية حول طبيعة العمل العسكرى وأبعاده .

الفصل الرابع

انطلاق الاستعداد العسكرى والتمهيد السياسى للحرب

أولا : بداية جديدة

اختلاف جوهرى فى وجهات النظر

لقد كان خروج العسكريين السوفيت من مصر بمثابة نقطة تحول إيجابية فى القضية الوطنية والقومية ، وبداية حقيقية لمرحلة جديدة من الانطلاق الحقيقى نحو الإعداد لحرب تشنها مصر ضد إسرائيل .. فى إطار من التعاون المتاح مع القوى العربية ، كل فى حدود طاقاته العسكرية أو السياسية أو الاقتصادية . فى هذا الوقت ازداد حرص القيادة السياسية على الاقتراب من القوات المسلحة ، فكثرت زيارات الرئيس السادات لها واجتماعه بقياداتها ومجلسها الأعلى . ومناقشة أفكار القادة ومحاولة التعرف على توجهاتهم العسكرية واستعداداتهم ومدى جدية الخطط التى يطرحونها .

وقد اتضح له من خلال ذلك وجود بعض الاتجاهات المتعارضة لدى بعض كبار قادة القوات المسلحة ، وأن هناك عددا من هؤلاء القادة لايؤيدون شن الحرب قبل أن تكتمل تماما كل أسباب وضمانات النجاح المؤكد ، خاصة فيما يتعلق بمجال التسليح .. الأمر الذى لم يكن من المنتظر أن يتحقق فى المدى المنظور ، فى ظل الظروف السياسية الدولية القائمة والمتعلقة بسياسة الوفاق بين القوتين العظميين ، والموقف شبه الثابت للاتحاد السوفيتى تجاه مصر فى سياسته بشأن تسليح قواتها المسلحة ، وامتناعه عن تزويدها بما تحتاجه من أسلحة هجومية كافية لشن عمليات تعرضيه واسعة النطاق خاصة فى مداها الجغرافى .. وهى عمليات لها شروطها ومواصفاتها الأساسية لضمان تحقيق النجاح .

وكانت وجهة نظر الرئيس السادات .. أن الانتظار أكثر من ذلك معناه إخضاع إرادة مصر لما يريده الاتحاد السوفيتى ، خاصة بعد أن اتجهت سياسته مع الولايات المتحدة إلى محاولة فرض الجمود على الوضع العسكرى وتسكين المواقف فى جبهات القتال .. الأمر الذى يتفق تماما مع أهداف إسرائيل ، ويؤدى فى النهاية إلى فرض الأمر الواقع بعد تهيئة الرأى العام العالمى لقبول استمرار هذا الجمود العسكرى والسياسى ، وإدخال القضية فى دوامة ما عرف بـ « حالة اللاسلم واللاحرب » ولا شك فى أن اتفاق الوفاق الدولى الذى وقع فى مايو ١٩٧٢ والذى نص على استمرار حالة « الاسترخاء العسكرى » فى المنطقة ، جاء تكريسا لهذا الوضع .

كان معنى استمرار هذه الأوضاع غير المواتية ، زيادة حجم الضغوط النفسية التى يتعرض لها الشعب المصرى وقواته المسلحة ، وتعرض الجبهة الداخلية لمخاطر التفكك ، فضلا عن فقدان الثقة بين الشعب وقادته .. وهكذا تتميع القضية القومية ، وتتاح فرصة أفضل لإسرائيل لتثبيت الوضع السياسي والاقتصادى فى الأراضى المحتلة ورسم خرائط سياسية جديدة للمنطقة ، وتنفيذ برامج مجهزة لضم هذه الأراضى .. ويظل جزء عزيز من الأرض العربية رهينة تحت يد إسرائيل لسنوات طويلة . من ناحية أخرى ، فسوف تسمح هذه الظروف السياسية بإتاحة الوقت الكافى لتكثيف التسليح الأمريكي لإسرائيل ، ولبناء المزيد من الخطوط الدفاعية الحصينة فى عمق سيناء ، فضلا عن ازدياد الفارق فى ميزان القوى العسكرية واتساع الفجوة التكنولوجية بين القدرات العسكرية الإسرائيلية والعربية .

كان حدوث ذلك كله يمثل لمصر ضررا بالغا ويشكل خطرا داهما يهدد مصالحها . من هنا كانت القيادة السياسية ترى حتمية القيام بعمل عسكرى حاسم فى أول الفرص المتاحة ، كملجأ أخير يتحتم الالتجاء إليه من أجل تفجير حالة الجمود وتحويلها إلى درجة من السخونة تحرك القضية وتكسبها قوة دفع قوية .. بحيث لا تتجاوز حدود الطاقة المتاحة . ويمكن فى حالة العمل تعويض النقص فى القدرات بوسائل أخرى معنوية وتدريبية ، ترفع من مستوى الأداء وتشحذ الهمم وتدعم الروح القتالية وترفع مستوى الأداء .. فضلا عن المساهمات العسكرية التى يمكن أن تقدمها الدول العربية .

كان ذلك هو فكر القيادة السياسية وتقديرها الاستراتيجى للموقف العام بكل جوانبه الدولية والإقليمية والداخلية خلال النصف الثانى من عام ١٩٧٢ . وقد أحس الرئيس السادات عندما طرح فكره على المجلس الأعلى للقوات المسلحة ، بأن هناك بعض القيادات لا تتجاوب مع هذا الفكر .. الأمر الذى أحيى الهواجس القديمة حول طبيعة العلاقة بين القيادة السياسية والقيادة العسكرية ، والممارسات السياسية والعسكرية السابقة لمراكز القوى التى حاولت فى مرحلة سابقة أن تفرض نفسها على نظام الحكم خلال حقبة الستينيات ثم فى بداية حقبة السبعينيات .. من هنا جاءت مقدمات أزمة القيادة العسكرية فى أكتوبر ١٩٧٢ .

تغيير القيادة العسكرية .. أسبابه المباشرة وغير المباشرة

وقبل أن أتعرض لهذه الأزمة ، ونظراً لما فيها من حساسية .. أبرزتها أقلام عديدة تناولت هذه الأزمة من قبل ، فإنى أود هنا أن أؤكد ، أن تناولى لهذا الأمر هو تناول موضوعى فى جوهره .. بعيد تماما عن أى إسقاطات شخصية ، وبهدف محدد هو تقييم آثار هذا الحدث على المسار التاريخى لاتخاذ قرار حرب أكتوبر ١٩٧٣ من ناحية ، وتحليل أصل الخلاف فى وجهات النظر حول البعد الاستراتيجى للعمليات الحربية المنتظرة وتوقيت تنفيذها من ناحية أخرى .

ففى ٢٦ أكتوبر ١٩٧٢ أصدر الرئيس السادات قرارا بإعفاء وزير الحربية الفريق أول محمد صادق من منصبه ومعه عدد آخر من كبار قادة القوات المسلحة . وفى نفس اليوم أصدر قرارا بتعيين الفريق أحمد إسماعيل على وزيرا للحربية .

من متابعة تطورات العلاقة بين القيادتين السياسية والعسكرية خلال عام ١٩٧٢ ، ووقوع بعض تصرفات خلقت إحساسا باحتمال حدوث خلل فى سلامة العلاقة بينهما ، خاصة فى ظروف الحرب ، لم يكن القرار مفاجئا .. بل كان للقرار أسبابه المباشرة المتعلقة أساسا بالمفاهيم العسكرية ، وأسبابه غير المباشرة المرتبطة بالانعكاسات السياسية ، والتى تتعلق بالمسائل التى طرحت أثناء اجتماع الرئيس السادات بالمجلس الأعلى للقوات المسلحة يوم ٢٤ أكتوبر ١٩٧٢ .. وما توصل إليه - فى ضوئها - من استنتاجات . وقد تركز حديث الرئيس السادات حول تطورات الموقف السياسى مع السوفيت فيما يتعلق بالتسليح ، وكذا حول المحاولات الأمريكية للتوصل إلى تسوية جزئية هدفها فتح قناة السويس للملاحة الدولية .. موضحا المضار السياسية والعسكرية التى يمكن أن تترتب على الانتظار أكثر من ذلك .. وصولا إلى حتمية المعركة العسكرية ، موضحا الأسباب التى من أجلها سبق أن حدد يوم ١٥ نوفمبر ١٩٧٢ لإتمام استعداد القوات المسلحة للقيام بعمل عسكرى حاسم .

ومن خلال ما دار فى هذا الاجتماع من مناقشات مع قادة القوات المسلحة ، برزت أمام الرئيس السادات حقيقتان مهمتان :

□ **الأولى** أن التوجيهات التى سبق أن أصدرها عقب خروج العسكريين السوفيت من مصر بشأن مراجعة « الخطة الدفاعية ٢٠٠ » (المنفذة فى الجبهة فى ذلك الوقت) ، وإتمام استعداد القوات المسلحة يوم ١٥ نوفمبر ١٩٧٢ .. لم يتم إبلاغها لعدد من قادة القوات المسلحة الأعضاء فى المجلس الأعلى للقوات المسلحة ، وبالتالى لم تتخذ أى إجراءات جدية لتنفيذها ، أو تستكمل التجهيزات الدفاعية .. كما لم تستعد القوات المسلحة لشن أى عملية هجومية . وقد اتضح كذلك أن التجهيزات الهندسية قد تجمدت عند حد معين ، بينما استمرت إسرائيل فى بناء خطها الدفاعى شرق القناة ، وتحصينه حتى بلغ ارتفاع الساتر الترابى الإسرائيلى من ١٧ إلى ٢٠ مترا .. الأمر الذى ترتب عليه الآتى :

- يسّر ذلك للإسرائيليين إمكانية كشف كل الدفاعات والاستعدادات المصرية على الضفة الغربية للقناة ، وجعل مصر عاجزة عن كشف الدفاعات الإسرائيلية وما يدور من أنشطة معادية فى عمقها خلف هذا الساتر ، حيث لم يتجاوز ارتفاع السواتر الترابية المتفرقة المقامة على الضفة الغربية للقناة ٣ أمتار .

- إن ما تم من تطوير على الجانب الإسرائيلى ، قد أثر بالسلب على كفاءة الخطة الدفاعية المصرية الموضوعة التى تمثل « القاعدة الوطيدة » الضرورية لشن الهجوم عبر القناة .

- أدى احتجاب الرؤية ، والارتفاع الكبير لخط التحصينات الإسرائيلى ، إلى إطلاق الخيال بين أفراد الوحدات والتشكيلات المصرية المدافعة بشأن ما يدور خلف هذا الساتر من استعدادات وتجهيزات .. وما قد يسببه ذلك من تأثير معنوى سيىء على الأفراد لا مبرر له .

□ **أما الحقيقة الثانية** ، والتى تعتبر أكثر أهمية ، فقد برزت عندما انتقل الحديث والنقاش إلى بحث أبعاد المعركة المطلوبة والظروف المحيطة بها .. حيث اتضح للرئيس السادات وجود خلافات

أساسية بين وجهة النظر المطروحة وآراء بعض كبار قادة القوات المسلحة . وهى خلافات تؤكد عدم اقتناعهم بإمكانية القيام بعملية هجومية ناجحة فى نطاق القدرات العسكرية المتاحة .. باعتبار أن هذه القدرات ليست كافية للقيام بعملية عسكرية شاملة . وأنه حتى فى حالة القيام بعملية تتفق مع القدرات المتاحة ، فإن إمكانية استمرار المبادأة والحفاظ على النجاح أمر يصعب تحقيقه . وكانت وجهة النظر السائدة بين بعض قيادات القوات المسلحة فى ذلك الوقت ، أن الأسلحة السوفيتية التى تملكها مصر لا ترتقى إلى مستوى الأسلحة الأمريكية الحديثة التى تملكها إسرائيل ، وأن هناك حاجة إلى أسلحة جديدة متطورة حتى يمكن استكمال الاستعداد العسكرى المطلوب . من ناحية أخرى ، فإن اضطرارنا إلى القتال لتحرير الأرض بما فى أيدينا من أسلحة قد يؤدى إلى وقوع كارثة عسكرية .

كانت هذه الصورة مختلفة تماما عن تصور الرئيس السادات واقتناعه . فمن خلال نظرة سياسية استراتيجية كان السادات مقتنعا بأن المسئولية التاريخية تطالب قيادات مصر بعدم الانتظار أكثر من ذلك ، وبضرورة خوض القتال . وأن ذلك يمكن أن يتم بما تمتلكه مصر من أسلحة ومعدات . إذا ما خُططت المعركة بدقة كاملة بحيث تكون على قدر الطاقة المتوافرة ، وبحيث نكون قادرين على المحافظة على ما نحصل عليه من مكاسب عسكرية . فإنه لا يجب أن نقف مكتوفى الأيدى ، بل يجب علينا أن نعد أنفسنا للقتال بما لدينا من سلاح .. مع استمرار جهودنا للحصول على المزيد ، وأن نعمل على تعويض النقص فى بعض أنواع الأسلحة بما نملكة من طاقات وقدرات بشرية وفكرية ومعنوية .. أى بالتخطيط العلمى السليم والدقيق ، وبالتدريب الجيد والشاق ، وبالمعنويات العالية والأداء القتالى الراقى . من ناحية أخرى ، فإن طول الانتظار سوف يقضى على فكرة المعركة وعلى قضية التحرير برمتها .. وهو الأمر الذى لن يقبله شعب مصر تحت أى ظرف من الظروف .

كانت تلك هى مجمل الأسباب المباشرة التى استند إليها الرئيس السادات عندما اتخذ قراره بإعفاء وزير الحربية من منصبه . أما عن **الأسباب غير المباشرة** ، فيجب ألا نغفل فى تحليلنا هذا ، التجارب السابقة التى تعرض لها نظام الحكم بمصر فى مجال الصراع على السلطة سواء ما حدث خلال الستينيات من صراع بين القيادة السياسية ممثلة فى الرئيس جمال عبد الناصر ، والقيادة العسكرية ممثلة فى المشير عبد الحكيم عامر .. وانتهى هذا الصراع بكارثة يونيو ١٩٦٧ ، أو ما دار من صراع حول السلطة السياسية فى بداية ولاية الرئيس السادات ١٩٧١ .. والذى انتهى بما عرف باسم « ثورة التصحيح » فى مايو ١٩٧١ . ولعل التجربة الأولى كانت هى الأقرب لذهن السادات ، لذلك لم يكن على استعداد لأن يسمح بوجود أى شبهة لاحتمال اقتراب النظام من هذه الدائرة الخطيرة ، وهى دائرة الصراع على السلطة . إن مأساة ١٩٦٧ أبرزت بشكل واضح مدى أهمية وجود التفاهم الكامل بين القيادتين السياسية والعسكرية فى معالجة القضايا المصيرية ، واعتبر ما حدث من أخطر الدروس المستفادة من تجربة عام ١٩٦٧ المريرة .

والواقع أنه لم يكن هناك أى استعداد لدى القيادة السياسية لقبول أى اقتراب لأى ظرف قد يؤدى إلى تحول القيادة العسكرية إلى مركز قوة يحاول أن يوجه القرار السياسى .

قيادة جديدة وتوجيهات جديدة

فى ٢٦ أكتوبر ١٩٧٢ صدر قرار تعيين الفريق أحمد إسماعيل على ، وزيرا للحربية وقائدا عاما للقوات المسلحة ، حيث قابل الرئيس السادات فى هذا اليوم ، وتلقى منه تكليفات محددة تتلخص فى النقاط الثلاث التالية :

(أ) مراجعة « الخطة الدفاعية ٢٠٠ » ، واستكمال أى أوجه للنقص فيها .. خاصة ما يتعلق بالتجهيزات الهندسية لمسرح العمليات ، بحيث تخدم هذه التجهيزات المراحل التالية الخاصة بالعمليات التعرضية .

(ب) البدء فورا فى التخطيط للقيام بعمليات عسكرية هجومية تعتمد على الإمكانيات والقدرات العسكرية المتاحة ، وتتوافر لها ضمانات النجاح .

(جـ) تعويض النقص فى الأسلحة بالتركيز على : الارتفاع بمستوى الكفاءة القتالية والأداء الميدانى ، التدريب الواقعى الشاق على مهام العمليات ، المعنويات العالية والثقة الكاملة ، التخطيط العلمى السليم والدقيق .

وفى ٢٩ أكتوبر ١٩٧٢ ، أصدر وزير الحربية أول توجيهات له للقوات المسلحة .. قال فيها : « إن هدفنا واضح ومحدد .. إنه المعركة التى غايتها النصر وهذا يحتم علينا أن يتقن كل منا ما يكلف به من عمل فى موقعه .. بما يضمن تحقيق هذا النصر . إننا نواجه عدوا بدأ ينظر إلينا باستهانة .. اعتقادا منه بأننا غير قادرين على القتال ، مما جعله يعربد فى المنطقة بأسرها دون خوف من ردع أو عقاب » .

ثم حدد القائد العام للقوات المسلحة المعالم الرئيسية لخوض المعركة ، وتوصياته للقوات ، بدءا بأهمية الثقة فى القادة والقيادات على كافة المستويات ، والارتفاع بمستوى التدريب القتالى مع بذل أقصى الجهد فيه .. والارتقاء بالكفاءة القتالية إلى أقصى الدرجات .. خاصة كفاءة الأسلحة والمعدات وصيانتها . ثم طالب الجميع بالجدية فى العمل والإخلاص فى أداء الواجب .. مشيرا إلى نقطتين مهمتين :

- إن ما يشغل بالنا جميعا هو طرد العدو من أراضينا أو تدميره إذا لم ينسحب .
- إن حرفتنا هى القتال .. وعملنا هو إدارة الحرب .. وليس رسم السياسة أو ممارستها .

ثانيا : الوضع السياسى والتمهيد للحرب

الإعداد بين عامى ١٩٧٢ و ١٩٧٣

مع أواخر عام ١٩٧٢ ، وبداية عام ١٩٧٣ ، وبعد تغيير القيادة العسكرية المصرية ، بدأت عجلة عملية الإعداد لشن الحرب الهجومية تأخذ سرعتها العالية ، وبشكل متواصل ومنتظم ، وفى

كل الاتجاهات الأساسية المتعلقة بالإعداد للحرب .. سواء فى الجوانب العسكرية أو السياسية ، أو جانب إعداد الدولة والشعب للحرب . وتعتبر مرحلة إعداد الدولة للحرب من أهم وأشق المراحل ، والتى يشكل نجاحها الضمانة الأساسية لتحقيق النصر . وقد أخذت هذه المرحلة جهودا ضخمة ومتشعبة ، سوف نتعرض لها تباعا وفى أكثر من موضع .. حتى يتضح لنا معنى « الإعداد للحرب » ، ومدى الجهد والتشابك فى عملية التحضير الجاد لها بجانبها السياسى .. وجانبها المعنوى ، وأخيرا جانبها العسكرى .. ولكى نلمس عن قرب الفارق الكبير بين هذا وبين ما حدث فى نفس المجال عام ١٩٦٧ .

والواقع أن القيادة المصرية قد استفادت فائدة كبرى من دروس حرب ١٩٦٧ .. حيث قامت بإجراء دراسات مستفيضة عن أسباب النكسة السياسية والعسكرية ، ووضعتها نصب أعينها عندما بدأت الاستعداد للحرب القادمة الشاملة . وفى هذا الإطار أعطت الإعداد والتمهيد السياسى للحرب أهمية أساسية ، ووضعت له استراتيجية متكاملة .. بنتها على عدة ركائز حيوية .

هذه الركائز هى :

(أ) رؤية سياسية واضحة لكل أبعاد الموقف فى منطقة الشرق الأوسط عامة ، وللقوى الكبرى والعالم العربى وإسرائيل بوجه خاص .. وكذا المتغيرات الدولية المختلفة وتأثيرها على مسار الصراع .

(ب) إرادة حرة فى إصدار القرار السياسى النابع من المصلحة الوطنية والقومية ، والذى يتمشى مع تطلعات شعب مصر وآماله .

(جـ) هدف سياسى واضح ومحدد ، مع إصرار ثابت على تحقيقه بشتى الوسائل المتاحة .. بعد إعداد سياسى وعسكرى على مستوى عال يساعد على تحقيق هذا الهدف .

التمهيد السياسى - الوسائل والأساليب

لقد لعب التمهيد السياسى لحرب أكتوبر ١٩٧٣ ، دورا حيويا فى تهيئة الرأى العام العالمى لتقبلها .. بعكس ما حدث قبل حرب يونيو ١٩٦٧ ، حيث نجحت إسرائيل فى جذب اهتمام العالم إليها .. وكسب تعاطف الرأى العام معها .. رغم أن الحق كاملا كان فى جانب العرب . ولذلك اهتمت مصر كثيرا بخلق اقتناع عالمى بأنها قد استنفدت كل الوسائل السلمية ، ولم يبق أمامها سوى حل واحد فقط هو « الخيار العسكرى » .. فضلا عن اهتمامها بحشد الطاقات العربية المتاحة لخدمة هذا الخيار .

ولعل من المفارقات التى حدثت إبان فترة النشاط السياسى الكبير الذى أبدته مصر .. ما أحدثه هذا النشاط - الذى كان يستهدف التمهيد لشن الحرب - من أثر عكسى لدى الدوائر المعادية لمصر وبعض الدوائر السياسية العالمية . فقد دفع هذا النشاط البارز هذه الدوائر إلى تفسيره بأنه دليل على الضعف وعلى عجز مصر عن خوض أى حرب ، وأنها لذلك تعتمد وتركز جهودها بهذا

الشكل على العمل السياسى والدبلوماسى . وهو استنتاج خاطىء من أساسه ، غير أنه أفاد كثيرا فى خطة الخداع التى أعدت للحرب ، وساعد - عندما وقعت الحرب - على تحقيق المفاجأة الاستراتيجية .. الأمر الذى كان له أبعد الأثر فى نجاح خطة العمليات الحربية .

وقد بدأت الدبلوماسية المصرية فى بذل جهد كبير من أجل التمهيد السياسى للحرب المقبلة ، من خلال وسائل عديدة وأشكال سياسية ودبلوماسية مختلفة .. كان من أبرزها القيام بالعديد من الزيارات والاتصالات الثنائية مع كثير من الدول الأجنبية والعربية . وقد جرت هذه الزيارات على عدة مستويات ، شارك فيها كبار المسئولين المصريين ، وعلى رأسهم الرئيس السادات والفريق أول أحمد إسماعيل وزير الحربية والقائد العام للقوات المسلحة ، للاتحاد السوفيتى وبعض الدول العربية . كما قام مستشار رئيس الجمهورية للأمن القومى فى ذلك الوقت - محمد حافظ إسماعيل - بعدة زيارات للاتحاد السوفيتى وبريطانيا ، كما أجرى اتصالات ولقاءات عديدة فى الولايات المتحدة مع مستشار الرئيس الأمريكى للأمن القومى هنرى كيسنجر . ومن الوسائل التى لجأت إليها مصر فى هذا المجال .. قيام الرئيس السادات بتوجيه رسائل عديدة لعدد من قادة وزعماء العالم فى آسيا وإفريقيا وأوروبا . وكان الهدف من هذه الرسائل ، حث قادة العالم على بذل المزيد من الجهود لفتح الطريق أمام سلام عادل .. حتى لا تضطر مصر إلى الالتجاء لوسائل أخرى للحصول على حقوقها واستخلاصها .

فى نفس الوقت ، ركزت مصر نشاطها السياسى والدبلوماسى فى عدة مجالات واتجاهات مهمة ، كان من أبرزها المحافل الدولية والإقليمية كالأمم المتحدة ، ومنظمة الوحدة الإفريقية ، ومؤتمر دول عدم الانحياز ، ومؤتمر منظمة الدول الإسلامية .. فضلا عن المجال العربى الذى أخذ قسطا وافرا من الاهتمام . وكان النصيب الأوفر من الاتصالات لكل من الاتحاد السوفيتى والولايات المتحدة ثم دول أوروبا الغربية .

الحوار مع القوى العظمى والكبرى

الواقع أن مصر واجهت هذه المرحلة الدقيقة ، والتى تطلبت تحركا سياسيا ودبلوماسيا واعيا ومدروسا .. حيث كانت مصر محاصرة سياسيا من الغرب ممثلا فى الولايات المتحدة ، التى تحيزت دائما لإسرائيل وتبنت سياستها .. ومحاصرة عسكريا من الشرق ممثلا فى الاتحاد السوفيتى ، الذى امتنع عن مساعدتها بالشكل الذى يرضيها ويحقق أملها المشروع فى تحرير الأرض المحتلة .

لذلك كان على مصر أن تواصل خلال ما بقى من عام ١٩٧٢ وعام ١٩٧٣ ، تحركها فى اتجاهين أساسيين لحل هذا الموقف المعقد :

☐ **الأول** : العمل بكل العزم والإصرار على تجميع قدراتها الذاتية المادية والمعنوية ، وتنظيم حشدها لخدمة المعركة القادمة . ويمكن القول إنه فى هذه المرحلة أصبح مبدأ « الاعتماد على النفس » وسياسة « دعم القوة الذاتية وتنميتها » ، من المعالم البارزة للاستراتيجية المصرية .

□ **الثانى** : الاستمرار بكل الجهد السياسى والدبلوماسى فى دعم العلاقات ، ومواصلة الاتصالات والحوار مع الدولتين العظميين .. وكذا مع دول أوروبا الغربية .

(أ) مع الاتحاد السوفيتى

تحقيقا لهذه الأهداف واصلت مصر بذل جهودها لرأب الصدع الذى حدث فى العلاقات المصرية السوفيتية ، نتيجة لإنهاء مهمة العسكريين السوفيت فى مصر فى صيف عام ١٩٧٢ .. وفى المقابل كان السوفيت حريصين على استمرار معاهده الصداقة المصرية السوفيتية ، وكذلك على الاحتفاظ بالتسهيلات البحرية الممنوحة لأسطولهم البحرى من مصر فى موانى البحر المتوسط .. مما ترك أثرا مباشرا على استقرار العلاقات نسبيا بين البلدين .

وهنا يجب ألا نسقط من الاعتبار أن مصر كانت مازالت فى أمس الحاجة لتنفيذ اتفاقيات التسليح شبه المجمدة ، واللازمة لدعم قدرة مصر العسكرية .. خاصة فى مجال الردع . لذلك كان العمل على تعزيز العلاقات بين البلدين ، من السمات الأساسية للسياسة المصرية فى مرحلة ما قبل الحرب وأثناءها . وفى هذا الإطار شهد شهر فبراير ١٩٧٣ نشاطا مصريا سياسيا مكثفا مع الاتحاد السوفيتى أخذ شكل زيارتين مهمتين ، قام بالأولى منهما فى أوائل فبراير ـ محمد حافظ إسماعيل مستشار الرئيس للأمن القومى . وقام بالثانية ـ فى أواخر فبراير ١٩٧٣ ـ الفريق أول أحمد إسماعيل وزير الحربية والقائد العام للقوات المسلحة .

- فى الزيارة الأولى ، كان هدف مصر أن توضح للسوفيت أن أى تسوية سلمية عادلة لابد أن يسبقها تعديل فى توازن القوى « المختل » فى المنطقة .. بمعنى أن أى تسوية سياسية متوازنة لا يمكن أن تتحقق قبل وقوع صدام عسكرى قوى يفتح طريق السلام بالقوة ، ويمهد للتسوية السياسية ويحدد أبعادها . لذلك فإن تحقيق فاعلية القوات المسلحة المصرية ورفع قدراتها القتالية ، فضلا عن تطوير قوة الردع المصرية أصبحت من الأمور الضرورية . وفى هذه الزيارة ، التزم الاتحاد السوفيتى بتقديم المساعدات العسكرية لمصر ـ فى حالة حدوث صدام عسكرى ـ على أن يتم بحث هذه المساعدات فى اجتماع يعقد بين وزير الدفاع السوفيتى ووزير الحربية المصرى قبل نهاية فبراير .
- وفى أواخر فبراير ٧٣ ، قام الفريق أول أحمد إسماعيل بزيارة لموسكو . ويمكن القول إن هذه الزيارة قد حققت نجاحا كبيرا .. فقد تم خلالها عقد اتفاقية تسليح يمكن اعتبارها من أكبر اتفاقيات التسليح التى عقدت بين مصر والاتحاد السوفيتى ، والتى تضمنت لأول مرة نوعيات حديثة من الأسلحة والمعدات . ولأول مرة كذلك فى تاريخ السوفيت يتم الاتفاق على توريد بعض أنواع الأسلحة فى زمن قياسى قبل نشوب الحرب (فى هذه الفترة لم يكن تاريخ بدء الحرب قد تحدد فعلا ، ولكن لم يكن من المنتظر أن تبدأ قبل مضى عدة شهور من تاريخ توقيع الاتفاقية .. ورغم ذلك فقد بدأت الحرب فى أكتوبر ٧٣ أى بعد مضى سبعة أشهر على الاتفاقية ، ولم يكن القسم الأكبر من هذه الاتفاقية قد تم تنفيذه .. وقد وصلت بعض الأسلحة بعد انتهاء الحرب وبعضها لم يصل على الإطلاق) .

(ب) مع الولايات المتحدة الأمريكية

استمرت الولايات المتحدة فى بذل محاولاتها لإقناع مصر بتقديم تنازلات لإسرائيل « حتى يمكن تحريك القضية ودفع عملية السلام » . ورغم تنوع أشكال هذه المحاولات مع مصر ، فقد حرصت الولايات المتحدة على أن تعلن دائما أنها لا تستطيع أو تملك ممارسة الضغط على إسرائيل ، بينما لم تتوقف عن ممارسة الضغوط غير المباشرة على مصر من خلال تأكيداتها المستمرة دعم علاقتها بإسرائيل وتزويدها المتواصل بأحدث الأسلحة والطائرات التى تحقق تفوقها على العرب .. وذلك بهدف تخويف العرب نفسيا وردعهم ، ومنعهم من التفكير فى استرداد حقوقهم المغتصبة .

وكان الرئيس السادات مؤمنا ـ رغم كل الجهود السياسية التى بذلت واستمرت حتى اللحظات الأخيرة قبل نشوب الحرب دون جدوى ـ « بأن الولايات المتحدة أو غيرها من القوى العالمية لن تتحرك فى صالح قضيتنا ، ما لم نتحرك نحن أولا ، وأن تحركنا هذا يجب أن يكون عسكريا فى المقام الأول » . وقد أكد هنرى كيسنجر مدى مصداقية هذا القول حينما أبلغ حافظ إسماعيل ، عندما التقى به فى جوله مباحثاتهما الأولى فى فبراير ٧٣ : « إننا لانستطيع مساعدتكم لأنكم مهزومون وإسرائيل متفوقة » .

وخلال اللقاءات التى دارت بينهما فى شهرى فبراير ومايو ١٩٧٣ ، لم يتحدث كيسنجر عن الانسحاب الكامل ، وما ذكره عن الانسحاب كان مرتبطا دائما بأمن إسرائيل وبالإجراءات الواجب اتخاذها لضمان هذا الأمن .. باعتبار أن الانسحاب يعنى تخلى إسرائيل عن بعض ضمانات أمنها ! . كما قال كيسنجر أيضا : « إنه من الناحية العسكرية ، فليس هناك أفضل من قناة السويس ونهر الأردن كخطوط دفاعية عن إسرائيل » . ويؤكد هذا القول نظرة إسرائيل والولايات المتحدة لاستمرار وقف إطلاق النار ، باعتباره كسبا مهما لا يمكن التخلى عنه ويجب المحافظة عليه بأى ثمن .

أما عن سيادة مصر على أراضيها فيرى كيسنجر أنه يمكن الموازنة بين سيادة مصر وأمن إسرائيل . ويمكن أن يتم ذلك ـ فى رأيه ـ بإعادة السيادة المصرية على سيناء ، مع اتخاذ ترتيبات أمن فى بعض المناطق ، ومن بين هذه الترتيبات وجود عسكرى « إسرائيلى » فى منطقة شرم الشيخ ! .

وكانت مصر ترفض مثل هذا المنطق « الأمنى » الإسرائيلى من أساسه ، وتنظر إلى موضوع الأمن نظرة أعمق وأشمل ، وتعتقد أن أمن إسرائيل لن يتحقق بإجراءات تتخذ على الحدود .. ولكن بناء على اتفاق حقيقى للسلام يساهم فى استقراره مع وجود دولى محدود بمناطق منزوعة السلاح (وفقا لقرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢) . كذلك يتأكد السلام عندما يؤخذ أمن الدول العربية فى الاعتبار .. على أساس قاعدة « الأمن المتبادل » بينها وبين إسرائيل ، وأن تتخلى إسرائيل عن عقيدتها الصهيونية التوسعية ، وأن تعالج قضايا التسلح فى المنطقة .. خاصة النشاط النووى فى إسرائيل :.

لقد حاولت الولايات المتحدة دائما البحث عن حلول للتوفيق ـ من وجهة نظرها ـ بين السيادة المصرية على الأرض المصرية ومقتضيات أمن إسرائيل ـ وكانت جميعها حلولا مرفوضة لأنها تمس سيادة مصر من قريب أو بعيد . لقد كان معنى مقترحات كيسنجر فى هذا الشأن ، أن تعترف مصر طواعية بحق إسرائيل فى البقاء فى جزء من أراضيها على أية صورة من الصور .. مع وجود قشرة لا قيمة لها من السيادة المصرية الصورية . وكان هذا أمرا مرفوضا تماما من جانب مصر ، ولكنه فى نفس الوقت يؤكد حقيقتين أساسيتين :

□ **الأولى :** أن مصر ، وإن كانت حقيقة تريد السلام وتسعى إليه ، إلا أنه بالقطع ليس سلاما بأى ثمن .

□ **الثانية :** أنه فى ظل مأزق « اللاسلم واللاحرب » ، وفى مواجهة التعنت الإسرائيلى والتحيز الأمريكى فليس هناك بديل عن « الحرب » للخروج من هذا المأزق .

هذا الموقف الأمريكى المنحاز لإسرائيل دفع الرئيس السادات إلى مهاجمة الولايات المتحدة علنا فى خطاب أول مايو ١٩٧٣ بمناسبة عيد العمال .. حيث ندد بموقفها السلبى وتأييدها المستمر لإسرائيل ، ودعا إلى قبول التحدى وكسر الجمود الذى تريد أن تفرضه أمريكا وإسرائيل على المنطقة . وأعاد الرئيس السادات إلى الأذهان موقف الولايات المتحدة من عدوان ١٩٦٧ .. حينما أقر الرئيس جونسون خطة العدوان الإسرائيلى على مصر وباركها ، مؤكدا أن هدف الولايات المتحدة هو الحفاظ على الوضع الراهن .. ومحاولة الوصول عن طريق المفاوضات إلى ما عجزت إسرائيل عن أن تصل إليه بالحرب . وأعلن الرئيس السادات أن مهمتنا الأولى هى « كسر الجمود السياسى وتحرير الأرض » .

ورغم كل هذه التداعيات فقد ظلت مصر حريصة على استمرار الحوار مع الولايات المتحدة ؛ إذ كانت ترى ضرورة استمرار العمل السياسى .. رغم علمها بأن الولايات المتحدة تحاول من خلال هذا الحوار الضغط على مصر للحصول على تنازلات جوهرية لصالح حليفتها إسرائيل .. ذلك لأن مصر كانت مازالت فى مرحلة استكمال الاستعداد لشن الحرب ، فضلا عن رغبتها فى الحصول على تأييد قوى لموقفها من مجلس الأمن الدولى عند مناقشته لقضية الشرق الأوسط .. الأمر الذى سيؤكد عزلة إسرائيل .

ويقول حافظ إسماعيل فى تعليقه على جولاته مع كيسنجر خلال فبراير ومارس ١٩٧٣ : إن **هذه الجولات لم تسفر عن موقف مقبول يمكن أن تؤسس عليه تسوية سلمية كريمة .. « لقد تأكد منذ ذلك الوقت أن الحرب أصبحت ضرورة سياسية .. فضلا عن كونها ضرورة معنوية »** .

(جـ) مع دول أوروبا الغربية

بالنسبة لأوروبا الغربية .. يمكن القول إن الدبلوماسية المصرية قد نجحت فى تحقيق مكاسب جديدة لدى بعض دول أوروبا الغربية . فقد وجه الرئيس السادات عدة رسائل لبعض زعمائها ،

منها رسالة موجهة إلى إدوارد هيث رئيس وزراء بريطانيا .. تعرض فيها لموقف الولايات المتحدة وتحديها لإرادة المجتمع الدولى ، وقيامها بسد الطريق أمام الجهود الرامية إلى الوصول لتسوية سلمية ، الأمر الذى يعرض السلام والأمن الدوليين فى منطقة الشرق الأوسط للخطر .

وكان من نتيجة هذه الرسالة أن أعلنت بريطانيا - وهى صاحبة قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ - ضرورة انسحاب إسرائيل « الكامل » من الأراضى المصرية والأردنية ومن هضبة الجولان السورية .. إلى الخطوط التى كانت عليها قبل ٥ يونيو ١٩٦٧ .

أما فرنسا ، فقد اتخذت موقفا متفهما لحقائق الصراع ، ونذكر هنا أن فرنسا فى عهد ديجول كانت صاحبة الموقف الايجابى الوحيد بين دول أوروبا الغربية .. إبان العدوان الإسرائيلى فى يونيو ١٩٦٧ ، حين فرضت حظرا كاملا على بيع السلاح الفرنسى لإسرائيل باعتبارها الدولة البادئة بالعدوان .

وفى نفس الوقت ، نجحت مصر فى إعادة علاقاتها الدبلوماسية المقطوعة مع ألمانيا الغربية فى يونيو ١٩٧٣ ، الأمر الذى أدى إلى حدوث تحسن نسبى فى موقفها إزاء أزمة الشرق الأوسط لصالح العرب .

وهنا يمكن القول إن إسرائيل بدأت تواجه حالة من العزلة الدولية بفضل الجهود السياسية والدبلوماسية غير العادية التى بذلتها مصر .. وأصبحت معظم الدول الشرقية والغربية تدين إسرائيل بالعدوان والتوسع ، وتطالبها بالانسحاب من الأراضى العربية .

الحوار مع الهيئات والمنظمات الدولية والإقليمية

ولم تكتف القيادة المصرية بما تحقق من إنجازات بشأن تهيئة المناخ الدولى لتقبل المعركة العسكرية الوشيكة ، من خلال اتصالاتها الثنائية بالعديد من الدول ، بل امتد نشاطها الدبلوماسى الكبير إلى المحافل الدولية والمنظمات الإقليمية : كمنظمة الوحدة الإفريقية ، ومؤتمر دول عدم الانحياز ، والمؤتمر الإسلامى .. فضلا عن جهودها فى المجال العربى على صعيد الاستعداد للحرب المقبلة ، من أجل تنقية المناخ العربى من الشوائب التى كانت عالقة به ، وبحيث تكون الدول العربية مهيأة للمساهمة فى الصراع ضد إسرائيل .. كلّ حسب قدراته السياسية أو الاقتصادية أو العسكرية أو الأمنية ، وحتى يكتمل بناء القاعدة السياسية الضرورية لشن الحرب فى مناخ أصبح فيه الضمير العالمى متفهما وواعيا بالقضية العربية وبحقوق العرب المشروعة .

فى هذا المجال المهم ، عملت الدبلوماسية المصرية والعربية على تعرية سياسات ومواقف إسرائيل من أزمة الشرق الأوسط أمام دول العالم ، وكشف أطماعها التوسعية ، وتأكيد حق العرب فى استرداد حقوقهم بشتى الوسائل المتاحة . وقد نجحت مصر فى كل دورة من دورات الجمعية العامة للأمم المتحدة فى الحصول على تأييد الغالبية العظمى من الدول الأعضاء لمطالبها العادلة ، واستصدار قرارات تعظم التأييد الدولى للقضية العربية .. وخاصة ما يتعلق بحق استرداد الأراضى المحتلة ، وحق تقرير المصير للشعب الفلسطينى .

وقد بلغ العمل الدبلوماسى المصرى فى الأمم المتحدة ذروته فى منتصف عام ١٩٧٣ . وكانت مصر قد وضعت على خريطة عملها الدبلوماسى منذ بداية ذلك العام ، ضرورة التوصل إلى عرض قضية الشرق الأوسط على مجلس الأمن ، كجزء حيوى من تحركها الدبلوماسى المخطط فى مجال التمهيد السياسى للحرب . وكان هدف مصر هو استصدار قرار قوى من مجلس الأمن يدين إسرائيل وموقفها تجاه جهود الأمم المتحدة الممثلة فى مقترحات السفير جونار يارنج ، الممثل الشخصى للأمين العام .. والتى رفضتها إسرائيل ووضعت أمامها العديد من العقبات .. فضلا عن إعادة تأكيد القرار ٢٤٢ الصادر فى عام ١٩٦٧ .

وكان على مصر إما أن تنتظر فرصة وقوع حدث يصلح كمدخل لعرض القضية على المجلس ، أو توجد هى الفرصة إن لم يحدث ذلك . وقد وفرت إسرائيل هذه الفرصة حيث شنت هجوما خاطفا على قلب بيروت عن طريق البحر .. وقتلت عددا من زعماء منظمة التحرير الفلسطينية . واستغلت مصر هذا الحادث ، ودفعت بالقضية إلى مجلس الأمن الدولى بعد أن شجعت لبنان على طلب عقد اجتماع طارىء للمجلس لبحث العدوان الإسرائيلى على بيروت .

ونظرا للاهتمام الذى عقدته مصر على هذا الاجتماع ، فقد تولى وزير خارجيتها تمثيل مصر فى جلسات مجلس الأمن . وهكذا طرحت القضية الأساسية التى استمر نقاشها عدة أسابيع .. تعرضت خلالها مصر لكثير من الضغوط لكى تتخلى عن موقفها ، ولكنها تمسكت بهذا الموقف . وفى يوليو ١٩٧٣ ، تم التصويت على مشروع قرار تقدمت به مجموعة دول عدم الانحياز .. وذلك رغم التهديد الأمريكى بالاعتراض على أى قرار يدين إسرائيل ، أى باستخدام « الفيتو » . ولم يكن هدف مصر هو شكلية القرار ، ولكن كان هدفها أن يطّلع العالم من خلال مناقشات مجلس الأمن على حقيقة الموقف الإسرائيلى .. كذلك الاستفادة من الآثار التى ستتركها إدانة المجلس لإسرائيل على المجتمع الدولى ، رغم استخدام الولايات المتحدة لحق « الفيتو » . وهو ما حدث فعلا ، إذ وافق جميع أعضاء المجلس على القرار فيما عدا الصين التى امتنعت عن التصويت لرغبتها فى إصدار قرار أكثر وضوحا وتحديدا فى إدانته لإسرائيل .. يجبرها على تنفيذ قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ . أما الولايات المتحدة فقد استخدمت فعلا حق « الفيتو » واعترضت على القرار الذى لم يكتف بلوم إسرائيل على حادث بيروت .. بل أدانها لاستمرار احتلالها للأرض العربية وعرقلتها المستمرة لمهمة السفير جونار يارنج .

وكان التوصل لهذه الصيغة يعتبر إنجازا سياسيا مهما ، يدعم موقف مصر وحقها فى حرية العمل بعد ذلك . وقد مثل هذا العمل خاتمة الجهود السياسية والدبلوماسية المصرية على الصعيد الدولى .. والتى استمرت طوال ست سنوات كاملة .. من أجل توفير أفضل الشروط لتسوية عادلة من ناحية ، والتمهيد فى نفس الوقت لشن الحرب ضد إسرائيل لتحقيق ما فشلت الجهود السياسية فى تحقيقه ، من ناحية أخرى .

الفصل الخامس

المنطلقات الفلسفية والعملية لاستراتيجية الحرب

أولا : منهجية التخطيط

إن بناء أى استراتيجية سواء فى مجال الحرب أو مجال السلم .. ومايسبقها من نظريات تتعلق بالأمن القومى ، لابد أن يكون مؤسسا على عقيدة واضحة ومحددة ، ورؤية سياسية واعية ومتفهمة لكل معطيات الموقفين الخارجى والداخلى .. حتى يمكن بناء استراتيجية الدولة على أسس صلبة وقواعد وطيدة . هذه الاستراتيجية لا يمكن أن تأتى من فراغ ، بل لابد أن ترتكز أولا على ركائز فكرية راسخة نطلق عليها « العقيدة السياسية العسكرية » . وهذه العقيدة لا تتعلق بالحرب وحدها ولكنها تعتمد أساسا على فكرة السلام .. كأساس ضرورى لتحقيق الأمن والاستقرار ، باستخدام كل قدرات الدولة وأدواتها المختلفة . وهذا البعد النظرى لابد أن يصاحبه بعد واقعى يضع فى اعتباره .. تجارب التاريخ ودروس الماضى وخبراته المكتسبة .. إضافة إلى معطيات الحاضر ومؤثراته الخارجية والداخلية على القرار السياسى الاستراتيجى .

لقد تمسكت مصر فى بحثها ومعالجتها للقضايا المصيرية بواقعية البحث ، وموضوعية المعالجة .. آخذة بهذا المنطق الفلسفى .. عن إيمان راسخ بأنه فى هذا الزمن المعاصر .. يحتاج العمل الناجح إلى قدرة عالية على إستيعاب متطلبات التعامل مع واقع عالمنا ، وما تفرضه الظروف السائدة فى نظامه من وعى بالضوابط ، وإدراك للمحاذير التى يجب أن توضع فى الاعتبار عند تخطيط السياسة الخارجية للدولة أو رسم الأسس الاستراتيجية المتعلقة بالقضايا القومية .

إن مثل هذه القضايا لم تعد تحتمل ترف إطلاق الشعارات الرنانة .. الخالية من أى مضمون حقيقى ، أو دغدغة حواس الجماهير وإثارة عواطفهم .. دون تقديم أى حلول عملية للمعضلة الأساسية ، أو دون الأخذ بمبادىء العلم وقواعد المعرفة والاستفادة الكاملة من التكنولوجيات المتقدمة .. فضلا عن أهمية التمسك بالقيم المتوارثة ، والاستناد إلى الواقعية والاعتماد على الموضوعية عند مواجهة الحاضر والتخطيط للمستقبل .. خاصة فى مرحلة إصدار القرارات الحاسمة .. التى تأخذ فى اعتبارها كل المعطيات المحيطة ، والمتغيرات التى يشهدها عالمنا وتتأثر بها منطقتنا .. والمؤثرة على حركتنا وأسلوب حياتنا سواء بالسلب أو بالإيجاب ، فى ظروف السلم وفى ظروف الحرب .

ذلك هو جوهر الفكر الذى خرجت به مصر من تجربتها المريرة فى عام ١٩٦٧ ، ودخلت به تجربتها الناجحة فى عام ١٩٧٣ ، وتمسكت به فى تجربتها المعاصرة فى الربع القرن الأخير .
إن هذا الفكر المنطقى المصرى ، كان تأكيدا لخط مصرى لم يتغير منذ وقوع كارثة عام ١٩٦٧ .. **اتخذ من العقلانية سبيلا للتعامل مع الواقع .. واضعا فى اعتباره كل جوانب الموقف الدولى ومواقف قواه العظمى والكبرى .. ذات التأثير المباشر على الأوضاع الإقليمية ، وبالتالى على أسلوب إدارة الصراع فى ظل هذه الظروف المعاصرة .. بملابساتها السياسية والاستراتيجية .. حتى يمكن تحديد شكل وطبيعة الصراع القادم ، ورسم المجال الجغرافى والمدى الزمنى للصدام المسلح وأبعاد دوره فى الصراع الإقليمى باعتباره مرحلة جوهرية من مراحله .. تعقبه مراحل أخرى تستثمر نتائج الحرب وتداعياتها الإيجابية .. فى إطار استراتيجية قومية شاملة .. تصل بنا فى النهاية إلى أهدافنا القومية العليا .**

ورغم أن حربنا ضد إسرائيل ـ كما سبق أن ذكرنا ـ كانت « حربا عادلة » بكل المقاييس ، وأنها شنت من أجل استرداد حقوق مشروعة مغتصبة من قوى معادية .. ورغم أن الحرب كانت هى « الملجأ الأخير » لمصر والعرب بعد أن استنفدوا جميع الوسائل السلمية فى محاولة الوصول إلى تسوية عادلة .. رغم ذلك كله كانت قيادة مصر تعلم وتضع فى اعتبارها أن العمل العسكرى وحده لن يكون كافيا لاسترداد هذه الحقوق كاملة .. ليس فقط نتيجة لبعض جوانب القصور العسكرى التى فرضت على مصر بواسطة الاتحاد السوفيتى ، ولكن ـ وهو الأهم ـ لأنه سوف يُعرض مصر لضغوط مباشرة سياسية وعسكرية من جانب القوى العظمى التى خالفت إرادتها وتحدتها ، ومن جانب حلفاء إسرائيل .

كان من الضرورى أخذ هذا العامل الحيوى فى الاعتبار .. سواء عند اتخاذ قرار الحرب ، أو عند وضع الفكرة الاستراتيجية لها ، وتحديد أهدافها الاستراتيجية والعسكرية وأبعادها الزمنية والجغرافية . إن هذه الضوابط التى فرضت وجودها على طبيعة وشكل الحرب .. تنتمى إلى لعبة الصراع الدولى للقوى العظمى ، والذى كان يمتد على اتساع العالم ، خاصة فى منطقة من أكثر مناطقه أهمية وحساسية ، هى منطقة الشرق الأوسط ، رغم أنه ليس له علاقة مباشرة بأسباب الحرب ولكن بمصالح القوى العظمى وباستراتيجيتها العالمية .

ثانيا : دروس الهزيمة هى حجر الزاوية فى البناء الجديد

لقد سبق أن أشرنا إلى الأهمية الحيوية لدراسة التجارب الكبرى والمريرة التى تخوضها الشعوب ، واستنباط الدروس والعبر واكتساب الخبرات .. باعتبارها تمثل حجر الزاوية فى عملية إعادة البناء التى تعقب النكسات .. وتحديد المنطلقات السليمة نحو مستقبل أفضل . إننا إذا أحسنا الاستفادة من تجارب الماضى فلن نضل الطريق الصحيح نحو المستقبل .

لذلك كانت دراسة واستيعاب تجربة يونيو ١٩٦٧ ، والكشف بأمانة عن الأخطاء السياسية

والعسكرية التى وقعت دون محاولة لإخفائها أو البحث عن مبررات لها ، تمثل المنطلق الفلسفى الأول حتى يمكن التوصل إلى أفضل السبل لإزالة كل الآثار التى ترتبت على نكسة ١٩٦٧ ، والبدء فى عملية إعادة البناء الاستراتيجى لقدرات مصر وطاقاتها .. معتمدين فى ذلك اعتمادا كاملا على أصالة الإنسان المصرى وقدرته الفائقة على امتصاص آثار الكوارث والنهوض مرة أخرى من كبواته .. لمتابعة المسيرة نحو تحقيق آمال الشعب وتطلعاته المشروعة .

فليس ثمة شك فى أن هزيمة يونيو ١٩٦٧ ، قد هزت بعنف كيان الأمة العربية ، وأخضعتها لتجربة تاريخية شديدة الوطأة والمرارة على نفوس العرب جميعا . والواقع أنها كانت تجربة ضرورية لإزالة الغشاوة عن أعيننا ، ولتجلو الحقائق الغائبة عنا ، وتكشف عن أخطائنا القومية التى طمسها التمزق العربى ، وأخطائنا السياسية والاستراتيجية الفادحة التى قادتنا إلى هذه الكارثة القومية .

والواقع أن استيعابنا الكامل لأبعاد الكارثة بكل جوانبها ، كان ضروريا حتى تكون لمصر مدرستها الفكرية العسكرية المستقلة ، ويكون لقواتها المسلحة استراتيجية مصرية خالصة .. تتخلص من كل جوانب الخلل فى القيادة والتنظيم والتخطيط وأساليب القتال ، والتى كشفت عنها حرب يونيو ١٩٦٧ .. وتحدد فى نفس الوقت الأهداف والمهام اللازمة لإعادة بناء وإعداد القوات المسلحة ، بحيث تصبح قادرة على القيام بمهامها الوطنية والقومية ، وتكون الدرع التى تحمى تراب مصر وتحفظ السلام فى المنطقة ، وتقيها من الأخطار المتربصة بها التى تحاول شل قدرتها .

ضرورة وجود استراتيجية عليا للدولة

إن السبب الأساسى لوقوع الخلل السياسى العسكرى فى حرب يونيو ١٩٦٧ هو غياب « **الاستراتيجية العليا للدولة** » .. التى تحدد غاياتها القومية ومصالحها الأساسية ، وترتب أولويات العمل تبعا لأهميتها وتحدد أدوات ووسائل تحقيق الأهداف . إن وجود هذه « الاستراتيجية الكلية » الواضحة المعالم .. هو السبيل الذى ينأى بالدولة بعيدا عن مزالق الخطر فى مواجهة أى صراع تتعرض له .. خاصة عندما لا يكون هذا الصراع فى مصلحتها ، أو أنه وقع قبل أن تستعد له الاستعداد الكامل .

ولعل من أهم دروس النكسة ـ والتى أخذت فى الاعتبار كأساس لاستراتيجية الصراع ـ تأكيد الأهمية الحيوية لوجود « رؤية سياسية واستراتيجية » واضحة المعالم .. متكاملة تغطى كل جوانب الصراع واحتمالاته ومدى ارتباطه بالصراع الدولى بين القوى الكبرى ، وتأثير الاستراتيجيات العالمية على مساره وتطوراته المنتظرة ، ومدى تحكم القوى العظمى فى مجريات الصراع الإقليمى .. وحتى لا تخرج القرارات السياسية والعسكرية قرارات عكسية أو عشوائية ، قد تدفع بالموقف السياسى أو العسكرى إلى الهاوية ـ كما حدث فى عام ١٩٦٧ نتيجة لفقدان القيادة المصرية قدرتها على السيطرة على مجريات الأحداث السياسية والعسكرية .. الأمر الذى أوقعها فى ورطة عسكرية خانقة .. قادت فى النهاية إلى هزيمة سريعة قاسية .

التفاهم والتنسيق بين القيادتين السياسية والعسكرية

أما الدرس الثانى الذى لا يقل أهمية .. **فهو التأكيد المطلق على ضرورة وجود تفاهم كامل وتنسيق مشترك بين القيادتين السياسية والعسكرية للدولة** خاصة فى القضايا المهمة المتعلقة بالأمن القومى للدولة ، والمسائل المرتبطة بالإدارة الاستراتيجية (السياسية والعسكرية) للصراع المسلح . ذلك لأن وجود أى انفصال بين الرؤية السياسية والرؤية العسكرية ـ كما حدث فى أزمة مايو / يونيو ١٩٦٧ ـ سوف يمثل خطورة كبيرة على الأمن القومى للدولة . لما قد يترتب على هذا الخلل من احتمال صدور قرارات سياسية متناقضة مع الواقع العسكرى ، أو قرارات عسكرية بعيدة عن الرؤية السياسية للصراع . لقد كان الخلاف الذى وقع فى عام ١٩٦٧ بين قمة المسئولية السياسية : الرئيس جمال عبد الناصر .. وقمة المسئولية العسكرية : المشير عبد الحكيم عامر .. فى شئون تتعلق بالدفاع عن الدولة .. من أبرز العوامل التى أدت إلى صدور قرارات سياسية وعسكرية عشوائية ، وبالتالى إلى وقوع هزيمة يونيو ١٩٦٧ .. التى تأكد وقوعها حتى قبل أن تقع .

لقد انعكس هذا الخلاف المتعلق بالصراع الدائر على السلطة .. على القرار السياسى ، وامتدت آثاره إلى القرارات العسكرية ، فأوقع القيادتين فى أخطاء جسيمة .. فى فترة من أدق الفترات التى مرت بها مصر فى تاريخها المعاصر . ونظرا لخطورة النتائج ، فقد كان هذا الوضع أول عنصر يفرض نفسه على الموقف الداخلى بمجرد توقف القتال فى يونيو ١٩٦٧ . إذ بدأ الرئيس عبد الناصر فورا فى اتخاذ الإجراءات اللازمة لتنظيم العلاقة السليمة بين القيادة السياسية .. المسئولة عن اتخاذ قرارات سياسية استراتيجية مصيرية ، والقيادة العسكرية المسئولة عن تحديد الالتزامات العسكرية التى يمكن أن تترتب على القرار السياسى ـ بعد أن تكون قد شاركت فيه بالرأى ـ ووضعها موضع التنفيذ .

لذلك كان الرئيس السادات شديد الحرص على تأكيد هذا البعد التنظيمى لقمة النظام القيادى ، فلم يتردد فى إجراء تغيير جذرى ـ سبق أن تحدثنا عنه ـ فى القيادة العسكرية العامة فى أكتوبر ١٩٧٢ .. عندما أحس واقتنع بوجود اختلاف أساسى واضح فى الفكر الاستراتيجى للقيادتين ينبغى أن يحسم .

أهمية المعلومات والمعرفة الجيدة للخصم

وكان الدرس الحيوى التالى الذى استوعبته القيادات المصرية .. **الأهمية البالغة للمعرفة الكاملة للخصم .. والإلمام الواسع بكل شئونه** . فمن الأسباب الأساسية لهزيمة يونيو العسكرية .. الافتقار إلى المعلومات الصحيحة عن العدو المقابل والقوى المساندة له ، وطبيعة العلاقات الاستراتيجية بينهما .

لقد كانت عقلية الانغلاق هى المهيمنة على أجهزة المعلومات المصرية . ففى ذلك الوقت كان أى حديث صريح أو مباشر عن إسرائيل ، أو عن حقيقة قدراتها ونواياها الحقيقية .. أمرا محظورا على أجهزة الإعلام المصرية . والحقيقة التى أعلنت عن نفسها فى ذلك الوقت .. عجز أجهزة

المعلومات المصرية وافتقارها إلى الأجهزة الحديثة والتسهيلات التكنولوجية اللازمة للحصول على أكبر قدر من المعلومات . فإن عدم توافر المعلومات عن نوايا العدو المستقبلية وخططه المنتظرة وتحركاته السياسية والدبلوماسية وعلاقتها بتطورات أى صراع مسلح .. فضلا عن عدم تدفق المعلومات الكافية والصحيحة عن حقيقة أوضاع تحركاته وردود فعله المحتملة .. يَحرم أى قيادة من القدرة على اتخاذ قرارات سليمة متوازنة لمواجهة العدوان المنتظر والتصدى له بنجاح .

لذلك أعطت القيادة المصرية هذه القضية الحيوية ما تستحقه من اهتمام ، وركزت على توفير الأجهزة والمعدات التى تساعد على جمع أكبر قدر من المعلومات العسكرية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية عن إسرائيل . كما اهتمت مصر بمعرفة قدرتها الحقيقية على الصمود تحت ضغوط التعبئة العسكرية الشاملة للمجتمع الإسرائيلى .. الأمر الذى ييسر إجراء دراسات عديدة واسعة النطاق وشاملة عن القدرات الفعلية والمادية والمعنوية لإسرائيل ، وعن نقاط الضعف والقوة فى المجتمع الإسرائيلى والمؤسسة العسكرية الإسرائيلية وقياداتها وفكرها الاستراتيجى والعسكرى ونظرياتها الأمنية وحالتها النفسية والذهنية العامة .. إضافة إلى العادات الدفاعية والهجومية لقواتها وأساليبها التكتيكية ، خاصة أن هدف الحرب قائم على إهدار نظرية الأمن الإسرائيلية وإسقاط أركانها . وقد جرت دراسات عن المجتمع الإسرائيلى وعاداته وتقاليده وأنشطته السياسية واستعداده المعنوى وظروفه الاجتماعية .. وقد حققت هذه الدراسات فائدة كبرى عند التخطيط للحرب .

خطورة مبدأ قبول الضربة الأولى

أما على مستوى إدارة الصراع المسلح .. فكان من أبرز الدروس المستفادة من حرب يونيو ١٩٦٧ ، ذلك النجاح الذى حققته إسرائيل فى توجيه ضربتها الجوية المركزة والمفاجئة ، وما سببته من دمار مادى أصاب معظم القوات الجوية المصرية .. إضافة إلى دمار معنوى أصاب القدرات الذهنية للقيادة العسكرية المصرية . لقد أثبتت هذه النتائج مدى الخطورة الكبيرة التى يمكن أن يسببها المبدأ الاستراتيجى الخاص بقبول الضربة الأولى .. دون إعداد الخطط الضرورية القادرة على إحباطها ، والتصدى المؤثر لها . إن قبول الضربة الأولى أو الانتظار لحين وقوعها ، هو أسلوب دفاعى سلبى محفوف بالمخاطر الشديدة .. خاصة فى مثل الظروف التى كانت قائمة فى يونيو ١٩٦٧ .

من ناحية أخرى ، كان لابد أن تختلف استراتيجية الحرب المقبلة لتصبح « استراتيجية هجومية » ، وليست استراتيجية دفاعية .. كما كانت فى حرب يونيو ١٩٦٧ . وبالتالى كان ضروريا امتلاك المبادأة وتوجيه الضربة الأولى وتحقيق المفاجأة الاستراتيجية فى الزمان والمكان والاتجاه . لقد سبق لمصر أن دفعت ثمنا غاليا فى يونيو ١٩٦٧ عندما فشلت فى توقى الضربة الأولى ، وسمحت للعدو بشن هذه الضربة بينما لم تكن قواتها فى الأوضاع المناسبة التى تحميها وتمكنها من صد هذه الضربة وامتصاصها .

ولا شك أن القيادة المصرية قد استفادت فائدة كبرى من مراجعتها الشاملة الأمينة لحرب

يونيو ١٩٦٧ ، واستخلصت منها الكثير من الدروس التى وضعتها نصب أعينها وهى تخطط للحرب المقبلة . وفى هذا المجال الحيوى حرصت مصر على :

(أ) تجنب التورط فى أى مواجهة عسكرية شاملة .. قبل الاستعداد الكامل وبعد تهيئة المناخ السياسى لها .

(ب) عدم السماح للقوى المعادية باستدراج قيادتنا للدخول فى حرب لا تناسبها عسكريا أو سياسيا .

(جـ) الالتزام بالواقعية الكاملة ، والتركيز على وضع الخطط التى تناسب القرارات السياسية وتتفق مع القدرات العسكرية .

(د) تحديد المهام الاستراتيجية القابلة للتنفيذ الناجح .. والتى تحمّل القوات المسلحة مسئوليات يمكنها الاضطلاع بها فى إطار استراتيجية شاملة للصراع بكل جوانبه ومراحله ترمى إلى تحقيق الهدف القومى فى النهاية .

ثالثا : العوامل الإقليمية والدولية التى أثرت على القرار السياسى للحرب

الموقف الإسرائيلى

اعتمدت إسرائيل فى سياستها تجاه صراعها مع العرب .. على نظرية عدوانية تقوم على ردع العرب من خلال التخويف النفسى ، والاستيلاء على الأرض العربية تحت ستار الحدود الآمنة . وتستمد هذه النظرية قوتها من احتفاظ إسرائيل بالتفوق النوعى العسكرى ، وهى تمارس استراتيجية قائمة على منطق القوة .. تحاول الاحتفاظ بميزان القوى الاستراتيجى لصالحها .. بما يمكنها من فرض إرادتها على العرب عامة ، وإخضاع مصر بوجه خاص لشروطها .. الأمر الذى يعنى تنازلات خطيرة عن السيادة الوطنية لمصر .

ورغم أن إسرائيل كانت تعانى من عزلة دولية واسعة النطاق .. إلا أن موقفها المتعنت ورفضها المستمر لتحقيق السلام العادل لم يهتز كثيرا ، نظراً لما كانت تتلقاه من دعم أمريكى مباشر سياسى وعسكرى واقتصادى غير محدود ، وتمسك الولايات المتحدة بأن تبقى إسرائيل دائما متفوقة عسكريا على العرب ، أو على دول المواجهة العربية على الأقل . وقد عزز موقف إسرائيل قبل حرب ١٩٧٣ وزاد من تشددها ، تزايد الاندفاع الأمريكى نحوها .. عن إعتقاد خاطىء توصلت إليه أمريكا بعد خروج العسكريين السوفيت من مصر فى منتصف عام ١٩٧٢ .. بأن سياستها المؤيدة لإسرائيل هى السبب فيما حدث ، وبالتالى تصورت أنها قادرة ـ بمزيد من التأييد لإسرائيل ـ على تحقيق المزيد من النجاح الذى قد ينتهى إلى طرد السوفيت من منطقة الشرق الأوسط وتصفية وجودهم فيها .

وفى مواجهة هذا الموقف السياسى الاستراتيجى المرفوض عربيا .. لم يكن هناك مفر من أن تتحمل مصر مسئوليتها التاريخية ، وأن تعمل على إسقاط النظرية الإسرائيلية العدوانية وإهدار أركانها مع العمل على تحييد عناصر التفوق الإسرائيلى وتغيير موازين القوى الاستراتيجية بالقوة .

الوفاق الدولى

لعل من معالم لعبة الصراع الدولى .. التى برزت فى هذه المرحلة الدقيقة من مراحل الصراع العربى الإسرائيلى « الوفاق الدولى » .. الذى عقد بين الدولتين العظميين فى مايو ١٩٧٢ ، وتم توقيعه فى العاصمة السوفيتية موسكو بواسطة الرئيس السوفيتى ليونيد بريجنيف والرئيس الأمريكى ريتشارد نيكسون ـ فرغم تناقض الاهتمامات الاستراتيجية للقوتين العظميين فى منطقة الشرق الأوسط ، وسعيهما إلى دعم نفوذهما فى هذه المنطقة .. فإن سياسة « الوفاق » أو « الانفراج » الدولى قد نجحت فى أن تجمع بينهما فى هذه المنطقة الحساسة من العالم .. حيث اتفقتا على تجميد الموقف فى أزمة الشرق الأوسط ، وفرض حالة « الاسترخاء العسكرى على الأوضاع الملتهبة فى الشرق الأوسط » .. الأمر الذى كان يعنى سياسيا إدخال الصراع فى دوامة لا نهاية لها من حالة « اللاسلم واللاحرب » وتجميد القضية العربية ، والقضاء على أى أمل فى حل عادل لها .

ولا شك أن المتغيرات التى طرأت على طبيعة العلاقة بين القوتين العظميين ، قد أثرت بشدة على صنع القرار السياسى المصرى للحرب ـ فقد فرضت سياسة الوفاق الدولى ـ القائمة على التوازن النووى ـ أن يعمل كل طرف منهما على تحقيق أهدافه بأى وسائل يراها بخلاف الصدام المباشر بينهما . ويدخل فى هذه الوسائل .. الصدام المسلح بين القوى المحلية ، أو الحرب الإقليمية المحدودة ، أو الحرب بالوكالة ـ وكلها محكومة بضوابط الوفاق . غير أن هذه النوعية من الخيار الاستراتيجى لم تكن صالحة لاستخدامها فى منطقة الشرق الأوسط . ذلك لأن طبيعة الصراع العربى الاسرائيلى تجعل أى صدام مسلح مشوبا بالمخاطر والمحاذير لاحتمال خروجه عن إطار الضوابط الدولية المقبولة من القوتين العظميين ، وتطوره إلى أن يصل إلى حافة الصدام المباشر بينهما .

من ناحية أخرى ، فمن المعروف أن منطقة الشرق الأوسط قد بقيت نسبيا فى فترة الحرب الباردة .. خارج مناطق تقسيم النفوذ ، وبالتالى ظلت مجالا للمنافسة المسموح بها بين القوتين .. أى التى لا تؤدى إلى المساس بالمصالح الأساسية للطرفين فى المنطقة أو تعرضها للتهديد المباشر .

لذلك فبعد « سياسة الوفاق » ، ظل هذا المجال مفتوحاً بينهما ، ولكنه محكوم بتفادى الانزلاق إلى احتمالات المواجهة ، ودون تجميد للأوضاع داخل المنطقة على مستوى المنافسة الدولية .. فيما عدا الوضع العسكرى الإقليمى ، فقد حددتا له « حالة الاسترخاء » .. مع استمرار المحافظة على موازين القوى السائدة داخل المنطقة .

موقف الولايات المتحدة

رغم الاتصالات العديدة التى أجرتها مصر مع الولايات المتحدة ، فلم يحدث التقاء بين الدولتين حول تصور سياسى مشترك للتسوية السلمية . فرغم تأكد الولايات المتحدة من عدالة القضية العربية ، فقد حاولت باستمرار دفع مصر إلى قبول تنازلات لصالح حليفتها إسرائيل . وكانت جميعها محل رفض من جانب مصر ، رغم الضغوط المعنوية والمادية التى مارستها الولايات المتحدة ضد مصر ، وذلك بحرصها على إظهار إصرارها على دعم إسرائيل عسكريا قولا وعملا .. لاعتقادها بأن استمرار مثل هذا الوضع فى ظل هذه الضغوط سيؤدى فى النهاية إلى حدوث تصدع فى الجبهة الداخلية المصرية ، وبالتالى خضوع القيادة المصرية للشروط الأمريكية .

وقد ازداد هذا الاعتقاد رسوخا لدى الادارة الأمريكية ، بعد أن تعرضت العلاقات المصرية السوفيتية لعدة هزات خلال عامى ١٩٧١ و ١٩٧٢ .. ووصول العلاقات بين مصر والاتحاد السوفيتى فعلا إلى حالة من فقدان الثقة . فقد تصورت الإدارة الامريكية أن تدهور العلاقات المصرية السوفيتية قد جرد مصر من غطائها السياسى والعسكرى ، وأنها بذلك فقدت قدرتها على شن الحرب أو الصمود للضغوط التى تمارسها الولايات المتحدة وأنها فى ظل الظروف الجديدة بعد خروج السوفيت من مصر فليس أمامها سوى الاستسلام .

موقف الاتحاد السوفيتى

كان الموقف السوفيتى واضحا تماما ، فهو متمسك أولا بالحل السياسى ويسعى إلى إقناع مصر به ، وهو يعارض شن الحرب من جانب مصر .. ومن أجل ذلك فرض قيودا صارمة على تسليح قواتها ، وعلى احتياجاتها من الأسلحة والمعدات المتطورة التى تساعد على شن حرب هجومية ضد إسرائيل .. وهو بذلك حاول أن يؤثر عمليا على إمكانيات اتخاذ القرار بشن الحرب . إضافة لذلك ، لعب الخبراء والمستشارون السوفيت خلال فترة وجودهم فى القوات المسلحة المصرية ، دورا مهما فى هذا الشأن .. من خلال وضع العقبات وتجسيم المحاذير والأخطار أمام القيادات المصرية ، وبث اليأس والإحباط فى نفوس القادة والضباط .. حول إمكانية القيام بأى عمليات هجومية ضد إسرائيل نظرا لتفوق قواتها ، وقوة دفاعاتها الحصينة شرق القناة والتى يصعب اختراقها .

ولم تقتصر جهود السوفيت فى هذا الشأن على الخبراء والمستشارين ، بل امتدت إلى الحقل السياسى . فقد حاول الاتحاد السوفيتى مرارا تشجيع مصر على تقديم تنازلات من أجل الابتعاد عن أى صدام عسكرى .. قد يؤدى - فى تقدير الاتحاد السوفيتى - إلى عواقب وخيمة سواء على المستوى الإقليمى أو المستوى الدولى .. الأمر الذى سوف يورطه فى موقف يرفضه ، أو يضعه فى مأزق لا يريده .

المواقف المتوقعة للقوى العظمى عند نشوب الحرب

كان من المقدر فى حالة نشوب الحرب .. أن يقوى التقارب الإسرائيلى الأمريكى ، وأن تقف

الولايات المتحدة بكل ثقلها السياسى والعسكرى خلف إسرائيل ، وأن تدعم موقفها العسكرى ليستمر قويا متفوقا . كذلك لن يُسمح بأن ينجح السلاح السوفيتى فى هزيمة السلاح الأمريكى ، وبالتالى فهى شديدة الحرص على عدم تعرض إسرائيل لأى هزيمة من العرب .. أو أن تترك لتطورات الموقف العسكرى أن تصل لمثل هذا الاحتمال .

أما الاتحاد السوفيتى ، فقد كان من المتوقع ، فى ظل موقعه المعارض لشن الحرب ونتيجة لتراجع حماسه بعد إخراج العسكريين السوفيت من مصر ، أن تنعكس تلك السلبيات على المستوى المنتظر لتعاونه فى ظروف الحرب ومستوى دعمه لمصر أثناءها . ولكن لم يكن من المنتظر أن يسمح الاتحاد السوفيتى بتعرض الأمن القومى العربى لخطر جديد ، أو بوقوع هزيمة أخرى للدول العربية .. إلا أنه فى نفس الوقت لن يسمح للدول العربية بتحقيق نصر حاسم على إسرائيل ، يعرض كيانها للخطر ، ويخرج بالصراع من نطاقه المحلى ليصبح دوليا . وكان هذا هو العامل الاستراتيجى الأساسى الذى يحكم استراتيجية الاتحاد السوفيتى تجاه الصراع العربى الإسرائيلى عامة ، وتجاه تسليح القوات المسلحة المصرية بشكل خاص .

تأثير الموقف الدولى على قرار الحرب

فى مثل هذه الظروف الدولية المعقدة والدقيقة ، يتطلب الأمر اقترابا حذرا وواعيا من القرار السياسى بشن الحرب .. مع ضرورة الاحتفاظ برؤية سياسية واضحة فى كل الأحوال . كذلك كان لابد من أن يحدد « الهدف الاستراتيجى للحرب » تحديدا دقيقا واضحا ، بحيث يتواءم مع هذه الظروف ولا يتجاوزها . وكان ذلك يتطلب ضرورة تحقيق نتائج استراتيجية حاسمة فى المراحل الأولى للحرب ، وخلال فترة زمنية محددة لا تتجاوز ٧٢ ساعة .. أى قبل الموعد المحتمل للتدخل المباشر للولايات المتحدة ، وأن تكون هذه النتائج كافية لقلب ميزان القوى الاستراتيجى فى المنطقة لصالحنا .

من ناحية أخرى ، لما كان الأثر المباشر لاستمرار الإصرار السوفيتى على فرض قيود صارمة على تزويد مصر بالأسلحة الهجومية ، يعنى تكريس استمرار التفوق الإسرائيلى ، والحفاظ على الخلل فى ميزان القوى العسكرية بين مصر وإسرائيل .. كان من الضرورى - حتى يمكن قلب ميزان القوى لصالحنا - توفير قدر كبير من المرونة فى إدارة الحرب والدقة فى تحديد المستوى الاستراتيجى للصراع المسلح القادم وشكل الحرب .. مع الوضع فى الاعتبار أهمية تحييد عناصر التفوق العسكرى الإسرائيلى منذ اللحظة الأولى للحرب فى المجالين الجوى والبرى .

وهناك نقطة فى غاية الأهمية وضعت فى الاعتبار عند اتخاذ قرار الحرب وعند التخطيط لها ، وهى أن قرار شن الحرب فى منطقة الشرق الأوسط سيكون ضد إرادة القوتين العظميين ، وضد سياسة الاسترخاء العسكرى فى المنطقة والتى حددتها سياسة الوفاق الدولى بينهما . لذلك كان لابد أن يخضع القرار لمعايير الصراع الدولى ويتقيد بالحد الأدنى من الضوابط التى يفرضها هذا الصراع ، حيث كان من المنتظر أن ترفض القوتان أن تتجاوز الأطراف المتحاربة هذه

الضوابط .. بمعنى أنه لن يسمح بتجاوز الصراع المسلح حدودا معينة ، أو « خطا أحمر » تحدده الدولتان العظميان .

حقائق ساعدت على بلورة قرار الحرب

في ظل ما تقدم من معطيات سياسية واستراتيجية وعسكرية ، كان لابد لمصر أن تتمسك بحقها ، وأن تبحث عن أفضل الوسائل وأكثرها فاعلية من أجل الدفاع عن مصالحها وفرض كلمتها على مسار الصراع في الشرق الأوسط .. واضعة في الاعتبار عدة حقائق حيوية من أبرزها :

(أ) أصبح من المؤكد أن الاتصالات السياسية لاجدوى من ورائها مالم تستند إلى استعداد عسكرى جاد .. قادر على تغيير الوضع الاستراتيجي في المنطقة ، وفي نفس الوقت يوفر لقيادة مصر الأرض الصلبة اللازمة للوقوف عليها عند مواجهة الوضع السياسى المترتب على الحرب ، حيث إن ما يُطلب من الطرف الضعيف لن يكون سوى الاستسلام للشروط .

(ب) لم يكن لدى مصر أى استعداد لتقديم أى تنازلات تقترحها الولايات المتحدة ، أو يقترحها الاتحاد السوفيتي .. من أجل التوصل إلى حل سلمي ـ فمصر صاحبة حق شرعى وهى لن تتنازل عنه تحت أى ظرف . لذلك كان لزاما أن تعمل مصر على إعطاء العمل السياسى قوة دافعة غير عادية .. تمكنه من تحقيق إنجازات مهمة . ولم تكن هذه القوة الدافعة لتتحقق دون استخدام حاسم للقوة العسكرية .. ويمكن أن يضاف إليها فيما بعد القوى السياسية والاقتصادية العربية .

(جـ) إن عنصر الوقت لم يعد في مصلحة القضية العربية .. إذ أن التأخر في اختيار البديل الحاسم في ظل موقف دولى قد يؤدى مع مرور الوقت إلى فرض سياسة توازنات طويلة الأجل على المنطقة ، وبالتالي إلى فساد الخطط المصرية ، والتأثير على حرية الحركة للسياسة المصرية وعلى حق مصر في اختيار أنسب البدائل وأكثرها فاعلية .

(د) إن كل هذه الحقائق والمعطيات تؤكد حتمية شن حرب سريعة ، لا يطول مداها الزمنى ولا يتسع مجالها الجغرافى .. بحيث لا تتحول نتائجها الإيجابية إلى سلبيات من وجهة نظر القوى العظمى .. تدفعها إلى التدخل وفرض كلمتها على الموقف . ولكن في نفس الوقت يجب أن تحمل هذه النتائج قدرا كبيرا من عنصر الحسم .. بتحقيق أهداف استراتيجية مؤثرة خلال فترة زمنية محدودة .

رابعا : الموقف العربى وتأثيره على قرار واستراتيجية الحرب

الموقف العربى العام قبل الحرب

لم تكن مصر لتضيِّع السنوات الثمينة التى سبقت الحرب سدى ، بل قضتها في العمل الدؤوب

من أجل تدعيم قدرتها الذاتية البشرية والمعنوية .. السياسية والعسكرية . وكان على مصر قبل أن تتخذ قرارها باستخدام القوة العسكرية .. أن تكون على يقين كامل من أنها أصبحت تستند على عدة عناصر مختلفة للقوة .. سواء على مستواها الذاتى أو على المستوى العربى . كذلك كان عليها أن تتأكد من أن استخدام القوة العسكرية سوف ينفذ فى ظروف عربية مواتية نسبيا .. وبأسلوب قادر على أن يهيىء الفرصة للدول العربية المتطلعة للمشاركة باستخدام باقى عناصر القوة المتاحة لديها ، لاستكمال تحقيق الأهداف السياسية للحرب ، وفرض السلام على إسرائيل . **فماذا كانت صورة الموقف العربى قبل الحرب ؟**

فى الواقع لم يكن الموقف العربى قبل الحرب - وحتى بعد النجاح الساحق الذى حققته مصر فى اليوم الأول للحرب - واضحا أو حاسماً ، فقد ظل شبح كارثة عام ١٩٦٧ جاثما على الموقف العربى .. وبقيت آثاره تفرض المحاذير والمخاوف على الفكر العربى . لذلك فعندما عرضت مصر فكرة المعركة على دول المشرق العربى ، اختلفت ردود الفعل وتباينت أبعادها .. ليس فقط بسبب الخوف من تكرار مأساة ١٩٦٧ ، ولكن كذلك لأسباب محلية خاصة .

كانت الساحة العربية من أهم المجالات التى ركزت عليها القيادة المصرية فى تحركاتها السياسية قبل الحرب .. من منطلق أن الدول العربية ، هى بلا جدال أمة واحدة لها تاريخها المشترك وثقافتها العربية ومصيرها الواحد .. وفى نفس الوقت قوة لها ثقلها فى المحيط الدولى .. لا يمكن للعالم أن يتجاهلها أو يستهين بقدراتها .

رؤية مصر وضوابط تحركها عربيا

لقد رأت مصر أنه ليس من المعقول منطقيا ، أو المقبول عمليا أن تخوض مصر مثل هذه الحرب القومية المصيرية ، لصالحها ولصالح أمتها العربية ، وهى بمعزل عنها .. أو أن تحمل وحدها على كاهلها مسئولية تاريخية جسيمة ، وتتكفل وحدها بمهمة قومية على هذا المستوى .. دون أن تشرك قيادات الأمة العربية فى تحمل قدر من هذه المسئولية ، والاستفادة فى نفس الوقت من القدرات العربية المتاحة بأى قدر منها وأيا كانت نوعيتها .

وفى الحقيقة كانت مصر - وهى تواجه مهمتها القومية الشاقة بمفردها أو بالتعاون مع سوريا - فى حاجة ماسة إلى الدعم العربى السياسى والمعنوى على أقل تقدير .. إن لم يكن الدعم المادى والعسكرى . فقد كان الموقف السياسى العسكرى الذى تواجهه مصر شديد التعقيد . فهى تدخل حربا بما تحت يدها من أسلحه ومعدات ، وليس بما تحتاجه منها .. وذلك نتيجة للسياسة السوفيتية التى حرمت مصر من الحصول على احتياجاتها من الأسلحة والمعدات الضرورية التى تمكنها من تحقيق أهداف أمتها العربية .

كانت مصر تدرك تماما صعوبة تحقيق أى تضامن عربى حقيقى فى ظل أوضاع عربية / عربية يكتنفها الكثير من الخلافات والسلبيات . فقد كانت آثار كارثة ١٩٦٧ وتداعياتها مازالت تخيم

على الساحة العربية ، وتفرض عليها مناخا من الخوف والحذر .. بينما يتعرض العالم العربى لحرب نفسية ضارية .. تحاول أن تعمق عناصر الفرقة ، وتزيد من عوامل التمزق والضياع العربى .. وكانت هذه الحرب المخططة قد بدأت فعلا فى النيل من عناصر الثقة بين القيادات العربية .

من أجل هذه الظروف المتشابكة .. انحصر هدف مصر المبدئى - فى المراحل الأولى من الاتصالات - أن تواجه الآثار السلبية للحرب النفسية المعادية ، وأن تسعى إلى تنقية المناخ العربى.. وإزالة ماعلَق به من شوائب ورواسب ثقيلة تجمعت عبر سنين من الشقاق والتناقض ، حتى يمكن تحقيق حد أدنى من التضامن العربى كإجراء ضرورى لازم سواء لمرحلة التمهيد للحرب ، أو مرحلة الحرب ذاتها ، أو مرحلة النشاط السياسى التى ستعقب الحرب .

لذلك وضعت مصر لتحركها العربى السياسى ثلاثة ضوابط جوهرية تحكم هذا التحرك وتساعد على تحقيق أهدافها .. وهذه الضوابط هى :

- **الأول** : التعامل مع كل الدول العربية بصدق وأمانة وتقدير .. دون تفرقة ، ودون تصنيف لنظم الحكم العربية بين ما يسمى بالنظم الرجعية والنظم التقدمية .
- **الثانى** : ألا تطالب مصر أى دولة عربية - رغم احتياجاتها وتأكيدها حتمية المعركة - أن تحارب معها وألا تحاول أن تدفع أى طرف عربى نحو المساهمة المباشرة فى الحرب . بل تترك الباب مفتوحا أمام الدول العربية لتقدم كل منها ما تراه من إمكانيات أو قدرات حسب رغبتها - وفى الوقت الذى تراه مناسبا - سواء كان سلاحا أو مالا أو بشرا أو مجرد تأييد سياسى ومعنوى .
- **الثالث** : حددت مصر الهدف النهائى الذى تسعى إليه من تحركاتها العربية .. ليكون : « خلق مناخ عربى صالح ومهيأ للحرب القادمة .. وإجراء تنسيق بين المواقف العربية ثم حشد الإمكانيات العربية المتاحة » .

تحرك مصر عربيا

لم تبدأ مصر تحركها عربيا من فراغ ، فقد كانت لها اتصالاتها السياسية القوية والواضحة .. التى وطدت علاقاتها الأخوية مع العديد من الدول العربية ، وفى مقدمتها المملكة العربية السعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة . وقد راعت مصر أن تتم اتصالاتها العربية الواسعة فى هدوء كامل ، وفى نطاق من السرية المطلقة . وفى هذا الإطار ، رأت مصر عدم اللجوء إلى أى إجراء جماعى على المستوى العربى .. بمعنى الدعوة لعقد مؤتمر قمة عربية أو اجتماع على مستوى الجامعة العربية . لذلك اعتمدت مصر فى اتصالاتها على أسلوب الاتصالات الثنائية .. من خلال زيارات عديدة قام بها رئيس الجمهورية وعدد من الوزراء والممثلين الشخصيين إلى العديد من الدول العربية ، بغرض مناقشة القضايا المتعلقة بالمعركة المنتظرة على هذا المستوى الثنائى .. حتى لا توحى أى مناقشات عربية موسعة لإسرائيل بأى استنتاجات قد تضر المعركة المقبلة وتفصح عن

أسرارها .. الأمر الذى قد يعرض الخطط المصرية لمصاعب لا يمكن تقدير أبعادها أو مواجهتها ، وربما أدت إلى فشل هذه الخطط حتى قبل تنفيذها .

وفى إطار هذا النشاط السياسى المكثف ، بدأت الاتصالات على مستوى وزير الحربية الفريق أول أحمد إسماعيل .. الذى قام بعدة جولات عربية دارت جميعها حول حتمية المعركة وحتمية النصر بأى ثمن . وكانت هذه الجولات تمثل خطوة مهمة على الطريق السياسى للحرب على المستوى العربى . وقد شملت كلا من المملكة العربية السعودية ودولة الكويت فى أبريل ١٩٧٣ ، ثم دولة الكويت والعراق فى مايو ١٩٧٣ ، والسودان والصومال فى يوليو ١٩٧٣ . وعندما اقترب موعد الحرب ، وتحدد تاريخها فى شهر أغسطس ١٩٧٣ - بالتنسيق مع سوريا - بدأ الرئيس السادات جولة عربية فى نفس الشهر ، زار خلالها كلا من المملكة العربية السعودية وقطر وسوريا .

التوجهات العربية ودورها فى التأثير على استراتيجية الحرب

كان الموقف العربى الذى تم استطلاعه وتحديد أبعاده .. إحدى الركائز المهمة التى بنى عليها قرار الحرب واستراتيجيتها . فقد أسهم هذا الموقف بتنوعاته المختلفة فى تحديد الهيكل الاستراتيجى لمسار الصراع والإطار السياسى الذى يحكم تطوراته .. بما يحقق تكامل العمل العربى المشترك .. العسكرى والسياسى والاقتصادى .. فى استراتيجية شاملة على المستوى القومى العربى . **وقد أخذت توجهات الدول العربية ستة اتجاهات تضمنت الآتى :**

(أ) وجود إجماع عربى على أن استمرار وقف إطلاق النار سيترتب عليه تجميد القضية وضياع الحق العربى .. وأن كسر حالة « اللاسلم واللاحرب » لن يتم إلا من خلال عمل حاسم تتوافر فيه ضمانات النجاح وتشارك فيه القدرات العربية المتاحة .. عسكريا وسياسيا واقتصاديا .

(ب) كان هناك اتفاق وتفاهم مع بعض الدول العربية حول الدعم المباشر للمعركة .. حسب إمكانيات كل بلد عربى يريد أن يسهم فى المعركة . فضلا عن الموقف المتميز لعدد من دول البترول العربية - ومن أبرزها المملكة العربية السعودية والإمارات والكويت - من حيث استعدادها للإسهام فى عمل عربى مشترك .. يضمن خلق « جبهة عربية متماسكة » عند اشتعال الحرب ، وفرض « مواجهة سياسية اقتصادية شاملة » مع إسرائيل والدول الغربية المساندة لها .

(جـ) اكتفاء عدد من الدول العربية بالوعد بتقديم المعاونة عندما تبدأ المعركة .. وتمثل هذه الدول الجانب الذى لم يكن على ثقة من قيام مصر بشن الحرب .

(د) تحفظ عدد محدود من الدول العربية بشأن عدم تمكنها من تقديم أى عون فى الحرب المقبلة . وتمثل هذه الدول ، الجانب الذى سيطرت عليه مشاعر الخوف والتردد .. وبالتالى

العزوف عن المشاركة فى المعركة . وكانت الأردن أكثر الدول تردداً وحرصا على عدم المشاركة خوفا من الفشل ، رغم أنها إحدى دول المواجهة مع إسرائيل .

(هـ) مشاركة ثلاث دول عربية مشاركة عسكرية رمزية .. فأرسلت بعض وحدات عسكرية قبل قيام الحرب .. وهى على سبيل الحصر : الكويت ـ وحدة مشاة .. وأرسلت فى مرحلة مبكرة فى أعقاب حرب يونيو ١٩٦٧ وتمركزت فى جبهة القناة . والعراق ـ سرب طائرات مقاتلة من طراز « هوكرهنتر » البريطانية الصنع . وليبيا ـ سرب طائرات مقاتلة من طراز « ميراج » الفرنسية الصنع (لم تشترك فى القتال) .

(و) كانت سوريا هى الدولة العربية الوحيدة التى تم التفاهم والتعاون الكامل معها حول شن الحرب ضد إسرائيل .. باعتبارها دولة مواجهة وشريكة مباشرة لمصر فى الحرب .. مع وجود اقتناع مشترك بحتمية المعركة والقيام بعمل عسكرى قوى يفتح الطريق نحو تحرير الأرض العربية ويساعد على استردادها . ولم تسلم سوريا من التعرض لضغوط الاتحاد السوفيتى لمنعها من الاشتراك فى أى حرب مقبلة .. إلا أن هذه الضغوط لم تؤثر على القرار السورى القومى وعلى إصرارها على التعاون الكامل مع مصر فى شن الحرب ضد إسرائيل .

والواقع أن قيادة مصر لم تكن تسعى فى هذه المرحلة إلى تحقيق موقف عربى جماعى قوى .. فذلك لم يكن من المتوقع حدوثه قبل أن تبدأ مصر فى ممارسة مسئوليتها التاريخية .. عندما تشن عملياتها الحربية ضد إسرائيل وتكسر وقف إطلاق النار .. حينئذ سوف تتحقق وحدة الكلمة ووحدة العمل .

وكان ذلك هو الاتجاه الذى عملت مصر على أساسه على الصعيد القومى العربى ـ والذى يعتبر من أهم إنجازات العمل السياسى المصرى على الساحة العربية قبل شن الحرب فى أكتوبر ١٩٧٣ ـ وذلك لسببين :

(أ) أن كافة الجهود الواسعة التى بذلتها مصر في الاتجاهات الأخرى ، ما كانت لتثمر ثمرتها المرجوة دون أن يكون مناخ العالم العربى مهيأ للحرب .

(ب) أنه لولا هذه الجهود التى سبقت الحرب ، لما تفجر العمل العربى ، ولما جاءت ردود الفعل بالسرعة والقوة التى حدثت بهما بمجرد نشوب الحرب .. الأمر الذى جعل للوجود العربى دوره الحاسم فى الموقف السياسى بعد ذلك .

وبفضل هذه الجهود النشيطة فرضت الأمة العربية ـ بمجرد اشتعال الحرب ـ وجودها واحترامها على العالم وحظيت بتقديره . كما أنها أبرزت حقيقة قدراتها عندما توحد كلمتها وتنسق جهودها وتحشد إمكانياتها السياسية والاقتصادية .. حتى أن وسائل الإعلام الغربية أطلقت على المجموعة العربية فى أعقاب حرب أكتوبر ١٩٧٣ ، « القوة السادسة فى العالم » ، التى تأتى بعد

القوى الخمس الكبرى (الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى واليابان والصين والمجموعة الأوروبية) .

التعاون مع سوريا

لا يمكننا أن نترك الحديث عن الموقف السياسى العربى قبل حرب أكتوبر ، دون أن نخص التعاون مع سوريا - شريكة المعركة - بكلمة مبدئية ، تؤكد مدى ما يمكن أن يكتسبه العمل المشترك المخلص والجاد من فاعلية ، وما يحققه من نتائج خاصة فى اللحظات الحاسمة من تاريخ أمتنا سواء القديم أو المعاصر . فقد كان هناك اعتقاد سائد متأثر بتجارب سابقة - خاصة بعد فشل تجربة الوحدة بين مصر وسوريا فى عام ١٩٦١ .. وفقدان الثقة على المستوى العربى - بصعوبة تحقيق تعاون حقيقى أو تنسيق عسكرى بين مصر وسوريا .. ظنا أن المناخ السياسى لم يكن مهيأ لذلك . ولكن أصحاب هذا الرأى لو رجعوا إلى تجارب التاريخ ، فسوف يجدون أمثلة رائعة ومتكررة للتعاون الناجح بين مصر وسوريا .. فمنذ قرون بعيدة كان لهما دائما دورهما الخالد معا فى الذود عن العروبة والدفاع عن الإسلام ضد الغزوات الأجنبية التى حاولت اجتياح المنطقة . هكذا قال التاريخ عندما تحدث عن « المغول » ، كما أكد ذلك مرة أخرى عندما تعرض للحروب الصليبية ضد العالم العربى .

أما فى زمننا المعاصر ، وفى ظل الأوضاع القائمة فى قلب العالم العربى منذ قيام إسرائيل فى عام ١٩٤٨ .. فإن أبسط قواعد المنطق الاستراتيجى والحساب العسكرى تؤكد أن التعاون المخلص والتنسيق العسكرى الكامل بين مصر وسوريا يمكن أن يحققا نجاحا عسكريا كبيرا ، وأن البلدين من الناحية الجيواستراتيجية يشكلان فكى كماشة يمكن أن تطبق على العدو المشترك ، وتستطيعان معا تحطيم ضلوعه وشل حركته حين يضطر للقتال فى جبهتين متباعدتين يفصل بينهما حوالى ٦٠٠ كيلو متر . من هذه المنطلقات التاريخية والجغرافية والاستراتيجية والقومية ، كان لزاما أن تبدأ الاتصالات الجادة بين مصر وسوريا من أجل إيجاد تعاون عسكرى وسياسى وثيق ، وتنسيق كامل ، وترتيب دقيق وسليم ، لشن عمل عسكرى مشترك وحاسم ضد إسرائيل .

وتحقيقا لهذه الفكرة تعددت زيارات الفريق أول أحمد إسماعيل - بصفته قائدا عاما للقوات المسلحة الاتحادية - لسوريا ، حتى بلغت خمس زيارات فى ظرف عشرة أشهر .. كان هدفها تنسيق جهود القوات المسلحة فى البلدين تمهيدا للقيام بعمل عسكرى مشترك ضد إسرائيل .. نابع من الاتفاق السياسى بين القيادة السياسية المصرية والسورية .

تمت أول زيارة فى شهر نوفمبر ١٩٧٢ ، بعد مرور أسبوعين فقط على تعيين أحمد إسماعيل وزيرا للحربية وقائدا عاما للقوات المسلحة المصرية . وبدأ التنسيق الجدى بين القوات المسلحة المصرية والسورية فى شهر يناير ١٩٧٣ ، بعد أن عين الفريق أول أحمد إسماعيل قائدا عاما للقوات المسلحة الاتحادية . وفى مارس ، تمت أول زيارة للتنسيق ، واشتملت على وضع الدراسات المبدئية والتخطيط للعمليات المشتركة ، وبحث احتمالات يوم الهجوم وساعة الصفر .

وخلال شهرى مايو ويونيو ١٩٧٣ ، تم تحديد الهدف الاستراتيجى العسكرى للعملية الهجومية المشتركة « بدر » ووضع فكرتها العامة . أما شهر أغسطس ، فقد شهد قمة النشاط بين القيادتين وأجهزة القيادة العامة . ففى الإسكندرية ، عقد اجتماع للقيادتين المصرية والسورية حضره الرئيسان السادات والأسد . وكان اجتماعا حاسما حدد الشهر واليوم لبدء الحرب .. وكان الرأى قد استقر على اختيار شهر أكتوبر ٧٣ على أن تبدأ العمليات يوم ٦ أكتوبر الموافق ١٠ رمضان . واستمرت أعمال التنسيق على أشدها كلما اقترب موعد الحرب . وتمت الزيارة الأخيرة للفريق أول أحمد إسماعيل لدمشق يوم ٣ أكتوبر ١٩٧٣ ، أى قبل الحرب بثلاثة أيام . وفى هذه الزيارة روجعت آخر التعليمات ، ووضعت آخر اللمسات للعملية الحربية المشتركة « بدر » ضد إسرائيل .. والتى بدأت بعد ظهر يوم ٦ أكتوبر ١٩٧٣ .

التصور المصرى لمسار التعاون العربى عند اشتعال الحرب

استقر التصور المصرى بالنسبة لمسار الصراع الشامل بين العرب وإسرائيل على عدة نقاط :

(أ) بالنسبة للدول العربية ـ فيما عدا سوريا ـ سيحتاج الأمر لمرور بعض الوقت بعد نشوب الحرب قبل أن تتفجر المعركة السياسية والاقتصادية العربية ضد القوى المساندة لإسرائيل .. وذلك فى إطار الاستفادة من النتائج العسكرية الاستراتيجية التى ستحققها القوات المسلحة المصرية والسورية فى دعم وتعزيز هذا الموقف الاستراتيجى الجديد من أجل تحقيق الأهداف القومية وعلى رأسها تحرير الأرض العربية المحتلة .

(ب) فى هذا الإطار العام تتحمل مصر وسوريا مسئولية القيام بعمل عسكرى حاسم فى سيناء والجولان يقلب موازين القوى ويكسر حالة اللاسلم واللاحرب ، ويهيىء الظروف المواتية لاستخدام باقى عناصر القوة العربية الشاملة .. فى استكمال المسيرة نحو تحقيق أهداف الصراع .

(جـ) بعد نشوب الحرب ، فإن الأمل معقود على تحرك واسع النطاق للقوى العربية .. يوسع من دائرة المواجهة بين إسرائيل والعرب .. بحيث لا يقتصر العمل العربى المشترك على مصر وسوريا وحدهما بل يستوعب الجبهة العربية كلها .. ولا يكتفى باستخدام القوة العسكرية فقط بل يضاف إليها القوى العربية الاقتصادية والسياسية .

(د) تتمثل القوة الاقتصادية المتاحة للعرب فى استخدام سلاح البترول ، والأرصدة العربية فى الخارج ، والعلاقات الاقتصادية مع القوى الداعمة لإسرائيل .. بحيث تشكل ضغطا اقتصاديا عربيا هائلا على قوى الغرب من أجل إجبار هذه القوى على تعديل مواقفها وتأييد الحقوق العربية المشروعة .

(هـ) أما القوة السياسية ، فتتمثل فى الممارسات السياسية والدبلوماسية العربية على الساحة

الدولية ، والساحات الإقليمية الأخرى ، والساحة الإفريقية ، والساحة الإسلامية .. من أجل دعم الحق العربى والوقوف إلى جانبه ، وتعميق العزلة الدولية التى تعانى منها إسرائيل .. فى إطار من التضامن العربى ووحدة العمل العربى .. الذى يعكس أقوى صورة معاصرة .. وبشكل فعال وقادر على فرض الإرادة العربية وحماية المصالح القومية .

خامسا : موقف الجبهة الداخلية المصرية وحتمية الحرب

الجبهة الداخلية من حيث الشكل

كان لزاما على القيادة السياسية المصرية ، قبل اتخاذ أى قرار بشأن الحرب ، أن تضع فى اعتبارها موقف الجبهة الداخلية فى مصر وتوجهاتها السياسية والوطنية . وكان شعب مصر فى ذلك الوقت قد تحمل على مدى خمسة وعشرين عاما أكثر مما كان متصورا . إذ كانت الأعباء التى تحملها الشعب سواء المادية أو المعنوية فادحة .. ساعده على ذلك الإيمان العميق بحقه واستعداده الكامل للتضحية فى سبيل استرداده .

أما القوات المسلحة فقد تحملت وحدها نتائج مأساة عام ١٩٦٧ ، وشربت كأسها المرة رغم أنها كانت الضحية الأولى لهذه المأساة . ولذلك فقد انتظرت على مضض لحظة الثأر واسترداد الكرامة ، لكى تؤكد للعالم أجمع أن ما حدث فى عام ١٩٦٧ لم يكن نهاية العالم بالنسبة لمصر وللعرب كما ادعت إسرائيل .. ولكنها كانت انتكاسة لن تتكرر ، وأن نتائج تلك الحرب لم تكن تمثل حقيقة القدرات العربية أو حقيقة موازين القوى بين العرب وإسرائيل ، وأن تكشف فى نفس الوقت عن معدن شعب مصر الأصيل وعن مدى حرصه على الكرامة وعلى محو مرارة الهزيمة .

لذلك لم يكن مقبولا لدى الشعب أو قواته المسلحة أن تتوقف عجلة الصراع مع إسرائيل - تحت أى ظرف من الظروف - عند هذا الحد ، أو أن تكون آخر معالم تاريخ هذا الصراع هو هزيمة يونيو ١٩٦٧ ، وأن تبقى هذه الهزيمة حقيقة لم تمح .. تصفع وجه الأجيال القادمة كلما راجعت تاريخ مصر المعاصر .

لقد كان هذا هو الرأى الذى أجمع عليه شعب مصر منذ اللحظة التى أعلن فيها رفضه للهزيمة فور وقوعها فى عام ١٩٦٧ .. عندما خرجت جموعه وحشوده بعد ساعات من وقف إطلاق النار ، واستمرت خلال يومى ٩ ، ١٠ يونيو ١٩٦٧ تطالب القيادة السياسية بالبقاء فى مواقعها من أجل الثأر . لذلك كان لابد - مهما طالت السنون - أن تأتى المعركة ، بعد أن توفر لها كل ما هو مستطاع من أسباب النجاح .. وحتى تزيح عن كاهل شعب مصر عبء الهزيمة التى تحملها .

الجبهة الداخلية من حيث المضمون

كان ذلك الوصف يختص بالشكل الذى عاشه شعب مصر خلال سنوات ما بين الحربين .

أما من ناحية المضمون ، فقد كان لمصر أرض غالية احتلتها إسرائيل بالقوة المسلحة فى عام ١٩٦٧ ، ورفضت التخلى عنها ، كما رفضت بصلف وتعنتت كل الجهود السياسية والمبادرات الدبلوماسية التى بذلت على مستوى المجتمعات العالمية والإقليمية .. من أجل تحقيق سلام عادل مع العرب . ولم تكن مصر مستعدة بأى شكل من الأشكال أن تتخلى عن شبر واحد من أرضها المحتلة ، أو أن تقبل أى تنازل عن سيادتها وأن ترضخ لشروط الإذعان التى تريدها إسرائيل .

هكذا أصبحت الحرب من وجهة نظر مصر - ليست فقط صراعا عادلا لابد أن تخوضه .. ولكنها حق وضرورة معنوية لا يمكن التنازل عنها . فهى حرب مشروعة تشن من أجل استرداد حق مغتصب .

كانت مصر تتسابق مع الزمن من أجل استكمال الاستعدادات الهائلة التى جرت .. إذ كانت تعلم أن الوقت ليس فى مصلحتها ، وأن مروره يعنى مزيدا من تكريس الاحتلال الإسرائيلى وتحويله إلى أمر واقع يصعب تغييره . إن مرور الوقت يعنى إتاحة الفرصة لإسرائيل لتثبيت أقدامها فى الأراضى المحتلة والعمل على استقطابها . لذلك ، ورغم كل المعوقات وكل السلبيات السياسية والعسكرية التى كانت تواجه مصر ، كان لابد أن تستمر فى استعدادها للحرب باعتبارها التحدى الأكبر الذى لا مفر من التصدى له . والذى يتطلب أن تلقى مصر بكل ثقلها خلف قواتها المسلحة .. تؤازرها وترقب استعدادها لخوض معركة المصير .. تدعمها وتحمى ظهرها . كما كان لزاما مساندة العمل السياسى والدبلوماسى الذى استمر سنوات من أجل أن يهيىء أفضل مناخ سياسى يمكن أن تدور فيه هذه الحرب . إنها حرب عادلة وواجب وطنى وقومى يجب أداؤه لاستعادة الحقوق المغتصبة .

وأخيرا ، ففى ضوء العوامل التى استعرضتها ودرستها القيادات السياسية والعسكرية المصرية ، وما تضمنته من تقديرات سياسية وعسكرية .. استراتيجية واقتصادية .. خاصة بالساحة الدولية والساحات الإقليمية والمواقف العربية والداخلية ، استقر الرأى على أن استخدام القوات المسلحة ضرورة حتمية لتغيير الموقف السياسى والميزان الاستراتيجى فى المنطقة فى إطار الصراع العربى الإسرائيلى .

وكان طبيعيا أن عملية صنع القرار السياسى لشن الحرب تبدأ أولى مراحلها الخاصة ببحث واختيار افضل أساليب استخدام القوات المسلحة .. بالشكل الذى يحقق التوازن المطلوب بين الأهداف السياسية الموضوعة - مرحلية كانت أم نهائية - وبين ما يمكن أن تنجزه القدرات والإمكانيات العسكرية المتاحة فعلا من مهام وما تحققه من أهداف .

وهذا يعنى ضرورة تحديد شكل الحرب ومستوى الصراع المسلح .. وفقا للإطار السياسى المحدد ، والبعد الاستراتيجى المناسب للاستخدام الناجح للقوات المسلحة فى الحرب المقبلة .

الفصل السادس

كيف صُنع القرار السياسى للحرب

أولا : إقرار مبدأ استخدام القوة العسكرية

البناء التدريجى لعملية صنع القرار

استعرضنا الخلفية السياسية للصراع خلال السنوات التى سبقت حرب أكتوبر ١٩٧٣ ، وانتهينا إلى متابعة الجهود السياسية والدبلوماسية الخاصة بالتمهيد للحرب وتهيئة المناخ السياسى العالمى الملائم لتقبلها . إن مراجعة هذه الجهود المكثفة والمتصلة السياسية والدبلوماسية والخطوات العملية المتخذة خلال عامى ١٩٧٢ و ١٩٧٣ .. تؤكد لنا أن صنع القرار السياسى لشن الحرب لايمكن أن يتم بصورة عشوائية أو متسرعة لأنه يتعلق بمصير الوطن والأمة . لذلك يجب أن يتوافر له أكبر قدر من المعلومات والتحليلات والدراسات والتقديرات .. التى تؤسس قاعدة فكرية واعية للقرار ، وتتيح له رؤية سياسية واضحة وهدفا سياسيا استراتيجيا محددا لا لبس فيه . لذلك فقد مرت صناعة القرار السياسى لشن الحرب بعدة مراحل استغرقت وقتا طويلا .. بدءا من مرحلة اقتناع القيادة السياسية بحتمية المعركة وأنه لابديل عنها .. وصولا إلى وضع الهدف السياسى الاستراتيجى للحرب والمهام الاستراتيجية للقوات المسلحة .

والواقع أن صنع أى قرار سياسى له علاقة بمصير الوطن ـ ومن أخطرها وأهمها القرارات المتعلقة بالحرب ـ لابد أن يتخذ شكل العملية البنائية المتدرجة حتى بلوغ ذروة القرار .. من خلال خطوات متعاقبة تقود إلى بلورة الشكل النهائى والمتكامل لهذا القرار . وبالنسبة لقرار شن الحرب ضد إسرائيل ، كانت خطوته الأولى هى توصل القيادة السياسية المصرية ـ فى ضوء معطيات الموقف السياسى الدولى والموقف الاستراتيجى العسكرى الإقليمى ـ إلى اقتناع كامل بحتمية الحرب وضرورة العمل على كسر جمود الموقف السياسى وتغيير الوضع الاستراتيجى كملجأ أخير لفتح الطريق نحو التسوية السلمية .. وذلك باستخدام القوة العسكرية . ثم أعقب هذه الخطوة خطوات تالية تم من خلالها تحديد شكل الحرب ومستوى الصراع المسلح فى إطاره السياسى .. فى ضوء دراسة متكاملة حول مفهومى الحرب المحدودة والحرب الشاملة ـ من وجهة نظر القوى الإقليمية ـ حتى يمكن تحديد البعد الاستراتيجى لاستخدام القوات المسلحة بالأسلوب الأمثل لتحقيق الأهداف .. مع الوضع فى الحسابات احتمالات التعاون العربى المشترك والتنسيق الاستراتيجى بين مصر

وسوريا . ثم أتت الخطوة الأخيرة فى صناعة قرار الحرب ، والتى تضمنت تحديدا دقيقا لمكونات القرار والتى تشتمل على : الهدف السياسى الاستراتيجى للحرب ، والهدف الاستراتيجى العسكرى ، وأخيرا المهام الاستراتيجية للقوات المسلحة .

ما أخذ بالقوة لايسترد بغير القوة

مع منتصف عام ١٩٧٢ ، كان قد مضى خمس سنوات على احتلال إسرائيل لأجزاء مهمة من تراب ثلاث دول عربية .. لم تبد خلالها بارقة أمل واحدة فى إمكان التوصل إلى حل سياسى يعيد الأراضى المحتلة إلى أصحابها ، ويعترف بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطينى . فبقدر مابذل من جهود سياسية أو دبلوماسية سواء على المستوى العربى أو الإقليمى أو الدولى .. منذ صدور قرار وقف إطلاق النار فى يونيو ١٩٦٧ ، لإيجاد حل عادل لأزمة الشرق الأوسط - خاصة صدور قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ فى نوفمبر ١٩٦٧ ، الذى أدان الاستيلاء على الأرض بالقوة ، وطالب بانسحاب كامل من الأراضى التى احتلت فى يونيو ١٩٦٧ - بقدر هذه الجهود كان التعنت والرفض الإسرائيليين لكل الجهود ولكل المبادرات التى طرحت . بل حاولت إسرائيل فرض إرادتها على مصر - باستغلال الدعم السياسى والعسكرى الأمريكى لها - وتكريس الأمر الواقع فى الأراضى العربية ، وإنهاء أزمة الشرق الأوسط على نحو يحقق لها سيطرة شبه مطلقة على المنطقة العربية .

وهكذا بعد كل هذه التجارب المريرة والمبادرات الدبلوماسية الفاشلة ، خلصت مصر إلى حقيقة واحدة مؤداها : **أنه فى ظل الظروف السياسية والعسكرية السائدة .. لن تقبل إسرائيل التخلى طواعية عن الأرض العربية المحتلة** . لذلك لافائدة ترجى فى إمكان قبولها لأى حل سلمى ، أو التوقف عن تهديدها المستمر للعرب ومحاولات ردعهم بـ « اليد العليا والذراع الطويلة » .

وهنا لابد من ذكر حقيقة من أجل الحق والتاريخ .. فإن ماتوصلت إليه القيادة المصرية فى عام ١٩٧٢ بشأن حتمية المعركة ، لم يكن سوى تأكيد لما سبق أن توصلت إليه منذ سنوات .. حين أرسى الرئيس عبدالناصر مبدأ حيويا يقول : « **إن ما أخذ بالقوة لايسترد بغير القوة** » ، وشكَّل قاعدة البناء من أجل المعركة منذ عام ١٩٦٧ .

والواقع أن القيادة المصرية قد أسست اقتناعها الكامل بحتمية المعركة على حقيقتين تمثلان موقف مصر وموقف إسرائيل تجاه قضية الأرض والسلام ، وهما :

(أ) إن مصر شعبا وحكومة وقوات مسلحة .. ترفض بشدة أى حل سياسى يقوم على أساس هزيمة يونيو ١٩٦٧ .. قبل أن تثأر لكرامتها وتسترد أرضها بالقوة .

(ب) إن إسرائيل ترفض التخلى عن الأرض ، وهى سادرة فى غيِّها وغرورها . لذلك فلا بديل عن استخدام القوة العسكرية .. كوسيلة حتمية لخلق وضع استراتيجى وسياسى جديد يجبر اسرائيل على التخلى عن الأرض المحتلة .

وخلال النصف الأول من عام ١٩٧٢ .. كان رأى القيادة السياسية المصرية قد استقر على أن « قرار المعركة لم يعد يحتمل مزيدا من الانتظار » . **ويلاحظ هنا أنه من منتصف هذا العام ،**

بدأت القيادة المصرية تتخذ خطوات سياسية وتنظيمية حاسمة على الساحة المصرية قبل التوصل للقرار النهائى للحرب :

(أ) تحرير الإرادة والفكر المصريين وتخليصهما من معوقات الانطلاق ، بإنهاء وضع العسكريين السوفيت فى مصر ، والتخلص من الضغوط التى كان يخلقها هذا الوجود لمنع مصر من اتخاذ قرار الحرب .

(ب) تحديد دقيق لأبعاد موقف القوتين العظميين وانعكاساته على طبيعة قرار الحرب ، من منطلق أن القرار سيكون ضد إرادة هاتين القوتين ، ورغبتهما - السابق إعلانها فى بيان مايو ١٩٧٢ - فى فرض « **الاسترخاء العسكرى** » على الموقف فى الشرق الأوسط .. مع الحفاظ على الاتصالات المفتوحة معهما .

(جـ) تغيير القيادة العسكرية المصرية .. تحقيقا للانسجام الحتمى بين فكرها وفكر القيادة السياسية بشأن قرار الحرب . وإعطاء إشارة للقيادة الجديدة فى أكتوبر ١٩٧٢ ببدء الاستعداد لشن الحرب .

(د) استطلاع واسع للموقف العربى من المعركة ، ودراسة مدى استعداد الدول العربية للمشاركة فى الصراع الشامل العسكرى والاقتصادى والسياسى .

ثانيا : تحديد مستوى الصراع المسلح وشكل الحرب

حول طبيعة الحرب

بعد أن استقر رأى القيادة السياسية المصرية على حتمية استخدام القوة المسلحة كضرورة معنوية ومادية ، سواء لرد الاعتبار لمصر أو لاسترداد الأرض المغتصبة .. كان طبيعيا أن تكون الخطوة التالية هى بحث وتحديد طبيعة الحرب ، واختيار أفضل أساليب استخدام القوة المسلحة بنجاح من حيث شكل ومستوى الصراع .. وحتى يمكن الانتقال بعد ذلك إلى مرحلة تحديد الأهداف السياسية والاستراتيجية المطلوب تحقيقها ، والمهام العسكرية القادرة على تحقيق هذه الأهداف .

ففى ضوء التحليل السياسى الذى سبق أن استعرضناه ، والذى اتخذ القرار المبدئى باستخدام القوة العسكرية على أساسه .. من أجل كسر وقف إطلاق النار - بعد أن ظل ساريا منذ تنفيذ « مبادرة روجرز » فى أغسطس ١٩٧٠ - وتحقيق هدف تغيير الوضع الاستراتيجى والموقف السياسى .. وفى أثناء وضع التقديرات والدراسات العديدة التى أجرتها القيادة العامة المصرية حتى أواخر عام ١٩٧٢ .. أثيرت تساؤلات مهمة فى هذه المرحلة المبكرة من رحلة صنع القرار السياسى .. حول مستوى الصراع المسلح وشكل الحرب ، وهل يتخذ مستوى « الحرب المحدودة » أم « الحرب الشاملة » ، كذلك حول الأسلوب الأمثل لاستخدام القوة العسكرية المتاحة والذى يمكن من خلاله تحقيق أفضل النتائج الاستراتيجية الحاسمة .. ومدى دورها فى تحقيق الهدف القومى

الاستراتيجى .. فى إطار القيود السياسية والاستراتيجية التى تفرضها معطيات الموقف الإقليمى والدولى على طبيعة العمل العسكرى ومدى تأثيرها على تحديد شكله ومستواه .

وقبل أن نتعرض لما انتهى إليه بحث هذه التساؤلات ، أرى من الأهمية بمكان تناول المفاهيم الخاصة بتحديد مستوى الصراع المسلح وشكله بشىء من الإيضاح .. وهل يقتصر مستواه على « **الحرب الإقليمية المحدودة** » أم يصل لمستوى « **الحرب الإقليمية الشاملة** » ؟ مع تحديد الفارق الكبير بين المستويين والمقاييس الدقيقة لكل منهما .. سواء فى إطار مفهوم « الصراع الدولى » أو إطار مفهوم « الصراع المحلى »

الحرب المحدودة والحرب الشاملة

لقد أوجدت ظروف الحرب الباردة واستمرار الصراع الدولى فى العصر الحديث على مدى يزيد على ثلاثة عقود - تحت مظلة « الرادع النووى المتبادل » بين القوتين العظميين - العديد من المصطلحات الاستراتيجية والعسكرية التى انتشر استخدامها فى الأكاديميات ولدى خبراء الاستراتيجية طوال سنوات الحرب الباردة . وكثيرا مايختلط الأمر لدى بعض الباحثين والكتاب المحليين ، بل والقادة العسكريين ، فى التفرقة بين استخدام هذه المصطلحات لتوصيف صراع إقليمى فى إطار الصراع الدولى والاستراتيجيات العالمية للقوى العظمى والكبرى .. واستخدامها فى توصيف صراع إقليمى على المستوى المحلى وفى إطار المصادمات والاستراتيجيات الخاصة بالقوى الإقليمية . وأبرز المصطلحات فى هذا المجال هما « **الحرب المحدودة** » ، و « **الحرب الشاملة** » .

فكثيرا ماترددت الأحاديث حول مفهوم « الحرب المحدودة » بواسطة خبراء عسكريين مصريين وعرب باعتبار أن ما دار من حروب فى إطار الصراع العربى الإسرائيلى ، هو « حروب محدودة » . وقد سرى هذا التوصيف الخاطىء على « **حرب أكتوبر ١٩٧٣** » التى شنتها مصر وسوريا ضد إسرائيل ، والتى أحدثت انقلابا استراتيجيا وسياسيا فى أزمة الشرق الأوسط بعد جمود فى أوضاعها استمر خمسة وعشرين عاما .

ولعل العنصر الأساسى الذى أدى إلى مثل هذا التوصيف خاصة لحرب ١٩٧٣ .. القيد الجغرافى الذى وضعه الهدف الاستراتيجى العسكرى للحرب ، وهو قيد ارتبط ارتباطا عضويا بمحاذير عسكرية واستراتيجية وسياسية شديدة الأهمية - سوف نتعرض لها فيما بعد - حيث العنصر الحاكم هو ضمان النجاح الكامل لأى مهام عسكرية تكلف بها القوات المسلحة المصرية . ورغم أن هذا القيد الجغرافى كان يمثل قمة فى المرونة الاستراتيجية للقرار والتخطيط للحرب ، وأنه كان ضروريا من أجل تحقيق التوازن المطلوب بين الهدف السياسى الاستراتيجى .. وحجم الالتزامات العسكرية التى ستترتب عليه .. بحيث تتواءم هذه الالتزامات مع القدرات المتاحة للقوات المسلحة .. إلا أن الأمر لم يخل من انتقادات غير دقيقة أو صحيحة وجهت لهذا القيد الجغرافى .

ولكى نعطى المزيد من الإيضاح لمفهوم « الحرب المحدودة » ، لابد لنا مبدئيا أن نفرق بين

وجهتى نظر مختلفتين تماما بشأن هذا المصطلح .. وهما : وجهة نظر الاستراتيجيات العالمية التى أطلقت هذا المصطلح على الحروب المعاصرة التى تقع فى إطار هذه الاستراتيجيات وتخضع لمحاذير « التهديد النووى » . ووجهة نظر الاستراتيجيات الخاصة بالقوى الإقليمية فى إطار بحثها لمستويات الصراع المسلح الذى يمكن أن تخوضه .. فى ظل ظروف دولية تفرض عليها قيودا محددة يخضع لها الصراع المسلح من حيث شكله أو مستواه .. هذا النوع من الحروب تطلق عليه القوى العالمية مصطلح « **الحرب المحدودة** » وأحيانا « **الحرب بالوكالة** » .

من هنا كان لزاما على القوى العظمى والكبرى - وهى تمارس صراعها على مستوى العالم فى إطار الحرب الباردة - أن تضع صيغا مناسبة لأدوات الصراع المسموح باستخدامها والتى يمكن ألا تتجاوز حدود الاقتراب من المحاذير النووية المدمرة . وتبعا لذلك نشأ نوع من الحروب التى تستخدم أو تستغل بواسطة هذه القوى فى تعاملها معا على المستويات الإقليمية ، أحيانا تحت اسم « الحرب المحدودة » ، وأحيانا تحت اسم « الحرب بالوكالة » .. وهى الحرب التى تجرى بين الأطراف الإقليمية المتنازعة ، وتستخدم فيها الأسلحة التقليدية بعيدا عن المخاطر النووية .. وغالبا ما يوجه مسارها لخدمة مصالح القوى العظمى أو مصالح حلفائها الإقليميين .. بل إنها أحيانا قد تتشعب من أجل تحقيق هذه المصالح أو حمايتها . كذلك يمكن أن تنشب الحرب الإقليمية بين طرفيها الإقليميين لأسباب ذاتية ، كالحرب الباكستانية الهندية وحروب الشرق الأوسط بين إسرائيل والعرب ، خاصة حرب أكتوبر ١٩٧٣ لأنها وجهت ضد إسرائيل ضد رغبة وإرادة القوتين العظميين . ومثل هذه الحروب لاتنجو كذلك من تدخل القوى العظمى ، إما لمنع اتساع نطاقها وزيادة مخاطرها ، أو لحماية مصالحها الذاتية .. خاصة فى المناطق الحيوية من العالم كمنطقة الشرق الأوسط .

تحديد مستوى الصراع المسلح

فى هذا الإطار العام .. تم بحث المفهوم الواقعى لطبيعة الصراع المسلح القادم مع إسرائيل من حيث المستوى والشكل . ولم يكن من الممكن لنا كقوة إقليمية أن نقيس طبيعة الصراع القادم بالمعايير العالمية التى تعتبره وأمثاله « حربا محدودة » .. بينما على مستوى القوى الإقليمية تختلف المعايير ، ويمكن أن تكون الحرب محدودة أو شاملة . فقد تكون الحرب محدودة فى هدفها وشكلها ومستواها بالمفهوم المطلق لمعنى الكلمة ، أى أنها لاترمى إلى إلحاق الضرر البالغ بالخصم ، بل تكتفى بتحقيق الهدف المحدود الذى شنت من أجله .

كذلك قد تكون الحرب محدودة فى مداها الجغرافى أو منعدمة المدى الجغرافى ، كحروب الاستنزاف التى دارت فى الميدان الغربى لسنوات إبان الحرب العالمية الأولى ، أو حرب الاستنزاف التى دارت بين مصر وإسرائيل عبر قناة السويس فى عامى ٦٩ - ١٩٧٠ .. وهى حرب إقليمية محدودة بالمفهوم المطلق ، لانعدام مداها الجغرافى حيث لاتتمسك بأى أرض .. ومحدودية الأهداف والأدوات والموارد المخصصة لها من الدولة .

ولكن من ناحية أخرى ، قد تكون الحرب الإقليمية من وجهة نظر أطرافها الإقليمية المتحاربة

« حربا شاملة » .. منذ بدايتها أو فى مرحلة من مراحلها ، وإن ظلت « محدودة » من وجهة نظر الاستراتيجيات العالمية .

وتعتبر الحرب التى بدأت مصر تستعد لها فى ذلك الوقت ، وعُرفت فيما بعد بـ « حرب أكتوبر ١٩٧٣ » .. نموذجا حيا متكاملا لـ « **الحرب الإقليمية الشاملة** » . فإذا كانت حرب أكتوبر « **حربا محدودة** » من وجهة النظر العالمية ، إلا أنها من المؤكد كانت « **حربا شاملة** » من وجهة نظر الأطراف الإقليمية المتصارعة .. أى من وجهة نظر مصر وسوريا وإسرائيل . ولايعتد فى هذه التسمية بالمجال الجغرافى أو المدى الزمنى اللذين حُددا لهذه الحرب ، ولكن يعتد بمدى الحشد العسكرى والمدنى والتعبئة العامة الشاملة للدولة بكل مرافقها وبكل شعبها . لذلك فإن قرار الحرب واستراتيجيتها لم يحكمهما المفهوم العسكرى الشامل وحده ، بل ارتبطا كذلك بالمفهوم السياسى والاقتصادى للصراع .. أى بمفهوم استخدام « القوة الشاملة » .. كذلك لم تكن حربا شاملة على مستوى مصر وسوريا وحدهما ، ولكنها كانت كذلك على المستوى العربى القومى .

وهنا يجب التفرقة تماما بين التخطيط الشامل للحرب ، وبين اعتبارها حربا إقليمية محدودة على المستوى العالمى .. لابد عند التخطيط لها أن يؤخذ فى الاعتبار الضوابط التى تحكم استراتيجية الصراع الدولى فى هذه اللحظة التاريخية . وكانت هذه الضوابط العالمية من أبرز الأسباب الجوهرية المؤثرة على القرار السياسى للحرب ، وعلى استراتيجية الصراع التى اعتمدت فى استكمال تحقيق الهدف الاستراتيجى القومى على استخدام كل الجوانب المتاحة من القوة العربية الشاملة ، والتى تضمنت إضافة إلى الجانب العسكرى .. الجوانب السياسية والاقتصادية والمعنوية . حيث لم تكن استراتيجيات الصراع الدولى تسمح لأى حرب إقليمية بتحقيق الحسم الكامل ، أو أن يفرض أحد طرفيها إرادته الكاملة على الطرف الآخر بالعمل العسكرى وحده ، أو بخلق أوضاع استراتيجية تؤدى إلى قهر كامل لإرادة الخصم وسلبه لسيادته الوطنية . وتعتبر الحرب العالمية الثانية (٣٩ ـ ١٩٤٥) هى آخر هذه النوعية من الحروب التى انتهت باستسلام دول المحور (ألمانيا وإيطاليا واليابان) استسلاما كاملا للحلفاء .

ولكى يكتمل لدينا وضوح الفارق بين التصور الدولى والتصور الإقليمى لمستوى الحرب .. أسوق مثالا لنوع آخر من الحروب يجمع ـ من وجهة نظر طرفى الصراع ـ بين صفتى الحرب المحدودة والحرب الشاملة معاً . فحين تتعرض دولة صغيرة أو متوسطة لعدوان دولة واحدة كبيرة أو أكثر ، كما حدث لمصر عند تعرضها للعدوان البريطانى الفرنسى عام ١٩٥٦ .. حيث اعتبرت الدولتان الكبيرتان ـ بريطانيا وفرنسا ـ هذه الحرب « حربا محدودة » بالنسبة لهما .. لأنها لم تحتج إلى تعبئة شاملة لكل مواردهما .. بينما كانت بالنسبة لمصر حربا شاملة بكل معنى الكلمة .. اقتضت منها أن تعبىء وتحشد كل طاقاتها ومواردها لمواجهة هذا الخطر الداهم ، وأعدت كل شعبها فى مواجهة هذا العدوان والتصدى له . كان هذا هو مستوى الحرب التى خاضتها مصر فى عام ١٩٥٦ .

إن هذا الوضع ، هو نفس الوضع الذى حددته القيادة المصرية كمستوى للحرب المقبلة .. التى كانت تُعد لخوضها ضد إسرائيل .. إنه مستوى « الحرب الشاملة » .

تحديد شكل الحرب

فى إطار الدراسات التى دارت فى القيادة العامة للقوات المسلحة حول طبيعة الحرب ، طرحت البدائل المفتوحة حول شكل الحرب القادمة ، ومن أبرزها بديلان :

□ **الأول** : شن « حرب استنزاف » جديدة واسعة النطاق ضد القوات الإسرائيلية الموجودة فى سيناء شرق القناة .. تكون أقوى وأكثر فاعلية من الحرب التى جرت خلال عامى ١٩٦٩ و ١٩٧٠ ، وبأسلوب أكثر تطورا وأبعد أثرا .

□ **الثانى** : شن عمل عسكرى هجومى واسع النطاق ، يتجاوز الإطار المحدود لحرب الاستنزاف .. يكون أكثر شمولا وحسما وقدرة على خلق وضع استراتيجى جديد .

وبعد دراسات مستفيضة لأهم الحلول المطروحة أمام القيادة العامة ، تم استبعاد فكرة القيام بحرب محدودة فى شكل « حرب استنزاف » جديدة .. لكثير من الأسباب الاستراتيجية والعسكرية لعل أبرزها مايلى :

(١) أن « حرب الاستنزاف » التى نفذت فى عامى ١٩٦٩ و ١٩٧٠ ، رغم إنعكاساتها السياسية والعسكرية المهمة ، إلا أنها كانت مرحلة ضرورية على طريق الصراع مع إسرائيل .. من أبرز وأهم أهدافها تيسير التحول من ظروف الهزيمة العسكرية إلى مناخ معنوى أفضل ، مع اكتساب خبرات جديدة .. كانت لازمة عند شن العملية العسكرية الرئيسية مستقبلا . بذلك تكون هذه النوعية من الحروب قد استنفدت الغرض الذى شنت من أجله .

(٢) أنه كان واضحا ان « حرب الاستنزاف » مهما استمرت هى حرب محدودة الهدف والوسائل ، لذلك فهى ليست من نوعية الحروب التى يمكنها أن تحدث تغييرا استراتيجيا حاسما فى الموقف العسكرى الاستراتيجى ، أو تصلح لتحقيق أهداف مهمة تخلق وضعا يكسر جمود الموقف السياسى الذى استمر يكتنف الموقف العام فى صراع الشرق الأوسط أعوام ٧٠ ، ٧١ ، ٧٢ ، ومعظم ١٩٧٣ . وبالتالى فإن حربا جديدة من هذا النوع لن تكون كافية لتحقيق الهدف الأساسى من المعركة القادمة .

(٣) أنه كان من المؤكد أن ترفض الاستراتيجية الإسرائيلية التورط فى حرب استنزاف أخرى .. بعد تجربتها الأولى التى أرهقت قواتها واقتصادها لأكثر من سنتين . لذلك كان من المنتظر فى حالة قيام مصر بأى محاولة عسكرية ، أن تواجهها إسرائيل برد فعل شامل وواسع النطاق لردع مثل هذه المحاولة أو غيرها .. وحسم الموقف لصالحها خلال فترة زمنية محدودة . وفى هذه الحالة ، سوف تضطر مصر لخوض عمليات عسكرية كبرى تفرضها عليها إسرائيل بعد أن تصبح المبادأة فى يدها وليست فى يدنا .. الأمر الذى سيضع مصر فى موقف استراتيجى صعب .

(٤) أنه فى حالة اكتفاء إسرائيل برد فعل مماثل ، فسوف تحاول أن يكون أبعد مدى وأكثر

تأثيرا .. بحكم ما أصبحت تمتلكه من قدرات عسكرية متطورة خاصة فى القوات الجوية .. وقدرتها على الوصول إلى عمق الأراضى المصرية . وبالتالى سيكون من الصعب السيطرة على مستوى هذه الحرب وإخضاعها لمعايير « الحرب الإقليمية المحدودة » .. وقد يتسع نطاقها وتتطور أبعادها تلقائيا لتصل إلى مستوى « الحرب الشاملة » .

(٥) إضافة لكل هذه التقديرات ، كان هناك عنصر آخر ، استجد على الموقف الاستراتيجى العسكرى الإسرائيلى فى المناطق العربية المحتلة . فقد تخلت إسرائيل بعد تجربة « حرب الاستنزاف » - مؤقتا - عن نظريتها الهجومية ، واستبدلتها طمعا بنظرية « الحدود الآمنة » .. بهدف الاحتفاظ بالأراضى التى استولت عليها ، والتحول إلى فلسفة دفاعية تقوم على التمسك بالخطوط التى وصلت إليها عند قناة السويس ونهر الأردن وهضبة الجولان باعتبارها « الحدود التى يمكن الدفاع عنها » ، وأطلقت عليها « الحدود الآمنة » .

وفى إطار هذه النظرية ، قامت إسرائيل بتحويل الضفة الشرقية للقناة إلى خط قوى من القلاع الدفاعية الحصينة ، والنقط القوية المنيعة ، والموانع المتعددة من الأسلاك الشائكة والألغام .. وقد عرف هذا الخط فيما بعد باسم « خط بارليف » . ونتيجة لهذا التطور الأساسى ، أصبحت عملية عبور قناة السويس واختراق هذه الدفاعات الحصينة أو تدميرها عملية شديدة التعقيد .. فى حاجة إلى فكر استراتيجى مبدع وأساليب جديدة فى القتال والأداء الميدانى ، وكذا لإعداد جيد وتحضير دقيق وابتعاد كامل عن النمطية .. أى أن الأمر فى مجمله أصبح يحتاج إلى عمل عسكرى غير تقليدى لم تتوقع إسرائيل مثيله .. أو تدخله فى الحسبان من قبل .

ومن العوامل المهمة التى وضعت فى الاعتبار عند تحديد شكل العمليات العسكرية المنتظرة .. رد الفعل المعادى المتوقع . ومادام من المنتظر فى كل الأحوال أن تواجه مصر - مهما كان مستوى عملياتها - عملا عسكريا رئيسيا مضادا من جانب إسرائيل ، لذلك كان ضروريا أن يكون العمل العسكرى المصرى المنتظر عملا متساويا فى قوته على الأقل من البداية مع الشكل المتوقع للرد الإسرائيلى .. أى أن يكون رئيسيا وشاملا .. وأن تكون « المبادأة » فى أيدينا .

فى ضوء هذه التقديرات والبدائل ، استقر القرار السياسى على أن تأخذ الحرب شكل ضربة قوية واسعة النطاق ضد إسرائيل .. تكون قادرة على تحقيق أهداف حيوية ذات طبيعة استراتيجية ولها انعكاسات سياسية مؤثرة .

من ناحية أخرى ، عزز هذا القرار حول شكل ومستوى العملية .. إنشاء القيادة العسكرية لاتحاد الجمهوريات العربية ، وتعيين الفريق أول أحمد إسماعيل على قائدا عاما لهذه القيادة .. يضاف إلى ذلك الاتفاق مع سوريا على القيام بعملية هجومية مشتركة ضد إسرائيل . هذا التطور الحيوى أضاف عدة مزايا أساسية للعملية الاستراتيجية ، أهمها إمكان توجيه ضربة أقوى أثرا وأكثر شمولا وإتساعا .. من جهتين متباعدتين فى آن واحد تفصل بينهما مسافة تزيد على ٦٠٠ كيلو متر .. الأمر الذى سيشتت جهود إسرائيل ويبعثر قواتها .. وفى نفس الوقت يوفر مقدرة أقوى على الحسم ومجال أرحب للتعاون الفعال .

ثالثا : محتويات القرار السياسي للحرب

بعد كل هذه المعطيات والتقديرات والتحليلات أمكن الوصول بقرار الحرب إلى شكله النهائى ، وتبلورت معالمه الأساسية فى عدة نقاط مهمة يمكن حصرها فيما يلى :

مستوى الصراع وشكل العملية

أن يكون مستوى العملية العسكرية الموجهة ضد إسرائيل هو مستوى « **الحرب الشاملة** » ، وأن تأخذ شكل « **عملية هجومية رئيسية مشتركة** » ضمن إطار استراتيجية شاملة .. تلعب فيها القوات المسلحة الدور الأول على أن تستثمر نتائجها الحاسمة بواسطة القوى الأخرى الاقتصادية والسياسية .. المصرية والعربية .

الهدف السياسى الاستراتيجي للعملية

أن يكون الهدف السياسى للعملية العسكرية هو « كسر جمود الموقف السياسى لأزمة الشرق الأوسط ، وإنهاء حالة « اللاسلم واللاحرب » .. من خلال العمل على قلب موازين الموقف الاستراتيجى فى الشرق الأوسط ، بالشكل الذى يهيىء أنسب الظروف السياسية والاستراتيجية لاستخدام باقى جوانب القوة العربية فى تحقيق الأهداف القومية النهائية .

الهدف الاستراتيجى العسكرى

انتهجت إسرائيل سياسة تقوم على التخويف والادعاء بتفوق لايستطيع العرب تحديه .. كان ذلك هو الأساس الجوهرى لـ « نظرية الأمن الإسرائيلية » ، والتى تعتمد على الردع النفسى السياسى والعسكرى . وكانت النقطة الجوهرية فى هذه النظرية هى الوصول إلى إقناع مصر والدول العربية أنه لافائدة من تحدى إسرائيل ، وبالتالى فليس هناك مفر من الرضوخ لشروطها .

وفى ضوء هذه العوامل ، حدد رئيس الجمهورية « الهدف الاستراتيجى العسكرى » بعد ديباجة قال فيها : « إن الهدف الاستراتيجى الذى أتحمل المسئولية السياسية فى إعطائه للقوات المسلحة .. على أساس كل ما سمعت وعرفت من أوضاع الاستعداد تحدد بالآتى : « **تحدى نظرية الأمن الإسرائيلية . وذلك عن طريق عمل عسكرى - حسب إمكانيات القوات المسلحة - يكون هدفه إلحاق أكبر قدر من الخسائر بالعدو ، وإقناعه بأن مواصلة احتلاله لأرضنا تفرض عليه ثمنا لا يستطيع دفعه ، وبالتالى فإن نظريته فى الأمن - على أساس التخويف النفسى والسياسى والعسكرى - ليست درعا من الفولاذ تحميه الآن أو فى المستقبل** » .

وكانت القيادة السياسية المصرية تقدر أن النجاح فى تحدى نظرية الأمن الإسرائيلية سوف يؤدى إلى نتائج محققة فى المدى القريب والمدى البعيد كالآتى :

- **المدى القريب** : إمكان الوصول إلى حل مشرف لأزمة الشرق الأوسط .

● **المدى البعيد :** إحداث تغييرات تؤدى بالتراكم إلى تغيير أساسى فى فكر العدو ونفسيته ونزعاته العدوانية .

التوقيت العام لشن العملية الهجومية

حدد القرار السياسى توقيت العمل ليكون فى ضوء الظروف القائمة . وجاء فى التوجيه السياسى الاستراتيجى : « **إنه فى ضوء ما تحقق من إعداد للجبهة الداخلية والعربية والتنسيق مع الجبهة الشمالية (السورية) وأوضاع المسرح الدولى ، والعزلة الدولية التى تعانى منها إسرائيل .. يعتبر الوقت الراهن هو أنسب التوقيتات** » .

المهام الاستراتيجية للقوات المسلحة

وبناء على التوجيه السياسى الاستراتيجى السابق ، وبعد تحديد الهدف الاستراتيجى العسكرى للحرب .. صدر توجيه استراتيجى للقائد الأعلى للقوات المسلحة ، يحدد المهام الاستراتيجية للقوات فى ضوء « الظروف المحيطة بالموقف السياسى والاستراتيجى » . **وقد نص التوجيه على تنفيذ ثلاث مهام محددة بواسطة القوات المسلحة المصرية كالآتى :**

(أ) إزالة الجمود العسكرى الحالى بكسر وقف إطلاق النار اعتبارا من يوم ٦ أكتوبر ١٩٧٣ .

(ب) تكبيد العدو أكبر خسائر ممكنة فى الأفراد والأسلحة والمعدات .

(جـ) العمل على تحرير الأرض المحتلة على مراحل متتالية حسب نمو وتطور إمكانيات وقدرات القوات المسلحة .

وقد اختتم هذا التوجيه الاستراتيجى بالنص على أن تنفذ هذه المهام بواسطة القوات المسلحة المصرية إما منفردة ، أو بالتعاون مع القوات المسلحة السورية .

وقبل أن نختتم حديثنا عن عملية صنع القرار ، لابد أن نوضح أن هذه العملية ـ وقد طالت فترتها لعدة شهور ـ لم تكن بمعزل عما يدور فى القوات المسلحة منذ أن كلف الفريق أول أحمد إسماعيل ـ عند تعيينه وزيرا للحربية وقائدا عاما للقوات المسلحة فى أكتوبر ١٩٧٢ ـ بالبدء فى الإعداد لشن الحرب . فالواقع أن مجمل القرار السياسى للحرب بكل مكوناته لم يصدر دفعة واحدة أو يسطر فى وثيقة واحدة .. بل أخذ شكل التدرج فى صدور التوجيهات التى تساعد على أعمال الإعداد والتحضير للحرب فى الاتجاه الصحيح .. وفقا لمسار آخر يتعلق بعملية بناء استراتيجية الحرب . ولذلك عندما وضعت آخر فقراته ، كانت عملية الإعداد والتخطيط قد قاربت على الانتهاء كنتيجة مباشرة لتكامل عمليات التنسيق والانسجام الفكرى الذى تحقق بين القيادتين السياسية والعسكرية . وقد سبقت الإشارة إلى أن التركيز على تفاهم القيادتين كان انعكاسا لأحد الدروس الحيوية المكتسبة من نكسة ١٩٦٧ .

رابعا : تقويم سياسى استراتيجى لقرار الحرب

تقويم عام

قبل أن ننهى هذا العرض لعملية صنع القرار السياسى للحرب وما مر به من مراحل مطولة .. يستحق الأمر أن نبذل محاولة أمينة لتقويم طبيعة هذا القرار والظروف التى أحاطت بصدوره . ونعزز هذا التقويم بتحليل للملابسات التى أحاطت بوضع بعض فقرات القرار . ونختتم التقويم بكلمة حق لابد أن تقال رداً على ماوجه لقرار الحرب من انتقادات لم تكن صائبة .

بداية .. علينا أن نعترف بمدى الشجاعة التى تطلبها إصدار قرار الحرب وما أحاط به من مخاطر .. قد تكون قد أدخلته فى إطار « المغامرة المحسوبة » .. ولذلك جاء صدوره مخالفا ومتناقضا مع تقديرات وتوقعات خبراء العالم من السياسيين والاستراتيجيين والعسكريين ، الذين أجمعوا على استبعاد إمكانية إتخاذ مصر لقرار بشن الحرب قبل مرور سنوات أخرى طويلة .. قدرها بعضهم بعشر سنوات على الأقل ، وقدرها البعض الآخر ـ ومنهم موشى ديان ، وزير الدفاع الاسرائيلى فى ذلك الوقت ـ بجيل كامل .. كنتيجة مباشرة لتقديراتهم ودراساتهم وأبحاثهم الشاملة لجوانب الموقف العربى والمصرى واحتمالاته . ولاشك أن هذه الآراء قد تأثرت بالدعايات المغرضة التى كانت تطلقها أجهزة الدعاية الصهيونية .. التى كانت تتحدث عن العرب كجثة هامدة ، وتتحدى القيادة السياسية المصرية أن تتخذ قرارا بشن الحرب .. لأنها ـ كما قال ديان ـ « لا تملك الشجاعة على مجرد التفكير فى اتخاذ أى قرار حاسم فى هذا الشأن » .

ونحن هنا نرى أن من واجبنا ، ومن حق التاريخ علينا ، أن نشير إلى أن الرئيس السادات قد تحمّل المسئولية التاريخية بكل أبعادها ، وأنه لم يصدر قراره السياسى الشجاع والمتوازن من فراغ أو عن إندفاع عشوائى أو سوء تقدير ، أو أنه صدر نتيجة لفكرة براقة طرأت فى ذهن القيادة السياسية ، أو ضغط تعرضت له أيا كان نوعه . لقد جاء القرار كنتيجة منطقية لإدراك واقعى بطبيعة الموقف الدولى والإقليمى والعربى والداخلى . وساعد هذا الإدراك على حسن اختيار التوقيت المناسب لظروف الموقف السياسى والوضع الاستراتيجى ، إلى جانب الظروف الداخلية سواء للجبهة المصرية أو للمجتمع الاسرائيلى ذاته .

لقد راعى القرار جميع هذه الأبعاد والاعتبارات ووضعها فى حساباته .. والتى كانت تحمل دون شك قدراً كبيراً من المحاذير السياسية والعسكرية .. بقدر ماكانت تحمل كذلك الكثير من عناصر الإلحاح والعوامل التى تؤكد حتمية الحرب .

ومن أبرز هذه المحاذير ، ردود الفعل القوية المنتظر أن تصدر عن القوتين العظميين : الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى .. باعتبار أن قرار الحرب قد اتخذته القيادة المصرية وهى تعلم أنه يمثل تحديا صارخا لإرادة الدولتين ولسياستهما المرسومة منذ مايو ١٩٧٢ لمواجهة الصراع فى الشرق الأوسط ، والقائم على إخضاع الصراع لحالة من « الاسترخاء العسكرى » .. فإذا به ينفجر فجأة فى وجه هذه السياسة بقرار عربى خالص وتصميم قومى على استرداد الأرض

والكرامة . وهكذا تكون مصر قد نجحت لأول مرة فى أن تفرض إرادتها ، ومعها الشقيقة سوريا ، وأن يوجدا معا واقعا جديدا فى المنطقة .. مخالفا لكل التقديرات الدولية بل ومعارضا للسياسات العالمية .

ورغم كل هذه العوامل المعوقة والملابسات المتناقضة .. جاء اختيار الأهداف شديد الواقعية لارتباطه برؤية سياسية واعية وشاملة .. سواء للظروف الداخلية أو العربية أو الاقليمية أو الدولية .. أو للعوامل التى تسمح بتحقيق هذه الأهداف أو التى تعترض سبيلها .

ويجب ألا يفوتنا هنا الاشارة إلى التأثير القوى الناجم عن الدروس المريرة لنكسة يونيو ١٩٦٧ ، والتى تركت بصماتها العميقة على كل الخطوات والإجراءات التى اتخذت بحرص شديد .. وإصرار كامل على ألا تتكرر مأساة نكسة ١٩٦٧ . كذلك استند القرار على الثقة التامة فى قدرات القيادة العسكرية المصرية ، وفى قادة مصر وجنودها .. وفى إصرارهم الشديد على استرداد الكرامة والثأر لما حدث ، وتخليص جزء عزيز من أرض الوطن من براثن الاحتلال الإسرائيلى .. إضافة إلى ثقة كاملة فى انطلاق القدرة العربية من عقالها لمساندة المعركة وتدعيم الجهد العسكرى بجهد عسكرى إضافى فضلا عن الجهود السياسية والاقتصادية العربية .

كانت هذه العناصر الداخلية والقومية هى المُعامل الخفى التى فشلت فى الانتباه إليه تقديرات وتوقعات الخبراء الدوليين ، خاصة الجانب المعنوى للشعب الذى مثل حجر الزاوية فى حسابات مصر والمعامل الجوهرى الفاعل .. الذى أسقطه الخبراء عن جهل كامل بهذا الجانب الحيوى المرتبط بأصالة شعب مصر وتاريخه العريق . وهكذا حكموا باستبعاد قيام القوات المسلحة المصرية بشن الحرب ضد إسرائيل إلا بعد حين طويل ، بينما كان شعب مصر كله يعمل بلا هوادة كخلية النحل يستعد لمعركة المصير .. حتى أن هذا الحين الطويل لم يمتد لأكثر من ست سنوات .. كان من الممكن أن تختصر إلى أربع سنوات أو خمس سنوات فحسب .. إذا ما استجاب السوفيت لمطالب مصر من الأسلحة المتطورة واللازمة للقيام بالعمل العسكرى الهجومى ، مما اضطر القيادة العسكرية المصرية إلى البحث عن وسائل أخرى معنوية ومادية لدعم القدرات القتالية للقوات المسلحة . بينما حرصت القيادة السياسية على متابعة مستوى القدرة القتالية للقوات المسلحة والاطمئنان عليه باعتباره كان عاملا حيويا فى اتخاذ قرار الحرب أو عدم اتخاذه .. ولذلك فقد تابعت عن قرب اجراءات إعداد القوات لخوض الحرب ، كما قامت فى نفس الوقت بحشد وتكريس جهود كل أجهزة الدولة لخدمة خطة الحرب والمجهود الحربى .. وما تطلبه ذلك من تنظيم دقيق وتنسيق كامل بين القوات المسلحة وأجهزة الدولة المعنية حتى يستكمل الإعداد للحرب على مستوى الدولة والشعب والقوات المسلحة .

العلاقة بين الهدف السياسى والهدف الاستراتيجى

كل هذه العوامل شكلت دعائم قرار الحرب وبنائه الاستراتيجى ، وحددت طبيعة الحرب ، وتحكمت فى مداها الزمنى ومجالها الجغرافى . كان المطلوب هو شن حرب تقليدية فى طبيعتها

ومستواها .. محدودة فى مداها الزمنى ومجالها الجغرافى .. ولكنها قادرة على تحقيق نتائج حاسمة تقلب موازين الموقف الاستراتيجى . إن هذا التباين بين المدى الزمنى المحدود والنتائج الاستراتيجية المطلوب تحقيقها ، كان هو عقدة القرار وعقده الحرب كذلك التى يجب حلها .. حتى لانعطى للقوى العالمية الفرصة الزمنية الكافية للتدخل فى سير الصراع المسلح أو محاولة وقف إطلاق النار فى غير توقيته المناسب .

ولما كان الهدف من استخدام القوة العسكرية .. هو إحداث تغيير جذرى فى الموقف الاستراتيجى العسكرى ، فإن العمل الذى يناسب هذا الهدف كان هو العمل العسكرى الشامل والمباشر والسريع .. القادر على الخروج بأزمة الشرق الأوسط من حالة الجمود التى تعتريها ، وعلى إقناع إسرائيل بعدم جدوى استمرار العدوان أو التمسك باحتلال الأرض العربية ، وتجاهل الحقوق المشروعة للشعب الفلسطينى ، وإجبارها على تغيير موقفها من ذلك كله .

لذلك كان لابد أن يأتى « الهدف الاستراتيجى العسكرى » ، الذى تُكلف القوات المسلحة بتحمل مسئولية تنفيذه ، منسجما مع هذا التوجه السياسى ومناسبا لتحقيقه . وقد حدد التوجيه الاستراتيجى الصادر من رئيس الجمهورية والقائد الأعلى للقوات المسلحة ، إلى وزير الحربية والقائد العام للقوات المسلحة ، هذا الهدف بأنه « **تحدى نظرية الأمن الإسرائيلية .. عن طريق عمل عسكرى .. يكون هدفه إلحاق أكبر قدر من الخسائر بالعدو** » وقد أضاف التوجيه نقطتين بشأن الغرض من ذلك ، وهما :

- **الأولى** : إقناع العدو بأن مواصلة احتلاله لأرضنا يفرض عليه ثمنا لايستطيع دفعه .
- **الثانية** : البرهنة على أن نظريته فى الأمن ـ القائمة على التخويف النفسى والسياسى والعسكرى ـ ليست درعا من الفولاذ .

ونلاحظ مبدئيا .. أن النص لم يتضمن تحديد هدف جغرافى مطلوب الاستيلاء عليه ، أو خط طبوغرافى يجب الوصول إليه .. ولكنه ركز على قضية جوهرية متصلة بالأصول التاريخية للصراع العربى ، الإسرائيلى ، وعلى أهمية ضرب الجذور الصهيونية الممثلة فى النظريات التوسعية العدوانية .. الأمر الذى أعطى أهمية كبيرة لأسلوب اختيار الأهداف بحيث تتسق مع النتائج الاستراتيجية والسياسية المطلوب التوصل إليها .. وفى نفس الوقت أن تكون مناسبة فى مداها ، مقبولة فى مجالها ، حاسمة فى آثارها . والحسم المقصود هنا ليس هو الحسم الناجم عن الحصول على مساحات واسعة من الأراضى الصحراوية ، ولكنه الحسم المترتب عن توجيه ضربات قاصمة لآلة الحرب الإسرائيلية ، وذلك بإنزال أكبر قدر من الخسائر بأسلحتها ومعداتها وأفرادها ، كما ذكر التوجيه الاستراتيجى لرئيس الجمهورية .

إنها كلمات أربع ذكرت فى نص التوجيه الاستراتيجى لرئيس الدولة .. كانت هى جوهر فلسفة الحرب ومنطلق الإبداع الفكرى العسكرى المصرى والأداء الميدانى المبهر .. إنها عبارة « تحدى نظرية الأمن الإسرائيلية » التى تطلبت من فكر وجهد قيادات القوات المسلحة الكثير ، ونظرا لأهمية هذا التكليف الذى يعتبر فريداً فى تكليفات الحروب التى تكلف بها القوات المسلحة فى أية

دولة ، كان علينا أن نتعامل مع أركان النظرية الإسرائيلية من الناحية المعنوية ، ومع تطبيقاتها العملية من الناحية المادية .

● **فعلى الصعيد المعنوى** ، فلاشك أن النجاح فى إسقاط النظرية الإسرائيلية سوف يحدث تغيرات جذرية فى معتقدات ونظريات القيادات الإسرائيلية السياسية والعسكرية .. يمكن أن تؤدى تداعياتها المستقبلية إلى إحداث تغيير أساسى فى الفكر الصهيونى ، ومايتسم به من عدوانية ونزعات توسعية .. الأمر الذى يمكن أن يخدم قضية السلام وينشر الأمن والاستقرار فى المنطقة بالتوصل إلى تسوية شاملة عادلة (وليس من قبيل المبالغة القول إن هذه التوقعات المصرية بدأت تتحقق فعلا فى المجتمع اليهودى ، وظهرت فئات عديدة معارضة للفكر الصهيونى .. بل إن الكثير من المفكرين والمؤرخين اليهود من الجيل الصاعد يتحدثون بصراحة عن نهاية الصهيونية ، وماذا يجب أن يكون بعدها تحت شعار « ما بعد الصهيونية » ، وكل أفكارهم فى مصلحة السلام العادل) .

● **أما على الصعيد المادى** .. فإن إسقاط نظرية الأمن ـ التى اطمأن إليها وتمسك بها جيل الحرس الصهيونى القديم من ساسة وقادة إسرائيل ـ سوف يخلق أوضاعا استراتيجية وسياسية لاسرائيل بالغة التعقيد .. تفتح الفرص أمام استخدام العرب لقواهم الضاغطة على الدول المساندة لاسرائيل .. حتى تغير موقفها تجاه الحق العربى .. الأمر الذى توقعت القيادة المصرية حدوثه ، ونصت عليه فى التوجيه السياسى الاستراتيجي .. حين توقع أن النجاح فى تحدى نظرية الأمن الإسرائيلية سوف يؤدى إلى نتائج محققه فى المدى القريب والمدى البعيد .. ذكر منها التوجيه على المدى البعيد : « إحداث تغيرات تؤدى بالتراكم إلى تغيير أساسى فى فكر العدو ونفسيته ونزعاته العدوانية » .

عوامل متناقضة فى تحديد المدى الزمنى والمجال الجغرافى للحرب

فى إطار حديثنا السابق حول أبعاد المعادلة الصعبة التى واجهها صانع القرار والمخطط المصرى ، تعرضنا لعدة عناصر فرضت معطيات متناقضة .. ظهر أبرزها عند تحديد المدى الزمنى والمجال الجغرافى للحرب .

فلو تناولنا زمن الحرب والعناصر المؤثرة على مداه ، فسوف نجد عناصر تؤثر بالسلب .. أى تتطلب اختصار زمن الحرب وفقا لمعطيات الموقف الدولى .. وأخرى تؤثر بالإيجاب .. أى تتطلب إطالة زمن الحرب وفقا لمعطيات الموقفين العربى والإسرائيلى .. الأمر الذى خلق حالة من التناقض الصعب مما استوجب ضرورة العمل على تحقيق التوازن بين مطالب اختصار الوقت ومطالب إطالته .

☐ **فعلى المستوى الدولى** ، سبق أن طرحنا أبعاده ، ووجدنا أن القوتين العظميين كانتا قد توصلتا فى العام السابق للحرب (١٩٧٢) إلى إتفاق عُرف باتفاق الوفاق أو الانفراج الدولى .. والذى انتهى بالنسبة لموقف القوتين من صراع الشرق الأوسط إلى الأخذ بفكرة « الاسترخاء العسكرى » .. والتى تعنى أنهما لن يسمحا بوقوع صدام مسلح فى المنطقة بين العرب وإسرائيل .

وكان لابد من اجتياز هذه العقبة ، بتحديد الوسائل القادرة على تحقيق أهداف عسكرية استراتيجية حاسمة فى المراحل الأولى للحرب .. أى فى الأيام القليلة الأولى لها ، وقبل أن يزول تأثير الصدمة وتتحرك إحدى القوتين العظميين أو كلتاهما لإيقاف القتال . كان ذلك يتطلب ضرورة العمل على تحقيق « **المفاجأة الاستراتيجية الكاملة** » ، وذلك حتى يمكن تحقيق نتائج حاسمة للحرب منذ بدايتها ، بتوجيه ضربة قوية تحدث صدمة مادية ومعنوية لإسرائيل ولقواتها المسلحة .. وفى نفس الوقت تؤخر رد الفعل الخارجى إلى توقيت مناسب يعطى الفرصة لمصر وسوريا لقلب موازين الموقف الاستراتيجى الإقليمى والموقف السياسى العالمى لمصلحة القضية العربية . وهكذا كان الموقف الدولى قد شكل أخطر عناصر الضغط التى واجهها صانع القرار والمخطط المصرى .. إذ كان لزاما تحقيق توازن دقيق بين الزمن المحدود للحرب وطبيعة النتائج الحاسمة الواجب تحقيقها خلال هذا الزمن .

□ **أما على المستوى الإقليمى** ، فقد اختلف الوضع الذى خلق تناقضا أساسيا بين متطلبات الحرب على المستوى الدولى ومتطلباتها على المستوى الإقليمى نتيجة للحاجة إلى إطالة المدى الزمنى للحرب نسبيا .. لضمان تحقيق بعض النتائج المؤثرة على مسار الصراع فى مراحله التالية .. حتى يستمر تدافع الأحداث العسكرية والسياسية نحو الهدف القومى فى إطار الاستراتيجية العربية القومية الشاملة . وقد تمثلت المعطيات الإقليمية فى عنصرين أساسيين : أولهما يتعلق بالأوضاع السياسية العربية ، والآخر يتعلق بأوضاع إسرائيل ومتطلبات التأثير على جبهتها الداخلية .. وكلا العنصرين كان يتطلب إطالة أمد الحرب .. الأمر الذى يخلق تناقضا مع متطلبات الوضع الدولى .

فعلى المستوى العربى ، تحدثنا من قبل عن إدراك مصر تماما أنها كانت تواجه موقفا عسكريا وسياسيا صعبا ومعقدا ، وتدخل الحرب بما فى يدها من أسلحة ومعدات لم تكن من حيث القدرة والنوعية كافية لتحقيق الأهداف القومية كاملة ، وأنها ستشعل فى المنطقة مع سوريا صراعا مسلحا ضد رغبة القوتين العظميين .. وفى نفس الوقت تحتاج إلى كل الدعم العربى السياسى والمعنوى - إن لم يكن العسكرى والمادى - الذى يسمح به الموقف العربى فى ذلك الحين . لذلك أعطت مصر للدور العربى - فى إطار مايفرضه الموقف من معطيات - أهمية سياسية واقتصادية أساسية .

وكانت مصر تعلم من خلال رؤية واضحة لجوانب الموقف العربى ، أن التحرك العربى الفعال لن ينطلق إلا بعد اشتعال الحرب ، بل واستمرارها بنجاح لفترة زمنية طويلة نسبيا .. بينما كانت هناك أزمة ثقة مازالت تخيم على الأجواء العربية منذ كارثة ١٩٦٧ ، وتفرض عليها حالة من الخوف والحذر والتردد . من أجل ذلك كان لابد للقضاء على هذه الأجواء وتحويلها من النقيض إلى النقيض .. من مرور فترة زمنية كافية .. تمتد خلالها الحرب بالقدر الذى يُمكّن النظم العربية من استيعاب الموقف الجديد وإدراك حقيقة أبعاده .. قبل تفجير المعركة السياسية والزج بالسلاح الاقتصادى الخاص بحظر تصدير البترول العربى للدول الغربية المؤيدة لإسرائيل .. تعزيزا لموقف عسكرى استراتيجى واضح الأبعاد . وبذلك تتسع دائرة الصراع باستخدام عناصر القوة العربية

الشاملة .. ويفرض العرب تأثيرهم السياسى على مسار الحرب عامة ، وعلى مواقف القوى العظمى والكبرى خاصة .. مع التركيز أساساً على القوى الغربية التى تقف خلف إسرائيل وتساندها ، وعلى رأس هذه القوى الولايات المتحدة ، بالشكل الذى يحد مما تقدمه قوى الغرب من دعم سياسى واقتصادى وعسكرى لإسرائيل .. ودفع هذه القوى لتبنى سياسة عادلة من أجل تحقيق السلام فى المنطقة - كل هذه التطورات كانت تحتاج لبعض الوقت لكى تبدأ وتتفاعل مع الموقف العسكرى وتخلق موقفا جديدا على المنطقة .

فإذا إنتقلنا إلى **المستوى الإسرائيلى** ، فقد كان معروفا أن شن الحرب ضد إسرائيل سيفرض على مجتمع إسرائيل التعبئة الشاملة لكل فئاته العاملة ، وحشد كامل لكل القوى البشرية المتاحة لمواجهة الحرب . وتبلغ نسبة هذه التعبئة من ١١٪ إلى ١٢٪ من تعداد المجتمع الإسرائيلى ككل .. ولما كانت هذه النسبة تعتبر من أعلى نسب التعبئة الموجودة فى العالم - إن لم تكن أعلاها فعلا - لذلك فإن مثل هذه التعبئة تصيب المجتمع الإسرائيلى بالعجز وتشل اقتصاده للانخفاض الشديد الذى يحدث فى قواه الإنتاجية ، نظرا لتوقف أكثر من ثلث القوى العاملة عن الإنتاج ، وتفرغها للمجهود الحربى طوال فترة الحرب . لذلك تحاول إسرائيل بشتى الطرق تفادى إطالة أمد الحرب ، ومن أجل ذلك وضعت مبدأ « **الحرب الخاطفة** » ليشكل أحد الأركان المهمة فى نظرية الأمن الاسرائيلية .. ذلك لأن تجاوز أمد الحرب أسبوعين سوف يخلق مشكلات اقتصادية متعددة .. تتفاقم أبعادها كلما طال زمن الحرب بشكل يهز أركان المجتمع الإسرائيلى بشدة .

فى ضوء العامل الذى يضاف من التأثير السلبى للحرب على الدولة والمجتمع .. كان المخطط المصرى مطالبا بالعمل على إطالة أمد الحرب بوسائل مختلفة بتواصل الضغوط العسكرية بالقدر الذى يؤدى إلى تعقيد الموقف السياسى الدولى ، فضلا عن الآثار السلبية القوية التى تنعكس على المجتمع الإسرائيلى كله .. ومن بين هذه الآثار تزايد حجم الخسائر مع استمرار القتال . كان النجاح فى تحقيق هدف إطالة الحرب يعنى إهدار أحد الأركان المهمة فى نظرية الأمن الإسرائيلية ، وهو ركن « الحرب الخاطفة » .. الأمر الذى يعنى زيادة الخلل الاستراتيجى فى ميزان القوى لمصلحة الجانب العربى .

فى ظل كل هذه العوامل التى استعرضناها إضافة إلى حدود القدرة العسكرية المتاحة ، لم تتركز فلسفة القرار عند تحديد المهام الاستراتيجية للقوات المسلحة على مساحات الأرض التى تستولى عليها القوات أثناء القتال ، أو تحديد خطوط طبوغرافية يجب الوصول إليها أو مسافات يجب أن تقطعها الجيوش الميدانية ، خاصة أن أراضى سيناء ذات طبيعة صحراوية فى معظمها .. الأمر الذى يجعل الأرض هنا - رغم أنها الهدف فى النهاية - لا تشكل عنصر الحسم السريع . كانت العبرة فى هذه المواقف هى فيما يتحقق من حسم عسكرى من خلال حجم الدمار الذى يمكن إلحاقه بآلة الحرب للعدو من أسلحة ومعدات وأفراد ومراكز اتصال وقيادات ميدانية ، مما يؤثر بشدة على قدرته على الصمود ومواصلة الحرب ، وما يمكن أن يحدثه ذلك من انقلاب فى الموقف الاستراتيجى ، ومايترتب عليه من نتائج سياسية بعيدة الأثر على المجريات الأساسية للصراع والتى ستقود فى النهاية إلى تحقيق الهدف القومى للصراع .

هكذا تراوحت عوامل الشد والجذب المتناقضة فى تحديد المدى الزمنى والمجال الجغرافى للحرب ، وانعكس ذلك على قرار الحرب والتخطيط لها فى السعى من أجل تحقيق التوازن بين هذه العوامل . فبالنسبة لعامل الزمن ، تراوحت هذه العوامل بين : السرعة فى حسم الموقف العسكرى قبل حدوث تدخل غربى لصالح إسرائيل .. وفى نفس الوقت مراعاة أهمية إتاحة فرصة زمنية كافية للتدخل السياسى العربى وفرض الضغوط الاقتصادية ، سواء على الدول المساندة لإسرائيل أو على إسرائيل نفسها .. وذلك بتعميق آثار الحرب على المجتمع الإسرائيلى نتيجة لاستمرار النشاط العسكرى لفترة طويلة نسبيا .

من ناحية أخرى ، تراوحت عوامل الشد والجذب المتناقضة فى تحديد المجال الجغرافى للحرب بين : الرغبة فى تحرير أكبر مساحة ممكنة من الأرض بالعمل العسكرى وفى حدود المدى الزمنى المسموح به .. وفى نفس الوقت التركيز على أهمية الحسم العسكرى المبكر ضد القوات المسلحة الإسرائيلية .. فضلا عن ضرورة تحديد أعماق المهام العسكرية المحددة بحيث تتناسب مع حقيقة الإمكانيات المتاحة للقوات البرية والقوات الجوية وقوات الدفاع الجوى . وقد تطلب ذلك قصر العمق الجغرافى على القدر الذى يساعد على تحقيق الهدف الاستراتيجى العسكرى للحرب .. سواء من حيث إهدار نظرية الأمن الإسرائيلية أو إحداث تغيير جذرى فى الميزان الاستراتيجى العسكرى .. ولا يعرض القوات المهاجمة لمواقف شديدة الحرج أو خسائر ضخمة .

الحل هو مرونة الهدف الاستراتيجى والمهام العسكرية

كان الجزء الخاص بتحديد الهدف الاستراتيجى والمهام الاستراتيجية فى القرار السياسى للحرب حريصا على عدم تحديد أى مدى جغرافى ، سواء للهدف الاستراتيجى النهائى أو للمهام الوسيطة المؤدية للمهمة النهائية ، كذلك لم توضع أى فترة زمنية للتنفيذ . وكان لذلك عدة اعتبارات مهمة وأساسية .. اقتضت أن يكون الهدف الاستراتيجى وكذا المهام الاستراتيجية على درجة عالية من المرونة . كان ذلك هو الحل حتى يمكن التغلب على التناقضات القائمة فى معادلة التوازن بين الهدف الاستراتيجى والقيود المفروضة على المدى الزمنى والمجال الجغرافى .. وقد تضمنت هذه الاعتبارات مايلى :

- **أولا - الاعتبار التاريخى :** كان الهدف السياسى لشن الحرب .. فتح الطريق أمام الحل لمشكلة سياسية مزمنة ومعقدة .. برزت واستمرت منذ قيام دولة إسرائيل عام ١٩٤٨ ، والتى أصبحت حقيقة واقعة يعترف العالم بوجودها ، ويجب أن نتعامل معها على هذا الأساس فى هذه المرحلة التاريخية على الأقل .
- **ثانيا - الاعتبار السياسى :** من المعروف أن الدولة العبرية قامت على أساس نظرية صهيونية عدوانية تتخذ من التوسع الإقليمى أسلوبا لتكريس البقاء ، ومن الأمن ستارا تستر به أهدافها التوسعية . لذلك كان لزاما التعامل المباشر مع أركان هذه النظرية والعمل على إسقاطها وإهدار قيمتها .. وبالتالى ضرب الأساس النظرى العقائدى التى قامت إسرائيل على أساسه ، وتأكيد

أن بقاء الدولة وأمن مجتمعها لايمكن أن يتحقق بأسلوب التخويف والردع وفرض الوجود بالقوة أو بنظريات التوسع العدوانية تحت ستر الحدود الآمنة ، وأن البديل الوحيد لتحقيق أمن الدولة واستقرارها هو السلام ـ أما استخدام العنف ، فقد ينجح لبعض الوقت ، ولكن من المستحيل أن يستمر ناجحا كل الوقت . وكان تقدير القيادة المصرية أن إسقاط أركان نظرية الأمن الإسرائيلية ، أو على الأقل هزها بشدة .. سوف يفتح الطريق لتحرير الأرض بوسائل القوة المختلفة .

- **ثالثا ـ الاعتبار الاستراتيجي** : حدد الاعتبار الاستراتيجى العسكرى مهمة القوات المسلحة الأساسية لتكون هى « قلب موازين الموقف الاستراتيجي العسكرى فى منطقة الشرق الأوسط » .. بما يخلق الظروف السياسية المناسبة للتوصل إلى تسوية سلمية عادلة لمشكلة الشرق الأوسط .. بما فيها تحقيق الحقوق المشروعة للشعب الفلسطينى . من هنا جاء الهدف نابعا من أرض الواقع .. مستندا للمعطيات السياسية الدولية المفروضة على الصراعات الإقليمية عامة وصراع الشرق الأوسط بوجه خاص . كما ارتبط الهدف بالرؤية الموضوعية الشاملة للأوضاع العربية بكل جوانبها الحقيقية .. والمجردة من الشعارات الطنانة الخالية من المضمون ، مع استبعاد المؤثرات الذاتية وفى مقدمتها المشاعر العاطفية .. حتى يمكن بلورة الفكرة الاستراتيجية العامة للحرب على أرض صلبة وعناصر واقعية .

ملاحظات حول صياغة قرار الحرب

فى تناولنا لقرار الحرب .. نلاحظ من حيث الصياغة الدقة الكاملة فى اختيار كلمات « التوجيه الاستراتيجى » الذى أصدره رئيس الجمهورية والقائد الأعلى للقوات المسلحة . فإذا راجعنا النص نجد أن الديباجة التى سبقت تحديد الهدف الاستراتيجى .. قد تضمنت قول رئيس الجمهورية : « **إن الهدف الاستراتيجى الذى أتحمل المسئولية السياسية فى إعطائه للقوات المسلحة .. على أساس كل ما سمعت وعرفت من أوضاع الاستعداد** » .. ومثل هذه العبارات التى تتحدث عن « المسئولية السياسية » و « أوضاع الاستعداد » .. هى انعكاس طبيعى وقوى للدروس القاسية التى خرجت بها القيادة السياسية من كارثة ١٩٦٧ ، خاصة فيما يتعلق بالمسئوليات السياسية والمسئوليات العسكرية فى إدارة الصراع المسلح . والملحوظه اللافتة للنظر ، عبارة أضيفت فى صلب الهدف الاستراتيجى تقول (حسب إمكانيات القوات المسلحة) ، وقد أضيفت بخط يد الرئيس السادات عند توقيعه على التوجيه . ومرة أخرى ، يظهر مدى تأثير هزيمة يونيو ٦٧ على أسلوب التعامل مع قضايا الحرب . فلا شك أن بصمة هذه الكارثة وما أفرزته من محاذير .. قد فرضت ضوابط مهمة على أسلوب تحديد الأهداف والمهام ، كما جسدت عمق إحساس القيادة السياسية بالمسئولية التاريخية عند اتخاذ قرار الحرب ووضع حدود التحرك ومستوى الصراع المسلح التى ستخوضه القوات المسلحة .

وتبدو هذه الأبعاد أكثر وضوحا فى الوثيقة الثانية الصادرة بخط اليد للقائد الأعلى للقوات

المسلحة .. والتى تحدد للقوات المسلحة المصرية مهامها الاستراتيجية .. ومن أبرز ماجاء فيها ثلاث نقاط جوهرية هى :

(أ) التأكيد على « المرحلية » فى تنفيذ مهمة تحرير الأرض المحتلة .. أى على فترات زمنية « متتالية » كنوع من التطوير المستقبلى المرتبط بالنقطة الجوهرية التالية .

(ب) أن يتم التحرير « حسب نمو وتطور إمكانيات وقدرات القوات المسلحة » . وهو تأكيد مدى اهتمام صاحب القرار بإصدار تعليمات توازن بدقة بين المهام التى تُكلف بها القوات المسلحة والإمكانيات العسكرية المتاحة لها .

(جـ) عكس القرار إصرارا واضحا على ضرورة تنفيذ مهام الحرب تحت أى ظروف ، ومهما كان الموقف على مستوى العملية المشتركة .. وذلك بالنص على أن تنفذ المهام إما بالتعاون مع القوات السورية أو بدون هذا التعاون .

ولم يكن هذا التكليف يعنى عدم الثقة فى المشاركة السورية المتفق عليها ، فقد كانت هذه المشاركة مؤكدة على مستوى أعلى القيادات فى الدولتين ، وكان التنسيق بشأن تنفيذ العملية المشتركة على أشده .. ولكن العبارة كانت نوعا من التأكيد على حتمية الحرب وضرورة تنفيذ المهام فى كل الأحوال والظروف .

كلمة حق يجب أن تقال

أود هنا ألا أختتم حديثى عن « **قرار الحرب** » دون وقفة موضوعية - فى ضوء ما عرضته من تحليل وتقويم - تتناول بعض ما أثاره وكتبه البعض حول قرار الحرب ، وما طرح من تساؤلات وانتقادات على أساس أن القرار لم يتضمن « الغزو الكامل لسيناء » . والغريب حقا أن يثير العديد من الكتاب وبينهم قادة عسكريون زوبعة مفتعله حول هذه النقطة الحيوية . وبافتراض حسن نية هؤلاء ، فإن أقل ما يقال إن هذا لايستند إلى أى دراسات حقيقية .. أولا للموقف السياسى الدولى ، وثانيا للموقف العربى المتردد فى ذلك الوقت ، وثالثا للموقف الاستراتيجى العسكرى .. وهو الأكثر تأثيرا عند اتخاذ قرار الحرب .

وقد وصلت بعض الانتقادات التى طرحت إلى حد اعتبار عدم قيام القوات المسلحة بعملية هجومية شاملة هدفها تحرير سيناء حتى الحدود الدولية .. تقصيرا من القيادة السياسية والعسكرية . بل إن بعض قدامى القادة ممن يعلمون الحقيقة حق المعرفة ، ادعوا بوجود خطط سابقة لم يؤخذ بها .. كان يمكن بواسطتها تحرير شبه جزيرة سيناء فى ظرف اثنى عشر يوما !! إنه ادعاء ليس فقط مثيرا للدهشة بل مثير للرثاء ، خاصة أن صدوره جاء من رجال مسئولين يعرفون يقينا خطأ ما يقولون .. لبعده كل البعد عن واقع الموقف السياسى الدولى للقوتين العظميين ، وعن حقيقة الإمكانيات التى كانت تمتلكها القوات المسلحة فى ذلك الوقت .. ما لم يكن هدفهم هو توريط القوات المسلحة المصرية فى كارثة أخرى أشد وأنكى من كارثة ١٩٦٧ .. التى تمت على أيدى بعض هؤلاء القادة .

والواقع هو أنه لم يكن هناك أى قصور فى حشد القدرات والأسلحة والمعدات المتاحة .. بل كان القصور فى نوعيات وحجم بعض الأسلحة الضرورية لأى عملية هجومية لها عمق جغرافى كبير .. تجرى فوق مسرح عمليات صحراوى مكشوف تماما . وهذه النوعيات من الأسلحة حُرمت منها القوات المسلحة عمدا لرفض الاتحاد السوفيتى توريدها .. حتى يمنع مصر من القيام بعملية هجومية واسعة النطاق . وقد سبق أن شرحنا تفصيلا هذا الموقف . وفى نفس الوقت ، كان هناك لدى القيادة السياسية والعسكرية المصرية حساسية شديدة تجاه مأساة عام ١٩٦٧ بأسبابها السياسية ، وأخطائها الاستراتيجية ، وظروفها الداخلية والخارجية . لقد وضعت القيادات المسئولة هذه التقديرات فى الحسبان عند اتخاذها القرارات المصيرية الخاصة بكسر وقف إطلاق النار وشن الحرب الشاملة ضد إسرائيل .

وليس هناك أدنى شك فى أن هدف تحرير كل أرض سيناء فى عملية هجومية ضخمة تستمر دون توقف إلى أن يتحقق ذلك كاملا .. كان هو الهدف الأسمى الذى يمثل قمة النجاح العسكرى والاستراتيجى ، والأسلوب الأمثل لهزيمة إسرائيل وتحرير أرض سيناء بالقوة حتى آخر شبر فيها . إن مثل هذا الهدف لم يكن يمت للواقع بأى صلة ، كما أنه يحمل كل أخطاء كارثة يونيو ١٩٦٧ : البعد الكامل عن الواقع والافتقار المعيب للرؤية السياسية والاستراتيجية السليمة .. وهو فى النهاية لايمثل فكرا جادا أو عملا عقلانيا يضع فى تقديراته كل الظروف الشديدة التعقيد التى كانت تحيط بالقرار المصرى . وكان أشدها تأثيرا الظروف العسكرية . **إذ كانت القوات المسلحة تعانى نقصا فى ثلاثة مجالات عسكرية أساسية :**

- **أولها ـ القوات الجوية :** كان ينقصها وجود طائرات قتال ذات قوة نيران كبيرة ومدى طويل يمكنها من تغطية كل مسرح الحرب فى شبه جزيرة سيناء وفى إسرائيل .
- **ثانيها ـ قوات الدفاع الجوى :** وكانت تمتلك فعلا حائطا ثابتا ضخما من صواريخ الدفاع الجوى ، لعب دورا حاسما أثناء الحرب ، ولكنها كانت تفتقر إلى عنصر الحركة .. أى إلى الوحدات الصاروخية ذاتية الحركة .. حتى يمكنها مصاحبة القوات المهاجمة وتوفير الحماية الجوية لها أثناء تقدمها فى مسرح مكشوف ولعمق كبير .. ولم يكن هناك أدنى استعداد لتعريض القوات أثناء تقدمها للهجمات الجوية المدمرة وتكبيدها خسائر فادحة دون مبرر أو نتيجة ايجابية .
- **ثالثها ـ القوات البرية :** كانت فى ذلك الوقت تفتقر إلى خفة الحركة الميكانيكية للعديد من صنوف الأسلحة الهجومية ، خاصة المدفعية ذاتية الحركة ، والضرورية لعمليات تطوير الهجوم فى عمق سيناء والتقدم بالسرعات المطلوبة فى مثل هذه الظروف عبر مسرح عمليات يزيد عمقه على ٢٠٠ كيلو متر حتى الحدود الدولية .

كانت هناك استحالة لإمكان تعويض هذا النقص بأى وسائل أخرى قادرة على تغطية كل هذا العمق بكفاءة وفاعلية . ولكن كان من الممكن فى حالة محدودية العمق الجغرافى توفير قدر من التعويض اللازم بوسائل وأساليب مختلفة ، منها التخطيط للعمليات على مراحل متتالية

ومتباعدة نسبيا .. بشرط أن يتوقف الدخول فى أى مرحلة تالية على تحقيق النجاح الكامل فى المرحلة التى سبقتها .. وأن تكون النتائج التى حققتها هذه المرحلة غير كافية لكسر الجمود السياسى إيجابيا ، وبالقدر الذى يفتح الباب نحو الحل السياسى العادل .

لذلك فإن قصر الهدف على تحدى نظرية الأمن الإسرائيلية ، لايرجع لكونه هدفا هينا ـ وسوف يتضح لنا عكس ذلك تماما عندما نتعرض لهذه المهمة المعقدة ـ ولكن لتوفير أكبر قدر من المرونة للمخطط . والواقع أن مثل هذا القرار قد أعطى القيادة العامة مساحة واسعة من حرية الفكر والعمل من أجل تحديد الأبعاد العسكرية المتنوعة اللازمة لإهدار أركان النظرية الإسرائيلية .. من خلال عمل عسكرى منظم وقوى وحاسم ، وفى نفس الوقت لايتجاوز حدود الإمكانيات المتاحة .

على هذه الأسس المرنة بدأت عجلة العمل تدور على أشدها فى القيادة العامة وهيئة عمليات القوات المسلحة والأجهزة المختصة .. لإجراء سلسلة مهمة واسعة من التقديرات والدراسات الخاصة بكيفية توفير أقصى ضمانات النجاح .. وسوف نتعرض تباعاً لهذه الموضوعات الحيوية حتى نرسم أمام القارىء صورة أمينة ودقيقة لأبعاد المعاناة التى لقيتها القوات المسلحة سواء فى التخطيط لمواجهة كم كبير من التحديات ذات الطابع السياسى أو الاستراتيجى أو العسكرى أو الفنى .

وفى ضوء المهمة الاستراتيجية المخصصة للقوات المسلحة والمؤسسة على تحدى نظرية الأمن الإسرائيلية .. تجىء الدراسات الخاصة بالعدو فى مقدمة هذه الدراسات والتقديرات .. والتى تضمنت تحليلات عميقة لنظرية الأمن الإسرائيلية مع تحديد جوانب القوة ونواحى الضعف المادية والمعنوية .. والأسلوب المتوقع لردود فعل القيادات الإسرائيلية .. إضافة إلى دراسات متخصصة عن الظروف الاجتماعية والسياسية والمعنوية للمجتمع الإسرائيلى .. وإضافة لذلك كان لزاما جمع أكبر قدر من المعلومات الدقيقة عن الإستراتيجية الاسرائيلية الدفاعية المطبقة فى سيناء ، سواء على الضفة الشرقية للقناة أو فى عمق سيناء ، وتقويم حقيقة قدرات العدو تقويما واقعيا دون ميل نحو التهويل والمبالغة أو نحو التهوين والاستهانة .



الفصل السابع

مفاهيم الأمن الإسرائيلية بين النظرية والتطبيق

أولا : نظرية الأمن الاسرائيلية .. الغايات والأساليب

الغطاء الاستراتيجى للأطماع الصهيونية

لما كانت المهمة الاستراتيجية للقوات المسلحة المصرية تستهدف التعامل مع « نظرية الأمن الإسرائيلية » ، وتحدى أركانها المختلفة والعمل على إسقاط مضمونها التوسعي .. كان لزاما على القيادة العامة المصرية إجراء دراسات مستفيضة حول هذه النظرية للوصول إلى الحقائق الكامنة خلف كلمة « الأمن » وغيرها من المصطلحات الخادعة .. حتى يمكن التوصل إلى أفضل الوسائل لإهدارها .

ونحن نطلق على هذه النظرية الإسرائيلية اسم « النظرية العسكرية الإسرائيلية » .. وهى التسمية الأقرب للمفاهيم التى تحتويها ، فهى فى الواقع ليست مجرد نظرية أمن بمفهومه الحقيقى . ولكى نفسر هذا القول ونتصور الأبعاد الحقيقية للفكر الصهيونى المتستر تحت عباءة الأمن ، لا بد أن ننطلق من حقيقة الغاية الصهيونية التى تستهدف تجميع يهود العالم فى « دولة عبرية كبرى » فوق أرض فلسطين . مثل هذا الهدف الطموح لايمكن تحقيقه من خلال طفرة واحدة .. إذ لا بد له من منهج وبرنامج ومراحل متصاعدة .. بحيث تكون غاية قيام الدولة العبرية الكبرى المهيمنة على مقدرات المنطقة هى المحصلة النهائية على الأقل فى هذا الزمن المعاصر .

وعلى أساس هذا النهج ، كان إنشاء الدولة اليهودية فى عام ١٩٤٨ مجرد مرحلة سبقتها مراحل وأعقبتها وتلتها مراحل ، وستعقبها مراحل أخرى .. ولكنها كانت ولاشك حجر الأساس فى بناء المشروع الصهيونى ، ليس فقط لكونها تمخضت عن تجسيد الفكرة الصهيونية فى قالب سياسى أخذ شكل الدولة ، ولكن لأنها قد خلقت فى نفس الوقت قاعدة صلبة للانطلاق الصهيونى الجيوبوليتيكى .. ونقطة الوثوب السياسية نحو تحقيق حلم « إسرائيل الكبرى » وفرض السيطرة الصهيونية على منطقة الشرق الأوسط ذات الأهمية الاستراتيجية والاقتصادية العالمية .. وتحويلها إلى « مجال حيوى » لها ، تمارس فيه نشاطها السياسى وتغلغلها الاقتصادى . وخلاصة القول هنا إن قيام إسرائيل الحالية هو مجرد البداية لتحقيق « إسرائيل التاريخية » .

فى ظل هذا المفهوم الكلى ، بنيت النظرية العسكرية الإسرائيلية .. ليس كنظرية أمن فحسب هدفها حماية الدولة والمجتمع والدفاع عن الحدود القائمة فعلا .. ولكن كإطار يحدد الغايات الصهيونية الجامحة وأساليب تحقيقها . لذلك جاءت المفاهيم التى طرحتها النظرية تحت ستار الأمن متجاوزة كثيرا المفهوم الطبيعى للأمن . ولإحكام الغطاء السياسى والاستراتيجى الذى يحجب حقيقة الأطماع الصهيونية ، تلجأ النظرية إلى إستخدام مصطلحات مطاطة هدفها تجميل النظرية وإخفاء القبح الذى تمثله تهمة اغتصاب أرض الغير بالقوة ، والتخلص منهم بوسائل غير أخلاقية أو مشروعة . هكذا تحولت كلمة « الأمن » إلى آفة ما زالت تنخر فى الفكر الصهيونى وتدفعه إلى مزيد من الجشع الإقليمى . والمثل الصارخ المعاصر فى هذا الشأن ، فكر بنيامين نيتانياهو رئيس وزراء إسرائيل منذ منتصف عام ١٩٩٦ .

أما المصطلحات والكلمات الخادعة التى يستخدمها زعماء الصهيونية فى ستر أطماعهم ، فهى كثيرة ، ومعظمها لايمت بصلة لمفاهيم الأمن المتعارف عليها .. فأى مفهوم يعتبر « **التوسع الإقليمى** » أمنا ؟ .. أو الاستيلاء على أراضى الغير بالقوة « **حقا تاريخيا مشروعا** ؟ أو اعتبار تفريغ هذه الأراضى من أصحابها الأصليين بأساليب القتل والإرهاب والطرد « **دفاعا عن النفس** » ؟!!

وأبرز المسميم من هذه النوعية ، مفهوم « الحدود الآمنة » . وهو اصطلاح إسرائيلى يتحدث عن طبيعة الحدود من وجهة نظر إسرائيل التى تفسرها بأنها « **الحدود الطبيعية التى يمكن الدفاع عنها** » .. بغض النظر عن موقع هذه الحدود ، وهل هى حدود شرعية أو حدود مغتصبة تخفى خلفها أهداف التوسع الإقليمى .. وتغطى فى نفس الوقت الجوانب الجيواستراتيجية المطلوب تحقيقها ، ومنها توفير عمق استراتيجى كبير يحمى قلب إسرائيل . ومن المصطلحات التى ابتكرتها النظرية العسكرية الإسرائيلية ، وتعتبرها من دعائم الأمن الإسرائيلى ، اصطلاح « الذراع الطويلة » .. ويقصد به القدرات الواسعة للقوات الجوية الإسرائيلية فى الوصول إلى عمق الدول العربية ، وهو اصطلاح عدوانى يمثل تهديداً واضحا للدول المجاورة لإسرائيل . أما مصطلح « **الضربة الوقائية المسبقة** » ، فهو يعطى إسرائيل حق مهاجمة الدول العربية المجاورة بحجة سبقها وردعها عن أى عدوان تفكر فيه ضد إسرائيل .

ومن الواضح أن كل هذه المصطلحات تعكس صورا مختلفة من استخدام القوة العسكرية ، ضد أصحاب الأرض الشرعيين لإجبارهم على قبول الأمر الواقع والرضوخ للمخطط الصهيونى التوسعى .

ولاشك فى أن الصهيونية قد حققت نجاحات سياسية خلال السنوات الطويلة السابقة باستخدام الخداع اللفظى فى إقناع الرأى العام العالمى بكثير من الادعاءات والأكاذيب والمفاهيم المغلوطة . فحينما كان زعماؤها يتحدثون عن السلام ، كانوا يخططون لشن الحرب .. وهم عندما يشنون الحرب ويستولون على أراضى الآخرين .. يدّعون أنهم يمنعون وقوع عدوان عليهم ويسعون إلى تحقيق الأمن والاستقرار . وهم يطلقون علي حروبهم العدوانية «**حروبا وقائية** » .. ويربطون احتلال الأرض العربية بحاجتهم إلى حدود آمنة !

بعد هذه المقدمة حول حقيقة مفهوم الأمن فى الفكر الصهيونى .. سنتناول بعد ذلك صلب نظرية الأمن الإسرائيلية ، وأركانها الرئيسية ، وهى تنقسم إلى شقين :

- الشق الأول : ويتضمن « **الركائز النظرية** » .
- الشق الثانى : ويتضمن « **الركائز العملية** » .

الركائز النظرية

يمكن تركيز أهم المفاهيم النظرية ، وماتتضمنه من أهداف وغايات فى مفهومين أساسيين : « الحدود الآمنة » و« المجال الحيوى » .

(أ) الحدود الآمنة

تمثل الحدود الآمنة الإطار الجيواستراتيجى للنظرية الإسرائيلية .. وهى وفقا لتعريف « إيجال آلون » نائب رئيس وزراء إسرائيل الأسبق ، الذى أعلنه بعد عدوان ١٩٦٧ : « **إن الحدود الآمنة .. هى الحدود السياسية التى ترتكز على عمق إقليمى وموانع طبيعية ، مثل المياه والجبال والصحراء والممرات الضيقة التى تحول دون تقدم جيوش برية مزودة بالمدرعات .. هى الحدود التى تمكّن من توفير وسائل الإنذار الفعالة ضد اقتراب الطائرات المعادية من هذا الاتجاه أو ذاك .. هى الحدود التى يمكن أن تستخدم كقواعد مناسبة للقيام بالهجوم المضاد** » .

معنى هذا التعريف أن إسرائيل تعطى نفسها حق اختيار حدودها فى أراضى الدول المجاورة لها وفقا لشروط عسكرية تحددها ، وهذا لن يتحقق إلا بالاستيلاء على خطوط حيوية تمثل معاقل استراتيجية فى المنطقة تكون فى شكل موانع طبيعية أو صناعية .. يوفر موقعها الأبعاد الاستراتيجية الثلاثة التالية :

(١) عمق جغرافى كبير يؤمّن قلب الدولة ويبعد عنها الأخطار ، وفى نفس الوقت يوفر مساحات كافية وصالحة لاستيعاب أكبر عدد من يهود العالم داخل دولة إسرائيل الكبرى .

(٢) شكل سليم لإقليم الدولة يخلصها من العيوب الطبوغرافية كالاختناقات والنتوءات التى يتسم بها الشكل الحالى للدولة .

(٣) نقط وثوب استراتيجية جديدة أقرب إلى المراكز العربية الحيوية ، وتكون قادرة على تهديد هذه المراكز وتحقيق السيطرة عليها عند الضرورة .. بما يفتح أمام إسرائيل مجالات حيوية لنشاطها الاقتصادى والسياسى .

وإذا حاولنا القيام بتحليل مبسط لتعريف « آلون » وتفسير أبعاده ، يتضح لنا أن الأمن بالنسبة لإسرائيل ، هو الذريعة التى تبرر بها مطامعها الإقليمية . ويبلور التعريف تلقائيا – وبوضوح – هذه الأبعاد من خلال ماحدده رجل مسئول فى الحكومة الإسرائيلية وقتئذ ، ويعتبر من رجال الفكر السياسى الاستراتيجى الإسرائيلى .

والغريب فى التعريف ما يؤكده من أن الوصول إلى الحدود الآمنة – بكل المواصفات التى حددها آلون – لايمثل نهاية المطاف . بل إن دائرة العدوان يمكنها أن تمتد عبر هذه الحدود لضم مزيد من الأرض العربية .. حتى يمكن تحقيق الغايات الصهيونية الكبرى . ولذلك يختتم آلون تعريفه الاستفزازى بشرط أساسى وضعه ، هو أن تكون هذه الحدود « صالحة للاستخدام كقواعد للهجوم » .

(ب) المجال الحيوى

يمثل مفهوم « المجال الحيوى » الإطار السياسى والاقتصادى للنظرية الإسرائيلية .. ويعنى نجاحه تثبيت دعائم « **الدولة اليهودية الإقليمية الكبرى** » **فى منطقة الشرق الأوسط التى تهيمن على المقدرات الاقتصادية وتتحكم فى التوجهات السياسية للمنطقة . ولتنفيذ هذا الهدف وضمان استمراره .. تركز النظرية الإسرائيلية على الآتى :**

(١) **المستوى السياسى** : العمل المستمر على تفتيت التضامن العربى ومنع قيام أى نوع من الوحدة العربية ، والحرص على إضعاف العرب حتى يمكن فرض السلام عليهم وفقا للمفهوم الإسرائيلى وإجبارهم على قبول الأمر الواقع . من ناحية أخرى ، يستهدف العمل السياسى الصهيونى فى المنطقة تغيير الخريطة السياسية لها .. من خلال إثارة الأقليات فى الدول العربية وحضها على الانفصال ، لتصبح إسرائيل هى « **الدولة القدوة** » للأقليات فى الشرق الأوسط .

(٢) **المستوى الاقتصادى** : السيطرة على خطوط المواصلات العالمية المارة فى المنطقة بالتحكم فى الممرات المائية الدولية .. كضمان لتأمين مصادر حياتها ولتحقيق اتصالها المباشر المأمون بالعالم الخارجى ، وإحكام السيطرة على المقدرات العربية ومصادر الثروة الطبيعية العربية .. إما بتهديدها تهديدا مباشرا أو بالاستيلاء عليها . ويشكل مجمل هذه المفاهيم « **الغاية الصهيونية الكبرى** » .

إن هذه الأهداف المركبة وطبيعتها الطموحة وأبعادها السياسية والاقتصادية .. طبعت الصهيونية بطابع عدوانى متأصل ، وهى فى نفس الوقت التفسير المنطقى لحقيقة الموقف العدائى الإسرائيلى الصارخ تجاه الشعوب العربية عامة والشعب الفلسطينى بوجه خاص .. ذلك لأن هذه الشعوب تمثل العقبة الكؤود التى تقف حائلا بين الصهيونية وتنفيذ مخططاتها فى المنطقة .

إن جوهر الصراع العربى الإسرائيلى يتمثل فى إصرار الصهيونية على تحقيق غاياتها على حساب الأرض العربية والوجود العربى .. وهذا يفسر لنا أسباب استمرار هذا الصراع ، ويشير فى نفس الوقت إلى مفاتيح حله .

لذلك فإن تحقق غايات إسرائيل النهائية – فى مواجهة الرفض العربى – يدفع إسرائيل إلى محاولة فرض مشكلة الأمن بمفهومه الإسرائيلى .. من خلال الحل العسكرى .. حتى يمكن توفير

المجال الحيوى للنشاط الصهيونى فى المنطقة من خلال « **التأمين الجغرافى** » ، بالسيطرة على الخطوط الاستراتيجية والممرات المائية الدولية وموارد الثروة الطبيعية فى المنطقة ، ومايتطلبه ذلك من الإبقاء على قدرة عسكرية متميزة ومتفوقة تتوافر لها الوسائل الكفيلة بتحقيق هذه الأهداف بالاحتفاظ دائما بـ « **الذراع الطويلة** » التى تمكنها من تهديد عمق الأراضى العربية .. حتى تصبح لها « **اليد العليا** » المهيمنة على مقدرات المنطقة من خلال وسيلة أساسية هى وسيلة « **الردع** » وأساليب استخدامه .. والذى يمثل أهم الركائز العملية والتطبيقية للنظرية الإسرائيلية .

الركائز العملية

بعد أن استعرضنا المرتكزات المبدئية للنظرية الإسرائيلية ، والتى تمثل جوهر الفكر الصهيونى وتحدد غاياته فى التوسع والهيمنة ، نتناول الآن ، بشىء من التفصيل ، الركائز العملية للوسائل والأساليب التى تحددها النظرية العسكرية الإسرائيلية :

(أ) الردع النفسى والمادى

وتعتبر **فكرة « الردع »** هى الفكرة المحورية التى تدور حولها الجوانب العملية للنظرية الإسرائيلية .. الردع بشتى مفاهيمه سواء المعنوية النفسية أو المادية العسكرية ، وغير ذلك من أفكار حول الوسائل التى تنبع من فكرة الردع أو تمثل أداتها . ومن هذه الأفكار : « الضربة الوقائية المسبقة » ، والحرب أو « الضربات الخاطفة » ، و« الذراع الطويلة » ، والقبضة الحديدية ، وأخيرا « اليد العليا » . وكلها صور تجمعها فكرة الردع ومسخَّرة لتنفيذها .. ومن خلالها تتحقق كل أهداف الصهيونية بما فى ذلك التوسع الإقليمى . ومن أهداف فكرة الردع ضمان إصابة القدرة العربية بالإحباط النفسى والشلل الذهنى والعجز المادى . لذلك فهى الركيزة العملية الأولى التى تعتمد عليها إسرائيل فى فرض تأثيرها على الموقف العربى فى زمن الحرب أو زمن السلم .

كانت تلك هى أهم معالم فكرة الردع لدى إسرائيل .. أما أبرز أدواتها العسكرية فقد اعتمدت أساسا على عنصرين :

- □ **الأول** : « قواتها الجوية » المتفوقة ، القادرة على القيام بالمهام الحيوية فى عمليات الردع . لذلك حرصت دائما ، ومنذ قيام الدولة ، على دعم ومضاعفة قدرات هذه القوات وتحديثها المستمر بتزويدها بأحدث وأقوى الطائرات الغربية (الفرنسية ثم الأمريكية) لزيادة فاعليتها فى الهجوم الأرضى .. باعتبارها أنسب الوسائل لمواجهة أى تهديد عربى وردعه بالسرعة الواجبة وفى المكان المناسب ، سواء على جبهات القتال أو فى العمق العربى . من أجل ذلك كله أطلقت إسرائيل على قواتها الجوية اسم « **الذراع الطويلة** » .. بمعنى قدرتها على الوصول إلى أى هدف فى عمق الدول العربية المحيطة بها على الأقل .

- □ **الثانى** : قوتها البرية الضاربة المتمثلة فى التشكيلات المدرعة .. الجاهزة لشن الهجوم والتصدى لأى هجوم برى ضد إسرائيل .. حيث تعتمد على قدرة قواتها المدرعة فى القيام

بتوجيه ضربات قوية وكاسحة . ويطلقون على هذه القوات اسم « **القبضة الحديدية** » ، القادرة على « سحق » الهجوم العربى فى مراحله الأولى .

وتعتمد إسرائيل فى نظريتها عن الردع على شقى الردع : « **الردع المعنوى أو النفسى** » و« **الردع المادى أو العسكرى** » . وتقوم فكرة الردع النفسى على تخويف العرب من خلال التلويح باستخدام القوة الإسرائيلية الرادعة .. بهدف منع العرب من مجرد التفكير فى القيام بعمل عسكرى كبير ضد إسرائيل .. أو محاولة استرداد جزء من أرضهم المحتلة بالقوة . وقد أشار التوجيه الاستراتيجى لقرار الحرب الذى أصدره الرئيس السادات إلى فكرة الردع النفسى ، عندما تحدث عن أن « التخويف النفسى (للعرب) ليس درعا من الفولاذ يحمى إسرائيل » . ولا شك فى أن وجود قوة الردع يشكل عنصراً مهما من عناصر فرض الإرادة .. ولكنه لن يكون كافيا لردع العرب أومنعهم من العمل على استرداد حقهم . وكانت مصر تدرك تماما أهمية عنصر الردع فى صراعها مع إسرائيل . فسعت بشدة لدى الاتحاد السوفيتى حتى يوفر لها عنصر ردع قوى ، يحقق التوازن مع إسرائيل .. بأن يتوافر لمصر سلاح ردع قوى قادر على تهديد عمق إسرائيل . وحتى لا تنفرد إسرائيل وحدها بامتلاك عنصر الردع بينما يحرم أصحاب الحق من امتلاك هذا العنصر .

ولم تكتف إسرائيل بمحاولة خلق التأثير النفسى لقوة الردع وتسخير حملات إعلامية مكثفة لهذا الغرض .. بل استعدت دائما لفرض الردع المادى عند الضرورة . ومن هنا جاءت فكرة « الضربة الوقائية المسبقة » فى النظرية الإسرائيلية .. باعتبارها وسيلة ضرورية لمنع تعرض إسرائيل لأى عمل عسكرى مفاجىء أو لستر هدف توسعى مبيت . وتعتبر الضربة الجوية أو البرية المسبقة .. عنصرا أساسيا فى النظرية الإسرائيلية .. لتحقيق أهداف تختلف باختلاف الهدف من شنها .. فإما أن تكون من أجل ضم المزيد من الأرض ، أو لتدمير قوة عربية نامية ، أو لخلق شعور بالعجز والإحباط لدى العرب .

(ب) الحرب الخاطفة

ترى إسرائيل أن مثل هذا النوع من الأعمال العسكرية السريعة .. سواء فى شكل ضربات جوية مركزة ومفاجئة أو هجمات مدرعة كاسحة لها سمات « الحرب الخاطفة » الحاسمة ، هو أفضل أشكال الحرب التى تتناسب مع قدرات الجيش والمجتمع الإسرائيلى . حيث تعتمد إسرائيل فى حروبها اعتمادا كليا على التعبئة الشاملة ، والتى يجب ألا يتجاوز استمرارها فترة زمنية محدودة .. حتى لا تتعرض إسرائيل لأى حرب طويلة الأمد نسبيا .. يمكن أن تلحق بها ضررا بالغا .

ولتغطية الطبيعة العدوانية للأعمال العسكرية الإسرائيلية ، غالبا ما تدعى إسرائيل أنها اضطرت إلى شن الهجوم لأنها ترفض فكرة الانتظار لحين وقوع أى هجوم عليها ، وأنها فعلت ذلك فى عام ١٩٦٧ « لتمنع الجيوش العربية من القيام بأن هجوم ضدها » .. لذلك قامت بتنفيذ الضربة الخاطفة الوقائية فى إطار فلسفتها التى تقوم على عنصر السبق .. وتأكيدا لمبدأ « اليد

العليا » التى تقوم على مفاهيم الإذعان وفرض الإرادة على الخصم فى الوقت المناسب والمكان المناسب .

يتضح مما أوردنا من تحليلات سابقة ، ماتعكسه النظرية العسكرية الإسرائيلية من أبعاد توسعية وطبيعة عدوانية . فى إطار مثل هذه المفاهيم سوف تبقى نظرية الأمن الإسرائيلية هى المحرك الأول لأزمة الشرق الأوسط ، والباعث الحقيقى لكل الأعمال العدوانية الإسرائيلية ، وهى بذلك تمثل العائق الأساسى أمام تحقيق السلام . وذلك كله يؤكد تأكيدا جازما أن قيام قرار الحرب المصرى على فكرة إهدار النظرية الإسرائيلية ، وإسقاط أركانها .. يعبر عن الاختيار الأمثل للهدف الذى ينال بشدة من جوهر العقيدة الصهيونية ، ويكشف عن حقيقة أطماعها ويهتك الستار الزائف الذى تتخفى خلفه .

ثانيا : المتغيرات والاتجاهات
التى أثرت على النظرية الإسرائيلية (٦٧ - ١٩٧٣)

تطبيقات النظرية بعد حرب ١٩٦٧

بعد أن تناولنا بالتحليل أهم عناصر النظرية العسكرية الإسرائيلية ، وأوضحنا أبعادها التوسعية والعدوانية ، والتفسيرات الصهيونية المغلوطة لمفهوم « الأمن » .. نريد هنا أن نوضح كيف طبقت النظرية بعد عدوان ١٩٦٧ . فهل نجحت فى تحقيق الأهداف الاستراتيجية والسياسية للحرب ؟ أم أن هناك تعديلات جوهرية ضرورية كان لابد أن تطرأ على تطبيق النظرية حتى يمكن أن تستوعب تلك النتائج الاستراتيجية والعسكرية الهائلة التى ترتبت على حرب يونيو ١٩٦٧ وعلى النصر الكبير الذى لم تحصل عليه إسرائيل بقدر ما قدمه لها العرب ؟

إن دراسة هذه الجوانب التطبيقية كانت عملا ضروريا للمخطط المصرى قبل بدء التخطيط للحرب المقبلة .. حتى يمكن أن يتعرف على إيجابيات وسلبيات النظرية الإسرائيلية ، ويكشف عن جوانب القوة ونقاط الضعف فيها ، وأن يحدد توجهات الفكر الاستراتيجى المصرى فى مواجهته للنظرية العسكرية الإسرائيلية وتحديه لها ولكل أركانها .

ليس ثمة شك فى أن إسرائيل قد حققت العديد من النتائج العسكرية والاستراتيجية المهمة فى حرب يونيو ١٩٦٧ . وفى ظل هذا النصر الكبير والمخادع فى نفس الوقت .. بدأت التصورات الخاطئة تتوالى فى فكر القيادات الإسرائيلية السياسية والعسكرية . فقد تصوروا فى البداية أنهم قد حققوا بنصرهم كل أهداف نظريتهم .. وكلنا يذكر العبارة التى قالها « ديان » بعد الحرب ، من أنه « يجلس فى انتظار هاتف يأتيه من الطرف الآخر » . ويقصد بذلك أن مصر ستتصل به لتعرض عليه استسلامها لشروط إسرائيل ومطالبها . هكذا جمح الخيال بالقادة الإسرائيليين ، وكان ذلك من أول مظاهر الأخطاء الجسيمة التى وقعوا فيها بعد ذلك .

ونحن نعترف هنا أن إسرائيل قد حققت نجاحا عسكريا كبيرا ومهما .. رغم أن سببه الأول يرجع إلى الأخطاء الجسيمة التى ارتكبها العرب ، والتى أدت إلى هزيمة ثلاثة جيوش عربية ، وسهلت على إسرائيل أن تصيب أخطر العناصر التى كانت تهدد أمنها فى مقتل - وأقصد به القوة العسكرية العربية - فى ضربة خاطفة واحدة .

أما الجانب الاستراتيجى ، فهو أخطر جوانب النظرية الإسرائيلية وأكثرها أهمية .. لأن زوال النتائج الإيجابية التى حققتها إسرائيل لن يتحقق عربيا إلا بزوال كل آثار العدوان الإسرائيلى على الأرض العربية .. التى حقق احتلالها عدة مزايا استراتيجية حيوية لإسرائيل كان أبرزها : الحدود الآمنة ، والشكل الجغرافى السليم ، والعمق الاستراتيجى الكبير .

إن هذه العناصر الحيوية الثلاثة ، أصبحت هى الركائز الأساسية التى بنيت على إهدارها الاستراتيجية المصرية المضادة . فقد كانت إسرائيل تحتل مساحة من أرض مصر تبلغ ثلاثة أمثال مساحتها الأُصلية .. بينما تقف قواتها فى الجبهات الثلاث على خطوط استراتيجية مستندة إلى موانع طبيعية ، سواء فى هضبة الجولان السورية شمالا ، أو نهر الأردن شرقا ، أو قناة السويس غربا ، أو خليجى العقبة والسويس جنوبا .. وبذلك تخلصت خريطة إسرائيل من الانبعاجات التى كانت تشوه شكلها الجغرافى ، ومن الاختناق الذى كانت تعانى منه أهم مناطقها وهى المنطقة الوسطى التى تضم أكبر مدنها .. حيفا وتل أبيب والقدس .

وهكذا تغير الشكل الجغرافى لإسرائيل تغيراً جذريا باحتلالها مساحة ٦٨ ألف كيلو متر مربع من الأراضى العربية .. بينما مساحة إسرائيل لا تتجاوز ٢٠ ألف كيلو متر مربع ، فاختفت الانبعاجات وتلاشت الاختناقات التى كانت تهدد أكثر مناطقها أهمية . كما اكتسبت إسرائيل عمقا استراتيجيا ضخما - طالما اشتكت من ضحالته - ضمن لها تأمين قلب الدولة .. بينما اقترب التهديد الإسرائيلى كثيرا من الأهداف الحيوية العربية خاصة فى عمق مصر .

لقد أصبحت إسرائيل فى عام ١٩٦٧ تسيطر على « الحدود الآمنة » التى تريدها .. كما أنها حقت أطماعها التوسعية كذلك . وكما هو منهج إسرائيل فى إخفاء أطماعها خلف ستار الأمن ، فقد فسرت وجهة نظرها فيما استولت عليه من خطوط : « بأنها الحدود الى تمنع التهديد السورى الذى كان موجها من الجولان إلى سهل الحولة وبحيرة طبرية .. وتحول دون تهديد الأردن الذى كان مسلطا على عنق الزجاجة فى السهل الساحلى لإسرائيل .. وتحتفظ بالقدس الموحدة عاصمة لإسرائيل .. وتبعد التهديد المصرى عن مناطق النقب وتضمن حرية الملاحة الإسرائيلية فى مضايق خليج العقبة وقناة السويس » .

ومن الواضح أن حرية الملاحة الإسرائيلية فى قناة السويس ليس لها علاقة بالحدود الآمنة ، غير أن القناة كانت تجمع بين الميزتين ، فهى ومن خلفها شبه جزيرة سيناء تمثلان الشروط المثالية لتعريف الحدود الآمنة كما تفسرها إسرائيل . فقناة السويس مانع مائى صناعى قوى ، يفصله عن إسرائيل عمق استراتيجى كبير يؤمّن أراضيها ويبعد الخطر عن أهم مناطقها وأكثرها ازدحاما

بالسكان ، بعد أن أصبحت هذه المناطق تبعد عن قناة السويس أكثر من ٢٠٠ كيلو متر .. الأمر الذى حقق لإسرائيل أفضل الشروط الاستراتيجية .

غير أن إسرائيل لم تكتف بوجود قناة السويس كمانع مائى ، ولكنها صممت على أن تحولها إلى مانع مركّب شديد التحصين والمنعة .. فبنت نظامها الدفاعى الذى عرف باسم « خط بارليف » ، وأقامت ساترا ترابيا مرتفعا شيدت فوقه وفى داخله القلاع الدفاعية القوية المحاطة بالموانع الكثيفة المتنوعة ، مع حشد للدبابات وقطع المدفعية الذاتية الحركة المرابطة خلفه .. فى محاولة مكثفة لتحويل هذا الخط إلى سد منيع فى وجه القوات المصرية .. يستحيل عليها اجتيازه أو اختراقه (ولنا عودة للحديث عن خط بارليف كمنطقة دفاعية وليس مجرد خط ممتد على الضفة الشرقية للقناة) .

غير أنه رغم أن النصر العسكرى الذى حصلت عليه إسرائيل كان كبيرا ـ فإنه لم يكن كافيا لفرض السلام الإسرائيلى ، وتحقيق الهدف السياسى للحرب . ذلك لأن الحرب يمكن فرضها من طرف واحد على الطرف الآخر .. بعكس السلام الذى لا يمكن تحقيقه دون اتفاق الطرفين أو رضوخ أحد الطرفين للطَّرف الآخر . وعلى هذا الأساس ، فإن الحرب وإن كانت قد حققت لإسرائيل عدة مزايا جيواستراتيجية .. إلا أنه قد عاب نتائجها أمران أساسيان :

- **الأول : أنها فشلت فى تحقيق الهدف السياسى لمضمون النظرية العسكرية الإسرائيلية ، وأهم عناصره فى هذه المرحلة .. فرض السلام بمفهومه الإسرائيلى على العرب .**
- **والثانى : أن ما تحقق لإسرائيل من نتائج استراتيجية قد حملها أعباء عسكرية واقتصادية ناءت بحملها .. وكانت فى نفس الوقت هى مفتاح النجاح الذى حققته الاستراتيجية المصرية فى حرب العبور عام ١٩٧٣ .**

وقد أثر هذان الأمران فى التطبيقات الاستراتيجية التى اتبعتها إسرائيل فى الفترة ما بين حربى ١٩٦٧ ، ١٩٧٣ .. سواء بالنسبة لأسلوب ومحاولات تحقيق الهدف السياسى للحرب ، أو بالنسبة لمعالجة نتائجها والعمل على استيعابها وهضمها . **فى هذا الإطار أصبح هدف إسرائيل بعد حرب ١٩٦٧ هو استكمال أهداف النظرية الإسرائيلية من وجهة النظر السياسية ، وذلك بمحاولة « تحقيق مافشلت فى تحقيقه أثناء الحرب .. من خلال ردع مافشلت فى ردعه فى ذلك الوقت » .**

كان ذلك هو المنطلق الذى اتبعته السياسة الحربية الإسرائيلية منذ ذلك الوقت .. مع رسوخ الاعتقاد بأن العرب سوف يستسلمون تحت الضغط لأنهم لايملكون القدرة على الصمود . وهو الاعتقاد الذى ظل ينمو فى الذهن الإسرائيلى .. تغذيه زهوة النصر .. إلى أن أصبح عقيدة راسخة لدى قادة إسرائيل حتى أفقدتهم البصيرة .. فأصبح العرب أمامهم مجرد « **جثة هامدة** » . كانت هذه الصورة الخاطئة ، من المعالم المهمة التى سيطرت على الفكر الإسرائيلى طوال سنوات ما بعد حرب ١٩٦٧ وقبل حرب ١٩٧٣ . وقد أحسنت الاستراتيجية المصرية استغلال هذه الغفلة الإسرائيلية لأقصى حد ـ كما سنوضح فيما بعد عند تناول الاستراتيجية المصرية للحرب .

المتغيرات الاستراتيجية والنظرية الإسرائيلية

فى مناخ لم تألفه إسرائيل من قبل .. وتحت تأثير النصر المفاجىء الذى أطاح بصوابها ، بدأت رحلة بحث طويلة عن صيغة مناسبة لتطبيق نظريتها .. فى محاولة لاستيعاب الحقائق الجديدة ، بينما انطلقت الشعارات الانفعالية المشحونة بالعنصرية والتطرف ، والتى تنادى بـ « حق إسرائيل التاريخى » ! و« دولة إسرائيل الكبرى » ، و« أرض إسرائيل التى تم تحريرها من الحكم الأجنبى » .. وفقا لادعاءات « مناجم بيجين » زعيم حزب حيروت فى ذلك الوقت .

فى ظل هذا المناخ ، كثر الحديث عن ضرورة ضم الأراضى التى توفر لإسرائيل حدودها الآمنة .. وبما يحقق أفضل الشروط التى سبق أن حددها إيجال آلون . كما بدأ البحث فى المتغيرات الاستراتيجية التى فرضها الواقع الجديد ، وما تطلَّبه من تغييرات فى التطبيقات العملية .. دون المساس بالأسس الصهيونية التى قامت عليها النظرية . **لذلك جاء التغيير أساسا فى السياسة الحربية الإسرائيلية .. أما الجوهر الصهيونى للنظرية فهو لم يتغير . واشتمل التغيير على ثلاثة عناصر أساسية : أساليب التطبيق ، ومراجعة بعض المبادىء وتعديلها ، وتعديل سلَّم الأولويات . وهكذا ظلت النظرية صهيونية فى تطبيقاتها ، عدوانية فى وسائلها ، توسعية فى مراميها .. بينما اقتصرت أهداف التغيير فى مرحلة ما بعد حرب يونيو ١٩٦٧ على مايلى :**

- احتواء الأوضاع الجديدة واستيعاب المكاسب الاستراتيجية الضخمة التى ترتبت عليها .
- تلبية متطلبات الأمن فى الأراضى المحتلة وتوفير مستلزمات الدفاع عنها والتمسك بها .

ويمكن تحديد أبرز المتغيرات الاستراتيجية التى ترتبت على حرب ١٩٦٧ فى ثلاثة متغيرات هى : العمق الاستراتيجى الكبير وانعكاساته ـ رفض الانسحاب والتمسك بالسياسة الحربية التعرضية ـ الردع والضربة المسبقة .

(أ) العمق الاستراتيجى الكبير وانعكاساته

من أبرز المتغيرات الاستراتيجية التى حدثت بالنسبة للأوضاع الإسرائيلية بعد حرب ١٩٦٧ .. اختفاء ناحية جوهرية من نواحى الضعف فى القدرة الدفاعية عن إسرائيل ، وهى « **ضحالة العمق الاستراتيجى** » ويمكننا القول إنه بقدر ماحققه هذا العمق من أمن لإسرائيل وأشاع الطمأنينة فى القيادة الإسرائيلية ، إلا أن وفرته قد تجاوزت قدرات الدفاع الإسرائيلية .. الأمر الذى خلق مجموعة مهمة من نقاط الضعف .

- **فمن الناحية الاستراتيجية** ، نلاحظ أن هذه الإضافة الجغرافية الكبيرة قد تجاوزت الحدود المنطقية للاحتياجات الاستراتيجية الإسرائيلية . فلم يكن من المنطق أن يكون توفير العمق الجغرافى المطلوب لدولة تبلغ مساحتها حوالى ٢٠ ألف كيلو متر مربع .. بإضافة مفاجئة لمساحة شاسعة من الأرض تتجاوز ثلاثة أضعاف مساحة هذه الدولة ـ هى مساحة شبه جزيرة سيناء ـ غير أن شهوة التوسع الإقليمى وبريقه كانت طاغية على المنطق السليم .

- أما من **الناحية العسكرية** البحتة ، فقد فاقت المطالب الكبيرة لإمكانيات الدفاع عن هذه المساحة القدرات العسكرية المتاحة لدولة تعتمد معظم قواتها العسكرية على القوات الاحتياطية التى تتم تعبئتها فى زمن التوترات الشديدة أو الحرب ، خاصة بعد أن اختفى فى العمق .. النظام الشامل للدفاع المحكم عن إسرائيل (قبل التوسع) الذى قضت إسرائيل عشرين عاما فى وضعه وتحسينه وتطويره ، والذى حول إسرائيل إلى مايشبه « البندقة الصلبة » التى يصعب كسرها . ونتيجة لذلك ، ومع الإصرار على التمسك بالأرض المحتلة ، كان لابد أن يحدث خلل جذرى فى طبيعة عمل الجيش الإسرائيلى وأسلوب أدائه .. وذلك لاضطراره للتخلى عن الاستراتيجية الهجومية بمفهومها الشامل ، وقبول استراتيجية دفاعية مستمرة حتى يمكن ضمان الاحتفاظ بكل المكاسب الإقليمية التى حصلت عليها إسرائيل ، وتوفير القدرات الضرورية للتمسك القوى بخطوط المواجهة التى أطلقت عليها « الحدود الآمنة » ؛ إذ كان لابد أن تعمل على أن تظل آمنة . لقد أدى ذلك إلى تجميد حركة الجيش الإسرائيلى وارتباطه بالأرض ، وإلى التركيز على « عنصر الردع » كوسيلة أساسية لفرض الإرادة على المدى الطويل .

ومع تبنى استراتيجية دفاعية ، قامت إسرائيل بنقل خطوطها الدفاعية الرئيسية إلى الأراضى المحتلة ، وبناء خطوط جديدة وممتدة وقوية فى نفس الوقت كخط « بارليف » الشهير .. الذى أعاد إلى الأذهان الأساليب التى سقطت فى الحرب العالمية الثانية سواء بالنسبة لخط « سيجفريد » الألمانى ، أو خط « ماجينو » الفرنسى . بذلك فقدت القوات الإسرائيلية قدرا كبيرا من مزايا الحركة . وزاد من هذه التأثيرات السلبية .. الامتداد الكبير لشبكة خطوط المواصلات البرية عبر مناطق شاسعة صحراوية فى معظمها ، بين خط قناة السويس وخط الجولان ، والتى تجاوزت المسافة بينهما ٦٠٠ كيلو متر .. الأمر الذى أوجد صعوبات كبيرة أمام المناورة السريعة بالقوات بين الجبهات ، وفقد ميزة أساسية هى ميزة العمل على خطوط داخلية قصيرة (داخل الدولة) لتواجه القيادة الإسرائيلية موقفا معقدا .. خاصة إذا ماتعرضت لضربة مشتركة من جبهتين أو ثلاث جبهات عربية متباعدة وفى آن واحد .

(ب) رفض الانسحاب والتمسك بالسياسة الدفاعية

إذا كانت النظرية الإسرائيلية لم تكن تسمح بأى تراجع داخل إسرائيل تحت أى ضغط ، فذلك يرجع لعدم توافر العمق الجغرافى الذى يسمح بمثل هذه المناورة ، ولكن بعد ضم مساحات شاسعة من الأراضى العربية وانتفاء حجة انعدام العمق الجغرافى ، فإن استمرار التمسك بنفس مبدأ عدم التراجع يعنى أن القضية لم تعد قضية عمق جغرافى مطلوب .. ولكنها قضية توسع إقليمى فى أراضى الغير من ناحية ، والاستناد على « حدود طبيعية آمنة » من ناحية أخرى .

ولما كان اتخاذ جانب الدفاع البحت – أى الدفاع الثابت – يتعارض مع عقيدة إسرائيل الهجومية ، وبالتالى مع طبيعة تكوين وعقيدة الجيش الإسرائيلى وأساليب استخدامه .. فلم يكن منطقيا – من وجهة نظر إسرائيل – أن يحرم جيشها من أهم مزاياه وهى الحركة . وكانت القيادة المصرية تدرك ذلك ، وتتوقع عند اشتعال الحرب أن تلجأ إسرائيل إلى الاستفادة من ميزة الحركة

التى يتمتع بها الجيش الإسرائيلى ، وإدارة الحرب الدفاعية بأسلوب تعرضى يعتمد أساسا على الهجمات المضادة التى تتيح استخدام القدرات الهجومية .. وبالشكل الذى يتناسب مع ظروف الموقف العسكرى . وكان المدخل الطبيعى لهذا الاتجاه هو الحصول على « المبادأة » ، وسبق أى محاولة عربية وتوجيه ضربات رادعة قبل بدء الهجوم ، سواء كانت ضربات جوية أو برية أو الاثنتين معا .

(جـ) الردع الجسيم والضربة المسبقة

هنا يمكن القول إن إسرائيل قد استمرت فى التمسك بالفلسفة « التعرضية » ، التى تقوم على مبدأ « منع الهجوم قبل وقوعه » بوسائل تتناسب مع الأوضاع الجديدة . ففي تلك المرحلة كان ما تحتاجه إسرائيل ، أن تتفرغ لاحتواء المكاسب الضخمة ، ومحاولة ابتلاع الأرض وتأمين الدفاع عنها ، ومنع العرب من أى محاولة لاستردادها .. بالعمل على شل إرادتهم وتعطيل قدرتهم المادية والمعنوية من خلال استخدام أسلوب ما أطلق عليه « الردع الجسيم » ، أو الردع بالضربات القوية الجوية والبرية – والذى يمثل محورا أساسيا فى سياستها الحربية حتى اليوم – كوسيلة مهمة لفرض الإرادة الاسرائيلية . وهكذا اعتمدت إسرائيل فى تمسكها بالأرض العربية ورفض الانسحاب منها على وهم أنها قادرة على ردع العرب معنويا وماديا ، أى إرهابهم بالقول والعمل .. وتكون بذلك قد حمَّلت فكرة الردع أكثر مما تحتمل . فقد نسيت إسرائيل أن مثل هذا الأسلوب العدوانى المتطرف لايمكن أن يشكل سياسة ثابتة لكل الوقت .. إنه قد يصلح لبعض الوقت وليس لكل الوقت ، لأنه أسلوب لايصلح لممارسة الحياة الطبيعية أو أن يمثل حلا دائما للتعامل مع الدول والشعوب المجاورة والتعايش معها .

كان التمسك بهذا الأسلوب فى سياستها الحربية يعنى أن فكرة « **الضربة المسبقة** » مازالت راسخة فى النظرية الإسرائيلية .. رغم الضعف النسبى الذى أصاب العقيدة الهجومية فى ظل المتطلبات الضخمة للدفاع عن الأراضى المحتلة . فقد حددت النظرية الحالات التى تستوجب شن هذه الضربة ، وهى : « حشد العدو لقواته استعدادا للهجوم أو القيام بالهجوم » .. مع التركيز أساسا على الجبهة المصرية باعتبارها أخطر الجبهات وأكثرها نشاطا وتهديدا لإسرائيل .

استمرت إسرائيل تتبع هذا المنطلق الفكرى الاستراتيجى ، لفترة طويلة ، خاصة مابين عامى ١٩٦٩ ، ١٩٧٠ ، قبل قبولها لمبادرة روجرز بإيقاف نيران حرب الاستنزاف . وتركزت محاولات إسرائيل فى هذه الفترة على تدمير وسائل الدفاع الجوى ، وخاصة الصواريخ المضادة للطائرات ؛ إذ كانت تريد أن تكشف الغطاء الجوى الذى يحمى القوات البرية المصرية والقواعد الجوية .. مما يؤدى إلى ضرب معنويات الشعب المصرى . وفى إطار سياسة « **الردع الجسيم** » ، قامت القوات الجوية الإسرائيلية فى أوائل عام ١٩٧٠ باقتحام سماء وادى النيل وضرب الأهداف المدنية المكدسة بالبشر – كمصنع « أبو زعبل » ومدرسة أطفال بحر البقر – يضاف إلى ذلك الحملات الدعائية المكثفة ومظاهر استعراض القوة « التى لاتقهر » .. وكلها محاولات استهدفت بذر بذور اليأس والإحساس بالعجز لدى الشعب المصرى وكسر قدرته على المقاومة والصمود . وليس هنا

مجال لسرد ماحدث ، وقد سبق التعرض له فى البداية عند الحديث عن حرب الاستنزاف ، ولكن خلاصة القول إن ماحدث لشعب مصر ولقيادة مصر كان عكس ماتوقعته القيادة الإسرائيلية تماما .

لقد فشلت هذه الاستراتيجية الإسرائيلية فشلا ذريعاً بفضل الصمود البطولى للشعب المصرى ، ووقوفه بصلابة خلف قواته المسلحة .. التى نجحت بعد ٤٠ شهراً فى أن ترد كيد إسرائيل إلى نحرها من خلال استراتيجية حرب العبور التى أعدتها مصر ببراعة نادرة .

ثالثا : توجهات أثرت على الفكر العسكرى الإسرائيلى

الثقة المفرطة التى بلغت حد الغرور

لم تقتصر الدراسات التى أجرتها القيادة العامة المصرية وأجهزتها عن العدو ، على دراسة تنظيماته وتسليحه ونظرياته العسكرية واستراتيجيته الدفاعية فحسب ، بل تضمنت كذلك تحليلات واسعة لأنماط حياته وأسلوب تفكيره والمعتقدات المسيطرة عليه ونظرته لنا نحن العرب .. وذلك بغرض الوصول إلى أفضل السبل لاستغلال هذه المعطيات لصالح استراتيجية الحرب ، وبما يعزز من ضمانات نجاحها .. خاصة وأن العديد من الآراء والمعتقدات الإسرائيلية المتعلقة بطبيعة الشعوب العربية عامة وشعب مصر بشكل خاص ، قامت على أسس غير سليمة وتأثرت بحالة الثقة المفرطة بالنفس التى سادت القيادات الإسرائيلية بعد حرب ١٩٦٧ .. وكثيراً مابلغت حد الغرور الأعمى الذى عادة ماكان يقود إلى استنتاجات خاطئة وبالتالى تصرفات غير سليمة .

لذلك فقد أخذت الدراسة الخاصة بهذه الجوانب السياسية والاجتماعية مكانا مهما فى تقديرات جهاز التخطيط بالقيادة العامة المصرية . وكانت نتائج هذه الدراسات هى حجر الزاوية فى تحديد عدد من العناصر المؤثرة على نجاح المفاجأة ، وفى اختيار المنطلقات المناسبة لإمكان خداع العدو ومباغتته ، سواء أثناء إدارة أعمال المرحلة التحضيرية التى تسبق الهجوم ، أو المرحلة التنفيذية باستخدام أساليب مبتكرة لم يألفها من قبل .

وقد كشفت هذه الدراسات عن العديد من المآخذ ونقاط الضعف فى اتجاهات الفكر العسكرى الإسرائيلى ، ومكنت القيادة المصرية من تحديد وسائل استغلال هذه الجوانب والنقاط لمصلحة العملية الهجومية الجارى تخطيطها .

هذه الثقة المفرطة فى النفس تركت بصماتها السلبية على الفكر العسكرى الإسرائيلى .. الذى تجاوز حدود المنطق فى تهاونه بقدرات العرب ، وفى إنكاره لطاقاتهم المعنوية وجذورهم الحضارية . لقد سقطت العقلية الإسرائيلية فى متاهات الغرور والمبالغة الشديدة فى قدرة إسرائيل على ردع العرب وإرهابهم وترويضهم ، والادعاء بأنهم قد نجحوا فى بث الخوف والرهبة فى نفوس العرب .. بل إن القيادة الإسرائيلية كانت تتصور أنها من خلال استمرار ممارسة استعراض القوة .. قد قطعت شوطا كبيرا فى ترويضهم وإخضاعهم للمفاهيم التى تتفق مع أهداف إسرائيل وطموحاتها الجامحة .

ويوضح « ايجال آلون » هذا النمط الفكرى الإسرائيلى فى مقال نشر فى عام ١٩٦٨ عن استراتيجية إسرائيل بقوله : « إن الجيش الذى تبرز فيه قوة الحسم يحمل معه أيضا القدرة على الردع . وفى الحقيقة فإن الردع لزمن طويل من شأنه أن يجبر العدو على التسليم .. والتسليم سوف يؤدى للسلام » .

فى هذه المرحلة ظهر تطور جديد فى مجال المبالغات الإسرائيلية حول تفوقها الساحق ، ليس فقط فى المجال العسكرى - النوعى والتكنولوجى - بل إن هذا التفوق فى أساسه « تفوق حضارى للشعب اليهودى على الشعوب العربية » .. ذلك لأن الإنسان العربى كما يقولون : « إنسان ضعيف فى ملكاته وقدراته على العمل الجاد أو التخطيط المنسق البعيد المدى » . إلى هذا الحد من الجهالة والاستهانة بلغ الفكر الإسرائيلى تجاه الإنسان العربى . لذلك عندما وقعت الحرب كانت اللطمة الكبرى التى تلقتها إسرائيل هى « مفاجأة الإنسان المصرى » .

لقد طنطنت إسرائيل كثيرا بقوة جيشها بعد أن « انتصرت على ثلاثة جيوش عربية فى ستة أيام عام ٦٧ » . إنها نفس الظروف التى واكبت مرحلة قيام إسرائيل ، عندما نجحت فى إقامة الدولة عام ١٩٤٨ ، بعد حرب شاركت فيها اسما .. سبعة جيوش عربية .. الأمر الذى بذر أول بذور الثقة فى قدرة إسرائيل على حماية نفسها وردع العرب . وإن كان هذا الاتجاه قد برز فى البداية كأسلوب من أساليب الدعاية وجزء من حملات الردع النفسى الإسرائيلية ، التى استهدفت التأثير على معنويات الشعوب العربية وغرس الخوف فيها .. من قوة البطش الإسرائيلى .. إلا أنه مع مرور الزمن واستمرار النجاح تحول إلى اعتقاد راسخ فى الفكر الإسرائيلى . وفى عام ١٩٦٧ أطلقت إسرائيل شعار « الجيش الذى لايقهر » ، وظلت تردده كثيرا حتى خدعت نفسها وعميت بصيرتها .. حتى أصبح الشعار مثارا لسخرية الإعلام الغربى بعد أن أتم الجيش المصرى قهره فى أكتوبر ١٩٧٣ .

وقد انتقلت عدوى الغرور فى أحاديث مسئوليها إلى الحديث عن طبيعة الدفاعات التى أقامها الجيش الإسرائيلى فى سيناء ، وعلى الضفة الشرقية لقناة السويس .. وهى الدفاعات التى عرفت بـ « خط بارليف » أو « أسطورة بارليف » . فقد ردد قادة إسرائيل ادعاءاتهم باستحالة اختراق هذه الدفاعات .. وأنه « أمر يصعب تحقيقه على أكثر جيوش العالم تقدما وأحدثها تسليحا .. فكيف بالجيوش العربية « المتخلفة » أن تكون لها القدرة على التخطيط لاقتحام مثل هذا الخط المنيع أو اختراق تلك التحصينات ؟! .. فإنهم - يقصدون العرب - حتى إذا ملكوا مثل هذه القدرة فى التخطيط .. فهم مازالوا يفتقرون تماما إلى القدرة على التنفيذ » . أما موشى ديان فقد أكد علنا استحالة اختراق هذا الخط حتى لو اجتمع مهندسو الجيشين الأمريكى والسوفيتى .

هكذا تأصلت هذه الميول الاستعراضية لدى القادة الإسرائيليين ، واتسع نطاق المعتقدات التى شكلتها المخيلة الإسرائيلية .. والتى لم تعد مقصورة على الإيمان بضعف الإنسان العربى ، بل امتدت إلى الإقلال من شأن القيادات العربية باعتبارها قيادات عاجزة . وقد خصت أجهزة الإعلام الإسرائيلية القيادة المصرية بالشطر الأكبر من هذه الحملة .. فقد ذكروا : « إن القيادة السياسية

المصرية قيادة عاجزة .. لاتملك القدرة على اتخاذ أى قرار حاسم . وحتى إن اتخذت مثل هذا القرار فى لحظة حماس ، فإنها لاتملك القدرة على إدارة صراع مسلح محسوب بكفاءة فى ظل الظروف المعقدة للموقف الدولى ، وظروف التفكك العربى » .. التى كانت سائدة فى ذلك الوقت .

التفكك العربى من مكونات الأمن الإسرائيلى

من المعالم الواضحة فى الفكر الاستراتيجى الإسرائيلى ، والتى تشكل أحد المرتكزات المهمة فى النظرية العسكرية الإسرائيلية حتى اليوم ، والذى يبلغ مبلغ العقيدة .. « **أن استمرار التمزق أو الفُرقة العربية التى تمنع قيام أى نوع من الوحدة أو التضامن بين العرب ، هو ضمان أساسى لبقاء إسرائيل واستمرار حياتها .. لما قد يترتب على التقارب العربى من حشد للطاقات والقدرات المعطلة ، ومايعكسه ذلك من خطر داهم على كيان إسرائيل** » .

لذلك ركزت النظرية الإسرائيلية دائما على هدف « **تفتيت الكيان العربى ومحاربة القومية العربية وبذر بذور الشقاق بين العرب** » . وقد سبق « لشيمون بيريز » - رئيس وزراء إسرائيل الأسبق - أن عبر فى كتاب له صدر فى أواخر الخمسينيات - وهو كتاب « المرحلة المقدمة » - عن ذلك الهدف بكل وضوح عندما قال : « لكى نكون قوة سياسية فى الشرق الأوسط يجب أن تتسع الخلافات بين العرب » . وقد ظلت إسرائيل تردد هذه الأقوال وتخطط لتحقيقها ، وتستخدم فى سبيل ذلك كل الوسائل المشروعة وغير المشروعة .. حتى اعتقدت - فى ظل ماحدث من تردٍ فى الكيان القومى العربى - أنها قد حققت هدفها إلى حد بعيد ، وأنها قد أجهزت على فكرة « الوحدة العربية » . وقد ترسخ هذا الاعتقاد حتى أصبحت تتحدث عن الوحدة العربية باعتبارها « خرافة » ، وأن « التضامن العربى » مجرد وهم كبير . فى ظل هذا الاعتقاد كانت الاستراتيجية الإسرائيلية تستبعد عمليا احتمال تعرضها لهجوم عربى شامل ، وتعتبره احتمالا بعيدا أو ضربا من الخيال .

وقد أدت السلبيات التى سادت الفكر الاستراتيجى الإسرائيلى قبْل حرب أكتوبر ٧٣ إلى عدة نتائج مهمة يمكن حصرها فى الآتى :

- توصل القيادات الإسرائيلية إلى استنتاجات غير سليمة لا تطابق الواقع العربى عامة ، أو تتفق مع طبيعة الإنسان المصرى خاصة ، أو مع حقيقة مايدور فى العقل العربى .. الأمر الذى حول المفاجأة الاستراتيجية التى حققها العرب عند شن الحرب ضد إسرائيل .. إلى زلزال قوى هز كيان إسرائيل من الأساس .
- أدت هذه المفاهيم إلى حالة من الجمود الفكرى للعقلية الإسرائيلية .. انعكس على أسلوب إدارة الحرب .
- رسَّخت اعتقادا لديهم - بلغ حد اليقين فى ذلك الوقت - بعجز القدرات العربية والمصرية عن العمل الجاد القائم على التخطيط السليم . وقد قاد هذا الاعتقاد القيادة الإسرائيلية إلى نتائج مدمرة .. خاصة حينما لم تأخذ بأى شواهد حول الاستعدادات العسكرية المصرية والسورية مأخذ الجد .

كانت القيادة المصرية تدرك تماما عمق التأثير الذى تركته هذه المفاهيم على الاتجاهات العسكرية التى ملأت العقلية الإسرائيلية ، والتى تعتبر نتيجة طبيعية للانتصارات السهلة المتلاحقة التى أحرزتها إسرائيل على العرب .. الأمر الذى طمس بصيرة هذا الفكر ، وأبعد قياداته عن الإدراك السليم للطبيعة العربية ومدى تمسكها بالحق وعدم التفريط فيه مهما كانت التضحيات . وقد نجحت القيادة المصرية فى الاستفادة من هذه الظاهرة الفكرية السلبية .. فتركتها تتفاقم وتستشرى وتعمق من آثارها السلبية على نمط الفكر الإسرائيلى ، بل ونمط الحياة والتصرفات اليومية . ولم تكتف القيادة المصرية بالامتناع المتعمد عن الرد والتزام الصمت إزاء سيل التصريحات والأحاديث والمقالات الصحفية والبرامج المذاعة التى كانت تفيض بهذه الأكاذيب والافتراءات .. دون أن ترد على أى تصريح ، أو تحاول إظهار أى قدرات أو استعراض أى إمكانيات جديدة ، أو الإيحاء بأى تطور يحدث فى القوات المسلحة المصرية ، أو التعبير عما هو جار من استعدادات هائلة للحرب .. كذلك لم تظهر القيادات المصرية مايدل على الانعكاسات الإيجابية العميقة التى خلقتها هزيمة يونيو ١٩٦٧ على سلوكيات وأنماط الفكر المصرى ، وما اتسمت به هذه الأنماط من واقعية وتطور وابتكار وإعتماد كامل على الأصول الاستراتيجية والعلمية العسكرية فى كل مراحل الإعداد والتخطيط والتنفيذ . بل إن القيادة المصرية قد ساعدت بمخططات ذكية ومرسومة ، على تعميق التصورات الإسرائيلية .. بالشكل الذى يُحدث نوعا من الخمول الفكرى الإسرائيلى تجاه أى تطورات إيجابية تحدث على الساحة المصرية .. والنابع من الثقة المفرطة .. الأمر الذى أحسنت القيادة المصرية استغلاله تماما عند التخطيط للعمليات . كما أمكن لها أن تحدد نقاط الضعف فى الفكر الإسرائيلى ، والتى يمكن الاستفادة منها فى التخطيط للعمليات .

رابعا : الجدل حول نظرية بارليف الدفاعية

فكرة عامة عن فلسفة النظرية وأهدافها

تقوم « نظرية بارليف الدفاعية » على أساس سياسى استراتيجى عسكرى .. فهدفها المبدئى الحيلولة - وبأى ثمن - دون حصول القوات المصرية على موطىء قدم لها على الضفة الشرقية للقناة . وبالتالى كان ضروريا إنشاء نظام دفاعى متكامل .. حتى يمكن إحباط أى هجوم مصرى عبر القناة ، ويكون فى نفس الوقت قادرا على القضاء على أى اختراق تحققه القوات المصرية فى سيناء .

والواقع أن العبارة الخاصة بـ « موطىء قدم » ، التى حددتها إسرائيل هدفا لاستراتيجيتها الدفاعية فى سيناء .. لم تكن مبالغا فيها . ذلك لأننا إذا جمعنا العقبات الضخمة التى كانت تواجه القوات المسلحة المصرية ، فسنجد هناك قناة السويس كمانع مائى فريد فى نوعيته .. يحمل العديد من المعوقات التى تجعل من محاولة اجتيازه تحت ظروف القتال أمرا شديد الصعوبة ويتكلف تضحيات ضخمة .. ولذلك فلم يكن النجاح فى اجتيازه أمرا مضمونا أو مؤكدا - على الأقل من

وجهة نظر إسرائيل - يضاف لهذا المانع المائى الفريد سد ترابى هائل .. أقامته إسرائيل ملاصقا للحافة الشرقية للقناة ، وشيدت داخله العديد من القلاع المزودة بكافة أنواع الأسلحة والنيران ووسائل أخرى تشكل حائلا دون عبور القناة .

أقول إننا إذا جمعنا بين كل هذه المعوقات - كما فعلت إسرائيل فى حساباتها - وأضفنا إليها وجهة نظرها وتقويمها الخاطىء لحقيقة القدرات المصرية ، سواء من حيث إمكانية اتخاذ القيادة المصرية لأى قرار جرىء أو حاسم ، أو من حيث إقدامها على القيام بعمل عسكرى كبير .. فضلا عن الاعتقاد الذى ترسخ لدى إسرائيل بتفوقها الكبير على العرب ليس عسكريا وتكنولوجيا فقط بل وحضاريا أيضا - لو جمعنا ذلك كله لأدركنا لماذا لم يتصور الإسرائيليون إمكان قيام القوات المسلحة المصرية بعملية كبرى للاقتحام المدبر الشامل لقناة السويس .. بل واستحالة تفكير القيادة المصرية فى مواجهة دفاعات خط بارليف الحصينة .. ومع ذلك فقد كان هذا التصور أقرب إلى الأمل منه إلى الحقيقة .

لذلك ، وفى مجال التخطيط الشامل لأى صراع مسلح ، لا يمكن السماح للآمال بالتحكم فى خطط العمليات - سواء كانت هجومية أو دفاعية - كما كانت الحالة بالنسبة لسيناء . كان من الخطأ أن تبنى القيادة الإسرائيلية خططها الدفاعية على مثل هذا التصور .. فى ظل الحالة الذهنية والمعنوية التى كانت مسيطرة على العقلية العسكرية الإسرائيلية فى ذلك الوقت .

لذلك فقد وضعت إسرائيل خططها على أساس احتمال حدوث اختراق مصرى « محدود » للدفاعات الحصينة ، وهو احتمال كان لابد للمخطط الإسرائيلى أن يضعه فى اعتباره ، وإلا يكون قد وقع فى خطأ استراتيجى قاتل .. إذ كان من واجبه تحت أى ظرف ، ورغم كل الاقتناعات لديه ، أن يبنى خططه على « أسوأ الاحتمالات » . وفى هذه الحالة تتوقف صحة ودقة الإجراءات الدفاعية المتخذة ، على مدى قدرة ومهارة المخطط الاستراتيجى فى تحديد طبيعة وحجم أبعاد هذا « **الاحتمال الأسوأ** » .

ومن الواضح تماما أن أسوأ الاحتمالات التى يمكن أن تواجهها الدفاعات الإسرائيلية من جانب القوات المصرية ، فى تصور المخطط الإسرائيلى ، لم تكن تلك الصورة الهائلة التى تم بها الاقتحام المصرى لقناة السويس ولدفاعات وتحصينات خط بارليف . كذلك لم يخطر على بال المخطط الإسرائيلى - من قريب أو بعيد - هذا الشكل من الأداء المبهر والحاسم الذى تميز به المقاتل المصرى .

لقد انحصر تصور القيادة الإسرائيلية فى أن أى هجوم مصرى مهما بلغ مستواه ، سوف تتم تصفيته فى مياه القناة وفوق دفاعات خط بارليف . وفى أسوأ الاحتمالات ، قد تنجح قوات مصرية محدودة - فى ظل تركيز شديد لها ضد قطاع دفاعى إسرائيلى معين - فى التسرب عبر مرتفعات خط بارليف وإلى الشرق منه بوحدات من المشاه المترجلة فحسب . أما عبور دبابات وقطع مدفعية ومركبات ثقيلة ، ومايتطلبه ذلك من اختراق لهذا السد العالى من الدفاعات المحصنة ، فقد قدرته القيادة الإسرائيلية باعتباره ضربا من الخيال ، أو على الأقل نوعا من المبالغة . وفى حالة تسرب

بعض العناصر المصرية ، سيكون من السهل على « الجحافل الإسرائيلية » المدرعة أن تتلقف هذه العناصر أو الوحدات المصرية التى تسربت فتدمرها فور عبورها و« تسحق عظامها » ، وفقا لتعبير ديفيد أليعازر رئيس الأركان الإسرائيلى قبل وأثناء حرب ١٩٧٣ .

وإنصافا للحقيقة ، فإن وصول القيادة الإسرائيلية لمثل هذا الاستنتاج لم يأت من فراغ .. بل هو تصور محسوب ، قائم على حقائق محددة وأوضاع فعلية تمثل عقبات كؤود .. سوف تواجه القوات المصرية ولن تترك أى فرص لنجاح مصرى كبير . بل أعلنت إسرائيل على لسان وزير دفاعها موشى ديان : « إن تحصينات خط بارليف يعجز أى جيش فى العالم - مهما بلغت قدرته - عن التغلب عليها ... فما بالكم بجيش مصر » ؟! .

وأيا كانت الأخطاء الاستراتيجية الجسيمة التى ارتكبتها القيادة الإسرائيلية - وقد تعددت أخطاؤها - فإن أكثرها تأثيرا سلبيا هى التقديرات والتصورات التى جاءت نتيجة لحسابات بُنيت على معلومات وهمية أو على الأقل غير دقيقة ، تأثرت كثيرا بعنصرين مهمين هما : الثقة الزائدة بالنفس والاستهانة بالغير .. الأمر الذى حول النظرية الإسرائيلية الدفاعية إلى نوع من خداع النفس . ونحن لانسوق هذه المقولات من قبيل المبالغة ، فقد سبق أن ذكرها ديان ، كما أننا لا نذكرها بدافع من التفاخر أو استعراض للقدرات المصرية « الخارقة » .. إنها الحقيقة التى تحتم علينا أمانة العرض والتحليل أن نضعها تحت أعين القارىء قبل أن نتحدث عن الحجم الهائل والنوعيات العديدة للموانع والعوائق والتحصينات ، وقبل أن نتطرق بعد ذلك للوسائل والأساليب التى اتبعتها القوات المصرية للتغلب عليها واحدة بعد أخرى فى فترة زمنية قياسية .

وعموما ، فقد ركزت القيادة الإسرائيلية على وقف أى اختراق يحدث لدفاعات الخط الأمامى ، فذلك سوف يؤدى إلى سقوط الخط ، وهذا يعنى سقوط نظرية الأمن الإسرائيلية وحدودها الآمنة .. وكذا ضياع الهدف المعنوى من إنشاء خط بارليف بأن جعلت منه - ومعه قناة السويس - سدا مركبا منيعا يحول بين جيش مصر وأرض مصر فى سيناء ، وبذلك يُفرض على المقاتل المصرى شعور بالعجز وإحساس باليأس ، ويقف المخطط المصرى عاجزا أمام هذا الصرح الدفاعى « الشامخ » . ذلك كله يظهر أن الأهمية الحيوية لخط بارليف لم تكن تقتصر على الجانب العسكرى ، بل دخلت فيها جوانب سياسية واستراتيجية ومعنوية شديدة الأهمية .

نظرية بارليف .. بين الحوار والانتصار

لقد تبلورت فكرة « نظرية بارليف الدفاعية » أثناء حرب الاستنزاف ، بعد أن مرت بعدة مراحل وتعرضت لحوارات ساخنة امتدت فترة طويلة .. إلى أن تحدد شكلها النهائى بعد توقف حرب الاستنزاف فى أغسطس ١٩٧٠ .. والذى جاء مغايرا تماما للهدف المبدئى الذى أرادته إسرائيل عندما بدأت فى بناء بعض المواقع الدفاعية شرق القناة فى عام ١٩٦٨ . فقد كان الهدف فى ذلك الوقت بسيطا ، وهو « توفير قدر مناسب من الحماية للقوات الموجودة على الضفة الشرقية للقناة من النيران المصرية ، وتقليل حجم الخسائر البشرية التى يمكن أن تتعرض لها هذه القوات إلى أدنى حد ممكن » .

ورغم ازدياد حجم الخسائر الإسرائيلية مع الارتفاع المستمر لدرجة تركيز أعمال القتال المصرية وتنوعها اعتبارا من مارس ١٩٦٩ .. فإن فكرة إقامة منطقة دفاعية من النوعية الثابتة القوية التحصين شرق القناة ، ظلت تُقابل فى إسرائيل بمعارضة شديدة على أساس أن الفكرة تتناقض مع الطبيعة الهجومية للجيش الإسرائيلى ، والتى يصعب تغييرها .. ولاعتقاد هؤلاء المعارضين فى قدرة إسرائيل على ردع مصر ، وإجبارها على وقف أعمال القتال أو التفكير مستقبلا فى عبور قناة السويس . وقد وصل الحوار إلى هذا المستوى بعد أن اضطرت إسرائيل لإقحام قواتها الجوية فى حرب الاستنزاف - لأول مرة - بعد مرور سنتين على انتهاء حرب يونيو ١٩٦٧ - رغم استمرار القتال معظم هذه الفترة - فى محاولة مستميتة لردع مصر . فشنت غارات جوية كثيفة ومركزة على القوات المصرية فى الضفة الغربية للقناة .. ثم تمادت فشنت غارات العمق الشهيرة ضد أهداف مدنية مصرية فى وادى النيل والدلتا خلال الربع الأول من عام ١٩٧٠ . ورغم عنف هذه الأعمال .. التى بلغت حد الوحشية عندما تجاوزت جبهة القتال بضرب المصانع المدنية والمدارس المصرية .. فقد فشلت إسرائيل تماما فى تحقيق هدف ردع مصر .

ولكن مع الارتفاع الكبير فى الخسائر الإسرائيلية خلال الربع الثانى من عام ١٩٧٠ ، خاصة فى طائراتها الحديثة وقوتها البشرية (سبق الحديث عن هذه التفاصيل فى الفصل الأول) ، كان رد الفعل قويا ومريراً ليس فقط فى القوات المسلحة الإسرائيلية وقيادتها ، ولكن كذلك فى المجتمع الإسرائيلى .. حيث أصبحت إسرائيل عاجزة عن مواصلة حرب الاستنزاف التى بدأت ترهق قدراتها العسكرية ، فلجأت إلى الحل السياسى بسعيها عن طريق الولايات المتحدة لوقف إطلاق النار ، ونجحت المحاولة فى أغسطس ١٩٧٠ .

غير أن الإصرار الإسرائيلى على استمرار الاحتفاظ بالأرض وبقاء قواتها على الضفة الشرقية للقناة ، جعلها تبدأ بعد وقف القتال - بكل الجهد والإمكانيات - مرحلة إعادة بناء الخط الدفاعى شرق القناة ، ولكن فى شكل جديد تماما حددته « نظرية بارليف الدفاعية » .. على غرار « خط ماجينو » الفرنسى ، على امتداد الضفة الشرقية لقناة السويس .

إن ماعكسته هذه النظرية من أهمية سياسية واستراتيجية كبيرة فى إسرائيل - خاصة مايتعلق منها بإقامة خط دفاعى ثابت وقوى على الضفة الشرقية لقناة السويس - قد أثار جدلا واسعا وصراعا طويلا فى إسرائيل . وكانت نقطة الخلاف الجوهرية هى معارضة إقامة مواقع حصينة ثابتة على امتداد القناة ، والمطالبة باستبدالها بنقط ملاحظة ثابتة أو متحركة . وقد ظهرت هذه الآراء وترددت قبل أن تشتد وطأة حرب الاستنزاف التى بدأت بوادرها فى عام ١٩٦٨ ، ثم أخذت بُعدها المؤثر خلال النصف الثانى لعام ١٩٦٩ وامتدت إلى النصف الأول من عام ١٩٧٠ .

واشترك فى هذا الجدل عدد من الجنرالات ومن أبرزهم آرييل شارون وإسرائيل تال وبيليد . وقد اعترض هؤلاء جميعا على الفكرة الأساسية للجنرال بارليف . إذ نادى الأول بالاكتفاء بخط من نقاط المراقبة والإنذار ، بينما طالب الثانى بعدم إقامة تحصينات والاعتماد على الدبابات كقوة نيران متحركة للحفاظ على مرونة الحركة والروح الهجومية للجيش الإسرائيلى . أما الثالث فقد

عارض إقامة الخط الثابت على أساس أن استراتيجية إسرائيل ترفض العمل على خطوط طويلة .. ولكنها قبلت القيام بالعمل على مثل هذه الخطوط « رغم مافى ذلك من تبديد مذهل وخطر مباشر على أمن إسرائيل » .

ولم يكتف بيليد بما وجهه من نقد لفكرة بارليف قبل الحرب ، بل عاد للتعقيب على ماحدث بعد حرب أكتوب ١٩٧٣ بقوله :

« إن المسئولين عن أمن إسرائيل لم يكونوا أمناء على مهمتهم .. إنهم رضخوا للسياسيين . إذ كان يمكن بالمبالغ الضخمة التي أنفقت على إقامة الخط وتحصيناته .. شراء حوالى ١٥٠٠ دبابة مع تجهيزاتها أو ١٠٠ طائرة من أحدث الأنواع » . وتوضح الأرقام التى ذكرها بيليد مدى التكاليف الباهظة التى تكلفتها إقامة الخط .. والتى لايمكن أن تصرف لمجرد عوامل نفسية أو لإنشاء خط رقيق من نقط الملاحظة كما ادعوا بعد ذلك .. بل إنها صرفت من أجل تكريس التوسع الإقليمى والاحتفاظ بالأرض العربية التى احتلت فى يونيو ١٩٦٧ .

لقد انتصرت « نظرية بارليف الدفاعية » ، وسكتت الأصوات المعارضة العالية .. تحت وطأة الخسائر الكبيرة التى تعرضت لها القوات البرية الإسرائيلية شرق القناة ، وكذا قواتها الجوية ، وذلك من الناحية العسكرية .. وبعد فشل محاولات الردع الجسيم التى شنتها الطائرات الإسرائيلية ضد مصر ، ولم ينجم عنها سوى خسائر فادحة فى الطائرات والطياريين ، وذلك من الناحية الاستراتيجية .. ومحاولة التحول من هذا الردع الجسيم إلى الردع المعنوى القوى ، من خلال تنفيذ هذا العمل الإنشائى الضخم وعن عمد تحت سمع وبصر القوات المصرية الموجودة غرب القناة .. بحيث يحقق نوعا من الردع المعنوى أو النفسى لهذه القوات ، بأن تتولد لديها مشاعر العجز واليأس ، فتتفادى إسرائيل بذلك تعرضها لحرب استنزاف جديدة من جانب مصر .. وتمنعها فى نفس الوقت من التفكير فى شن أى هجوم عبر قناة السويس .

وأخيرا فإن النظرية لم تعكس وجهات نظر عسكرية واستراتيجية ومعنوية فحسب ، بل كان لها جانبها السياسى المهم . فلم تكن النظرية مجرد خط دفاعى يتم إقامته فى إطار عمل عسكرى دفاعى بحت ، بل كانت فى نفس الوقت رمزا لقوة إسرائيل ومنعتها أمام العالم ، ومثالا عمليا لأسلوب فرض الأمر الواقع على العرب .. الأمر الذى عزز من قيمة النظرية وأوجد لها كثيرا من المؤيدين داخل وخارج الجيش الإسرائيلى .. حتى إنهم عندما أنهى « بارليف » خدمته العسكرية فى الجيش الإسرائيلى .. كتبوا يقولون :

« لقد ذهب بارليف ولكن بقى الخط ولن يذهب » .. معبرين بهذه الكلمات عن إيمان راسخ بفلسفة التوسع التى أنشىء خط بارليف لتكريسها . ولكن ماحدث فى ٦ أكتوبر ١٩٧٣ كان بخلاف ما اعتقدوه وعلى عكسه تماما ، فقد « ذهب الخط كما ذهب بارليف » واندثرت معالمه وعادت أرض مصر لأبنائها .

إنشاء الخط وتطور مراحله

فى عام ١٩٦٨ كُلف الجنرال أبراهام آدن ، وكانت له خبرة كبيرة فى مجال إقامة نظام المستعمرات الحصينة فى منطقة النقب ، بوضع خطة أولية لإنشاء خط بارليف . وقد استغرق بناء الخط واستكمال النظام الدفاعى فى العمق حوالى ثلاث سنوات انتهت فى عام ١٩٧١ . وقد مرت عملية الإنشاء منذ بدايتها بثلاث مراحل أساسية :

(أ) المرحلة الأولى

بدأت أعمال بناء خط بارليف فى عام ١٩٦٨ تحت وطأة حرب الاستنزاف التى كانت تشنها مصر فى هذا الوقت . وأخذت أعمال الإنشاء شكل شبكة من نقط الملاحظة والتحصينات الخفيفة التى توفر الحماية من نيران المدفعية ، وتستخدم فى نفس الوقت كمراكز للإنذار الإلكترونى وقواعد تخرج منه الدوريات المدرعة على امتداد الخط .

فى ذلك الوقت ظهرت فكرة تغطية سطح المياه فى القناة بمواد حارقة شديدة الاشتعال ، وأنشىء لهذا الغرض عدد من الخزانات الكبيرة لتخزين هذه المواد ، وأقيمت أنابيب لنقلها إلى سطح المياه .. فى حالة التعرض لهجوم مصرى عبر القناة .. حيث تشتعل على امتداد القناة فتحيلها إلى سد كثيف من ألسنة اللهب . وكانت تحصينات خط بارليف الأمامية تمثل أحد العناصر المكونة للنظام الدفاعى .. الذى لم يكن مجرد خط منفرد من المواقع المحصنة بل منطقة متكاملة ممتدة شرقا .

ولكن بعد أن بدأت مصر المرحلة الثانية المكثفة لحرب الاستنزاف فى مارس ١٩٦٩ ، واشتدت الهجمات المصرية وتنوعت ، وتعاملت مع معظم دفاعات هذا الخط بالقصف المدفعى المركز وبالإغارات البرية التى شنتها عناصر مصرية كانت تعبر القناة وتهاجم الدفاعات الإسرائيلية وتنصب الكمائن للدوريات على الضفة الشرقية .. اتضح للقيادة الإسرائيلية أن مثل هذه المواقع لاتصلح لمواجهة هذه النوعية من أعمال القتال ، أو الصمود أمام الهجمات المصرية أو فى وجه نيران المدفعية التى أنزلت بها خسائر فادحة .. كما أن الخط بشكله وقتئذ قد أتاح للقوات المصرية فرص عبور قناة السويس واختراقه واحتلال أجزاء منه لفترات مؤقتة ورفع علم مصر عليها .

(ب) المرحلة الثانية

لم تنجح إسرائيل طوال فترة حرب الاستنزاف فى أن تعدل من كفاءة الخط .. حيث تعرضت كل محاولاتها فى هذا المجال للدمار ، فظل الخط على ضعفه بعد أن فشلت فى إعادة تحصينه تحت ظروف القتال .. إلى أن توقف إطلاق النار فى أغسطس ١٩٧٠ نتيجة للاتفاقية المعروفة بـ « مبادرة روجرز » ، وكانت مدة سريان وقف إطلاق النار ٩٠ يوما . وسارعت إسرائيل إلى محاولة استغلال هذه الفترة فى إعادة بناء الخط من جديد على أسس هندسية وعسكرية مختلفة تستهدف تحويله إلى خط دفاعى محصن . فدخلت فى سباق مجنون مع الزمن لإعادة بناء ماتم تدميره ، وإنشاء خط متصل من التحصينات على غرار « خط ماجينو » الفرنسى « وخط سيجفريد » الألمانى .

وقد تضمن البرنامج إنشاء شبكات من الطرق الجديدة ، وإقامة مراكز قيادة تحت الأرض .. فضلا عن إنشاء شبكة من خطوط الكهرباء وخطوط المياه وعدد من المستودعات وورش الإصلاح ومراكز تجمع القوات .

(جـ) المرحلة الثالثة

ومع استمرار وقف إطلاق النار ، بدأت إسرائيل مرحلتها الثالثة والحاسمة فى تطوير خطها الدفاعى .. فأنشأت خطا ثانيا للدفاع الحصين على مسافة ٥ ـ ٨ كيلو مترات من الخط الأول ، ومزيدا من الطرق الإضافية والموانع والسواتر الصناعية فى العمق ، ورفعت الساتر الترابى ، وأنشأت حقول الألغام الكثيفة وأسوار الأسلاك الشائكة ، وحسنت مطارات الجبهة ، وعززت نظام إشعال سطح القناة بالنيران .

قناة السويس .. المانع المائى الذى لامثيل له

ليس هذا القول من قبيل المبالغة ، ولكنه قول مستقى من سجلات المعارك الحربية عبر التاريخ القديم والحديث . ومن المعروف فى التاريخ العسكرى أن عمليات عبور الموانع المائية كانت ـ ومازالت ـ من أعقد العمليات العسكرية للقوات البرية تخطيطا ، وأكثرها مشقة فى التنفيذ وأفدحها فى الخسائر البشرية . فكم من الجيوش حاولت فى كل الأزمان عبور هذه الموانع فى كثير من الحروب ففشلت فى معظمها وأصابتها الكوارث .

وأود هنا قبل أن أتحدث عن طبيعة قناة السويس كمانع مائى صناعى ، أن أؤكد نقطة مهمة وهى : أن جميع تجارب « عبور الموانع المائية » التى تعرض لها التاريخ العسكرى ، كانت فى كل الأحوال لموانع طبيعية .. أى لأنهار وروافد أنهار أو قنوات جميعها لها شواطىء طبيعية عادية ذات ميول معقولة .. ومجاريها المائية ليست عميقة . ومثل هذه الموانع الطبيعية العادية قد قلت قيمتها العسكرية كمانع فى ظروف الحرب الحديثة ، بفضل تطور أسلحة ومعدات القتال وظهور المركبات والدبابات البرمائية القادرة على عبور مثل هذه الموانع إما طفوا أو خوضا .

أما قناة السويس ، فهى ليست مانعا مائيا طبيعيا ـ شأنها شأن الأنهار والروافد ـ بل هى قناة صناعية حفرت بسواعد وجهد وعرق ودماء أبناء شعب مصر .. الذى شيد هذا الصرح الإنشائى العظيم بصفاته الفريدة وطبيعته المختلفة عن أى ممر مائى آخر فى العالم كله ، وامتداده الذى يصل إلى ١٧٥ كيلو مترا .. وهى أمور تنفرد بها قناة السويس عن مختلف مجارى العالم ، فيما عدا قناة « بنما » على وجه التحديد ، باعتبارها هى الأخرى قناة صناعية . لذلك فإن تجربة اجتياز قناة السويس كمانع مائى تحت ظروف القتال .. تعتبر تجربة عسكرية فريدة فى تخطيطها وتنفيذها بشكل لم يشهده التاريخ العسكرى من قبل .

ولكى نفسر هذا الكلام بشكل واقعى ، نلقى الضوء على بعض الصفات المحددة التى تتميز بها القناة .. والتى تجعل منها مانعا فريدا فى نوعه يصعب اجتيازه عنوة بعمل عسكرى :

- فالقناة يحدها شاطئان مبنيان شديدا الانحدار ، تغطيهما ستائر حجرية مقواة بالأسمنت والقضبان الحديدية . ومثل هذه الميول المنحدرة تمنع محاولات نزول وصعود المركبات البرمائية ، إلا بعد تجهيزات هندسية مسبقة ومطولة ، كان من المستحيل إجراؤها قبل بدء القتال .. أى قبل إتمام المراحل الأولى من عملية العبور .
- لما كانت القناة قد أنشئت لتربط بين بحرين مختلفين فى المناسيب ومتباعدين جغرافيا - هما البحر المتوسط والبحر الأحمر - ونظرا للفارق الكبير فى هذه المناسيب لارتفاعها وانخفاضها عدة مرات يوميا .. حيث يبلغ فارق المنسوب بين أعلى مد وأدنى جزر فى شمال القناة حوالى ٦٠ سنتيمترا .. على حين يتزايد هذا الفارق كلما اتجهنا جنوبا حتى يصل إلى مترين جنوب القناة عند السويس ، فقد فرضت هذه الظاهرة المتغيرة مصاعب هندسية وفنية كثيرة ، كان من الضرورى أن يضعها المخطط المصرى فى حسبانه ويجد لها حلا عمليا عند تخطيطه لعملية العبور .. أيا كانت وسيلة العبور . وكان من المنتظر أن يعقّد هذا التغير المستمر فى منسوب المياه فى المكان الواحد ، من عملية تسلق أجناب القناة التى تبعد مترين عن سطح الأرض .. خاصة بالنسبة لجندى المشاه الذى سيعبر القناة باستخدام الزوارق فى المراحل الأولى لعملية الاقتحام . أما بالنسبة للمعديّات والكبارى - الوسيلة الوحيدة لنقل الأسلحة والمعدات الثقيلة كالدبابات وقطع المدفعية وأنواع المركبات عبر القناة - فإن هذا الاختلاف الكبير فى المناسيب كان سيخلق لها مصاعب فنية عديدة لابد من علاجها علاجا دائما .. حتى تستمر المعدية أو الكوبرى صالحين للاستخدام فى كل الأوقات .
- أما العامل الأخير فى طبيعة القناة وكان له تأثير مباشر على تخطيط عملية العبور ، فهو تيار المياه فى القناة الذى يتميز بظاهرتين مؤثرتين : **الأولى** هى ارتفاع سرعة التيار كلما اتجهنا جنوبا ، فهى تبدأ فى الشمال بـ ١٨ مترا فى الدقيقة ثم تتصاعد كلما اتجهنا نحو الجنوب لتصل إلى ٩٠ متراً فى الدقيقة .. أى أن سرعة التيار تتضاعف خمس مرات فى الجنوب عنها فى الشمال . أما الظاهرة **الثانية** ، فهى خاصة بتغير اتجاه التيار فى القناة .. فهو يتغير دوريا كل ست ساعات من الشمال إلى الجنوب وبالعكس .

إن مثل هذه الظواهر الطبيعية التى تميز قناة السويس ، قد تبدو بسيطة فى مظهرها .. إلا أنها فى الواقع قد ألقت بظلالها على تفاصيل التخطيط لأعمال العبور . إذ كانت مثارا للعديد من المشاكل والتعقيدات الفنية .. والتى كان من الممكن أن تفسد عملية العبور ككل .. إذا لم يحسب حساب تأثيرها بدقة عند التخطيط ، وإذا لم تراع الضوابط الموضوعة للتغلب عليها عند تنفيذ العبور عبر فتحة يتراوح عرضها - فى ذلك الوقت - بين ١٨٠ و ٢٢٠ مترا .. بينما يتراوح عمقها بين ١٦ و ١٨ مترا .. أما سطح المياه فهو ينخفض عن الحافة بحوالى مترين .

إن كل هذه العوامل جعلت من المستحيل استخدام أسلوب العبور الذاتى باستخدام المعدات المجهزة - سواء للطفو أو للخوض أو للسير على القاع - تحت ظروف القتال ، دون ترتيبات عسكرية وفنية مطولة وشديدة التعقيد . ورغم أن القناة كانت حلقة فى سلسلة العوائق والموانع التى



□ قطاع فى نقطة حصينة فى خط بارليف .

كان على المقاتل المصرى اجتيازها ، فإنها قد فرضت الكثير من الإجراءات على أساليب العبور وطريقة استخدام وسائل ومعدات العبور .. بل فرضت وجودها على تحديد توقيتات العبور بما فى ذلك تحديد ساعة الصفر لبدء الحرب .

هيكل النظام الدفاعى شرق القناة

وفى الواقع فإن التحصينات والتجهيزات التي أقامتها إسرائيل فى المنطقة الواقعة فى سيناء شرق القناة ، قد تحولت إلى مجموعات من المنشآت الهندسية الضخمة المزودة بكل وسائل القتال والحركة والإعاشة والإقامة والراحة فى آن واحد .. حتى بدت هذه المنشآت من الخارج وكأنها قلاع من القرون الوسطى .

ولكى يتضح الشكل العام لهذه المنطقة ، سوف نستعرض باختصار مكوناتها الأساسية وأسلوب بناء نظامها الدفاعى فى الأمام وفى العمق ، والذى بلغت تكاليفه أكثر من ٥٠٠ مليون دولار (هذا

هو الرقم الذى أعلنته إسرائيل .. أما الرقم الحقيقى فلم يعلن بعد) بدءا من الخط الأمامى على حافة القناة المعروف باسم « خط بارليف » .. حيث ارتفع الساتر الترابى الممتد على طول القناة حتى بلغ ٢٥ متراً فى العديد من قطاعاته .. وفى جوفه وفوقه وإلى الخلف منه شيدت سلسلة من المواقع الحصينة فى شكل خطوط دفاعية متتالية كوَّنت فى مجموعها مايطلق عليه الخبراء العسكريون اصطلاح « منطقة دفاعية حصينة » .

ومن الناحية الاستراتيجية لاتعتبر هذه المنطقة الدفاعية مجرد دفاعات مجهزة فحسب ، بل إنها تعتبر منطقة كاملة التحصين طبيعيا وصناعيا . فإننا إذا نظرنا إلى الخريطة ، فسوف نلحظ أن هذه المنطقة الواسعة محاطة بموانع طبيعية قوية من كل الاتجاهات .. حيث تستند حافتها الغربية على قناة السويس وخليج السويس ، وحافتها الشرقية تستند على سلسلة الجبال التى تشكل خط المضايق الاستراتيجية فى وسط سيناء الشمالية .. أما حافتها الشمالية فتستند على البحر المتوسط ، بينما تستند حافتها الجنوبية على هضبة العجمة بجنوب سيناء . ويمتد خط الجبهة بين بورفؤاد شمالا وبورتوفيق جنوبا بطول ١٧٥ كيلو مترا ، أما عمقها فى اتجاه الشرق فيتراوح بين ٣٠ و ٣٥ كيلو مترا حتى خط المضايق . بهذه المواصفات والخصائص اعتبر الخبراء هذه المنطقة فريدة فى حصانتها ، وأنها ليس لها مثيل من القوة والمنعة فى سجل التاريخ العسكرى القديم والمعاصر .

وتحتوى هذه المنطقة التى تصل مساحتها إلى حوالى ٦٠٠٠ كيلو متر مربع ، على نظم كاملة من التحصينات الهندسية ، إضافة إلى السواتر الصناعية والموانع القوية ، وحقول الألغام المضادة للدبابات والأفراد .. وتخترقها شبكة من الطرق الطولية والعرضية التى تسهل كثيرا من تحرك القوات ومناورتها طولا وعرضا . كذلك انتشر فى أنحاء المنطقة كثير من المستودعات وورش الإصلاح . وقد خُصصت قوات مدرعة إسرائيلية للعمل فى هذه المنطقة ، تدعمها المشاة الميكانيكية ووحدات من المدفعية الذاتية الحركة والدفاع الجوى ـ وجميعها كانت مدربة على مهام شن الهجمات المضادة وأساليب التحرك والانتشار والفتح لتنفيذ هذه المهام ، والقيام بأعمال المناورة لصد القوات المصرية المهاجمة و« سحقها » .. بالتعاون الوثيق مع القوات الجوية الإسرائيلية التى كانت تقف دائما على أهبة الاستعداد للتدخل . ويخدم هذه القوات مناطق مجهزة لتمركزها ومرابض للمدفعية ، وتحميها شبكة من قواعد صواريخ الدفاع الجوى من طراز « هوك » والمدفعية المضادة للطائرات .. إضافة إلى شبكة الطرق الواسعة ـ رئيسية وفرعية ـ ومناطق إدارية وخطوط لأنابيب المياه .

هذا الوصف المختصر للمنطقة الدفاعية الحصينة الممتدة من الحافة الشرقية لقناة السويس حتى الحافة الغربية لمنطقة المضايق الاستراتيجية ، يؤكد أن النظرية الدفاعية الإسرائيلية المعروفة « بنظرية بارليف » قد أعدت لردع القوات المصرية ومنعها من اختراق دفاعات القناة أو دفاعات العمق ، وأن هذه النظرية قد وضعت لكى تكرس الاحتلال الإسرائيلى وتعزز نظريات التوسع الإقليمى الصهيونية .. وتؤكد فاعلية نظرية « الحدود الآمنة » .

ولاشك أن خط بارليف الحصين الملاصق للضفة الشرقية لقناة السويس قد تم تصميمه على أساس أنه لايسمح بالاختراق . فماذا أعدت إسرائيل فى هذا الخط لتحقيق هذا الهدف ؟

خامسا : خط بارليف مقبرة الجيش المصرى أم الجيش الإسرائيلى ؟

الخط الذى جسّد كل أركان النظرية الإسرائيلية

لما كان « خط بارليف » يشكل حجر الزاوية فى بناء نظرية بارليف للدفاع عن سيناء ، لذلك لزم أن نعطيه بعضا مما يستحقه هذا الخط الفريد فى موقعه ومكوناته من اهتمام .. ليس فقط لكى نوضح مدى الجهد الذى بذلته إسرائيل والتكلفة العالية التى تحملتها من أجل بناء دفاعات هذا الخط ، وما تستهدفه من تحقيق هدف محدد هو « ردع مصر نفسيا وماديا » عن أى محاولة للقيام بعمل عسكرى كبير عبر قناة السويس ، أو حتى مجرد التفكير فى إمكانية القيام بمثل هذا العمل بنجاح مستقبلا .. ولكن كذلك لنبين - وربما كان هذا هو الأهم فى كل هذا السرد - مدى الجهد العظيم والفكر المستنير الذى كان مطلوبا من المخطط المصرى لمواجهة هذا الحجم الكبير والمتنوع من التحديات والعقبات ، ومدى العطاء والفدائية التى كانت مطلوبة من المقاتل المصرى وهو يقتحم هذه القلاع ويطهرها من قوات محتلة بعد أن يدمر كل أسلحتها أو يبطل مفعولها .

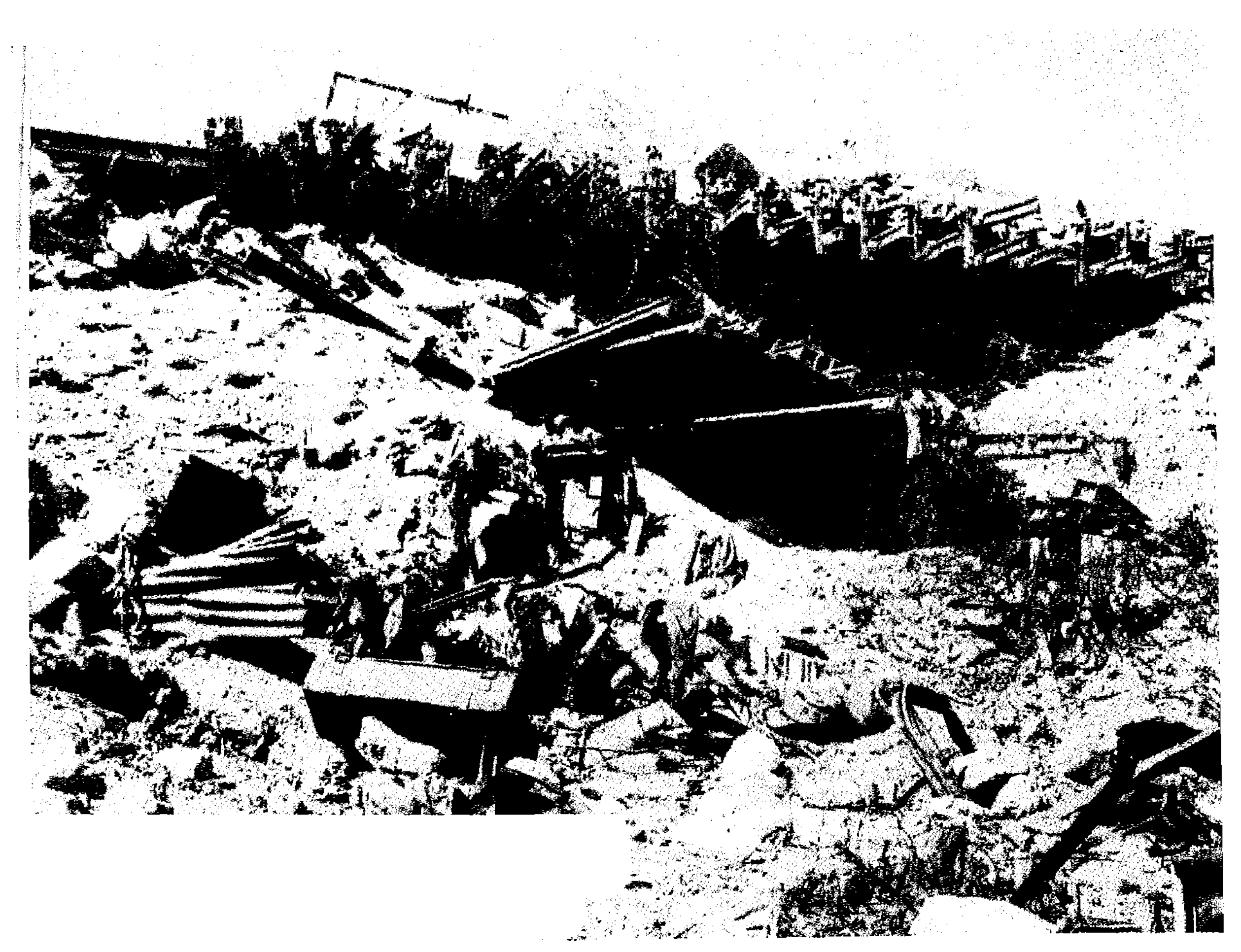
لقد اعتبر القادة الإسرائيليون خط بارليف .. الترجمة العملية لأركان نظرية الأمن الإسرائيلى . فهو يكرس التوسع الإقليمى بمفهومه الصهيونى المتعلق بإنشاء « الدولة العبرية الكبرى » ، ويؤكد فى نفس الوقت مفهوم « الحدود الآمنة » من وجهة نظر إسرائيل .. فضلا عن أنه يخلق العمق الاستراتيجى الكافى لحماية قلب إسرائيل ، ويحقق أسلوب الردع بجانبه النفسى المعنوى . لقد كانت فكرة خط بارليف تجسد كل تلك المعانى ، ولذلك لم تبخل إسرائيل فى الصرف عليه ، وأعطته ثقلا استراتيجيا جوهريا واعتبرته المحور الذى تدور حوله نظريتها الأمنية الدفاعية ، وخصصت له القسم الأكبر من تكاليف الدفاع عن سيناء .

والآن يحق لنا أن نتساءل عن مكونات هذا الخط الذى يمثل هذه المعانى المهمة فى الاستراتيجية الإسرائيلية .. ويجسد كل هذا الحجم من التحدى العسكرى الاستراتيجى والفنى بشقيه التخطيطى والتنفيذى .

الخط المنيع الذى لايخترق

كان الحد الأمامى للدفاع الإسرائيلى فى سيناء والمسمى بـ « خط بارليف » مقاما على الحافة الشرقية لقناة السويس لايفصله عنها سوى عشرات من السنتيمترات ، ويتكون على امتداده من ٢٢ موقعا حصينا ، وتضم هذه المواقع ٣١ نقطة حصينة ، حيث يتكون الموقع الحصين من ١ إلى ٣ نقاط قوية .. منتشرة على امتداد الخط فيما بين جنوب بورفؤاد وجنوب بورتوفيق .

وتبلغ مساحة النقطة القوية فى المتوسط ٤٠٠٠٠ متر مربع أو أكثر . والنقطة عبارة عن منشأة



□ قضبان السكك الحديد المنزوعة من سيناء .. لم تحم حصون خط بارليف من الدمار .

هندسية معقدة ومتكاملة .. تتكون من عدة طوابق .. حيث يبدأ أول هذه الطوابق فى باطن الأرض .. ويصل آخرها إلى قمة الساتر الترابى الذى يرتفع فوق سطح الأرض ٢٥ مترا فى كثير من قطاعات الخط . وكمثال من الواقع يتكون الطابق العلوى للنقطة القوية من عدد كبير من مرابض النيران أو دشم الأسلحة المختلفة المبنية من الأسمنت المقوىً بقضبان السكك الحديدية وألواح الصلب ، وتغطيها من الخارج طبقات ضخمة ومتدرجة من الكتل الحجرية الموضوعة داخل شبكات من الصلب يبلغ وزن المجموعة الواحدة منها عدة أطنان . وقد جلبت إسرائيل هذه الأحجار من جبال سيناء ، ونقلتها فى عملية نقل ضخمة استخدمت فيها آلافا من العربات العسكرية والمدنية التى عبأتها إسرائيل لمصلحة المجهود الحربى طوال فترة تشييد الخط . وقد أطلقت إسرائيل على هذه الكتل الحجرية الكلمة العبرية « جفبونيم » . ويفصل كل طابق عن الآخر طبقات كثيفة من قضبان السكك الحديدية والأسمنت المسلح والأتربة والأحجار ، وقد بلغ سمك كل طبقة من هذه الطبقات الفاصلة أكثر من ثلاثة أمتار .

وعلى ذكر قضبان السكك الحديدية وكيفية حصول إسرائيل عليها .. وهل كلفت إسرائيل نفسها المبالغ الضخمة اللازمة لاستيراد آلاف الأطنان من قضبان السكك الحديدية ؟ الواقع أن إسرائيل لم تكلف نفسها شيئا سوى تكلفة نزعها ونقلها .. فهى كما جلبت الأحجار من جبال سيناء ، حصلت كذلك على القضبان من السكك الحديدية التى كانت مقامة فى سيناء شرق القناة من السويس حتى القنطرة شرق لمسافة ١١٠ كيلو مترات ، ثم بين القنطرة شرق ورفح لمسافة أكثر من ١٩٠ كيلو مترا .. أى أن طول هذه القضبان بلغت ٣٠٠ كيلو متر ، استخدمت جميعها فى بناء تحصينات خط بارليف .. ويمكننا تصور كمية القضبان الحديدية التى استخدمت فى بناء هذه المواقع الحصينة .

وقد حسب خبراء إسرائيل قدرات هذه النقط القوية على التحمل ، حسابا هندسيا دقيقا ، بحيث توفر وقاية كاملة ضد اختراق جميع أنواع قذائف المدفعية وأثقل قنابل الطائرات التى يزيد وزنها على ١٠٠٠ رطل . وجهزت الدشم بفتحات تسمح باستخدام جميع أنواع الأسلحة فى الاشتباك من جميع الاتجاهات . وهناك بعض النقط القوية الموجودة خلف الخط الأول مجهزة بمدافع ثقيلة من عيار ١٥٥ مم . ومن هذه النقط ، نقطة عيون موسى الشهيرة .. أولا لطبيعتها الغريبة وتحصينها ، وثانيا لأنها كانت مخصصة أساسا لضرب أهداف مدينة السويس وتدمير منشآتها الصناعية وخاصة منشآت ومعامل البترول . وقد ظلت هذه النقطة القوية ومدافعها الثقيلة من عيار ١٥٥ مم تصب نيرانها طوال فترة حرب الاستنزاف ، كما فتحت نيرانها الكثيفة على المدينة عند اشتعال حرب أكتوبر ١٩٧٣ .. وظلت تطلق نيرانها إلى أن أسكتتها القوات المصرية عند اقتحامها فى ثالث أيام القتال ودمرتها تماما .

ولزيادة مناعة النقط القوية ، أحيطت كل منها بعدد كبير من نطاقات الأسلاك الشائكة الكثيفة وحقول الألغام التى بلغ عرضها ٢٠٠ متر حول النقطة .. بالإضافة إلى « الشراك الخداعية » التى كانت تغطى ميول الساتر الترابى وقمته . وقد جهزت ١٩ نقطة من هذه النقط بخزانات الوقود المملوءة بالمواد الحارقة والمعدّة للدفع من خلال أنابيب خاصة تقذفها فوق المياه لتغطية سطح القناة بهذه المواد .. وبإشعالها يتحول هذا السطح وعلى امتداده إلى سد هائل من اللهب المشتعل بالنيران الحارقة التى يزيد ارتفاع ألسنتها على مترين . وقد ثبت من التجارب العملية التى أجرتها القوات المصرية فى أماكن بعيدة عن الجبهة لاختبار هذا النظام الجهنمى .. أن الحرارة الناجمة عن هذا اللهب تبلغ ٧٠٠ درجة مئوية .

وقد استخدم خبراء إسرائيل خبرتهم السابقة فى اختيار أماكن المستعمرات بفلسطين ـ خاصة فى مرحلة ماقبل قيام الدولة ـ فى اختيار أماكن النقط القوية .. بحيث يمكن لهذه الأماكن أن تسيطر بالنظر والنيران على المناطق المحيطة بها من كل اتجاه وتغمرها بنيران أسلحتها المختلفة . ولم تُترك المسافات الواقعة على السد الترابى بين النقط القوية وبعضها خالية .. بل جُهزت جميعها وعلى قمة الساتر الترابى بمرابض للدبابات ، بفاصل ١٠٠ متر بين كل مربض والآخر .. وقد بلغ عددها أكثر من ٣٠٠ مربض . **لقد شكلت سلسلة النقاط القوية الحصينة ومرابض الدبابات التى ستحتل قمة الساتر الترابى ، سدا منيعا من نيران الأسلحة المختلفة المتوسطة والثقيلة .**

فإذا أضفنا لهذا السد النيرانى ، الساتر الترابى العالى والتحصينات والموانع وحقول الألغام المحيطة بها ، ثم حاجز اللهب الحارق الذى سيغطى سطح القناة .. لأمكننا أن نتصور ماذا أعد الإسرائيليون للمقاتل المصرى عندما يحاول عبور القناة ، وكيف سيكون حال القناة عندما يبدأ الهجوم .. إنها باختصار شديد ستتحول إلى قطعة من جهنم يستحيل اختراقها أو النفاذ خلالها . كان هذا تقديرهم ، وهو تقدير لم يكن جزافيا .. إذ كان يمثل جزءا كبيرا من الحقيقة . غير أن إبداع الفكر المصرى وارتفاع روح القتال فى الجندى المصرى أبطلا بفدائية كبيرة مفعول العديد من هذه التحضيرات ، ثم قضيا عليها جميعا فى ساعات محدودة من بدء القتال فى ٦ أكتوبر ١٩٧٣ .

أحاديث وتعليقات على خط بارليف

ليس ثمة شك فى أن إنشاء خط بارليف - بكل قدراته التى شرحناها - قد ترك آثارا نفسية عميقة على قادة إسرائيل وعلى شعبها ، وأصبح يمثل لهم تجسيدا لمدى ثقتهم بالذات . وقد تزايدت هذه الثقة نموا .. حتى انقلبت إلى حالة من الغرور الأعمى .. بعد أن اطمأن الجميع إلى قوة دفاعاتهم ، وقدرتهم على صد أى قوات مصرية تعبر القناة و« سحق عظامهم » حسب تعبير قادتهم . وقد أثرت هذه الثقة الزائدة على تخطيطهم الدفاعى ، فوضعوا قواتهم الرئيسية المخصصة للضربات المضادة الرئيسية على مسافة تتراوح بين ١٠٠ و ١٥٠ كيلو مترا من خط الجبهة .. عن اعتقاد بأنهم قد لايحتاجون لاستخدامها أصلا ، أو يستخدمونها فى مرحلة متأخرة فى المعركة .. وذلك لثقتهم الكبيرة فى كفاءة نظامهم الدفاعى شرق القناة وقدرته العالية على الصمود والتصدى للقوات المصرية المهاجمة .

لذلك كانت الصدمة مذهلة للسقوط المفاجىء لهذا الصرح الهائل من الثقة .. وجاءت تصريحات القادة الإسرائيليين بعد الحرب مناقضة تماما لتصريحاتهم قبل الحرب . ودار فى إسرائيل جدل واسع بعد حدوث الانهيار .. كثرت فيه الاتهامات المتبادلة بين القادة .. كل يريد أن يبرىء نفسه ويجد المبرر لحدوث هذا الانهيار السريع والمفاجىء للخط الأسطورة . وأنكروا نظرياتهم ، وقالوا إنه لم يكن فى نيتهم التمسك بخط بارليف .. ووصفه « موشى ديان » وزير الدفاع بأنه كان « خطا هشا كقطعة الجبن « الجوبير » .. فيها من الهواء أكثر مما فيها من الجبن » !! وغير ذلك من التشبيهات المغايرة تماما للحقيقة .

وفى غمرة التبرير والدفاع عن الذات تناسى قادة إسرائيل السبب الحقيقى والوحيد لتعليل هذا الفشل الإسرائيلى الذريع .. والسرعة المذهلة لسقوط خط بارليف . وهو التخطيط المصرى الذى لم يترك للقيادة الإسرائيلية فرصة لالتقاط الأنفاس .. ثم الاكتساح المباشر لخط الجبهة على امتداده بسرعة فائقة وبقوات على درجة عالية من كفاءة الأداء المتمتع بقوة دفع معنوية هائلة وروح قتالية عالية .. ظلت تنتظر اللحظة الحاسمة لتفجر الطاقات الكامنة للمقاتل المصرى .. وهو يخترق بعزيمة وإصرار كل هذه المواقع والموانع والمعوقات ، ويدمر القسم الأكبر من التحصينات فى ساعات معدودة .. خسرت خلالها إسرائيل من القوات والأسلحة والمعدات ومئات الملايين من

الدولارات .. ماشكّل صدمة قاسية .. أطاشت صواب القيادات الإسرائيلية وأذهلت المجتمع الإسرائيلى فشبهها بـ « الزلزال الذى دمر كل شىء فى لحظة .. أو الإعصار الذى أطاح بكل الآمال فى غمضة عين » . ولجأ قادة إسرائيل إلى قلب الحقائق أمام شعبهم .. للإقلال من التأثير المدمر لهذا الزلزال أو الإعصار خشية حدوث انهيار معنوى للمجتمع الإسرائيلى .. وذلك بمحاولة التهوين من شأن الإنجاز العسكرى المصرى الكبير .

تلك هى الحقائق الكاملة عن طبيعة خط بارليف ونظريته الدفاعية ، ومنها يتضح أن هذا الخط كان فريدا فى نوعه .. لا وجه لمقارنته بخط « ماجينو » الفرنسى مثلا ، والذى نجحت الجحافل الألمانية المدرعة فى تطويقه بالالتفاف حول جانبه الشمالى المستند على أراض مفتوحة . أما خط بارليف فلم تكن له أجناب مفتوحة .. حيث كان يستند على البحرين المتوسط والأحمر .

لذلك فسوف يسجل التاريخ أن خط بارليف كان الخط المحصن الوحيد الذى عرفته الحروب .. المقام على حافة قناة ملاحية صناعية عرضها أكثر من ٢٠٠ متر وعمقها أكثر من ١٦ مترا فى ذلك الوقت . وهو خط تراوح ارتفاعه بين ١٨ و ٢٥ مترا ، وكان من المستحيل الالتفاف حوله كما فعل القائد الألمانى العظيم جودريان فى بداية الحرب العالمية الثانية . لقد كانت الوسيلة الوحيدة المتاحة أمام القوات المصرية للتغلب على خط بارليف هى اختراقه .. أى أن تنطح القوات المهاجمة رؤوسها فى الصخر حتى تشقه .

لذلك كله أجمعت آراء الخبراء والعلماء العسكريين على أن خط بارليف كان خطا كامل التحصين والمنعة ، جعلت منه قناة السويس والبحران المتوسط والأحمر حالة فريدة للخطوط المنيعة التى شهدها التاريخ العسكرى كله . **لذلك أصبحت عملية عبور قناة السويس واختراق خط بارليف نموذجا غير مسبوق لعمليات العبور .. يدرس فى المعاهد العسكرية بأنحاء العالم كمثال فذ جمع بين عمليتين حربيتين من أعقد أنواع العمليات الحربية التى يمكن أن تقابلها الجيوش الميدانية أثناء الحرب وهما :**

« اقتحام الموانع المائية » و« اختراق الخطوط المحصنة » معا وفى آن واحد .

ونحن إذ نختتم حديثنا عن الخط الأسطورة الذى سقط خلال ساعات ، لايفوتنا أن نتذكر ونسجل ما قاله ديفيد أليعازر - رئيس الأركان الإسرائيلى فى حرب ١٩٧٣ - قبل الحرب : « إن خط بارليف سيكون مقبرة الجيش المصرى » . أما بعد الحرب فقد علل أليعازر نفسه سبب انهيار الخط وتحوله إلى « مقبرة للجيش الإسرائيلى » بـ « المفاجأة الكبرى التى حققتها مصر فى هذه الحرب .. وهى روح المقاتل المصرى وكفاءته العالية » .. وأنا أضيف هنا أن هذه الروح العالية كان وراءها عقل المخطط المصرى ومهارته فى التخطيط وفى مواجهة المعوقات الصعبة والتغلب عليها .

الفصل الثامن

التحضير للحرب وركائز الإعداد والتخطيط

أولا : مقدمات التحضير للحرب

الحاجة لاستراتيجية للإعداد

بعد تحديد عناصر التحدى الكبير وأبعاده ، يمكننا أن نبدأ الحديث عن المنهج الفكرى العام الذى سارت على هديه عملية البناء الاستراتيجي للحرب ، وحددت الأساليب الضرورية لتحدى النظرية العسكرية الإسرائيلية والتصدى لأركانها . ولكن نظرا لضخامة حجم العمل الفكرى والإعداد الخططى لاستراتيجية الحرب ، وموازنة الجانب التطبيقى مع المنطلقات الفلسفية ، والمقومات العملية الملتزمة بالقدرات العسكرية الفعلية المتاحة .. وحتى يمكن التوصل إلى أفضل الأساليب لإنجاز المهمة القومية المحددة ، فى ظل ظروف سياسية واستراتيجية معقدة .. كان يجب أن تنظم كل هذه الأعمال فى إطار محكم لخطة عمل دقيقة ، تقود العمل التحضيرى الواسع النطاق ، والذى لا يقتصر فقط على إعداد الخطط ولكن يشمل كذلك إعداد القوات لمهامها الصعبة وإعداد الدولة والمجتمع للمشاركة الفعالة فى تحمل أعباء الحرب . هكذا كان ضروريا وضع خطة عمل تتضمن نوعيات العمل المختلفة المطلوب تنفيذها ، وتحدد مراحل هذا التنفيذ ، وتبين قواعد الحركة والتنسيق فى شتى مجالاته .. حتى يمكن فى النهاية التوصل إلى استراتيجية مصرية سليمة وأساليب تطبيق مضمونة النجاح .

متى كانت البداية ؟

بمراجعتنا للعرض المختصر السابق ، الخاص بمراحل خطة العمل التى وضعت ونفذت للإعداد والتخطيط للحرب ، سوف نجد أن البداية التى حددتها هذه الخطة للانطلاق نحو أعمال التخطيط والإعداد ، كانت هى : المراجعة الشاملة للخطط الدفاعية المنفذة فعلا للدفاع عن مصر ، والمخططات السابق وضعها والتى تحمل بعض أفكار وأشكال العمل التعرضى اللازم من أجل تحرير شبه جزيرة سيناء من الاحتلال الإسرائيلى .. كخطوة تمهيدية ضرورية يجب أن تسبق مرحلة وضع استراتيجية الحرب .

وفى الواقع فإن خطة العمليات الحربية التى نفذت بنجاح كبير فى حرب أكتوبر ، قد كثر

آباؤها وتعددت الشخصيات العسكرية التى أرادت أن تنسب لنفسها فضل وضع هذه الخطة خاصة ممن لم يعاصروا فترة التخطيط للحرب أو يشاركوا فى الحرب ذاتها ، وهى الفترة التى يمكن تحديد بدايتها الفعلية فى أكتوبر ١٩٧٢ .. عندما عين الفريق أول أحمد إسماعيل على ، قائدا عاما للقوات المسلحة ووزيرا للحربية ، بتكليف محدد هو : **الاستعداد لشن الحرب الهجومية ضد إسرائيل .**

ونحن لاننكر أبدا أى جهد سبق وضع هذه الخطة . ونؤكد أن أى خطة عمليات حربية ، فى مثل ظروف الصراع العربى الإسرائيلى فى تلك الفترة التاريخية ، لايمكن أن تأتى من فراغ ، ولكن لابد أن تستند الخطة إلى الكثير من الخبرات والمعلومات والمعطيات والمخططات التى سبق أن طرحت للمناقشة ولكنها لم تتبلور فى شكل استراتيجية عسكرية لشن حرب هجومية شاملة ، حيث يكون الفارق كبيراً جداً بين الحالتين ، أقصد بين المخطط والخطة .

المخطط والخطة

أود قبل أن أتعرض باختصار لجوانب التطور فى مخططات وخطط العمليات الحربية ، أن أوضح أنه إذا كان من السهل أن يمسك أى مسئول عسكرى بالقلم والخريطة ويضع عليها بعض الأفكار والتصورات فى شكل مجموعة من الخطوط والأسهم والاتجاهات التى تخترق سيناء من الغرب إلى الشرق ، وقد تصل هذه الاتجاهات إلى قلب إسرائيل .. فمن المستحيل أن ندعى أن مثل هذا المخطط يمثل خطة عمليات لغزو سيناء . فالعبرة هنا فى مدى جدية هذه الأفكار وارتباطها الواقعى بموازين القوى فى مسرح الحرب ، وقابليتها للتنفيذ ، وتوافر الإمكانيات الكافية القادرة على هذا التنفيذ .. أى أنها يجب أن تكون مرتبطة ارتباطا عضويا بحقيقة الأوضاع العسكرية مضافا إليها المعطيات السياسية السائدة .

وكما سيتضح لنا فإن استراتيجية وخطط الحرب هى عمل مركب ومتداخل ، شديد التعقيد والتشابك ؛ يحتاج إلى تفكير عميق وتناول تفصيلى دقيق لكل جوانب الحرب . وإذا كان مثل هذا العمل يعتمد أساسا على نظرية الاحتمالات والتوقعات ، فإن ذلك كله يجب أن يكون نابعا من واقع قائم مؤسس على حسابات دقيقة .

من ناحية أخرى ، فإن خطط العمليات هى عمل متشعب متعدد التخصصات تشارك فيه مجموعات منتخبة من المفكرين والمخططين العسكريين .. تقوم بتحويل الاستراتيجية العامة المحددة للحرب إلى مجموعة متكاملة من الخطط المنسقة والمترابطة . وهى تنقسم إلى خطط عمليات استراتيجية تضعها القيادة العامة للقوات المسلحة وتتولى هيئة العمليات مسئولية هذه الخطط ، تتفرع منها خطط تعبوية تضعها الأفرع الرئيسية للقوات المسلحة والجيوش الميدانية ، ثم خطط تكميلية متخصصة تضعها الإدارات المختصة كخطط الأعمال الهندسية - والتى لعبت الدور الجوهرى فى عملية العبور وكذا خطط الحرب الإلكترونية ، وكان لها أهمية كبيرة فى إدارة الحرب - ثم تضاف لذلك كله خطط إعداد الدولة للحرب بجوانبها السياسية والاقتصادية والمعنوية وباقى أنشطة الدولة المرتبطة بالحرب .

وبالنسبة لخطط العمليات ، فنحن لا ننوى الخوض فى تفاصيل كثيرة مؤثرة تتعلق بتطور الأوضاع العسكرية غرب القناة بعد إتمام الانسحاب من سيناء فى ٩ يونيو ١٩٦٧ . ولكن سنقصر الحديث على مايهمنا من خطوط عريضة لهذه التطورات التى تعتبر لازمة لتوضيح الحقائق ووضع النقاط فوق الحروف ، بتفنيد بعض الادعاءات ومتابعة الظروف والملابسات التى قادت فى النهاية إلى بلورة فكرة الحرب التى نفذت فعلا فى أكتوبر ١٩٧٣ .

فقد نشر بعض القادة العسكريين مذكرات أو كتبا ، تتضمن مايفهم منه أن خطة حرب أكتوبر قد وضعت قبل الحرب بسنوات . ومن أبرز ما ادعته هذه الأقوال أمران : **الأول** ، يدعى أن الخطة المعروفة باسم « الخطة ٢٠٠ » التى وضعت فى عام ١٩٧٠ كانت خطة هجومية هدفها غزو سيناء . وهو قول لايمت للحقيقة بصلة ، لسبب بسيط هو أن الخطة ٢٠٠ » لم تكن أصلا خطة هجومية ، بل هى خطة دفاعية بحتة طبقت فى الجبهة لسنوات طويلة وكان هدفها الدفاع عن جبهة قناة السويس ومنع اختراقها . أما **الثانى** ، فيتعلق بمخطط أطلق عليه « المآذن العالية » ، ويعتبره البعض أول خطة هجومية وضعت فى القيادة العامة المصرية . بل قيل إنها ذات الخطة التى نفذت فى أكتوبر ١٩٧٣ . وهو ادعاء لايمثل الحقيقة أو الواقع . فلم تكن « المآذن العالية » خطة عمليات ، بل مجرد « مخطط » يطرح بعض الأفكار المتعلقة بفكرة العبور . ويبدو أن الهدف من مثل هذه الأقوال ليس فقط أن تنسب خطط حرب أكتوبر للبعض ، بل وإنكار حق الرجال الذين بذلوا الجهد والفكر فى وضع استراتيجية الحرب وخططها .

ويهمنى أن أوضح هنا أن المعيار الذى نستخدمه فى تقويم هذه المخططات والأفكار هو . المفهوم العلمى الحقيقى لمصطلح « خطة العمليات » . فليس كل مايوضح على خريطة من أفكار يمكن أن يطلق عليه اسم « خطة عمليات حربية » . فخطة العمليات لها مواصفات خاصة وأبعاد كثيرة سوف تتضح لنا تباعا خلال السياق .

ثانيا : التطور الخططى لسنوات ما قبل الحرب

تطور الخطط الدفاعية

وفى مجال تحليل الادعاء الأول الخاص بـ « الخطة ٢٠٠ » ، يقودنا الأمر إلى حديث مختصر حول تطور الأوضاع الدفاعية من أول خطة دفاعية وضعت بعد الانسحاب فى يونيو ١٩٦٧ ، إلى آخر خطة كانت منفذة حتى قيام الحرب فى أكتوبر ١٩٧٣ .

ففى أعقاب الانسحاب المأسوى للقوات المصرية من سيناء ، بدأت قيادة المنطقة الشرقية المسئولة عن جبهة القناة - بعد تغيير قيادتها وتولى اللواء أحمد إسماعيل هذه القيادة فى ذلك الوقت - فورا فى تنظيم الدفاع على امتداد الضفة الغربية للقناة وفى العمق ، وذلك بتجميع القوات التى كانت متيسرة وإعادة تنظيمها وتشكيلها وتسليحها ، وتخصيص المهام الدفاعية لها ، وتحديد قطاعات عملها فيما بين السويس جنوبا وبورسعيد شمالا . وكان الهدف الذى تم تحديده وقتئذ هو « الدفاع عن قناة

السويس ومنع القوات الإسرائيلية من عبورها ، وتدمير أى قوات تنجح فى العبور ووقف تقدمها غربا » .

وفى نوفمبر ١٩٦٧ ، وضعت أول خطة دفاعية متكاملة لحماية غرب قناة السويس تحت اسم « عزم » . وكان اختيار هذا الأسم تأكيدا لعزم مصر على النضال ، ورفضها للهزيمة وإصرارها على استرداد الأرض المغتصبة والكرامة المهدرة . وفى ديسمبر ١٩٦٧ - بعد استكمال إعادة تنظيم الجبهة وتقسيمها إلى قيادتين تعبويتين هما قيادتا الجيش الثانى والجيش الثالث الميدانيين ، ومعهما قيادة عسكرية لمنطقة البحر الأحمر التى تولت مسئولية الدفاع عن الساحل الغربى لخليج السويس والبحر الأحمر - طورت الخطة الدفاعية المنفذة وأُدخلت عليها عدة تحسينات وتعديلات تعبوية تتلاءم مع الأوضاع القيادية الجديدة .

ومع استمرار « حرب الاستنزاف » التى بدأت فى مارس ١٩٦٩ ، وتصاعدها وامتدادها إلى عمق وادى النيل ، وفى ضوء التجارب العملية التى مرت بها القوات المسلحة والخبرات التى اكتسبتها ، بالإضافة إلى التطورات التنظيمية التى أدخلت على القوات البرية بغرض تنمية قدراتها الدفاعية ، فى مواجهة الأساليب التى اتبعتها إسرائيل إبان حرب الاستنزاف خاصة فى وادى النيل والساحل الغربى لخليج السويس ، وهى الأساليب التى قامت على الاهتمام بالتأثير الدعائى لها دون تكلفة تذكر أو خسائر بشرية كبيرة .. وُضعت خطة دفاعية متطورة تحت اسم « الخطة ١٧٠ » ، نفذت فى أكتوبر ١٩٦٩ . وكان هدفها تنظيم وتقوية الدفاع البرى والجوى ، لمنع العدو من القيام بإغاراته البرية خاصة فى العمق ، أو توجيه هجماته الجوية ضد مواقع قواتنا فى الجبهة أو ضد الأهداف المدنية الحيوية الموجودة فى العمق ، والتصدى لقواته إذا ماحاولت عبور القناة ، أو عند إبرارها من الجو أو البحر ، وتدميرها بالتعاون مع القوات المخصصة لتأمين الأهداف الحيوية .

وقد استمرت هذه الخطة مطبقة ومنفذة فى جبهة القتال وفى عمق الوادى إلى أن تم وقف إطلاق النار فى ٨ أغسطس ١٩٧٠ ، بعد طرح المبادرة الأمريكية فى يونيو ١٩٧٠ ، والتى عرفت باسم « مبادرة روجرز » ، عندما اشتدت وطأة حرب الاستنزاف على إسرائيل ولجأت إلى الولايات المتحدة للعمل على وقفها .

وبعد أن هدأت الأحوال على امتداد الجبهة التى ظلت مشتعلة بحرب الاستنزاف دون توقف لمدة سبعة عشر شهرا (من مارس ١٩٦٩ إلى أغسطس ١٩٧٠) وكما حدث على الجانب الإسرائيلى من إعادة نظر شاملة لخططه الدفاعية والتى تمخضت عن تبنى نظرية بارليف وبناء الخط الذى عرف باسمه ، كذلك حدث على جانب الجبهة المصرية .. فى إطار الاستفادة من الخبرات الشاملة التى اكتسبتها القوات المسلحة المصرية طوال حرب الاستنزاف . ومع استمرار العمل على تطوير القدرات القتالية للقوات ، بدأت رحلة جديدة من التخطيط الدفاعى ، انتهت بوضع خطة دفاعية جديدة متكاملة العناصر والقدرات ، وذلك فى ديسمبر ١٩٧٠ ، أطلق عليها اسم « الخطة ٢٠٠ » .

وقد ظلت هذه الخطة الدفاعية هى الخطة المعمول بها على الجبهة المصرية حتى ٦ أكتوبر

١٩٧٣ .. مع إدخال بعض التعديلات الضرورية عليها من آن لآخر بغرض زيادة كفاءتها وفعاليتها وتحويلها إلى قاعدة انطلاق للعملية الهجومية المقبلة . والأمر المؤكد الذى لا يقبل الجدل أن هذه الخطة كانت خطة دفاعية بحتة لاتتضمن أى مهام هجومية ، فيما عدا الهجمات المضادة المخطط تنفيذها كجزء من الخطة الدفاعية ، وذلك للحفاظ على الوضع الدفاعي ومنع القوات الإسرائيلية من عبور القناة وتدمير أى قوات تنجح فى ذلك . من هنا فإن القول بأن « الخطة ٢٠٠ » كانت خطة هجومية لغزو سيناء ، هو قول قد جانبه الصواب .. ولايمثل الحقيقة .

مخططات فترة الاستنزاف

ولحسم هذه النقطة ، نقول إنه بحكم ظروف حرب الاستنزاف ، فإن ماوضع من مخططات تحمل أفكارا هجومية فى هذه الفترة وحتى منتصف عام ١٩٧١ ، لم تخرج فى معظمها عن مشروعات تدريبية تدار على الخرائط .. حيث إنها لم توضع لمواجهة موقف واقعى حقيقى أو بناء على حسابات دقيقة ، كما أنها لم تتعرض لحل العديد من المشكلات التعبوية والتكتيكية والفنية التى كانت تواجه عمليا أية عملية هجومية لاقتحام قناة السويس .. والتى اتسع نطاقها وتفاقمت أبعادها المعوقة ، بل تحولت إلى موقف استراتيجي جديد بعد إتمام بناء « خط بارليف » على الضفة الشرقية للقناة خلال سنوات ما بعد حرب الاستنزاف[٢] . من ناحية أخرى ، فإن القوات المسلحة كانت مازالت خاضعة فى تلك الفترة لأعمال التطوير ، وبالتالى لم يكن واقعها يسمح بطرح مثل هذه الأفكار المبكرة . كذلك وضعت بعض المخططات الهجومية لمجرد إجراء حساب حجم القوات والأسلحة والمعدات المطلوب توفيرها .. حتى يمكن استكمال استعدادات القوات المسلحة .

ثالثا : تنظيم المنهج الفكرى للتخطيط الاستراتيجى

كانت المرحلة التالية تتضمن وضع استراتيجية العملية الهجومية الشاملة ضد إسرائيل ، والقيام بتجهيز خطط العمليات الرئيسية والفرعية والتكميلية .. مع الاهتمام ببحث وإيجاد الحلول لكل المشاكل التكتيكية والفنية المتوقع مقابلتها ، خاصة فى مرحلة اقتحام قناة السويس واختراق خط بارليف .

وفى هذا المجال ، تم وضع وتحديد الخطوط الرئيسية التى يجب أن تحكم أسلوب التخطيط فى إطار المهام الاستراتيجية المكلفة بها القوات المسلحة . وقد تضمنت هذه الخطوط عدة مبادىء مهمة تشكل الأسلوب المثالى للتخطيط المتسق والمتناسب مع طبيعة المهمة والظروف السياسية والاستراتيجية المحيطة بتنفيذها . وكان لاتباع هذه الخطوط أبعد الأثر فى تحقيق « المفاجأة » على المستوى الاستراتيجي والمستويات الأخرى ، وإنجاز المهام بنجاح كبير . **وأبرز هذه الخطوط مايلى :**

التخطيط على أساس عقيدة مصرية خالصة

أن يتم التخطيط الاستراتيجي للحرب على أساس عقيدة مصرية خالصة ، واضحة المعالم ، تحدد طبيعة وشكل الحرب وحجم الالتزامات العسكرية وأفضل السبل لتنفيذها من وجهة النظر العلمية المصرية ، وتعرف كيف تحشد الطاقات الخلاقة للشعب وتستغل جوانب تفوقه المعنوية والمادية وتنظمها من أجل تحقيق الأهداف القومية .

تحرير الفكر العسكرى المصرى من النمطية

كان لابد أن يتحرر الفكر العسكرى المصرى من النمطية الجامدة ، ويتخلص من النظريات الكلاسيكية التى تشكل قيدا على حرية الحركة الفكرية ، ولاتترك مجالا للابتكار والإبداع سواء فى التخطيط للعمليات أو فى التطبيق التكتيكى والفنى لهذه العمليات ، خاصة أن طبيعة الأوضاع والمشاكل التى كانت ستواجه القوات تتطلب حلولا غير نمطية لإمكان التغلب عليها .

ذلك أن الابتكار وإعمال الفكر هما المفتاح الحقيقى للنصر والوسيلة المتاحة للتغلب على جوانب النقص فى بعض الإمكانيات العسكرية .. الأمر الذى يمكن أن يشكل مفاجأة كبرى للعدو المتمادى فى صلفه وغروره ، وذلك عندما يواجه بأساليب جديدة ومتطورة ، وأنماط متحررة من الفكر العسكرى التقليدى والأداء الميدانى النمطى .. تختلف عن الأساليب والأنماط الثابتة التى رتبت عليها إسرائيل إستراتيجيتها وعقيدتها التقليدية .

عدم ترك أى مجال للمصادفة

لابد أن تدرس كل الاحتمالات التى قد تقع أثناء الحرب مهما صغرت أو قلّت قيمتها ، وألا يترك أى مجال للمصادفة ، وأن توضع الحلول المناسبة والخطط البديلة اللازمة لمواجهة كل من هذه الاحتمالات .. مع استبعاد الاعتماد على الحلول الوقتية أو العفوية فى ميدان القتال ، خاصة فى المراحل الحرجة وأثناء أعمال الاقتحام والاختراق .

استغلال عناصر التفوق المصرى

يجب أن تستغل عناصر التفوق المصرى إلى أقصى حد ، حيث تشكل القوة البشرية المصرية أقوى هذه العناصر وأكثرها فاعلية .. ليس فقط بسبب التفوق العددى الساحق نسبيا ، ولكن كذلك بما يمكن حشده من طاقات نوعية فى مجالات كثيرة لخدمة الحرب . لذلك فإن التنظيم العلمى لاستغلال الطاقة البشرية الكبيرة ، هو عمل أساسى ، ليس من أجل القتال فحسب ولكن للاستفادة كذلك من الخبرات العلمية والبحث العلمى لمصلحة إعداد الدولة للحرب ، وتجهيز مسرح العمليات الحربية ، وتدعيم الصناعات العسكرية .. وغير ذلك من مجالات خدمة المجهود الحربى فى الدولة .

وتتطلب الاستفادة من التفوق البشرى بذل جهد كبير فى اختيار المقاتل المصرى المناسب لكل

مهمة ، والارتفاع بمستواه العلمي والمعنوى وإعداده لمهمته إعدادا عالى المستوى ، وأن تبث فيه الروح الهجومية القوية النابعة من إيمان بالله والوطن وبحتمية استرداد الحق المغتصب والثأر للكرامة ، ومن الثقة الكاملة فى القادة والقيادات ، وفى السلاح المتوافر بين يديه . وكان ذلك كله يتطلب اهتماما غير عادى بمستوى ونوعية وتوصيف القادة ، خاصة هؤلاء المنتظر تكليفهم بمهام أساسية صعبة . إن التفوق المطلوب هو الذى يوفر التوازن السليم بين التفوق العددى والتفوق النوعى .

تحييد جوانب القوة الإسرائيلية

إن تحييد جوانب القوة الأساسية لدى إسرائيل والاستفادة من نقاط الضعف الإسرائيلية الفكرية والاستراتيجية والاجتماعية ، يمثل ركنا أساسيا فى توفير ضمانات النجاح ، ويعمق من عناصر الخلل فى موازين القوى بين مصر وإسرائيل . فإسرائيل كانت تعتقد فكريا بجمود العقلية المصرية ، وتحرص اجتماعيا حرصا شديدا على قواها البشرية وتماسك مجتمعها المتنافر ، وتتمسك استراتيجيا بمساحات من الأراضى الشاسعة والسواحل البحرية الممتدة .. وجميعها نقاط ضعف حيوية فى كيانها العدوانى .

ولما كانت الطاقة البشرية تمثل أخطر نقاط الضعف الإسرائيلية ، فقد حرص الفكر المصرى عند وضع قواعد التخطيط على إبراز أهمية العمل على إضعاف هذه الطاقة واستنزافها ، وجعل هدف إنزال الخسائر بالقوات الإسرائيلية هدفا حاسما عند التخطيط للعمليات - يسبق عامل كسب الأرض - لما سيحققه من آثار استراتيجية واجتماعية بعيدة المدى .

عدم التخلى عن المبادىء الأساسية للحرب

إن البعد عن النمطية لايعنى الاستغناء عن النظريات الأساسية للحروب أو المبادىء العلمية للتخطيط والإعداد ، بل من الضرورى أن تشكل أساس العملية التخطيطية . كذلك من الضرورى الاستفادة من الخبرات الذاتية المكتسبة ، والخبرات الأجنبية فى خدمة التطبيق التكنولوجى من أجل رفع كفاءات القوات .. على أن يكون هذا التطبيق مستمدا من واقع قدراتنا وخصائص شعبنا ، مسخرا لخدمة الخطط الحربية ، قادرا على إيجاد الحلول المثلى والبديلة للمشكلات الفنية القائمة .. واللازمة لتطوير الإمكانيات القتالية المتاحة .

ومن أبرز السمات التكنولوجية للحرب الحديثة التوسع فى استخدام الوسائل الإلكترونية الحديثة فى مجالات عديدة ، وتحقيق أقصى استفادة من إمكانيات الحرب الإلكترونية ومن قدرتها على شل سيطرة العدو على قواته فى البر والجو والبحر .. كذلك التوسع فى استخدام الصواريخ الموجهة فى البر والبحر والجو للحد من تفوق إسرائيل فى هذه المجالات ، ومضاعفة القدرة القتالية للقوات المسلحة المصرية .

رابعا : المحاور الأساسية للإعداد للحرب

عادة ما تسير مرحلة الإعداد للحرب وتتواكب مع مرحلة التخطيط لها ، وكثيرا ما يحدث التأثير المتبادل بينهما ، فيؤثر التخطيط فى مهام وأساليب الإعداد .. ويتأثر التخطيط بما يصل إليه الإعداد من مستويات ونتائج . لذلك ، ففى ظل المهام الجديدة للقوات المسلحة والنوعيات المنتظرة للعمليات البرية والجوية والبحرية ، تحددت المحاور الرئيسية لإعداد القوات المسلحة للحرب فيما يلى :

إعادة تنظيم القوات المسلحة

كان التوجه الأول لعملية الإعداد هو إعادة النظر فى تنظيم القوات المسلحة بأفرعها وتشكيلاتها الرئيسية فى إطار الالتزام بالمهام الاستراتيجية المحددة لها .. حتى يمكن التوصل إلى أفضل استخدام للقوات الذى يساعدها على إنجاز مهامها المنتظر تكليفها بها بنجاح . وفى نفس الوقت ، كان لابد للتنظيم أن يحقق التوازن الاستراتيجى داخل القوات المسلحة وبين أفرعها الرئيسية ، بحيث توفر هذه الأفرع المساندة الفعالة والمتبادلة فيما بينها ، والتوازن الوثيق والمثمر مع التشكيلات البرية الميدانية . فمن المبادىء المهمة لتحقيق النصر فى الحرب ، تضافر جهود الأسلحة المشتركة والأفرع الرئيسية .. ذلك لأن المعركة الحديثة هى معركة الأسلحة المشتركة .

وفى إطار هذه القواعد كان من الضرورى إدخال التعديلات اللازمة على تنظيم القوات وإعدادها ، وفقا للشكل والنوعيات التى تتواءم مع المهام المتنوعة والأهداف الاستراتيجية المطلوب تحقيقها .

تدريب القوات

كان ضروريا بالنظر إلى الطبيعة المعقدة والفريدة لعمليات اقتحام الموانع المائية واختراق الخطوط الحصينة ، تدريب القوات تدريبا شاقا متواصلا على مهام العمليات الهجومية المنتظر تكليفها بها . وأن يجرى التدريب القتالى على تنفيذها ليلا ونهارا حتى يمكن التغلب على الطبيعة الصعبة لهذه المهام .. وبحيث يتم التدريب فى ظل ظروف مماثلة تماما لظروف القتال المنتظر ، وبما يحقق قدرة عالية على المناورة بالقوات وبالنيران .. مع الاهتمام الكبير بالارتفاع بمستوى التدريب الفنى الذى يحقق الاستخدام الأمثل لكافة الأسلحة والمعدات المتاحة ومضاعفة مردودها فى ميدان القتال .

وأن يكون الهدف الأساسى لتدريب القيادات والضباط هو رفع مستوى الكفاءة القتالية والفنية للقوات المسلحة ، وتحقيق أقصى قدر من التعاون والجهد المشترك للأسلحة المختلفة .. مع توفير قيادات مؤهلة تأهيلا عاليا لتحمّل المسئوليات المصيرية .

رفع كفاءة استخدام الأسلحة والمعدات

لما كانت مصر دولة غير منتجة للسلاح .. فضلا عما كانت تعانيه من شبه حصار سوفيتى على إمكانية حصولها على احتياجاتها كاملة من الأسلحة الهجومية والمعدات المتطورة ، فإن التركيز على التدريب الفنى وحده لرفع كفاءة استخدام الأسلحة ولو أدى إلى مضاعفة مردودها فى ميدان القتال .. لايكون كافيا لتعويض النقص فى نوعية التسليح الذى كانت تعانى منه القوات المسلحة . لذلك كان ضروريا العمل على تحسين الكفاءة الفنية للمعدات المتوافرة ، بالاستفادة من البحوث العلمية والتكنولوجية .. بهدف تنمية القدرات الأساسية للأسلحة ، بما يضاعف أو يزيد من دقتها وفاعليتها ويحسن من قدراتها سواء فى الحركة أو فى إنتاج النيران المصوبة جيداً .

حل المشكلات الفنية لعملية لعبور

كان من المنتظر أن تلاقى القوات أثناء عملية عبور القناة والتغلب على الساتر الترابى وتحصيناته ، الكثير من المشكلات الفنية ، خاصة فى المراحل الأولى للاقتحام . وكان لابد من العمل الجاد من أجل التوصل إلى حلول عملية مناسبة لهذه المشكلات ، بما يحسن كثيرا من مستوى الأداء القتالى ويقلل من الجهد المبذول ، ويحد من احتمالات التعرض للخسائر الكبيرة .. الأمر الذى سيزيد من فرص النجاح ويؤكدها .

ويتم ذلك من خلال تجميع المشكلات على مستوى القوات المسلحة وتصنيفها حسب نوعيتها ، ووضع هدف محدد يجب الوصول إليه بالنسبة لكل مشكلة .. مع استغلال كامل للطاقات الضخمة للدولة فى مجال البحث العلمى والتكنولوجى وحشدها لهذا الغرض .

التركيز على الروح المعنوية

شغل الاهتمام بمعنويات القوات والارتفاع بروحها الهجومية جزءا أساسيا من خطط الإعداد ، باعتبار ذلك ضرورة حيوية .. ترفع كثيرا من كفاءة الأداء القتالى فى الميدان ، وتسهم مساهمة إيجابية مباشرة فى تحقيق النصر . لذلك فإن إعداد المقاتل معنويا وجسمانيا يمثل أساسا جوهريا فى خطة إعداد القوات . فمن المعروف أن الطاقة المعنوية والجسدية للإنسان هى أساس القوة الدافعة لأى عمل . ولذلك فإن الإعداد المعنوى للمقاتل ، وتعميق مشاعر الإيمان بالحق لديه ، وغرس الروح الهجومية فيه .. هو أمر على جانب كبير من الأهمية فى الإعداد القتالى .

إن كثرة أعمال الإعداد اقتضت وضع جدول زمنى لها يربط بين جوانبها المختلفة .. بحيث يتم استكمال هذه الجوانب بشكل يحقق فى النهاية قدرة القوات المسلحة على إنجاز مهامها بكفاءة عالية وفاعلية كبيرة . كما أن هذا الجدول كان أحد العناصر المؤثرة على تحديد التوقيت المناسب لشن الحرب .

لقد كانت القيادة العسكرية المصرية مؤمنة بأن الإعداد الجيد الدقيق للحرب هو مفتاح النصر ، وأن توفير الفترة الكافية لكل عناصر هذا الإعداد .. أمر بالغ الأهمية . مع الوضع فى الاعتبار مراعاة التوازن الكامل عند تحديد الفترة اللازمة لاستكمال كل جوانب الاستعداد .. بين المزايا العسكرية للتأنى والمضار السياسية المحتملة داخليا وخارجيا التى قد تنجم عن الإبطاء فى تحديد الوقت المناسب لشن الحرب . وفى بداية هذا الفصل ، تحدثنا عن المراحل التى مرت بها هذه الفترة والأعمال الرئيسية التى تمت خلالها . وكانت أولى هذه المراحل هى المراجعة الشاملة للخطة الدفاعية المنفذة .. ولكل الأفكار والمخططات التى سبق وضعها قبل بدء مرحلة الإعداد والتخطيط للحرب .. لنرى هل كانت خطة متكاملة الجوانب والأبعاد ملائمة للعمليات الهجومية قبل بلورة الخطة النهائية التى نفذت فى أكتوبر ١٩٧٣ ، أم أن الأمر لم يخرج عن وجود مجموعة من الأفكار العامة المطروحة ؟ هذا ما سنحاول إيضاحه فى الجزء التالى من هذا الفصل .

خامسا : الإعداد الخططى للحرب

المخططات والخطط الهجومية

فى ظل هذه الظروف ، يمكننا القول إنه حتى نهاية عام ١٩٧١ لم يتعد الأمر وجود بعض المخططات والأفكار العامة والخطوط العريضة ، التى لم يتأكد أنها تحمل نية حقيقية محددة لشن عملية هجومية واسعة النطاق واضحة المعالم والأبعاد . ولكن من المؤكد أن الهدف الذى حددته القيادة السياسية والعسكرية المصرية عقب حرب يونيو ١٩٦٧ كان هو « العمل على تحرير الأرض التى احتلتها إسرائيل » ـ أى شبه جزيرة سيناء ـ وهو الهدف الذى عُبر عنه فى هذه المرحلة بشعار « إزالة آثار العدوان » ، والذى ظل قائما منذ ذلك الوقت إلى أن تحقق كاملا فى عام ١٩٨٨ بعودة أخر بقعة احتلتها إسرائيل ، طابا ، إلى حضن مصر ، بعد أكثر من عقدين من الزمان .

ولما كان تحقيق هذا الهدف الأسمى يحتاج إلى توفير قدرات عسكرية ضخمة لدى القوات المسلحة فى الجو والبر والبحر والدفاع الجوى ، لذلك استوجب الأمر فى هذه المراحل المبكرة وضع أفكار مبدئية عامة حول أسلوب ووسائل تحقيق هدف التحرير كاملا .. حتى يمكن التقدم للاتحاد السوفيتى بطلب إحتياجات القوات المسلحة ـ باعتباره المورد الوحيد الذى يمدنا بالسلاح ـ والتى لم يحدث أن استكمل تلبيتها حتى قيام الحرب فى أكتوبر ١٩٧٣ .

إن ما أود أن وضحه هنا هو أن عملية إعادة بناء القوات المسلحة للقيام بشن الحرب الهجومية ، كانت عملية شاقة تطلبت جهدا كبيرا ووقتا طويلا ، وأن الجانب السياسى كان هو العامل الأول الذى تحكم فيها ، ليس فقط بسبب أوضاع الصراع الدولى ولكن كذلك ـ وربما كان ذلك هو الأهم ـ لأننا لم نكن دولة منتجة للسلاح ، وبالتالى فإن اعتمادنا شبه الكامل يكون على الخارج .. وبالتالى فحصولنا على السلاح كان خاضعا دائما لاعتبارات سياسية . ولذلك كان من الصعب وضع جدول زمنى دقيق لاستكمال استعداد القوات المسلحة ، نظرا لارتباطه بظروف سياسية خارجة عن الإرادة .. والتى سبق أن تعرضنا لها بالشرح .

وفى ضوء هذه الحقائق ، يمكننا أن نستعرض بعض التطورات الأساسية التى وقعت منذ وقف إطلاق نار حرب الاستنزاف فى أغسطس ١٩٧٠ ، ثم رحيل الرئيس عبد الناصر فى الشهر التالى بعد سبعة أسابيع فقط من توقف الحرب .. لكى تبدأ مرحلة سياسية جديدة بتولى الرئيس السادات مسئولية الحكم . ولايمكننا القول إنه كان فى الإمكان وضع خطط عسكرية جديدة خلال الفترة التى كانت باقية من عام ١٩٧٠ (ثلاثة أشهر) حتى منتصف مايو ١٩٧١ ـ وكانت فترة مشوبة بعدم الاستقرار السياسى والقلق العسكرى ، حيث تم تغيير القيادات السياسية والعسكرية فى مصر لوجود خلاف سياسى أساسى بينها وبين الرئيس الجديد ـ وذلك لسببين جوهريين :

- **الأول** : أن هذه الفترة كانت بمثابة فترة انتقال سياسى بين عهدين ، تولى فيها رئيس جديد للجمهورية مقاليد الحكم ، وكان فى حاجة للاطلاع الكامل على كل مايتعلق بمسائل الحرب .. خاصة مشكلات التسليح العديدة .
- **الثانى** : أن نفس الفترة تخللها صراع سياسى داخلى فى نظام الحكم ، انتهى بتنحية الحكومة وبالتالى استبعاد الفريق أول محمد فوزى وتولى الفريق أول محمد صادق منصب القائد العام للقوات المسلحة ووزير الحربية .

وكانت الظروف داخل القوات المسلحة تتسم بحالة من القلق نتيجة لعدم وضوح الموقف العسكرى ، ولظلال الشك التى كانت تحيط بموقفى الجانبين المصرى والسوفيتى .

- **فعلى الجانب المصرى** ، كثر الحديث عن المعوقات التى يضعها السوفيت أمام إمداد القوات المصرية باحتياجاتها من الأسلحة المتطورة عموما ، والأسلحة الهجومية بشكل خاص .. فضلا عن اتساع نطاق وجود المستشارين السوفيت ، وما سببه انتشارهم فى القوات المسلحة من آثار سلبية على الأفكار التى تدور حول القدرة العسكرية المصرية على شن الحرب الهجومية . وزاد هذا التشكيك كثيرا بعد قيام إسرائيل ببناء « خط بارليف » الحصين .. الذى قال عنه هؤلاء المستشارون الذين واكبوا وشاهدوا عملية بنائه : « إنه قادر على مقاومة القنابل النووية » . لقد أثرت كل هذه الظروف بشكل مباشر على درجة تركيز القوات المسلحة على مهمتها الأساسية .. وهى الاستعداد للحرب .

- **أما على الجانب السوفيتى** ، فقد ازداد موقفهم تجاه تسليح مصر تعقيدا نتيجة لاتباع سياسة سوفيتية يغذيها الشك من اتجاهين : **الأول** خاص بالشك فى قدرة مصر على شن الحرب ، والخوف من أن يتحول أى صدام مسلح بين مصر وإسرائيل إلى صدام دولى بين الشرق والغرب . وقد تضاعف هذا الحرص بعد توقيع اتفاق « الوفاق الدولى » فى مايو ١٩٧٢ بين الرئيس الأمريكى ريتشارد نيكسون والرئيس السوفيتى ليونيد بريجنيف .. الأمر الذى أثر بشدة على السياسة السوفيتية تجاه تسليح مصر وتزويدها بما تطلبه من أسلحة متطورة . أما الاتجاه **الثانى** الذى ساعد على تعميق هذا الشك السوفيتى ، فهو حالة القلق التى سادت القيادة السوفيتية تجاه القيادة المصرية الجديدة عامة ، ورئيس الجمهورية الجديد على وجه الخصوص .. والشك

فى مدى ولائه للاتحاد السوفيتى ، خاصة بعد ما أحدثه من تغيير سياسى وعسكرى جوهرى فى القيادات فى مايو ١٩٧١ .. وهو التغيير الذى عُرف بـ « ثورة التصحيح » .

ورغم هذه الأوضاع المعقدة ، فلم تخل الفترة بين أواخر عام ١٩٧١ (بعد انقضاء عام الحسم بلا حسم) وأوائل عام ١٩٧٢ من بعض المحاولات المتعثرة لوضع فكرة للعمليات الحربية تستهدف القيام بعمل تعرضى عبر القناة . ولكن ما نتج عن هذه المحاولات من تأثير إيجابى لم يكن بقدر تأثيرها السلبى . فقد أبرزت هذه المحاولات الخططية استحالة تنفيذ مهمة التحرير كاملة بالوسائل المتاحة .. مما دعم بعض الآراء المتشائمة التى كانت ترى عدم إمكانية شن الحرب ، وأدى فى النهاية إلى قيام الرئيس السادات بإجراء تغيير فى القيادة العسكرية لثانى مرة بعد مضى سبعة عشر شهرا فقط على التغيير الأول الذى جرى فى شهر مايو ١٩٧١ .. وتعيين الفريق أول أحمد إسماعيل على ، قائدا عاما ووزيرا للحربية فى أكتوبر ١٩٧٢ .

وكان من بين المخططات التى ظهرت فى هذه المرحلة ، المخطط الذى أطلق عليه اسم « المآذن العالية » . وهو المخطط الذى حاول بعض القادة ممن شاركوا فى وضعه إلباسه ثوب خطة عمليات حرب أكتوبر ١٩٧٣ .. وقاموا لأسباب ذاتية بعرض هذا المخطط باعتباره أساسا لفكر أكتوبر .. ويمثل هذا القول تجنيا شديدا على استراتيجية وخطة العمليات التى نفذت فى الحرب ، وعلى فكر وجهد القادة والرجال الذين صاغوها وأبدعوا فى وضعها بالشكل الذى أبهر العالم عند تنفيذها . « فالمآذن العالية » لم تخرج عن نفس إطار المخططات المحدودة والمحاولات المبتسرة التى فرضتها الظروف على التخطيط المصرى حتى منتصف عام ١٩٧٢ .. أى حتى خروج الخبراء والمستشارين السوفيت من مصر ، وبدء انطلاقة جديدة متحررة للفكر العسكرى المصرى .

وبدأ التخطيط فى هذه المرحلة يأخذ شكلا علميا وعمليا أكثر واقعية وجدية ، فظهرت مخططات أولية تحت اسم « **الخطة جرانيت** » ثم « **جرانيت ١** » . وكانت تدور حول فكرة عبور القناة وإنشاء عدد من رؤوس الكبارى الصغيرة على الضفة الشرقية للقناة . ورغم ذلك فقد استمرت هذه المخططات تتسم بالمحدودية وتفتقد وجود نية قوية للقيام بعمل عسكرى جدى عبر القناة . فقد انعكست حالة الحذر الشديد التى سادت القيادة العسكرية فى ذلك الوقت على طبيعة الفكر العسكرى وما يفرزه من أفكار . وظل الوضع كذلك إلى أن تم تغيير القيادة العسكرية فى أكتوبر ١٩٧٢ . وجاءت القيادة الجديدة بتكليف واضح بالعمل الجاد لتنفيذ المهمة الموكلة إليها ، وهى مهمة الإعداد لشن عملية هجومية شاملة ضد إسرائيل . وهكذا بدأت عجلة الفكر والعمل تدور ، اعتمادا على إنشاء رؤوس الكبارى كأساس للفكرة الاستراتيجية للعملية .. باعتبار أن أى عملية عبور لابد أن تؤدى إلى إنشاء رؤوس كبارى على الضفة الأخرى كمرحلة أولى ، على أن يتم تطويرها وتوسيع نطاقها بعد ذلك لتأخذ شكلا أشمل وأكثر حسما . من هنا جاء الاحتفاظ باسم « جرانيت » للخطة الجديدة .. التى تحولت إلى « **الخطة بدر** » بعد اشتراك سوريا فى العملية الهجومية ضد إسرائيل بحيث تشن على الجبهتين المصرية والسورية فى آن واحد .

العملية الهجومية « بدر »

فى ضوء خبرة حرب الاستنزاف وماجرى من دراسات واسعة ومتعددة لكثير من الجوانب الاستراتيجية والعسكرية والفنية .. التى أحاطت بالموقف المصرى وواجهته ، أصبح واضحا أن أى عمل عسكرى محدود من جانب مصر سوف يقابل بعمل قوى وشامل من جانب إسرائيل . ذلك لأن التجربة الصعبة التى خاضتها إسرائيل فى حرب الاستنزاف كانت قد قضت على أى استعداد من جانبها لمواجهة أى عمل عسكرى مصرى محدود بعمل مماثل ، وتهيأت لأن تلجأ فى ردها إلى أسلوب « الردع الجسيم » .. بمعنى أن يتخذ هذا الرد شكل عمل مضاد قوى وشامل .

وبناء على هذا الاستنتاج ، كان المنطق الاستراتيجى السليم يستوجب أن يكون العمل العسكرى المصرى المنتظر .. قادرا على مواجهة أى رد فعل إسرائيلى مهما كان حجمه ، والعمل على تحويل الضربات إلى صدر إسرائيل .. من خلال التركيز على امتصاصها وتكبيد القوات الإسرائيلية أكبر قدر من الخسائر فى القوات والأسلحة والمعدات . وهكذا اتجهت القيادة المصرية نحو فكرة « **الحرب الهجومية الشاملة** » . وبذلك تركزت عقدة البحث حول كيفية تحقيق التوازن الاستراتيجى بين هدف الضربة الشاملة والحاسمة والتصدى لكل ردود الفعل الإسرائيلية المحتملة من ناحية ، وبين القدرات العسكرية المصرية المتاحة فعلا فى هذا الوقت من ناحية أخرى .

وبعد إجراء سلسلة من الدراسات المهمة ، والتقديرات المتنوعة .. أمكن بلورة الفكرة المناسبة ، ووضع استراتيجية الحرب التى أخذت شكلها النهائى فى خطة العمليات الهجومية التى نفذت فعلا فى أكتوبر ١٩٧٣ .. والتى كانت تهدف إلى اقتحام قناة السويس وإحتلال رؤوس كبارى واسعة على الضفة الشرقية للقناة على مستوى الجيوش الميدانية ، مع إنزال أكبر قدر من الخسائر فى التجمعات الإسرائيلية الرئيسية .. والوصول إلى خط المضايق الاستراتيجية فى سيناء .

وعندما تأكد انضمام سوريا إلى مصر للقيام بعمل عسكرى هجومى مشترك على جبهتى قناة السويس وهضبة الجولان فى آن واحد ، تم تنسيق الخطط الموضوعة على الجانبين ووضعها فى إطار خطة عملية هجومية مشتركة .. سميت بـ « العملية بدر » .

وقد طرحت أفكار عديدة فى القيادة العامة ، كانت تحمل أهدافا أكثر اتساعا من الناحية الجغرافية فحسب ، ولكنها ظلت فى حقيقتها أقرب إلى الطموحات منها إلى الأهداف التى يمكن تحقيقها من الناحية العملية .. فى ظل ظروف استراتيجية وسياسية وعسكرية صعبة .. كانت تحيط بالموقف المصرى فى ذلك الوقت . وهى الطموحات التى لعبت دورا معوقا لشن الحرب فى مراحل التفكير المبكر ، لأنها كانت ترمى إلى تحقيق هدف لم تتوافر أدواته العملية حتى يمكن تحقيقه عسكريا بنجاح فى لحظة تاريخية معينة . غير أن هذا التعويق لم يغير أبدا من الهدف القومى الكبير ، الخاص بالتحرير الشامل للأرض المحتلة ، وهو الهدف الواجب تحقيقه فى النهاية بكل الوسائل المتاحة سواء بالحرب العسكرية أو الحرب الاقتصادية أو الضغوط السياسية القومية والدولية .

وفى الواقع فإن المعوق الحقيقى الذى كان يقف حائلا بين القوات المسلحة وطموحات التحرير الشامل ، هو « السياسة السوفيتية » فى الفترة ما بين الحربين (١٩٦٧ - ١٩٧٣) والقيود التى فرضتها على نوعية الأسلحة الهجومية حتى ولو كانت محدودة فى أهدافها .. فما بالنا بعمليات هجومية شاملة هدفها تحرير الأرض المحتلة من قناة السويس حتى الحدود الشرقية الدولية .

إن سياسات تسليح القوى الكبرى لدول العالم الثالث ، تخضع لحسابات دقيقة لا تسمح لدولة من الدول بأن تتوافر لها القدرة على حسم أى حرب لصالحها . وأقصى مايُسمح به هو تحقيق موقف استراتيجى حاسم .. يكون له بُعد سياسى مقبول منها . وقد علمتنا تجربتنا المريرة فى عام ١٩٦٧ ألا نسمح لأنفسنا بالتحليق فى خيالات غير مرتبطة بالواقع ، أو المبالغة فى قدراتنا ، أو الاستهانة بقدرات العدو .. حتى لانتعرض لكارثة جديدة نحن فى غنى عنها بل لم نكن على استعداد لاحتمالها .

من هذا المنطلق فإن قضية الحسم لابد أن ترتبط بحقيقة القدرة القتالية الفعلية التى يمتلكها الخصم المقابل ، وتحسب جميعها فى معادلة واحدة .. توضح فى النهاية ماهو المتاح إنجازه بنجاح ، وماهو الذى يستحيل تحقيقه .

وفى ظل الظروف المعقدة والملابسات السياسية الاستراتيجية ، أصبح الوصول إلى خط شرق المضايق هو البديل المتاح الذى يمثل أقصى مايمكن تحقيقه بالإمكانيات والقدرات العسكرية المتوافرة ، خاصة فى مجال الدفاع الجوى أساسا ثم المجال الجوى والبرى بعد ذلك .. بحيث تنجح القوات فى تدمير القسم الأكبر من القوات الإسرائيلية فى البر والجو والبحر ، خاصة فى مرحلة اقتحام المانع المائى واختراق خط التحصينات الدفاعية ومرحلة إنشاء رؤوس الكبارى والتمسك بها .

وكان أى تصور آخر يتجاوز هذه الضوابط يعتبر مغامرة غير محسوبة ، بعيدة عن الواقعية ، ومحفوفة بمخاطر شديدة .. لم تضع فى اعتبارها القصور القائم فى نوعية الأسلحة من ناحية والتأثير القوى للعوامل السياسية الدولية ، وردود الفعل المنتظرة عند بداية العملية الهجومية . كما أن أى تجاوز لهذه الضوابط سوف يتوقف على مدى استجابة الاتحاد السوفيتى لمطالب التسليح المصرى . كذلك لم يكن من الممكن أن تسمح القوى العظمى والكبرى بتحقيق انتصار عربى كامل على إسرائيل ، أو أن تتعرض لهزيمة عسكرية كبرى .

وليس ثمة شك فى أن هدف اقتحام المانع المائى واختراق خط الدفاعات الحصينة فى حد ذاته كان أمرا شاقا شديد الصعوبة والتعقيد ، ويحتاج لفكر وجهد وعمل عالى الكثافة والدقة .. وكان فى نفس الوقت يمثل الحد الضرورى القادر على تحقيق نتائج حاسمة لها طابع استراتيجى لايستهان به . إذ كان من المحسوب والمنتظر أن تؤدى مثل هذه النتائج إلى خلق موقف استراتيجى جديد .. بعد إحداث انقلاب حاد فى موازين القوى السائدة فى المنطقة لصالحنا ، مما سيعطينا القدرة العالية على تحريك وتوجيه الموقف السياسى فى الاتجاه الذى يتلاءم مع أهدافنا النهائية ، ويفتح الطريق نحو تحرير الأرض واستكماله بالوسائل السياسية والاقتصادية المدعومة بالنتائج الحاسمة التى حققها العمل العسكرى .

وعند هذا الحد من الفكر الاستراتيجى أصبحت الأسئلة الحيوية المطروحة أمام المخطط العسكرى المصرى هى : « كيف يمكن خلق هذا الموقف الاستراتيجى ؟ وماهى الأساليب الواجب اتباعها لتحقيق هدف قلب موازين الموقف الاستراتيجى ؟ وماهى الوسائل المتاحة القادرة على التوصل إلى هذه النتيجة ؟

سادسا : إعداد المقاتل

التقديرات الخاطئة

لقد تآمر أعداء الأمة العربية ضدها فى عدوان ١٩٦٧ الذى استهدف كيانها وركز على تقويض أهم دعائمها ، وهى مصر . أرادوا أن يبعدوها عن مسيرة التقدم والتطور ، ويعزلوها عن أمتها العربية ، ويحرموها من ريادتها لها . أرادوا أن يطفئوا شعلة التحرر ، وهى التى هيأ لها الله شعبا أصيلا وطاقات بشرية خلاقة ومبدعة وموقعا جيواستراتيجيا فريدا .. وكلها صفات أهلتها لتكون من طليعة شعوب العالم المناضلة من أجل الحرية والسلام .. ذلك هو قدرها وتلك هى رسالتها .

لذلك أصرت مصر على تحمّل الرسالة وممارسة مسئوليتها التاريخية ، واتخذت قرار الحرب .. كرد لشعب مصر على أعداء الأمة ، وكان الرد على مستوى المسئولية التى استوعبها رجال قواتها المسلحة .. والذين أحسن إعدادهم وتجهيزهم وصقل معدنهم ، فحملوا الرسالة بكفاءة أبهرت العالم ، ونجحوا بعزيمتهم فى تجاوز آثار النكسة ، وثأروا من الهزيمة التى تحملوا وزرها ست سنوات عجاف وهم براء منها .

وكان السؤال الكبير الذى تردد فى أنحاء العالم : كيف أمكن لشعب مصر أن ينهض من كبوته فى عام ١٩٦٧ ، وأن يحقق هذا الإنجاز الكبير فى عام ١٩٧٣ رغم الصعوبات الفائقة التى واجهها ، ورغم الإمكانيات العسكرية غير المكتملة التى كان يمتلكها ؟ وركز المحللون الاستراتيجيون العالميون تساؤلهم حول هذا التناقض الصارخ الذى أبرزته الحرب ، وكيف جاء قرار مصر بشن الحرب مخالفا لكل التوقعات .. متناقضا مع كل التقديرات والدراسات التى أجراها الخبراء من السياسيين والعسكريين ؟ وكيف أمكن لقيادة مصر ومن خلفها شعب مصر وقواته المسلحة أن تقبل هذا التحدى الكبير ، وأن تتصدى له بنجاح .. بينما أجمع الخبراء على استبعاد إمكانية اتخاذ مثل هذا القرار ، قبل مرور سنوات طويلة قدرها البعض بثلاثين عاما ، يأتى خلالها جيل جديد غير الذى عاش الهزيمة وتحمل وزرها ، ويقوم بإعادة بناء مصر وقواتها المسلحة على أسس جديدة ووفق نظم متطورة ، ويزود هذه القوات بما تحتاجه الجيوش الحديثة من نظم متطورة للأسلحة والمعدات التى تعتمد على الإلكترونيات ـ وكلها كانت ضرورية وحيوية حتى يتمكن جيش مصر من القيام بعبء المهمة الجسيمة الملقاة على عاتقه ؟ وأخيرا كيف أمكن لقواتنا المسلحة أن تعد نفسها رغم كل المعوقات السياسية والاستراتيجية والعسكرية والفنية وفى زمن قياسى ، فتقتحم كل المصاعب وتزيل كل المعوقات وتتغلب على كل العناصر المثيرة للإحباط ؟ وماهو الدستور الذى

اعتنقته القيادة المصرية فى إعداد قواتها وتجهيزها معنويا وماديا لمواجهة مسئوليتها التاريخية مع توفير أقصى ضمانات ممكنة لتحقيق النجاح ؟ .

حقيقة إن الإجابة الكاملة عن هذه الأسئلة قد تحتاج إلى جهد كبير قد يملأ أكثر من كتاب .. ومع ذلك فمن الممكن بتركيز شديد وضع هذه الإجابة فى كلمتين ، يمثلان حقيقة بسيطة ، ولكنها رغم بساطتها كانت تمثل أقوى حقائق هذه الحرب .. والتى كانت أكثر نصوعا أثناء الحرب ، وأكثر إثارة للتحليل والتعليق على مستوى العالم بعد الحرب . ورغم ذلك غابت هذه الحقيقة تماما عن أذهان الخصوم والأعداء عند إجرائهم لتقديرات الموقف التى جرت قبل الحرب .

وهاتان الكلمتان هما « **الإنسان المصرى** » ، بكل قدراته الكامنة وطاقاته الأصيلة التى لم يحسب الأعداء حسابها ، فبنوا خططهم على أسس خاطئة .. انتهت بهم إلى أسوأ النتائج .

وليس من شك فى أن القيادة المصرية الرشيدة الواعية قد نجحت فى أن تضع يدها على المفتاح الحقيقى للنصر ، فركزت على إعادة بناء المقاتل المصرى ، والكشف عن حقيقة معدنه الأصيل ، والاستفادة من قدراته المختزنة فى التغلب على كل العوائق وفى تفجير كل الطاقات لتقتحم بها الصعاب وتكتسح أمامها كل المعوقات .

لقد جمع الإنسان المصرى فى هذه الحرب بين عدة مقومات وقدرات :

- **فهو المفكر العسكرى** ، الذى خطط فأبدع وأثرى بفكره المستنير العلم العسكرى الحديث ، فأضاف إليه العديد من النظريات ، وعالج أعقد المشكلات وتغلب على أعتى العقبات .
- **وهو القائد العسكرى** ، الذى قاد جنوده بعزيمة لاتلين ، وأعطى قراراته بروية وحسم .. الذى تقدم جنوده بعكس تقاليد القتال .. فكان القدوة وكان المثل وكان رمز الفداء .
- **وهو المقاتل المصرى الشجاع** ، والجندى البسيط الذى امتلأ قلبه بفيض من الإيمان ، وتفجر فى صدره بركان العزة والكرامة فقاتل بضراوة وعبر المستحيل ، وأذهل العالم بأدائه القتالى المتميز ، وبقدرته على استخدام أعقد الأسلحة والمعدات الحديثة بكفاءة عالية .. شهد بها الأعداء قبل الأصدقاء .
- وأخيرا جاء دور **المواطن المصرى** ، ابن الشعب البار الذى وقف خلف جيشه بكل قوة وسانده بكل طاقاته ، فأجزل العطاء وبذل بسخاء من عرقه ودمه وروحه .

كان ذلك هو السر الكامن وراء الفشل الذى أصاب تقديرات الخبراء وتوقعات المراقبين العالميين للنتيجة المحتملة لأى حرب تشتعل بين مصر وإسرائيل . **إن جوهر الخلاف بين حسابات مصر وحسابات إسرائيل .. أننا أعطينا عدونا حقه عند دراسة قدراته بلا تهويل أو تهوين ، أما هم فلم يعطوا قدرات شعب مصر حقها وقدروها بكل الاستهانة . وذلك هو الفرق بين حسابات العقول المصرية التى حسبت وخططت وأعدت ، وحسابات العقول الإلكترونية التى التزمت الدقة الرقمية ولكنها افتقدت الحس البشرى فأخطأت الحساب وضلت الطريق .. لأن**

جوهر الخلاف كان هو « الإنسان » بكل قدراته الذهنية والمعنوية . لقد أسقط خبراء إسرائيل والغرب من حساباتهم تاريخ هذا الشعب وأصالته ، وتغاضوا عن حقيقة معدنه وقدراته ، فحكموا على جيشه بالعجز وعلى قيادته بالضعف .. وقدروا الزمن الذى تحتاجه مصر لكى تصبح قادرة على شن الحرب بعشرات السنين .

ولكن هذا الزمن لم يمتد أكثر من ست سنوات ، كان من الممكن أن تختصر لو قبل الصديق السوفيتى إمداد مصر بكل مايحتاجه جيشها ، واستجاب لمطالبها من الأسلحة المتطورة والمعدات الحديثة اللازمة للقيام بعمل عسكرى هجومى كبير عبر أراض صحراوية شاسعة ومكشوفة . ولم يفُت هذا القيد القوى فى عضد قيادة مصر ورجال قواتها المسلحة ، فبحثوا عن البدائل الضرورية واستحدثوا أساليب لتعويض بعض النقص ولرفع القدرة القتالية للقوات بوسائل أخرى .. وسائل معنوية ومادية .

النصر يصنعه الرجال

ليس سرا أن القوات المسلحة المصرية كانت تعانى من مشكلات عديدة .. بعضها معنوى يمس روح الرجال ويمثل العنصر الأخطر ، وبعضها مادى يتعلق بنقص الأسلحة والمعدات الهجومية ، وكان هو العنصر الأقل خطورة . ولذلك فعندما تولت القيادة العسكرية الجديدة مسئوليتها فى أكتوبر ١٩٧٢ .. أعطت الجانب المعنوى الذى ترتب عن رواسب النكسة - إضافة إلى حالة الركود التى خيّمت على الموقف العسكرى بعد توقف حرب الاستنزاف فى أغسطس ١٩٧٠ - أهمية كبيرة ، ووضعت مشكلاته فى مقدمة تقديراتها وأعمالها ، فحددت لها الحلول ورتبت الأولويات .. تبعا لخطة استراتيجية سليمة ودقيقة على عدة مراحل .. بدأت بتقدير شامل لكل جوانب الموقف وانتهت بتمام استعداد القوات لشن الحرب ضد إسرائيل وتنفيذ المهمة القومية المكلفة بها فى الحرب القادمة .

وكانت أبرز السمات السلبية التى واجهها القائد العام الجديد وهو يستعرض - فى تقديره للموقف - الظروف التى كانت تمر بها القوات المسلحة فى ذلك الوقت الآتى :

- الحالة النفسية للقوات بعد مضى خمس سنوات عليها وهى مرابطة فى خنادقها على جبهة القناة .. حتى أصبح المقاتلون مهددين بما يطلق عليه عسكريا « مرض الخنادق » ، والذى عرفته جبهة القتال فى أوروبا فى الحرب العالمية الأولى .. كنتيجة لطول المدة واستمرار الحياة رتيبة على نمط لايتغير خاصة فى ظل توقف إطلاق النار .

  وكانت النتيجة الطبيعية لاستمرار هذا الوضع على الجبهة المصرية هو انخفاض الحالة المعنوية للقوات وإصابتها بحالة إحباط .. الأمر الذى يؤثر بشدة على الكفاءة القتالية .. ويحتاج جهدا كبيرا لإذكاء روح القتال .

- كانت السياسة قد عادت لتتسرب إلى بعض العناصر العسكرية من باب خلفى . ونظرا لكثرة تعرض غير المختصين للمسائل ذات الطابع السياسى ، فقد اهتزت الثقة وتخلخلت فى نفوس بعض القادة وبين صفوف القوات .. حتى لاح مرض آخر بين بعض القيادات كان لابد من

علاجه ، هو مرض « الاسترخاء » وأصبح شبحا يوسوس لدى البعض بعدم القدرة على القيام بأى أعمال قتال واسعة النطاق .

- ومع أن مثل هذا الوضع فى حد ذاته كان يمثل خطورة كبيرة .. إلا أن تداعياته كانت أكثر خطورة وأكثر أهمية . حيث انعكست آثاره على خطة الدفاع عن الدولة ، وأصبحت كفاءتها موضع شك .. بعد أن ساءت التجهيزات الهندسية الميدانية ، وأهمل العمل فى تحسين أوضاع القوات والاستمرار فى إعداد مسرح العمليات لأعمال القتال المنتظرة . وهكذا أصبحت الأوضاع فى الجبهة دون المستوى المفروض .

كان الأمر فى حاجة ماسة إلى علاج سريع وحاسم فى ضوء هذه العوامل النفسية والأحوال المعنوية للقوات . وقد حددت القيادة العامة هدفها الأول فى هذه المرحلة ليكون الاهتمام بالروح القتالية للرجال . ففى مثل هذه الظروف كان يجب أن تكون المهمة الافتتاحية للقيادة مهمة معنوية فى المقام الأول .. هدفها العمل على دعم معنويات الرجال وإعادة الثقة إلى المقاتلين ، وتهيئة المناخ النفسى الصحى الملائم لظروف الحرب القادمة .. والذى يساعدهم على مواجهة مسئولياتهم التاريخية بروح عالية وإصرار لا يلين ، وتأهيلهم لتحمل عبء المهام الجسيمة التى تنتظرهم ، ومواجهة التحديات واجتياز المصاعب والعقبات .. وصولا إلى النصر فى هذه المعركة المصيرية .

ومن أهم النقاط التى برزت فى ذلك الوقت قضية تفرغ رجال القوات المسلحة تفرغا كاملا لمهامهم العسكرية ، وما تتطلبه من إعداد شامل ودقيق لتنفيذها بنجاح . كذلك من الأمور التى كانت تتطلب رؤية واضحة ، وضع حد فاصل بين مفهوم السياسة ومفهوم الحرب . فرغم أن الحرب هى امتداد للعمل السياسى ، أو هى - كما يقولون - سياسة بالنار ، إلا أن الخلط بين الأمرين أو تداخلهما يمكن أن يعكس أخطر النتائج ، فللسياسة رجالها وأصولها ، وللقتال رجاله وأصوله . كانت هذه القضية قد برزت بوضوح أثناء أزمة ١٩٦٧ ، وكان لها تأثير خطير على إدارة الصراع مع إسرائيل الذى انتهى بانتكاسة خطيرة .

ضمانات النجاح

من ناحية أخرى ، فإن توفير ضمانات النجاح لمعركة لا يقبل فيها أى احتمال للفشل ، كان يتطلب أن تكون بداية المعركة - أى مرحلتها الافتتاحية - قوية وحاسمة . ولكى يتحقق هذا الحسم المبدئى ضد مانع مائى معقد ودفاعات حصينة مركّبة ، لم يكن هناك بديل سوى الاعتماد على عنصرين أساسيين هما : قدرة المقاتل المصرى ومستوى تدريبه وروحه المعنوية الكاسحة ، وقوة النيران التى تطلقها كل أنواع الأسلحة بكثافة كبيرة ودقة عالية فى إصابة الهدف وتدميره .

لذلك فقد لعبت العوامل النفسية والمؤثرات المعنوية دورا جوهريا فى إعداد المقاتل المصرى ودعم ثقته الكاملة فى نفسه وقائده وسلاحه . ولتحقيق هذا الهدف اتبعت القيادة العامة وباقى مستويات القيادة ، أسلوبا واقعيا وعمليا فى تنمية الثقة .. يستند على مخاطبة العقل والوجدان فى آن واحد . وذلك من خلال طرح الحقائق والمشكلات التى ينتظر أن تواجهها القوات أمام القادة

والمقاتلين ، ومناقشتها بعقول متفتحة وعلى كل المستويات .. مع تبادل الآراء حولها وإتاحة الفرصة للقيادات المتوسطة والصغيرة نسبيا للمشاركة بالرأى والتفكير ، كل فى حدود مستواه القيادى ومهمته التكتيكية المنتظرة .. حتى يمكن التغلب على المشكلات الفنية والتكتيكية الكثيرة المنتظر أن تظهر أثناء تنفيذ المهام ، وحتى يكون حل المشكلة نابعا من داخل الظرف الذى سيواجهها على الطبيعة .. وبالتالى يكون مقتنعا بهذا الحل .

كان من الأهمية فى أسلوب الطرح أن يتناول الحقائق الفعلية دون مبالغة فى حجم المشكلة أو التهوين من شأنها . وهكذا أمكن التوصل فعلا إلى الكثير من البدائل المطروحة أمام القيادة والمقبولة من كل الأطراف المشاركة فى العمل من المخططين والمنفذين .

كانت قاعدة المشاركة فى حمل المسئولية وحل المعوقات المحتملة هى « **القاعدة الأولى** » الثمينة التى اتبعت ليس فقط فى التوصل إلى حلول قائمة على أفكار مبتكرة ، ولكن - وهو الأهم - فى بعث الثقة فى نفوس الرجال .

لقد تناولت هذة المناقشات المفتوحة شتى مجالات الحرب ومراحل المعركة ، والاحتمالات المنتظرة لتطورات القتال والحلول المطروحة لمواجهتها . بذلك يتحقق الاقتناع الكامل لدى القادة بما سيكلفون به من مهام . وكانت تلك هى « **القاعدة الثانية** » الثمينة ، والتى اعتمدت على أن القيام بأى عمل ناجح كان لابد لمن يتولى القيام به أن يكون مقتنعا بهذا العمل وبمقدرته على تنفيذه .

ولم يكن الهدف العام المتعلق بتحرير أرض الوطن فى حد ذاته فى حاجة إلى أى إقناع .. ولكن الاقتناع كان يتعلق بالقدرة الذاتية للفرد والجماعة على إنجاز المهمة بنجاح ، وبقدرة الوسائل المتوافرة ومناسبتها لتحقيقها ، وبأن تكون المهمة المخصصة فى حدود الإمكانيات القتالية المتاحة فعلا ، والمدعمة بالثقة والإيمان وبالمستوى العالى للأداء القتالى . وكانت تلك هى « **القاعدة الثالثة** » والأخيرة الثمينة فى هذا المجال المعنوى المهم .. مجال الثقة بالنفس والثقة بالقادة والثقة بالسلاح .

والشىء الذى يستحق الذكر هنا هو أسلوب إجراء هذه المناقشات المفتوحة .. التى لم تكن تتم داخل الغرف المغلقة كما قد يتبادر للذهن ، ولكنها جرت خلال زيارات ميدانية متعددة .. قام بها القائد العام للقوات المسلحة وكبار قادة القوات ورؤساء الهيئات والأجهزة . ولم يقتصر الهدف من الزيارات على مناقشة قضايا ومشكلات الحرب ، ولكن كذلك التعرف على أوضاع القوات وأحوالها وظروفها المعيشية وحل أى مشكلات إدارية .. لتوفير الراحة النفسية للفرد المقاتل . ثم تبدأ بعد ذلك مناقشة شتى المسائل المتعلقة بأوضاع العدو ، ووسائل التغلب على الموانع المعقدة ، وكثير من المسائل العامة والمتخصصة الواردة فى المهام المحتملة والعمل على تذليل أى عقبات تعترض تنفيذها أيا كان نوعها .. تكتيكية أو فنية أو إدارية .

كان لأسلوب حل المشكلات على الطبيعة ، أثره الكبير وأهميته فى تحقيق الربط المباشر بين القيادات الميدانية المختلفة من ناحية ، وقيادات القوات المسلحة من ناحية أخرى .. كذلك بث الثقة ودعم المعنويات فى التشكيلات والوحدات الميدانية ولدى المقاتلين . وقد وفر أسلوب مناقشة

ودراسة الأوضاع الحقيقية فى جبهة القتال وعلى أرض الواقع ، إمكانية الاستفادة المباشرة من الخبرات الميدانية الهائلة .. التى اكتسبها القادة والمقاتلون طوال عدة سنوات ـ خاصة سنوات حرب الاستنزاف ـ فى التوصل إلى أفضل الأساليب العملية التى تتناسب مع المواقف ومع طبيعة العقبات والموانع وكيفية التغلب عليها ، بما هو متاح من وسائل وإمكانيات .. يتم تنميتها من خلال فكر مبتكر ومتفتح وروح معنوية وقتالية عالية .

ومع انبعاث الروح القتالية لدى الضباط والجنود ، أصبح من السهل على القوات أن تتقبل وتستوعب جرعات التدريب الشاق المتصاعدة ، سواء كانت بالنسبة للتدريب القتالى على تنفيذ المهام ذات الطبيعة المعقدة ، أو بالنسبة للتدريب الفنى من أجل تحقيق أقصى كفاءة لاستخدام الأسلحة والمعدات . بمثل هذا الأسلوب المستنير أمكن خلق المقاتل المتميز وصقل قدراته المعنوية والقتالية وإعداد السلاح الجيد ، وكان كلاهما قادرين على التغلب على العقبات وإنجاز المهام الصعبة .

الفصل التاسع

استراتيجية الحرب

أولا . المدخل لقهر النظرية العسكرية الإسرائيلية

فى ضوء الرؤية المحددة للنهج الاستراتيجى الذى انتهينا من عرضه .. من أجل تحدى النظرية العسكرية الإسرائيلية ، قدرت القيادة العسكرية المصرية أن تصديها لمهمتها القومية ، وتحقيقها للهدف القومى المطلوب .. يجب أن يتخذ شكل العمليات العسكرية المركزة والمتنوعة الواسعة النطاق فى البر والجو والبحر فى آن واحد ، بحيث يستهدف التخطيط لهذه العمليات أساسا العمل على حرمان إسرائيل من كل أو معظم المزايا التى توفرها لها أركان نظريتها العسكرية ، وإفقادها لقيمتها الاستراتيجية أو السياسية .. وبما يؤدى فى النهاية إلى إسقاط النظرية ككل وتحقيق الهدف الاستراتيجى العسكرى للحرب .

وقد أمكن للقيادة المصرية من خلال الدراسات والتقديرات المخذ ة - التى سبق أن تعرضنا للعديد منها ، وسوف نتعرض بعد ذلك لما بقى منها - تحديد الوسـ ل الاستراتيجية العسكرية الضرورية للتغلب على هذه التحديات . بالتعامل المباشر مع كل أركان النظرية الإسرائيلية - كل ركن على حدة - بفكر عسكرى متطور وأسلوب متحرر .. حتى يمكن التوصل إلى أفضل الوسائل اللازمة لإهدارها ، وبلوغ الأهداف الوسيطة .

وبتجميع هذه الوسائل العسكرية وتوجيهها نحو هذه الأهداف الوسيطة ضمن إطار من العمل العسكرى الموحد والمنسق ، تبلورت الفكرة الاستراتيجية للحرب ، وتحدد شكل العمليات الحربية المناسبة .. التى تجبر إسرائيل على الدخول إلى طريق السلام وفقا لسياسة مصرية مؤسسة على قاعدة وطيدة من النجاح العسكرى .

لقد بنيت فكرة إهدار قيمة نظرية الأمن أو النظرية العسكرية الإسرائيلية ، على أساس العمل على تحييد الأركان الرئيسية لهذه النظرية التى سبق أن تعرضنا لها بالشرح . وسنحاول هنا أن نوضح كيف أمكن أن يتوصل المخطط المصرى إلى أفضل الحلول التى تؤدى إلى تجريد هذه النظرية من مضمونها الحقيقى ، ومن الأسس التى قامت عليها .. وبالتالى إهدار قيمتها العملية .

الركن الأول ـ الحدود الآمنة

لا شك أن من أبرز وأهم أركان النظرية العسكرية الإسرائيلية ، الركن الخاص بـ « الحدود الآمنة » أو « التى يمكن الدفاع عنها ـ وفقا للتعبير الإسرائيلى ـ وهى فى نفس الوقت المحور الذى تدور حوله النظرية الإسرائيلية .. وهو هدف يقود إلى تحقيق « إسرائيل الكبرى » بمفهومها الجغرافى ، ويعتمد على فكرة التوسع الإقليمى فى الأرض العربية باعتبار ذلك مطلبا استراتيجيا أمنيا ضروريا لتحقيق العمق الاستراتيجى ولحماية قلب إسرائيل .

إن إسقاط هذا الركن كان يمثل جوهر الاستراتيجية المصرية لحرب التحرير . ولما كانت الأرض هى غايتنا ، وتحريرها كان هدفنا الأسمى .. لذلك فإن عملية العبور واختراق خط التحصينات وعلى امتداد القناة كانت أمرا محتما .. وهى الطريق الوحيد نحو إهدار فكرة « الحدود الآمنة » . كذلك أصبح القضاء على الوجود الإسرائيلى على الضفة الشرقية للقناة ، يمثل الفكرة الأساسية للعمل العسكرى الحاسم الذى يحقق أهم أهداف الاستراتيجية المصرية ، ويثبت عمليا أن أى مانع طبيعى أو صناعى ـ مهما بلغت قوته ومنعته وحصانته ـ يمكن بالتخطيط الذكى والسليم والأداء القوى المتميز اختراقه وتدميره . كان هذا الهدف يقتضى اقتحام المانع المائى ، قناة السويس ، واختراق خط بارليف الحصين الملاصق للحافة الشرقية للمانع المائى ـ ويبلغ طوله حوالى ١٧٥ كيلو مترا ـ وتدميره من أساسه ومحو الوجود العسكرى الإسرائيلى بكل صوره القائم على الضفة الشرقية للقناة . بذلك يتحقق إهدار قيمة هذا الركن الحيوى من أركان النظرية الإسرائيلية ، وأن نؤكد عمليا ـ وبشكل قاطع ـ أن الحُدود الآمنة لا يوفرها إلا السلام ، وأنها لا يمكن أن تظل آمنة إذا أقيمت بالقوة فى أراضى الغير .

الركن الثانى ـ الردع النفسى والمادى

ترسخت فكرة الردع فى " قيدة الصهيونية منذ بداية العمل على فرض الوجود اليهودى فى فلسطين ، وما زالت حتى يومنا هذا تمثل ركنا راسخا فى الفكر الاستراتيجى الإسرائيلى .. باعتباره الأداة الضرورية لتنفيذ أهداف الاستراتيجية الإسرائيلية ، سواء بالتأثير النفسى الذى يمكن أن يردع الجانب العربى عن القيام بأى عمل إيجابى ضد إسرائيل ، والذى يُعرف بـ « **الردع النفسى والمعنوى** » من خلال التلويح والتهديد باستخدام القوة واستعراضها .. أو بفرض التأثير المادى لردع ما فشل الردع النفسى فى تحقيقه ، ويعرف هذا الجانب بـ « **الردع المادى** » القائم على استخدام القوة العسكرية بشكل حاسم .

كانت القيادة المصرية تدرك مدى أهمية فكرة الردع فى النظرية الإسرائيلية ، لذلك نص التوجيه الاستراتيجى عند تحديد « الهدف الاستراتيجى » للحرب على « **تحدى نظرية الأمن الإسرائيلية وإقناع العدو بأن مواصلة احتلاله لأرضنا يفرض عليه ثمنا لا يستطيع دفعه .. وبالتالى فإن نظريته فى الأمن ـ على أساس التخويف النفسى والسياسى والعسكرى ـ ليست درعا من الفولاذ تحميه الآن أو فى المستقبل** » .

هكذا فشل الشق النفسى من عنصر الردع الإسرائيلى فى التأثير على قرار الحرب .. فقد كانت إسرائيل تتصور أن فرض حاجز الخوف سوف يمنع العرب جميعا بما فيهم مصر ، من الإقدام على اتخاذ قرار بالقيام بأى عمل عسكرى . إذ كانت قيادتها تعتقد أن مصر « لا تمتلك المقدرة المعنوية أو العقلية أو المادية اللازمة لإدارة صراع مسلح ناجح » . لذلك كان اتخاذ قرار الحرب فى حد ذاته من جانب مصر ، يعتبر إسقاطا عمليا للجانب النفسى من نظرية الردع الإسرائيلية . أما عن الردع المادى ، فقد اعتمدت إسرائيل فى نظريتها على ما تمتلكه من قوة عسكرية متفوقة تقليدية وغير تقليدية ، ومن دفاعات حصينة فى سيناء ، سوف تقف حائلا أمام أى محاولة هجومية مصرية .

ولتأكيد الدور الجوهرى الذى تلعبه فكرة الردع بشقيه النفسى والمادى فى العقيدة الإسرائيلية ، نشير لما حدث فى إسرائيل عشية حرب يونيو ١٩٦٧ .. حين ثارت المؤسسة العسكرية الإسرائيلية ثورة عارمة على حكومة شاريت ، وكادت تطيح بها ، لتبنيها سياسة التروى والتريث فى معالجة الأزمة التى نشأت مع مصر فى مايو ١٩٦٧ .. عندما اتخذت مصر قرارها بسحب قوات الطوارىء الدولية وإغلاق مضايق تيران من المدخل الجنوبى لخليج العقبة فى وجه الملاحة الإسرائيلية . إذ كانت الاستراتيجية الإسرائيلية تعتبر هذا القرار بمثابة إعلان مصر للحرب على إسرائيل . لذلك كانت المؤسسة العسكرية ترى أنه لا وقت للتريث فى مثل هذه الظروف ، بل يجب المبادرة بتوجيه الضربة المسبقة المعدة ضد مصر فورا ودون إبطاء . فقد أدركت القيادة العسكرية الإسرائيلية أن تصرفات مصر تدل على أن القوة العسكرية الإسرائيلية قد فقدت تأثيرها النفسى الرادع ، وأن مصر قد وجدت الجرأة فى اتخاذ مثل هذه القرارات الضارة بمصالح إسرائيل الحيوية ، وأن الحاجز النفسى قد سقط .. وهكذا فإن ترك الأمور تتطور بلا تصرف حاسم سوف يجرد إسرائيل من سلاحها الأساسى وهو الردع .. الأمر الذى اعتبره زعماء المؤسسة العسكرية فى ذلك الوقت - أمثال موشى ديان وزير الدفاع ، وإسحق رابين رئيس الأركان ، وآرييل شارون من القيادات البارزة فى المؤسسة - « بمثابة انتحار لإسرائيل سيؤدى إلى ضياعها » . لذلك كان البديل الضرورى هو تحركا فوريا وحاسما لوقف هذا التهديد ، واسترداد ما فقدته إسرائيل من قدرة على الردع .. بالالتجاء إلى « الردع المادى الحاسم » وتوجيه ضربة قوية وقاصمة لمصر .. الأمر الذى نفذ فعلا فى ٥ يونيو ١٩٦٧ . لقد أردت بذكر هذه الواقعة المهمة تأكيد مدى ما تعلقه إسرائيل من أهمية على إرهاب العرب وتخويفهم وردعهم نفسيا ، وهو أسلوب ما زال مستمرا حتى اليوم .. باعتباره يمثل أفضل الوسائل غير المكلفة .. التى يمكن أن تمارسها أقلية بشرية تريد أن تفرض إرادتها على أغلبية من البشر .

من أجل ذلك ركزت الاستراتيجية المصرية لأجل إهدار ركن الردع بشقيه النفسى والمادى ، على عنصرين : **الأول** هو الحيلولة دون توافر أى دلائل تقنع إسرائيل بوجود نيات مصرية هجومية مؤكدة .. حتى تحرم إسرائيل من محاولة أخذ المبادأة وشن الحرب . **والثانى** هو الحرص الشديد على تحقيق المفاجأة الاستراتيجية الكاملة ، والاستعانة بخطة محكمة للخداع السياسى والإعلامى والعسكرى .. لمنع وسائل المخابرات والاستطلاع الإسرائيلية والغربية من التوصل إلى أى استنتاج

سليم ، وبالتالى إتاحة الفرصة لمصر لتحقيق المفاجأة وامتلاك المبادأة وتوجيه ضربتها الأولى ضد إسرائيل ، فى الوقت الذى تختاره والمكان الذى تحدده ولا تتوقعهما إسرائيل .

الركن الثالث ـ المجال الحيوى والسيطرة على الممرات المائية

لقد اهتمت إسرائيل منذ قيامها اهتماما بالغا بالخروج من دائرة الحصار العربى ، ومد نشاطها إلى قارتى آسيا وإفريقيا . لذلك ركزت هذا الاهتمام على تأمين خطوط مواصلاتها البحرية فى خليج العقبة والبحر الأحمر لضمان استمرار اتصالاتها مفتوحة مع هاتين القارتين ، ليس فقط كمحاولة لكسر الحصار العربى المفروض عليها ، ولكن كذلك لكون القارتين هما المصدر الرئيسى للمواد الخام اللازمة لها خاصة البترول ، والسوق المناسبة لتصريف منتجاتها ، والأهم من ذلك كله .. السبيل الذى يمهد بسط سيطرتها الاقتصادية على منطقة الشرق الأوسط والهيمنة عليها .

من أجل ذلك تعتبر إسرائيل سيطرتها على الممرات البحرية الحيوية الموجودة فى المنطقة ، وضمان حرية الملاحة فى مضايق تيران وقناة السويس .. ركنا أساسيا من أركان نظرية الأمن الإسرائيلية ، ومطلبا ضروريا لفرض ما تريده من سيطرة .. تفتح أمامها ما نطلق عليه استراتيجيا « المجال الحيوى » الاقتصادى والسياسى ، وذلك من خلال :

- التمسك بالوجود العسكرى الإسرائيلى فى منطقة شرم الشيخ للتحكم فى مضيق تيران فى جنوب خليج العقبة .
- استغلال وجودها العسكرى على الضفة الشرقية للقناة فى محاولة اكتساب بعض المزايا غير المشروعة فى قناة السويس ، والحصول على أفضل المزايا التى تتناسب مع أهدافها .

ومن طرائف ما حدث فى هذه الفترة ، ما أعلنته إسرائيل من أنها سوف تطالب بـ « الاشتراك مناصفة مع مصر فى الانتفاع بمرفق قناة السويس » . والواقع أن اهتمام إسرائيل بقناة السويس كان فى معظمه سياسيا استراتيجيا من أجل بسط نفوذها السياسى . أما مضايق تيران ، فهى تمثل الشريان الحيوى لإسرائيل فى مجال التجارة الدولية ، والمنفذ الوحيد لها بالنسبة لوارداتها من بترول إيران . فى ضوء هذه الأوضاع كان لزاما على الاستراتيجية المصرية ، البحث عن الوسائل التى يمكن أن تحرم إسرائيل من مزايا وجودها فى شرم الشيخ وإهدار قيمة هذا الوجود . وقد توصل الفكر الاستراتيجى المصرى إلى حل فريد يمثل أفضل الوسائل لتحقيق هذا الهدف الحيوى ، وذلك من خلال الإجراءات التالية :

(١) فرض السيطرة البحرية المصرية على منطقة باب المندب فى جنوب البحر الأحمر بالاتفاق مع اليمن ، وإغلاق المضيق فى وجه الملاحة الإسرائيلية باستخدام قطع الأسطول المصرى فى القيام بهذه المهمة الاستراتيجية . وبذلك يتم عزل إسرائيل بحريا عن قارتى آسيا وإفريقيا ، وحرمانها من موردها الرئيسى من المواد الخام .

(٢) إغلاق المدخل الجنوبى لخليج السويس عند مضايق جوبال ، ببث حقول ألغام بحرية تقطع

المواصلات البحرية لإسرائيل بين خليجى السويس والعقبة ، وإيقاف عملية اغتصاب إسرائيل لبترول مصر فى خليج السويس ونقله بحراً إلى إيلات .

(٣) ضرورة إسقاط كل ادعاءات إسرائيل الخاصة بحقها فى الحصول على مزايا وحقوق فى قناة السويس ، وذلك بحرمانها من وجودها العسكرى على الضفة الشرقية للقناة واكتساح هذا الوجود على امتداد القناة ، وتطهير هذه المنطقة تماما لإعادة السيطرة المصرية الكاملة على قناة السويس بضفتيها الغربية والشرقية .

كان هدف القيادة العامة المصرية من هذه الإجراءات فى شمال وجنوب البحر الأحمر ، تقديم البرهان العملى للعالم ولإسرائيل على أن الحلول العسكرية العدوانية لن تكون أبدا هى الحل الأمثل لتأمين خطوط مواصلاتها البحرية فى البحر الأحمر ، وأن الضمان الوحيد لذلك هو التخلى عن خطط التوسع واغتصاب الأرض ، والسعى الحقيقى نحو السلام العادل فى المنطقة .

الركن الرابع - الحرب الخاطفة أو القصيرة الأمد

لقد كانت الحرب الخاطفة السريعة .. التى تنتهى خلال أيام معدودة ، تمثل قاعدة أساسية فى طبيعة الحروب الإسرائيلية . فقد استمرت إسرائيل تحصد مزايا هذه النوعية من الحروب فى كل جولاتها العسكرية مع العرب التى سبقت جولة أكتوبر ١٩٧٣ . فلم يتجاوز قتالها فى حرب عام ١٩٥٦ ضد مصر أكثر من ثمانية أيام . أما حرب صيف ١٩٦٧ فلم تزد مدتها - ضد ثلاثة جيوش عربية - على سبعة أيام . وفى كل مرة كانت إسرائيل تسرع بعد توقف القتال إلى إنهاء حالة التعبئة العامة فورا .. حتى تعود الدولة ويعود المجتمع إلى ظروف الحياة الطبيعية ، وقبل أن تتفاقم أوضاعها الاقتصادية والاجتماعية .. إذا ما استمر القتال لفترة طويلة نسبيا ، لا تتفق مع حقيقة قدراتها .

هكذا كانت الحرب القصيرة الأمد تمثل ركنا مهما فى النظرية الإسرائيلية . وكان لزاما أن تعمل مصر على حرمان إسرائيل من مزايا هذه الحرب ، بمد زمن القتال لفترة طويلة ، وتحويل الحرب من حرب خاطفة إلى حرب طويلة الأمد .. وما ينجم عن ذلك من استنزاف لطاقاتها وكشف وتعميق نقاط الضعف الكامنة فى بنيان الدولة والمجتمع والاقتصاد ، والاستفادة منها لمصلحة مصر .

ثانيا : التصدى لاستراتيجية الدفاع عن سيناء

كان لابد للاستراتيجية المصرية أن تضع فى اعتبارها كل المزايا التى حققتها الاستراتيجية الدفاعية الإسرائيلية من تطبيقاتها لأركان النظرية العسكرية فى سيناء . وقد حرصت إسرائيل على المحافظة على هذه المزايا ، ومن أجل ذلك تبنت استراتيجية دفاعية تعتمد على الدفاع المرن القائم على العمل التعرضى .. مع توفير قدرات عسكرية عالية يخدمها نظام جيد ومتكامل للمعلومات

وجمعها بواسطة أجهزة المخابرات التخصصية وأنظمة الاستطلاع الجوى والبرى والإلكترونى .. حتى يمكن كشف أى مؤشرات مبكرة لاحتمالات العمل العسكرى المصرى فى الوقت المناسب ، وحتى تتاح الفرصة للقيادة الإسرائيلية لتوجيه ضربتها الوقائية المسبقة .

وتعتمد إسرائيل فى توجيه هذه الضربة على قواتها الجوية وقواتها المدرعة ، بغرض إحباط تحضيرات الهجوم قبل وقوعه ، أو العمل على وقفه وتدمير القوات المهاجمة فى مرحلة مبكرة من بدايته .

ركائز الاستراتيجية المصرية المضادة

عندما بحثت القيادة العامة المصرية المزايا التى يتمتع بها النظام الدفاعى الإسرائيلى فى سيناء ، توصلت بعد دراسات مطولة إلى وضع عدة ركائز أساسية للاستراتيجية المصرية المضادة .. تضمن تحقيق نجاح العملية الهجومية ، ومن أبرز هذه الركائز :

- التركيز على تحقيق المفاجأة الاستراتيجية ، كعنصر حيوى لحرمان إسرائيل من مزايا نظرياتها المختلفة ، وكذلك توفير أكبر قدر من ضمانات النجاح لعمليات الاقتحام والاختراق المصرية عبر قناة السويس وخط بارليف ، وتفويت الفرصة على إسرائيل فى القيام بأى ضربة لإجهاض تحضيرات الهجوم ، وإحداث ارتباك شديد فى القيادة الإسرائيلية فى المرحلة الافتتاحية للحرب .

- أن يكون الهجوم مباغتا شاملا وكثيفا ومتنوعا ، وأن يمتد على طول جبهة القناة .. باقتحام قناة السويس وإغراق خط الدفاع الإسرائيلى كله على الضفة الشرقية للقناة فى آن واحد بالقوات المصرية ، ومهاجمة تحصينات خط بارليف وتدميرها . وكان ذلك يعنى حرمان إسرائيل من مزايا وجودها العسكرى على الضفة الشرقية للقناة ومن القيمة الدفاعية للمانع الطبيعى ، وكشف عمق الدفاع بعد عدة ساعات من بداية الحرب .

- ضرورة التأثير على حرية الحركة والمناورة للقوات الإسرائيلية فى عمق الدفاع الكبير ، وتحويله إلى عبء ثقيل على كاهل القيادة العسكرية الإسرائيلية . فرغم ما لهذا العمق من مزايا عديدة ، إلا أن عدم تأمينه تأمينا مباشرا وكافيا يحوله إلى سلاح ذى حدين .. خاصة فى المناطق الصحراوية المكشوفة ، بحرمان إسرائيل من مزايا العمق الكبير ، بفرض الأعمال العسكرية المتنوعة على أنحاء المسرح البرى والبحرى فى شمال وجنوب سيناء ، وتهديد خطوط المواصلات الطويلة وقطعها ، وإنزال الخسائر الكبيرة بالقوات الإسرائيلية أثناء تحركاتها المكشوفة عبر سيناء .

لقد شكلت هذه المنطلقات الفلسفية التى توصل إليها الفكر العسكرى المصرى بعد بحث طويل ، الركائز الضرورية لتحقيق هدف « تحدى النظرية العسكرية الإسرائيلية » ، والتوصل إلى أفضل أساليب المواجهة القادرة على تحقيق الأهداف الموضوعة بنجاح . ومن أبرز التطبيقات الحيوية لضمان الأداء العملى المتميز ، كان لزاما التركيز بشدة على إعداد المقاتل

المصرى معنويا وماديا .. لدعم روحه القتالية والارتفاع بأدائه الميدانى وتعويض بعض النقص الذى كانت تعانى منه القوات المصرية فى الأسلحة والمعدات . ولقد شكل الاهتمام الكبير بالبعد الإنسانى الدعامة الأساسية الأولى لضمان تحقيق النصر الذى لا يصنعه إلا الرجال .

ثالثا : إجراءات قلب موازين القوى ضد إسرائيل

كان لزاما بعد وضع المنطلقات الفلسفية للفكر العسكرى المصرى ، وتحديد المرتكزات الأساسية لتحقيق هدف « تحدى النظرية العسكرية الإسرائيلية » .. التحول فى مجال الإعداد الخططى إلى مرحلة « الفكر التطبيقى » الذى يستهدف تحديد أفضل الأساليب والوسائل القادرة عمليا على تحقيق الأهداف الموضوعة بنجاح . وقد تم التوصل فى هذه المرحلة التطبيقية إلى حجم كبير من الأعمال المنسقة والمجمعة ، اللازمة لإهدار أركان النظرية الإسرائيلية ، حيث لا يمكن تحديد وسائل منفصلة لإهدار كل ركن من أركان هذه النظرية على حدة ، بل تجميع مجموعات منسقة من الأعمال المتنوعة والمتداخلة والمتعددة الأبعاد .. الأمر الذى احتاج إلى جهد كبير أثناء التخطيط حتى يمكن الخروج بخطط مترابطة ومتكاملة ، توفر فى نفس الوقت الحلول العملية اللازمة للتغلب على المشكلات التكتيكية والفنية التى ستواجه تنفيذ الخطط التى تؤدى فى مجموعها إلى الهدف الاستراتيجى للحرب .

وكانت أهم الأعمال التى توفر أفضل ضمانات النجاح لإنجاز هذه المهام الصعبة : إيجاد وتنظيم استخدام الوسائل العملية المتاحة لتحييد جوانب القوة العسكرية الإسرائيلية ، واستغلال نقاط الضعف فى المجتمع الإسرائيلى وفى قواته المسلحة وقياداتها .. بالشكل الذى يؤدى إلى حدوث اختلال فى موازين القوى يقلب الأوضاع ويخلق واقعا جديدا لمصلحة مصر والعرب .. ربما لأول مرة فى تاريخ الصراع العربى الإسرائيلى .

بحث أصول التفوق الإسرائيلى وحقيقة عناصره

ببحث الأسباب الحقيقية للتفوق الذى تتمتع به إسرائيل فى بعض المجالات العسكرية والتكنولوجية ، اتضح أن هذا التفوق فى حقيقته تفوق مصنوع ، لأنه ليس نابعا عن أصول حضارية - كما تدعى إسرائيل - أو أنه نموذج لتقدم الحضارة الغربية فى مواجهة نموذج التخلف العربى ! ذلك لأن الكيان الاجتماعى اليهودى فى المجتمع الإسرائيلى ليس له عمق تاريخى حقيقى . إنه كيان هش قام على العدوان .. يعزز وجوده بنظرية عسكرية تتسم بفساد مرتكزاتها ، وتستقى قدراتها العملية من مصادر للقوة خارج المجتمع اليهودى ولا تنبع من داخله .. لأنه يعيش فى معظم مصادر حياته على المساعدات الخارجية بكل أنواعها ، والهبات المالية الواردة من المجتمعات اليهودية الخارجية . لذلك فإن الحديث عن « الحضارة الإسرائيلية » لا يقوم على وجود قاعدة تاريخية ولا على معطيات حقيقية معاصرة .

ولعل المظهر الوحيد من مظاهر التقدم الإسرائيلى الذى يمكن الاعتراف به هو « التقدم التكنولوجى » ، أو ما يطلقون عليه « **الفجوة التكنولوجية** » . وحتى هذه الفجوة إن وجدت واقعيا فهى فجوة سببها عناصر مستوردة وقواعد مستعارة من القوى الخارجية الداعمة لإسرائيل . لذلك فمن المؤكد أن توقف هذه المصادر الخارجية ، سوف يحرمها مما يتدفق عليها من مال وعلم وتكنولوجيا وبشر مؤهل ومعد للعمل الفورى .

إن التدقيق فى هذا الفارق التكنولوجى ، الذى خلق أمامنا الكثير من المعوقات أثناء مرحلة التخطيط ، يبين أن سببه ليس فقط الإغداق الذى لا حدود له من جانب قوى الغرب على إسرائيل - وقد يفوق حقيقة احتياجاتها فى بعض الجوانب - ولكن سببه الأساسى هو التقصير العربى والجهود العربية المحدودة من أجل التطوير والتقدم ، والافتقار إلى العمل الجاد لخلق القوة الذاتية العربية الضرورية لفرض الوجود واسترداد الحقوق العربية المغتصبة .

لقد أردت بكل هذا الاستطراد فى مجال التفوق وحقيقة أسبابه ، أن أتوصل إلى نتيجة مهمة جدا ، هى أنه رغم وجود كل هذه المعوقات .. فلم تعجز القيادة المصرية وأجهزتها المختصة - بالجهد الصادق والفكر المستنير - عن إيجاد الحلول لمواجهة عناصر التفوق الإسرائيلى وتحييدها . إذ أنه بفضل هذه الطاقات المصرية ، كان حجم نجاح القوات المصرية فى شل القدرات الإسرائيلية المتفوقة وتدمير شطر كبير منها ، يفوق كل التقديرات والحسابات المسبقة .

اختيار شكل الحرب الذى لا يناسب قدرات إسرائيل

وقد اعتمد اختيار هذا الشكل على ثلاث وسائل أساسية هى : العمل على تشتيت جهود إسرائيل وإرباكها - وإطالة أمد الحرب - والتركيز على إنزال أكبر قدر من الخسائر فى قوتها البشرية وأسلحتها ومعداتها . وقد تطلب ذلك الكثير من الأعمال الاستراتيجية ، بداية بشن الهجوم المشترك على الجبهتين المصرية والسورية فى آن واحد - بل فى لحظة واحدة - رغم المسافة الكبيرة بينهما .. الأمر الذى وضع إسرائيل فى أسوأ الأوضاع الاستراتيجية التى يمكن أن تقابلها فى حالة الحرب . فلا شك أن ما حدث قد شتت جهود إسرائيل ، وأضعف عناصر التفوق لديها ، وحد من قدرتها بتركيز قواتها ضد الجبهتين فى وقت واحد .

من ناحية أخرى ، فمن المعروف أن أوضاع إسرائيل من حيث القوة البشرية والقدرة الاقتصادية لا تمكنها من تحمل أعباء حرب طويلة الأمد . والمقصود بعبارة « طويلة الأمد » فى حالة إسرائيل ، أن تتجاوز مدة الحرب أسبوعا أو ١٠ أيام . ومن شأن امتداد الحرب لفترة طويلة ، واستمرار التعبئة العامة فى إسرائيل أن يعطلا من قدراتها الإنتاجية ويعرضا اقتصادها لمخاطر شديدة .

أما عنصر الخسائر فى المجال البشرى ، فهو عنصر يسبب القلق الشديد لإسرائيل منذ نشأتها حتى يومنا هذا ؛ إذ يخلق إحساسا لدى المجتمع الإسرائيلى بفداحة الثمن الذى تدفعه إسرائيل من أجل أطماع توسعية يمكن الاستغناء عنها . لذلك تثير قضية الخسائر البشرية المجتمع الإسرائيلى

وتهز معنوياته بشدة وتجسد شعورا قويا بالإحباط . وعموما فإنه لتحقيق هدف إنزال الخسائر الكبيرة بالقوات الإسرائيلية وأسلحتها ومعداتها ، ركزت القيادة المصرية فى تخطيطها للحرب ، على توجيه ضربات قوية للقوات الجوية الإسرائيلية وشل فاعليتها فى العمل السريع الحاسم ، بواسطة خطة محكمة للدفاع الجوى تعتمد على حائط الصواريخ ومقاتلات القوات الجوية ، وكذلك فرض الحصار على تحصينات « خط بارليف » وعزلها ثم العمل على تدميرها وعدم السماح للقوات التى تحتل هذا الخط بالانسحاب للداخل .. مع استعداد كامل للتصدى للهجمات المضادة المنتظر أن تشنها إسرائيل بكثافة عالية وامتصاصها بصدها وتدميرها على صخرة من الدفاع الصلب المضاد للدبابات . أما على مستوى القوات البحرية فقد كُلفت هذه القوات بقطع خطوط المواصلات البحرية الإسرائيلية ، وشن الهجمات ضد القطع البحرية الإسرائيلية لإغراقها ، واستخدام حقول الألغام البحرية لشل قدرتها على التحرك .. إضافة إلى مهاجمة موانىء إسرائيل وأهدافها الساحلية .. مع إحكام أعمال الدفاع البحرى عن الموانى والقواعد البحرية المصرية . وقد تم تدمير عدة هجمات من هذا النوع أثناء الحرب .

ومن العناصر المهمة التى قلبت موازين الموقف ، أن يتم الهجوم ليس فى قطاعات محددة تركز فيها الجهود الرئيسية .. بل على امتداد الجبهة - أى لمسافة ١٧٥ كيلو مترا - بجهد شبه متساو بين كل قطاعات الجبهة . بل امتد القتال جنوبا على الساحل الشرقى لخليج السويس لعمق يصل إلى ١٣٠ كيلو مترا ، وفى نفس الوقت اختراق العمق فور بدء القتال بإبرار قوات الصاعقة فى منطقة المضايق الجبلية بعمق يصل إلى ٤٠ كيلو مترا .

وكان من شأن هذا الانتشار الكبير طولا وعرضا أن يحدث ارتباكا كبيرا فى الخطط الإسرائيلية المضادة لصعوبة تحديد اتجاه الجهود الرئيسية للقوات المصرية بعد إتمام العبور .. الأمر الذى يؤدى إلى تشتيت الجهود الإسرائيلية للقيام بالهجمات المضادة البرية والجوية ، وبذلك تحرم إسرائيل من القدرة على تركيز قواتها فى اتجاهات محددة خاصة فى المراحل الأولى للهجوم .. وكان هذا يعنى ضعف الهجمات المضادة الإسرائيلية ويهيىء أفضل فرص القضاء عليها .

كان هذا يتطلب أن يتم اقتحام القناة واختراق خط بارليف بالقوة ، وأن تدمر فى آن واحد تحصيناته ونقاطه القوية من بورسعيد شمالا إلى السويس وجنوب السويس .

مواجهة عناصر التفوق الإسرائيلى فى الجو والبر

وتعتمد هذه المواجهة على تحييد عناصر التفوق لدى إسرائيل الممثلة أساسا فى ذراعى الردع : القوات الجوية والقوات المدرعة ، ذلك بحرمانها من التفوق الجوى والبرى حتى تفقد القدرة على توجيه أى ضربات جوية أو برية ذات فاعلية كبيرة ، أو أن تنجح فى السبق نحو توجيه الضربة الأولى .

فبالنسبة للقوات الجوية ، يتم إنشاء واستكمال نظام محكم وقوى للدفاع الجوى القادر على الدفاع عن جبهة القناة والأهداف الحيوية فى العمق ، والذى يمنع أى اختراق جوى إسرائيلى إلى الداخل ،

وهو النظام الذى عرف بـ « حائط الصواريخ » ، تعاونه وحدات المدفعية المضادة للطائرات وتستكمله أسراب مقاتلات القوات الجوية .. بحيث يستطيع أن يشل قدرة الطيران الإسرائيلى على العمل باستخدام مناطق قتل بالصواريخ والمدفعية تكملها المظلات الجوية للطائرات المقاتلة كما اتخذت الإجراءات اللازمة التى تضمن استمرار قدرة القوات الجوية المصرية على البقاء فى الجو والعمل طوال فترة الحرب حتى تشكل تهديدا مستمرا حتى نهاية الحرب .

وفى نفس الوقت ، تم التخطيط للعمليات على أساس أن تعمل القوات البرية تحت مظلة الدفاع الجوى بصفة مستمرة ، وترتيب انتقالات عناصر الدفاع الجوى بحيث تحقق طوال فترة الحرب هدف حماية القوات البرية من أى هجمات جوية مؤثرة . وقد راعت خطة القيادة العامة فرض التأثير المستمر على مطارات سيناء بتوجيه ضربات متتالية تعطل العمل فيها ، وذلك باستخدام القوات الجوية والصواريخ أرض / أرض .. لإجبار إسرائيل على الاعتماد أساسا على مطاراتها داخل إسرائيل مما يؤثر كثيرا على حجم المجهود الجوى الممكن استخدامه فى الخطوط الأمامية .

وإذا كانت القوات الجوية لها الدور الأساسى كأداة أولى للردع الإسرائيلى ، فإن القوات المدرعة المتفوقة تستكمل قدرات الردع الإسرائيلى بما توجهه من ضربات برية بحشود كبيرة من الدبابات .. هدفها تدمير القوات المصرية التى تنجح فى اختراق دفاعات إسرائيل ، وحرمانها من القدرة على حسم القتال البرى . ولمواجهة هذا التهديد ، ركزت القيادة العامة المصرية على حشد واستخدام أكثر الأسلحة فاعلية ضد الدبابات ، والصواريخ القادرة على إنزال خسائر جسيمة بها - خاصة فى المراحل الحرجة الأولى من الهجوم - حتى يمكن حماية عملية الاقتحام من ناحية ، وتحقيق صدمة نفسية مبكرة للقوات المدرعة الإسرائيلية من ناحية أخرى .

من أجل ذلك ركزت القيادة العامة على الاستخدام المكثف للصواريخ الموجهة والمضادة للدبابات على نطاق واسع على المستويين التكتيكى والتعبوى .. وعلى امتداد المنطقة الواقعة شرق القناة ، وفى عمقها لمسافات بلغت ٤٠ كيلو مترا شرقا ، وذلك للتصدى للهجمات المضادة الكثيفة والمنتظرة من القوات المدرعة الإسرائيلية المحتشدة فى عمق سيناء .. وصد هذه الهجمات وتعطيل تقدم القوات وإنزال أكبر خسائر ممكنة بها .

كذلك اهتمت القيادة العامة بالتأثير المباشر على القيادات الإسرائيلية وشل قدرتها على العمل ، سواء على مستوى القيادة العامة أو القيادات الميدانية بالجبهة .. وبالتالى إجبارها على إصدار قرارات متسرعة وعشوائية ، وذلك من خلال بعض الإجراءات من أهمها :

- التخطيط الدقيق لمباغتة إسرائيل وفرض المفاجأة الاستراتيجية عليها عند بداية القتال .. مع اتخاذ إجراءات الخداع اللازمة على المستويات الاستراتيجية والتعبوية والتكتيكية .
- افتتاح العملية الهجومية بضربة جوية مركزة ومفاجئة ضد مراكز القيادات ومراكز المواصلات والمطارات ، ووسائل الدفاع الجوى ، ومواقع المدفعية بعيدة المدى فى سيناء .

رابعا : عناصر الفكرة الاستراتيجية للحرب

الأبعاد الأساسية لفكرة الحرب

فى ضوء الموقف الاستراتيجى العسكرى .. وتبعا لطبيعة الهدف الاستراتيجى للحرب ، وهو « تحدى نظرية الأمن الإسرائيلية » ، استقر رأى القيادة العامة المصرية على الخطوط العريضة التالية لفكرة الحرب :

(١) إن أنسب أشكال القتال لتحقيق هذا الهدف ، وإدارة صراع مسلح ناجح هو شن « عملية هجومية استراتيجية شاملة » .

(٢) تستهدف هذه العملية التدمير المتتالى لتجمعات القوات المسلحة الإسرائيلية ، خاصة القوات الجوية والقوات المدرعة .

(٣) الاستيلاء على خطوط ذات أهمية استراتيجية حيوية فى سيناء .. بالوصول إلى خط المضايق الاستراتيجية ، كحد أقصى للمدى الجغرافى الذى يمكن للقوات المصرية تحقيقه .. إذا ما توفرت لها الظروف الميدانية المواتية .

(٤) مضاعفة تأثير هذه الحرب وتعميق نتائجها بتدمير التجمع الرئيسى للقوات الإسرائيلية وإنزال أكبر قدر من الخسائر بها .

إن مثل هذا الإنجاز الاستراتيجى سوف يحقق النتائج المهمة التالية :

- إنهاء حالة اللاسلم واللاحرب ، وتحريك القضية سياسيا بعد طول ركود ، وإعادة رسم الخريطة السياسية للمنطقة .
- تحقيق هدف تدمير أكبر قدر من القوات الإسرائيلية ، يعد من أهم الأهداف وأبعدها أثرا على المجتمع الإسرائيلى .
- فرض الاقتناع على إسرائيل بعدم قدرتها على تحمل الثمن الفادح لتمسكها بالأرض ، يمثل نقطة تحول جوهرية فى الموقف الاستراتيجى الإسرائيلى التى عملت استراتيجية الحرب على تحقيقها بنجاح .

هكذا اقتنعت القيادة العامة المصرية بأن أى شكل آخر من الأعمال الحربية يقل عن أو يتجاوز هذا الشكل .. لن يؤدى إلى تحقيق الهدف الاستراتيجى للحرب . وفى هذا الإطار كان تنفيذ الحرب فى هذا الشكل الاستراتيجى - بشقيه المادى والمعنوى - يتطلب الاهتمام الكبير بالمرحلة الافتتاحية للحرب ، وضرورة تحقيق نتائج حاسمة ذات طبيعة استراتيجية فى بداية الحرب .

الصدمة المعنوية والصدمة المادية

كان تقدير القيادة المصرية أن إنجاز « العملية الهجومية الشاملة » بنجاح يحقق الهدف الاستراتيجي .. يعنى ضرورة توفير مبدأين أساسيين من مبادىء الحرب ، وهما : مبدأ « **المبادأة** » ومبدأ « **المفاجأة** » .

وتعنى **المبادأة** أن تسبق مصر وسوريا ، إسرائيل ، فى شن الحرب .. وفى توجيه الضربة الأولى ، وأن تحتفظ مصر بها فى يدها طوال الحرب .. باستمرار فرض المعركة على إسرائيل فى الأماكن والأزمنة التى تناسبها . من ناحية أخرى ، فإن تحقيق المبادأة يعنى إسقاط ركن « الردع » فى النظرية العسكرية الإسرائيلية . إذ أن إسقاط القنبلة الأولى أو إطلاق القذيفة الأولى فى المعركة من جانب العرب .. كان يعنى عمليا تحديا مباشرا لفكرة الردع الإسرائيلية ، وانهيار الشطر المعنوى منها بإسقاط ادعاء « التخويف النفسى » ، وبالتالى إعلان فشل إسرائيل فى منع العرب من قبول التحدى الإسرائيلى وحرمانها - فى نفس الوقت - من ممارسة استراتيجيتها الخاصة بالسبق فى توجيه الضربة الوقائية المسبقة كما حدث فى حرب يونيو ١٩٦٧ .. حين أصرت القيادة العسكرية الإسرائيلية على شن الحرب بمجرد إحساسها بأن القرارات السياسية التى اتخذتها مصر فى ذلك الوقت تعنى أن عنصر « التخويف النفسى » قد فقد تأثيره على العرب .

أما **المفاجأة** فكانت تعنى العمل على إخفاء نية الهجوم ومداه عن العدو ، وإخفاء اتجاهاته الرئيسية ، وجبهاته وتوقيتاته . وكان نجاحها يتوقف على بدء الهجوم الشامل ضد إسرائيل فى البر والبحر والجو ، دون أن تستعد أو تستكمل استعدادها له .. الأمر الذى يسهل إنجاز المهام الصعبة ، خاصة عمليتى اقتحام قناة السويس وتدمير خط بارليف واختراقه ، ويؤدى بالتالى إلى سقوط فكرة « الحدود الآمنة » بحرمان إسرائيل من ميزة الاستناد إلى مانع قوى بعد إهدار قيمته الدفاعية .

إن ضمان إنجاز هذه المهمة الحيوية ذات البعد الاستراتيجى المهم - بكل مشتملاتها الصعبة والمعقدة فى البر والبحر والجو - سوف يتوقف على مدى الالتزام الكامل بهذين المبدأين عند افتتاح الحرب .

وفى الواقع فإن تنفيذ هذه النظرية الاستراتيجية بشقيها المعنوى والمادى ، كان يمثل مرحلتين متتاليتين تعكسان شكل الحرب وأسلوب تطويرها وهما :

- **مرحلة الصدمة المعنوية للقيادات الإسرائيلية** .. وتعتبر المدخل الحيوى لبداية الحرب ، فهى لب « المرحلة الافتتاحية للحرب » . وتتحقق بافتتاح الحرب بضربة جوية مركزة ومشتركة على الجبهتين معا ضد إسرائيل والأراضى المحتلة ، فتفرض بذلك عنصرى المبادأة والمفاجأة الاستراتيجية الضروريين لتحقيق الصدمة النفسية والمعنوية المطلوبة ، يصاحبها الضربة النيرانية بالمدفعية ضد الدفاعات الأساسية لخط الجبهة .
- **مرحلة الصدمة المادية للقوات الإسرائيلية** .. تعتبر هى المدخل الأساسى للمرحلة الأساسية للحرب . وتتمثل فى شن الهجوم الشامل الذى يهدف إلى الاقتحام المدبر لقناة السويس وعلى

طول امتدادها ، واكتساح دفاعات وتحصينات « خط بارليف » وتدميره .. مع إلحاق أكبر قدر من الخسائر الجسيمة فى القوات والأسلحة والمعدات وتدمير كل الهجمات الإسرائيلية المضادة ، وبذلك تتحقق الصدمة المادية وما يستتبعها من آثار معنوية سلبية بعيدة المدى على الجانب الإسرائيلى .

خامسا : التحديات التى واجهت الخطة

الخطوط العريضة لمواجهة التحديات

توقفت القيادة العامة المصرية كثيراً أمام عناصر القوة لدى إسرائيل ، والمعوقات الأساسية التى يتحتم تحديها والتغلب عليها مهما كان الثمن .. باعتبارها تحديات لا يمكن تفاديها .

كانت التحديات الأساسية للمواجهة العسكرية المنتظرة فى جبهة قناة السويس كالآتى :

(١) **قناة السويس** كمانع مائى فريد فى طوله وعرضه وعمقه ومواصفات أجنابه وصفاته الهيدروليكية .. إضافة إلى احتمال تحولها لحاجز هائل من اللهب المشتعل تنطلق مواده من مستودعات ضخمة واقعة على الضفة الشرقية للقناة خلال أنابيب منتشرة على سطح المياه .

(٢) **تحصينات خط بارليف الممتدة بطول القناة** ، والتى تحتم أن يكون الهجوم عليها بالمواجهة حيث لا يسمح خط التحصينات بإجراء أى حركات التفاف حولها .. بمعنى أنه لا بديل عن « نطح الرؤوس فى صخرة الدفاعات » حتى يتم اختراقها ، وتدمير ما تحتويه من نقط قوية مدعمة بالأسلحة والمعدات المتطورة .. تحيط بها عدة موانع وعوائق طبيعية قوية .

(٣) **خطوط دفاعية فى العمق** مع تجمعات قوية من القوات المدرعة والقوات الجوية المحتشدة فى الخلف .

ولمواجهة هذه التحديات الرئيسية احتاج الأمر لوضع خطة شاملة هدفها مواجهة كل المشكلات وإيجاد الحلول الممكنة لها تبعا للأسس التالية :

(١) العمل على تحييد مقاومات العدو وإضعافها إلى الحد الأدنى الممكن ، خاصة خلال الأيام الأولى للقتال .. وذلك بتحقيق « المفاجأة » ، لما لها من دور أساسى وحيوى فى هذا الشأن ، وما يستوجبه هذا من وضع خطة محكمة للخداع بمستوياته الاستراتيجية والتعبوية والتكتيكية ، وكذا بانتقاء أفضل الأسلحة المؤثرة وحشدها فى مواجهة العدو منذ اللحظات الأولى للحرب .

(٢) **أما اقتحام قناة السويس وتدمير خط بارليف ، فكانا يتطلبان إجراء دراسات وتحضيرات عديدة ودقيقة من أجل :**

- إيجاد وسائل مناسبة لاقتحام القناة والتغلب على أجنابها شديدة الانحدار ومواجهة احتمال

اشتعال سطح القناة باللهب ، وكذا وسائل مناسبة للتغلب على الميول الحادة للساتر الترابى حتى يمكن تسلقه ومواجهة تحصينات خط بارليف .. وما يتطلبه ذلك من تدريب شاق على استخدام هذه الوسائل المبتكرة .

- تمكين الجندى المترجل من التصدى لدبابات العدو بشتى الوسائل ، والتعامل معها بنجاح فى الساعات الأولى للقتال ، والتى أطلق عليها « المرحلة الحرجة » .. وتعنى الفترة التى سيقضيها الجندى المترجل وهو يقاتل دبابات العدو على الضفة الشرقية للقناة دون معاونة نيرانية مباشرة ، والتى ستستمر إلى أن تقام المعابر وتعبر المدرعات والأسلحة الثقيلة إلى الشرق .

- إجراء دراسة دقيقة لأنسب التوقيتات لاختيار يوم الهجوم وتوقيت بدء الهجوم (ساعة الصفر) بالشكل الذى يهيىء أفضل الظروف العسكرية وغير العسكرية التى تسهل عملية الاقتحام بحيث تتم فى أقل وقت وبأقل خسائر ممكنة .

من هذا المنطلق العلمى كانت أبرز الدراسات والإجراءات والتجارب التى أجرتها أجهزة القيادة العامة تتلخص فى الآتى :

(١) دراسة حول وسائل تحقيق المفاجأة تمهيدا لوضع خطة الخداع المحكمة .

(٢) دراسة حول تحديد أفضل التوقيتات لشن الحرب ، تتضمن الشهر واليوم والساعة .

(٣) دراسة حول أفضل وسائل التغلب على مشاكل العبور والتغلب على تحصينات خط بارليف .

(٤) دراسة حول احتمالات كشف نية الهجوم بواسطة العدو وقيامه بتوجيه ضربة مسبقة لإحباط تحضيراتنا للهجوم ، وضرورة وضع هذا الاحتمال المهم فى الاعتبار والتصدى له بخطة للإحباط المضاد .

التغلب على مشكلات العبور واقتحام التحصينات

(١) الصفات المميزة لعملية الاقتحام

- إنها أول عملية اقتحام مانع مائى صناعى مجهز هندسيا .. ومقام على حافته مباشرة خط من المعاقل الدفاعية والتحصينات القوية والسواتر الكثيفة .

- مهاجمة المواقع الحصينة ليس بالالتفاف كما تقضى القاعدة العسكرية ، ولكن بالمواجهة وعلى امتداد قناة السويس .. نظرا لاستحالة تفادى خط المياه أو خط التحصينات أو الالتفاف حوله . ويعتبر ذلك أعقد أنواع الاقتحام للخطوط الدفاعية الحصينة .

- كانت الساعات الأولى للاقتحام هى أخطر مراحل الحرب وأكثرها تعقيدا وازدحاما بالعقبات ، وأكثرها حرجا بالنسبة للمهاجم ، وأسهلها بالنسبة للعدو المدافع .

(٢) مشكلات الاقتحام التى سيقابلها الجندى المصرى

كانت القيادة المصرية على دراية كاملة بمدى الصعوبات والعقبات التى سيواجهها المقاتل المصرى ، والتى يتحتم التغلب عليها حتى ينجح الهجوم ويتحقق النصر .. بإيجاد الحلول المناسبة التى تحقق للمقاتل المصرى أفضل الفرص والظروف لإظهار كفاءته وقدراته الحقيقية ، التى لم يحدث أن أتيحت له فرصة إظهارها كاملة فى أى حرب من الحروب السابقة .

كان على هذا المقاتل لكى يحقق النجاح المطلوب أن يواجه العديد من المهام الصعبة والمعقدة . إذ كان عليه أن يعبر القناة فى وجه سد من نيران كل أنواع الأسلحة المعادية ، وسد من اللهب يغطى سطح القناة بواسطة أنابيب النابالم ، وأن يصل سالما هو وسلاحه إلى الضفة الشرقية للقناة ، ويتسلق بأسلحته ومعداته التى يحملها ساترا ترابيا يبلغ انحداره ٤٥ درجة ويصل ارتفاعه إلى ٢٥ مترا ، ويتغلب على نطاقات كثيفة من الأسلاك الشائكة وحقول الألغام .. ثم يقتحم بأسلحته الخفيفة خط التحصينات ويدمر قلاعه القوية ويصد الهجمات المضادة لدبابات العدو - الذى جاء بجحافله ليسحقه - ويدمرها ثم يرفع علم مصر فوق قمم خط بارليف .

كان قرار القيادة العامة بمهاجمة العدو على طول المواجهة يعنى تخطى مانع خماسى مركب يحتوى على : قناة السويس - أنابيب النابالم المنتشرة فى ١٩ موقعا على امتداد القناة - الساتر الترابى العالى ورماله المتهايلة - موانع الأسلاك الشائكة وحقول الألغام الكثيفة المقامة حول التحصينات - وأخيراً التحصينات والقلاع فى خط بارليف ، وهو أخطر الموانع .

من أجل ذلك فإن أصعب ساعات الحرب كانت هى الساعات الست الأولى ؛ إذ كان تحقيق النجاح فيها يعنى تحقيق النصر .. لذلك أطلق عليها « **المرحلة الحرجة** » . لذلك كان اهتمام القيادة المصرية بحل مشكلات العبور والاقتحام كبيرا ، فبذلت مع الأجهزة والإدارات والقيادات المختصة أكبر الجهد لفحص هذه المشكلات وإيجاد الحلول المناسبة لها من أجل هدف حيوى محدد هو : تمكين المقاتل المصرى من التغلب على كل هذه المشكلات لكى يؤدى مهمته على أكمل وجه ويحقق هدف الهجوم بنجاح .

سادسا : أهم الدراسات والخطط

المفاجأة والخداع

شكلت المفاجأة نسبة عالية من ضمانات النصر .. لأن تحقيقها يؤدى إلى حرمان العدو من فرصة توجيه ضربة مسبقة لإحباط تحضيرات الهجوم .. مع زيادة فى فاعلية تأثير الضربة الجوية والتمهيد النيرانى بتوجيههما ضد قوات غير مستعدة لصدهما أو الوقاية منهما - شل القيادات المختلفة للعدو وإرباكها ودفعها إلى اتخاذ قرارات غير مدروسة ومتسرعة - إتاحة الفرصة لقواتنا المكلفة باقتحام قناة السويس بتنفيذ هذه العملية الشديدة التعقيد فى أفضل ظروف ممكنة تساعد على تخطى

المرحلة الحرجة بنجاح ـ إحداث الصدمة المعنوية والنفسية وفرض آثارها على قوات العدو مما يشيع الفوضى فى صفوفه ـ وأخيرا حرمان العدو من استكمال تنفيذ خطط التعبئة العامة فى الوقت المناسب .

وتستخدم وسائل متعددة لتحقيق المفاجأة بكل مستوياتها ، فى مقدمتها أعمال الخداع حول نية الهجوم أو توقيته واتجاهه .. مع الاحتفاظ بالسرية الكاملة لفكرة العملية الهجومية وإخفاء حجم الهجوم ومداه وقطاعاته ، وكذا فرض القتال على العدو فى مسرح العمليات ليس فقط على امتداد الجبهة ولكن كذلك فى العمق وفى آن واحد .. مع اختيار ساعة الهجوم فى وقت لا يتوقعه العدو ، والتركيز على سرعة تنفيذ أعمال العبور بمعدلات عالية بحيث يفاجأ العدو بعد ساعات بموقف شديد الصعوبة لم يخطر على باله أو يتحسب له .

ومن أجل تحقيق المفاجأة كان لابد من وضع خطة خداع .. تشارك فيها العديد من الأجهزة المختصة فى وزارتى الخارجية والإعلام . وهدف الخطة على هذا المستوى تضليل العدو عن نوايانا الهجومية ، وإظهار عدم الجدية فى اتخاذ أى قرار بشأن الحرب أو أن هناك تصميما على القتال .. وذلك بتنفيذ مجموعة مختارة من الأعمال والتصريحات والزيارات ، والتحركات الدبلوماسية ، والحملات الإعلامية التى توحى جميعها بعدم وجود نوايا عسكرية وشيكة الوقوع .

وعلى مستوى الجبهة ، لابد من إتخاذ إجراءات لخداع العدو عن نية الهجوم وإخفاء توقيتاته واتجاهاته وحجم القوات المشتركة فى العملية ، وذلك بالتنسيق الكامل بين الأجهزة والقيادات الميدانية المعنية . كما قامت القوات المسلحة بتنفيذ أعمال الغرض منها تهيئة أجهزة الرصد المعادية لتقبل التحضيرات الأساسية للهجوم دون أن تثير شكوك هذه الأجهزة . وقد تطلب ذلك إجراء تحركات خداعية كثيرة وتحركات عرضية داخل الجبهة تحت ستار التدريب ، وإجراء مشروع تدريبى استراتيجى على مستوى القوات المسلحة .. وفى ظل هذا المشروع تم رفع درجات استعداد القوات والقيادات إلى حالة الاستعداد الكامل لشن الحرب .

ومن أصعب المشكلات التى واجهت القيادة العامة المصرية تحريك معدات العبور الضخمة التى لم يسبق تحريكها إلى الجبهة طوال السنوات السابقة .. فإن ضخامتها تجعل من السهل كشفها ، وهى تعتبر أخطر وأهم الشواهد الدالة على الهجوم . وقد وضعت خطة خاصة محكمة لهذه المعدات الثقيلة والمشكلة فى ١٥ كتيبة معدات عبور ، بكل كتيبة من ١٥٠ إلى ٢٥٠ عربة ضخمة ، بمتوسط حوالى ٣٠٠٠ عربة تم تحريكها فى مجموعات محددة على محاور عديدة .. وتضمنت بعض التحركات العكسية للخلف . كما تضمنت خطة الخداع العديد من الإجراءات المتعلقة باستدعاء أفراد الاحتياط على فترات منتظمة ثم تسريحهم .. فضلا عن تسريح عدد كبير من الأفراد بلغ عددهم ٢٠ ألف رجل قبل الحرب بيومين .

لقد حققت خطة الخداع بمستوياتها المختلفة نجاحا ساحقا .. أدى إلى توصل أجهزة المخابرات العالمية كالأجهزة الأمريكية ، فضلا عن الأجهزة الإسرائيلية ، إلى استنتاجات خاطئة . وبالتالى

فوجىء العالم كله بالقوات المسلحة المصرية .. وهى تقتحم قناة السويس وتدمر كل التحصينات والدفاعات - التى استغرق بناؤها ثلاث سنوات - فى ست ساعات . وقد حاول « ديان » بعد الحرب التقليل من شأن ما حدث بقوله : « إنهم قد رأوا ولكنهم لم يفهموا » . وكان ذلك هو المطلوب .

اختيار أنسب التوقيتات للهجوم

من أهم العوامل الرئيسية فى تحقيق نجاح العملية الهجومية بشكل عام ، ونجاح المفاجأة الاستراتيجية والتعبوية بشكل خاص ، اختيار أنسب التوقيتات لتنفيذ العملية .. وهى : أنسب شهور السنة لشن الحرب ، وأنسب أيام الشهر لبدء الحرب ، وأنسب توقيتات لساعة الصفر (س) .

وقد جرت فى هذا الخصوص دراسات واسعة ومستفيضة وتقديرات عديدة تضمنت الكثير من العناصر العسكرية والسياسية والفنية والاجتماعية . وكان هدف الدراسة هو اختيار التوقيتات التى لا تناسب العدو الإسرائيلى وتساهم فى تحقيق مفاجأته ، باستغلال الظروف السياسية والاجتماعية الداخلية فضلاً عن نقاط الضعف فى الجانب العسكرى . كان لابد من مراعاة ظروف مختلفة عند اختيار أفضل التوقيتات التى تناسب قواتنا من كل الوجوه ، خاصة بالنسبة لاستكمال استعدادها للحرب ووصول بعض أنواع المعدات من الاتحاد السوفيتى . كذلك تحديد أنسب التوقيتات التى تساعد قواتنا على إنجاز مهام العبور وتؤمن أعمال القتال الجوى والبحرى .. فى ظل ظروف وتأثيرات الأحوال الطبيعية كالأرصاد الجوية والعوامل الجومائية والهيدروجرافية .

وقد تم تجميع حجم كبير من المعلومات اللازمة لعمل هذه الدراسة الدقيقة ، والتى تضمنت معلومات عن الأحوال الجوية العامة السائدة فى كل شهر على مدار السنة وتأثيرها على العمليات الحربية خاصة البحرية والجوية ، ومعلومات تفصيلية هيدروجرافية وجومائية عن قناة السويس من حيث المد والجزر وتوقيتاته والفروق فى منسوب المياه على امتداد القناة وعلى مدار الأربع والعشرين ساعة ، وكذا سرعة التيار واتجاهاته والتغيير الذى يطرأ عليهما وتأثير ذلك على أعمال العبور وإنشاء الكبارى . كما تضمنت معلومات عن الليل والنهار وتوقيتات شروق وغروب الشمس والقمر ، واتجاهات الريح وسرعتها ، ونسب الرطوبة ودرجات الحرارة ومستوى السحب ، وعدد ساعات الليل وساعات النهار ، وأطوار شروق القمر ومواعيد بزوغه وغروبه . إضافة لذلك تم تجميع معلومات كثيرة ومتنوعة سياسية واجتماعية داخلية عن إسرائيل والظروف السياسية للانتخابات (التى كان من المقرر إجراؤها فى نهاية شهر أكتوبر ٧٣) والمناسبات الاجتماعية والدينية والأعياد التى يحتفل بها المجتمع الإسرائيلى .

وقد تم تجميع كل هذه المعلومات من جهات عديدة .. حيث كُلفت قيادات الجيوش الميدانية ، وقيادات القوات الجوية والبحرية وقوات الدفاع الجوى .. بتقديم كل المعلومات المؤثرة على توقيتات الحرب مشفوعة برأيها فى هذه التوقيتات . وقد كُلفت هيئة قناة السويس وهيئة الأرصاد الجوية بتقديم كل المعلومات الفنية المطلوبة لعمل هذه الدراسة التى استغرقت ثلاثة أشهر ، بدأت فى يناير وانتهت فى مارس ١٩٧٣ . كما قامت أجهزة المخابرات المصرية بتوفير قدر كبير ومهم من المعلومات المطلوبة خاصة ما يتعلق منها بظروف المجتمع الإسرائيلى .

وقد تضمنت الدراسة اختيار ثلاث فترات بالنسبة لبدء العمليات ، هى خلال أشهر مايو وأغسطس وأكتوبر ٧٣ . وقد استقر الرأى على شهر أكتوبر ١٩٧٣ ، وتمت الموافقة على ذلك على أعلى مستوى سياسى فى مصر وسوريا . **وتحدد يوم الحرب ليكون يوم السبت ٦ أكتوبر ١٩٧٣ م ، الموافق ١٠ رمضان ١٣٩٤ هـ** . وقد تمت الموافقة النهائية على هذا الموعد فى اجتماع عقد بالإسكندرية فى شهر أغسطس ١٩٧٣ بين القيادتين المصرية والسورية . وقد ظل موعد الحرب وتوقيت ساعة الصفر سرا مغلقا لا يعلمه أحد فى القوات المسلحة سوى عدد محدود جدا من كبار ضباط القيادة العامة وكبار القادة .

الفصل العاشر

الحرب من أجل السلام (٦ ـ ٢٨ أكتوبر ١٩٧٣)

أولا : كيف انتهت الأسطورة

كانت عقارب الساعة تشير إلى الثانية وخمس دقائق بعد ظهر يوم السبت ٦ أكتوبر ١٩٧٣ .. عندما عبرت طائرات مصر وسوريا خطوط المواجهة مع إسرائيل ، واتجهت نحو أهدافها المحددة فى الخطة المشتركة للضربة الجوية المركزة المصرية السورية ضد إسرائيل ، وبعدها بدقائق انطلقت مدافع جيشى مصر وسوريا على طول الجبهتين : الجنوبية (قناة السويس) والشمالية (مرتفعات الجولان) ، فى أقوى تمهيد نيرانى جوى وبرى شهده الشرق الأوسط .

فعلى الجبهة المصرية انطلقت مائتان وعشرون طائرة قتال مصرية .. نحو طريقها المرسوم ، فتعبر القناة وتتجه إلى سيناء لتنفيذ الضربة الجوية ضد ثلاثة مطارات وقواعد جوية ، وعشرة مواقع صواريخ هوك المضادة للطائرات ، وثلاثة مراكز للقيادة ، وموقعى مدفعية بعيدة المدى وثلاث مناطق إدارية وحصون إسرائيلية شرق بور فؤاد .

فى نفس اللحظة ، هدرت نيران أكثر من ألفى مدفع على طول جبهة قناة السويس .. تصب نيرانها على نقط وتحصينات ومواقع خط بارليف بدقة كبيرة وكثافة عالية ، ولمدة ٥٣ دقيقة كاملة ، بينما راح عدد كبير آخر من المدافع يطلق نيرانه المباشرة المحكمة التصويب على دشم العدو وأهدافه المنظورة عبر مياه القناة .. التى نجح المراقبون المصريون فى رصدها رغم ما بذلته القوات الإسرائيلية من جهد ومال لتمويهها وإخفائها .

وتحت ستر هذه النيران الكثيفة التى بلغ إجمالى وزنها حوالى ٣٠٠٠ طن على امتداد ٥٣ دقيقة ـ هى فترة التمهيد النيرانى لعملية العبور ـ أخذت جماعات من الصاعقة ومفارز اقتناص الدبابات تعبر قناة السويس ، لتثبت الألغام فى مصاطب الدبابات فوق الساتر الترابى لتمنع إسرائيل من احتلالها ، وتقيم الكمائن على طرق اقتراب الدبابات إلى القناة لتدميرها وشل حركتها ومنعها من التدخل فى عملية الاقتحام الوشيكة .

لقد كانت الساعة الثانية وخمس دقائق هى ساعة البدء التى حددتها القيادة العامة لاقتحام قناة السويس . وسرعان ما تتابعت الأحداث فى وتيرة عالية ، واستمر القتال لفترة ثلاثة وعشرين يوما

حافلة بالقتال الضارى .. وخلالها تحطمت الأساطير الصهيونية ، وسقطت النظريات الإسرائيلية ، وانكشفت حقيقة الادعاءات التى ظلت أبواق الدعاية الإسرائيلية ترددها على مدى سنوات حول التخلف الحضارى العربى والفجوة التكنولوجية ونظريات الأمن القائمة على التوسع وعلى الحدود الآمنة ، والجيش الذى لا يقهر ، والذراع الطويلة التى تصل إلى أى هدف عربى ، وخط بارليف الحصين الذى يستحيل على أقوى الجيوش اختراقه والقبضة الحديدية التى تدمر أى هجوم .

لقد صدَّقت إسرائيل أكاذيبها ، مما اضطر رئيس دولتها إبراهام كاتزير إلى أن يواجهها بالحقيقة ويوقظ شعبها من أحلامه ويكشف له طرفا من الحقيقة المؤلمة ، فيتحدث إلى الشعب يوم ٢٤ أكتوبر ٧٣ قائلا :

« لقد كنا نعيش فيما بين عامى ١٩٦٧ و ١٩٧٣ فى نشوة لم تكن الظروف تبررها - بل كنا نعيش فى عالم من الخيال .. عالم لا صلة له بالواقع . وهذه الحالة النفسية هى المسئولة عن الأخطاء التى حدثت قبل حرب أكتوبر ، وفى الأيام الأولى للحرب ، لأنها كانت قد تفشت فى كل المجالات العسكرية والسياسية والاجتماعية ، فأحدثت مواطن ضعف خطيرة . يجب على الإسرائيليين جميعا أن يتحملوا مسئوليتها ، وعلينا أن نتعلم أن نكون أكثر تواضعا وأقل نزوعا إلى المادية » .

فقد سقطت **نظرية الأمن الإسرائيلية** وتفككت أركانها .. وتساءلت صحيفة « جيروزاليم بوست » يوم ٢١ أكتوبر ٧٣ بقولها : « ما الذى حدث لنا ؟ وأين يكمن الخطأ ؟ » .

أما « **أسطورة الجيش الذى لا يقهر** » ، فقد قال عنها جورج ليزلى رئيس المنظمة اليهودية فى ستراسبورج يوم ٢٩ أكتوبر ٧٣ : « لقد أنهت الانتصارات العربية الشعور بالتفوق الإسرائيلى وجيش إسرائيل الذى لا يقهر ، وأكدت كفاءة المقاتل العربى وتصميمه وفاعلية السلاح الذى فى يده » .

وعن **ذراع إسرائيل الطويلة** الممثلة فى قواتها الجوية الرادعة ، فقد قُطعت وقال عنها توماس تشيتهام مراسل « وكالة يونيتد برس » فى تل أبيب : « لقد فقد الطيران الإسرائيلى قدرته على العمل وأصبحت هذه القدرة مجرد مزاعم غير دقيقة .. فقد اضمحل نشاطه تماما بفضل تسلح العرب بالصواريخ » .

أما « **خط بارليف** » الأسطورة ، فقد سقط فى ست ساعات .. وقال عنه المحرر العسكرى لمجلة « أنابيلا » الإيطالية باولو بترونى : « لقد تحطم خط بارليف - الذى شيدته إسرائيل على غرار « خط ماجينو » الفرنسى - تحت ضربات القوات المصرية ، تماما كما سقط « خط ماجينو » منذ ٣٤ عاما . فقد فر الجنود الإسرائيليون من خنادقهم .. لقد فرت فلولهم من الجحيم الذى فتحه عليهم الهجوم المصرى المفاجىء » .

لقد نجحت القوات المصرية خلال الساعات الست الأولى من الحرب يوم ٦ أكتوبر ٧٣ ، فى أن تغير مجرى التاريخ . وقد عبر عن هذا المعنى هارولد ستيف مراسل «الديلى تلجراف » فى

القاهرة يوم ٢٩ أكتوبر بقوله : « إن الساعات الست الأولى من الحرب .. عندما عبر الجيش المصرى قناة السويس واقتحم خط بارليف ، قد غيرت مجرى التاريخ ليس فقط بالنسبة لمصر بل وبالنسبة للشرق الأوسط كله » .

أما عن الخسائر الإسرائيلية ، فقد قدرتها دوائر البنتاجون الأمريكية يوم ٢٩ أكتوبر ٧٣ كتقديرات أولية - بحوالى ١٠٠٠ دبابة و ٢٠٠ طائرة و ١٠٠٠٠ قتيل وجريح .

كانت المراحل المخططة للحرب ثلاث مراحل على جبهة القناة وسيناء . إلا أن ديناميكية القتال أضافت مرحلتين أثناء التنفيذ ، لتصبح خمس مراحل ، استغرقت ثلاثة وعشرين يوما من القتال . وقعت فيما بين بعد ظهر يوم ٦ أكتوبر وظهر يوم ٢٨ أكتوبر ٧٣ .. عندما توقفت نيران الجولة الرابعة بين العرب وإسرائيل ، وانتهت الأسطورة فى نفس الوقت .

ثانيا : مراحل القتال

المرحلة الأولى : اقتحام القناة وإنشاء رؤوس الكبارى (٦ - ١٣ أكتوبر ٧٣)

بدأت الساعة ١٤,٠٥ بعد ظهر يوم السبت ٦ أكتوبر ١٩٧٣ ، بعبور طائراتنا الخطوط الأمامية للعدو شرق القناة من أجل تنفيذ الضربة الجوية المركزة المشتركة بعدد ٢٢٠ طائرة .. ضد الأهداف المحددة لها فى سيناء . وقد تضمنت أهداف الضربة أكثر من ٢٠ هدفا .

فى نفس الوقت فتحت المدفعية المصرية ، على طول جبهة القناة من بور فؤاد حتى بور توفيق ، نيران أكثر من ٢٠٠٠ مدفع وهاون بالإضافة إلى لواء صواريخ تكتيكية أرض / أرض .. فى تمهيد نيرانى مكثف استمر ٥٣ دقيقة ضد قلاع خط بارليف وتجمعات دبابات العدو فى الخلف وقياداته .

وفى الساعة ١٤,٢٠ بدأت الموجات الأولى لخمس فرق مشاة فى اقتحام قناة السويس ، وعبر إلى الضفة الشرقية ٨٠٠٠ مقاتل يحملهم ١٠٠٠ قارب اقتحام مطاطى وخشبى . وبعد دقائق كان الجنود يتسلقون الساتر الترابى وصيحة « الله أكبر » تدوى فى جنبات الجبهة .. يحملون أسلحتهم الشخصية وعتادهم الثقيل وأسلحتهم المضادة للدبابات . وسرعان ما رفرفت أعلام مصر فوق أرض سيناء ، وارتفع أول علم فى الساعة ١٤,٣٠ فى النطاق الجنوبى للجبهة حيث كان يعمل الجيش الثالث الميدانى ، ثم بعده بدقائق فى النطاق الشمالى حيث يعمل الجيش الثانى الميدانى . لحظات هائلة وحاسمة تحول فيها مسار التاريخ فى منطقة الشرق الأوسط . فقد بدأت الحصون تتهاوى والقلاع تُدك وتستسلم تحت وطأة ضربات جنود مصر وهم يقتحمون هذه الحصون . وقد سقط أول الحصون فى منطقة القنطرة فى الساعة ١٥,٠٠ ، والثانى فى البحيرات المرة بعد ٢٥ دقيقة ، ثم الحصن الثالث بعد ١٠ دقائق أخرى عند الكيلو ١٤٦ من ترقيم القناة . وتوالى سقوط الحصنين الرابع والخامس فى منطقة الشط شمال السويس ، والحصن السادس فى الجباسات جنوب

□ ورفع علم مصر فوق مرتفعات خط بارليف مع أول موجة اقتحام للقوات المصرية .

القنطرة ثم حصون الفردان وجنوب بور فؤاد . ومع آخر ضوء ، كان نصف قلاع خط بارليف قد سقط (١٥ قلعة) والنصف الآخر تحت الحصار الكامل فى طريقه إلى السقوط .

وتحت ستر نيران المدفعية وقوات المشاه ، عبرت وحدات المهندسين العسكريين فى قوارب خشبية تحمل مضخات مياه قوية (مدافع المياه) إلى الضفة الشرقية ، حيث بدأت فى فتح ٨٥ ممرا فى الساتر الترابى الضخم فى آن واحد . وكان الزمن المقدر لفتح هذه الممرات خمس ساعات فى ضوء النهار ، ولكن بعد مضى ساعة واحدة كان أول ممر قد تم فتحه .. ثم استكمل فتح باقى

الممرات على طول المواجهة قبل آخر ضوء . وبدأت وحدات أخرى من المهندسين فى إسقاط معدات المعديات والكبارى التى ستستخدم فى عبور القوات االرئيسية والمعدات والأسلحة الثقيلة ، ونجحت فى إقامة ١٠ كبارى للأسلحة والمعدات الثقيلة و ١٠ كبارى لعبور المشاه ، و ١٢ معدية لنقل المعدات .

والواقع أن الساعات الست الأولى من أكبر عملية اقتحام مانع مائى شهدها تاريخ الحروب ، كانت هى أخطر مراحل الحرب .. فهى « **المرحلة الحرجة** » التى عملت لها القيادة المصرية ألف حساب ، ذلك لأن اجتياز هذه المرحلة بنجاح كان يعنى النجاح الكامل للعملية الهجومية وضمان تحقيق النصر . كان ضروريا فى هذه المرحلة توفير أكبر قدر من ضمانات النجاح حيث سيقاتل جندى المشاه بأسلحته الخفيفة ويواجه دبابات العدو إلى أن يتم حلول الظلام وعبور الأسلحة الثقيلة . كذلك تضمنت هذه المرحلة مجموعة معقدة من الأعمال المهمة التى يتوقف على تنفيذها بنجاح ضمان النصر .

فقد كان لزاما تدعيم الجندى المشاة بالصواريخ المحمولة المضادة للدبابات للتصدى لهجمات العدو المضادة وتدميرها . وكان على عناصر المهندسين العمل على فتح الممرات بسرعة فى الساتر الترابى وإزاحة ١٥٠٠ متر مكعب من الأتربة والرمال من كل ممر ، وأن تدفع عناصر العبور نهارا بمعدات الكبارى فى أرتال ضمت ما يزيد على ١٥٠٠ عربة .. تتقدم من مواقعها المستورة إلى ضفة القناة وتقوم بإسقاط هذه المعدات فى المياه وإقامة الكبارى تحت ستر الظلام . كذلك كان ضروريا أن تعمل المفارز المضادة للدبابات وجنود المشاة المسلحين بالأسلحة الخفيفة المضادة للدبابات فى العمق ، للتصدى لوحدات العدو المدرعة وتعطيل تقدمها ومنعها من الاقتراب من خط الجبهة ومحاولة استعادة دفاعات خط بارليف التى سقطت .. وقد نفذت قواتنا هذه المهمة الصعبة بنجاح كبير .

وقد بلغت محصلة اليوم الأول من خسائر طائرات العدو ، ١٣ طائرة أسقطتها وسائل الدفاع الجوى حتى الخامسة مساء ، حتى اضطر جنرال بنيامين بيليد قائد القوات الجوية الإسرائيلية .. مع كثرة تهاوى الطائرات بفعل الصواريخ المصرية .. إلى إصدار أوامر فى إشارة لاسلكية مفتوحة ـ تم التقاطها ـ بأن تتحاشى الطائرات الاقتراب من خط القناة ، وأن تبتعد عنه شرقا لمسافة ١٥ كيلو مترا حتى لا تصاب بالصواريخ المصرية .

وقبل آخر ضوء يوم ٦ أكتوبر ، عبرت عشرات من طائرات الهليكوبتر المصرية قناة السويس وخليج السويس ، وهى تحمل مجموعات كبيرة من قوات الصاعقة والتى تم إبرارها فى العمق على مسافة تتراوح بين ٣٠ و ٤٠ كيلو مترا ، بمهمة قفل الممرات الجبلية وتعطيل تقدم القوات المدرعة القادمة من العمق وإنزال أكبر قدر من الخسائر بالدبابات والأفراد .

ومع آخر ضوء فى اليوم الأول ، نجحت فرق المشاة الخمس فى إتمام مهمتها باقتحام القناة والسيطرة على خط بارليف ، والتقدم شرقا لمسافات بلغت ٣ ـ ٤ كيلو مترات . وبلغت محصلة

الطائرات الإسرائيلية التى أسقطت ١٦ طائرة ، من إجمالى طلعات العدو فى اليوم الأول للمعركة والتى بلغت ٤٤٦ طلعة طائرة .

ولا شك أن من أهم إنجازات يوم ٦ أكتوبر والتى شاركت بقدر كبير فى تحقيق النصر .. النجاح فى فرض المفاجأة بكل أبعادها الاستراتيجية والميدانية ، وذلك بفضل السرية وخطط الإخفاء والتمويه والخداع المحكمة . كذلك من مفاجآت الحرب ، الإنجاز الكبير الحاسم الذى حققه دفاعنا الجوى أثناء الحرب والخسائر الكبيرة التى لم تتوقعها إسرائيل لأحدث طائراتها .

وقد شهد النصف الثانى من ليلة ٧/٦ أكتوبر عملية من أضخم عمليات العبور للمعدات والأسلحة الثقيلة باستخدام الكبارى والمعديات . وما إن بزغ فجر يوم ٧ أكتوبر حتى فوجئت إسرائيل بوجود حشد كبير من القوات يتكون من خمس فرق مشاة تضم ٨٠ ألف مقاتل ، تصاحبها ١٠٠٠ دبابة ومئات المدافع وكميات ضخمة من الأسلحة المضادة للدبابات .. لمواجهة الألوية المدرعة الإسرائيلية التى قامت بالهجمات المضادة على قواتنا والتى بلغ إجماليها ثلاثة ألوية مدرعة إسرائيلية .

□ □ □

تمكنت قواتنا خلال يوم ٧ أكتوبر من صد كل الهجمات المضادة التى تعرضت لها وأنزلت خسائر كبيرة بالدبابات الإسرائيلية ، كما نجحت المجموعات الصغيرة من مفارز قنص الدبابات ومفارز الدبابات البرمائية التى عبرت البحيرات المرة وتوغلت عشرات الكيلومترات داخل سيناء . كل هذه الأعمال كان لها أكبر الأثر فى إشاعة الارتباك لدى العديد من القيادات الإسرائيلية فى الجبهة .. بل إن بعضها قد انهار لبعض الوقت ، حتى أن ديان وزير الدفاع سارع إلى الجبهة صباح يوم ٧ أكتوبر للاطلاع على حقيقة الموقف .. وبعد أن شهد ما يحدث من انهيار فى قيادات وصفوف القوات الإسرائيلية عاد إلى تل أبيب وطرح اقتراحا بانسحاب قوات الجبهة الإسرائيلية إلى منطقة الممرات الجبلية .. لفشلها فى التمسك بالدفاعات عند القناة أو استعادتها من القوات المصرية . وكان ديان شديد التشاؤم ، وراح يردد : « يجب الدفاع عن دولة إسرائيل ، ولن نتمكن من ذلك ما لم نقصر خطوط المواصلات الطويلة ونترك خليج السويس .. ولا مانع من الإبقاء على قوة فى شرم الشيخ » . ولما عرض ديان فكرة الانسحاب على جولدا مائير رئيسة الوزراء ، عارضها ديفيد أليعازر ووعد بالبدء فى تنفيذ ضربة مضادة شاملة صباح اليوم التالى .

وعلى امتداد يوم ٧ أكتوبر ، حاولت الطائرات الإسرائيلية مهاجمة قواتنا على طول الجبهة .. تمهيدا لشن الضربة المضادة فى اليوم التالى .. ورغم محاولة الطيارين الإسرائيليين الابتعاد عند مدى صواريخ الدفاع الجوى المصرى ، إلا أن هذه الصواريخ نجحت خلال يوم ٧ أكتوبر فى إسقاط ١٨ طائرة إسرائيلية من إجمالى ٤٨٦ طلعة طائرة نفذتها فى هذا اليوم .

وطوال ليلة ٨/٧ أكتوبر ، ظلت قوات مجموعات العمليات المدرعة الإسرائيلية الثلاث تنفذ

انتشارها فى سيناء استعدادا لشن الضربة المضادة صباح يوم ٨ أكتوبر . كذلك لم تتوقف القوات المصرية عن تطهير منطقة القناة واستكمال القضاءعلى أى قوات موجودة فى خط بارليف . وفى منتصف ليلة ٨/٧ أكتوبر ، أتمت الفرقة ١٨ مشاة تحرير مدينة القنطرة شرق واحتلال جميع الحصون فى قطاعها وعددها ٧ قلاع قوية .

□ □ □

كان يوم الاثنين ٨ أكتوبر هو اليوم المحدد لتوجيه الضربة الإسرائيلية المضادة التى ستقذف بالقوات المصرية فى قناة السويس . غير أن هذا اليوم أصبح ـ كما كتب العقيد عساف ياجورى قائد اللواء ٩٠ مدرع عن هذا اليوم ـ « **يوم الدم وخيبة الأمل والألم العظيم .. إنه أشد الأيام كآبة وأكثرها إحباطا على الجبهة الجنوبية** » .

كانت الخطة الإسرائيلية الفاشلة التى نفذت يوم ٨ أكتوبر تعتمد على قيام مجموعة آدن المشكلة من ثلاثة ألوية مدرعة بإجراء حركة مروحية من الشمال الشرقى نحو الجنوب الغربى ، وتفتح الطريق لنقل الحرب « إلى أرض العدو » غرب القناة بقوات الجنرالين آرييل شارون ، وألبرت مندلر (الذى قتل بعد ذلك على أيدى القوات المصرية بعد ضرب مركز قيادته) . وما إن تحركت الألوية الإسرائيلية المدرعة فى المنطقة بين القنطرة والفردان حتى فُتحت عليها أبواب جهنم ، ودخلت فى أرض قتل أعدتها القوات المصرية لتدمير القوات الإسرائيلية المهاجمة . وتكسرت موجات الهجوم وأبيد اللواء ٩٠ الذى كان يقوده « عساف ياجورى » الذى وقع فى أسر القوات المصرية . ويعترف « ياجورى » بأن عدد الدبابات الناجية من دبابات اللواء القريبة من المائة دبابة هو أربع دبابات فحسب .

ومع تفاقم الأمور ، وصل ديان وأليعازر إلى مركز قيادة جونين قائد الجبهة ، وكانت الخسائر جسيمة وفاسحة فى الدبابات وفى أطقمها . واشتد النقاش بين القادة .. كل يحمل الآخر مسئولية ما حدث . وخرج ديان من اللقاء يجر ساقيه « وكأن العمر قد تقدم به عشر سنوات » . طبقا لوصف ياجورى فى مذكراته .

وتقول جريدة « **هاعولام هازيه** » العبرية فى عرض أحداث « **يوم الاثنين الأسود** » : « لقد انهار الجنرال ديان فى اليوم الثالث من الحرب .. عندما دمرت القوات المصرية جميع هجماته المضادة فى سيناء .. بينما وصلت القوات السورية إلى مسافة خمس دقائق من وادى الأردن .. وتكبدت دباباته وطائراته خسائر جسيمة .. » وتختتم الجريدة تعليقها بالقول : « إن هذه الأحداث حولت ديان إلى **رجل محطم** » .

لقد نجح الجيشان الثانى والثالث خلال يوم ٨ أكتوبر فى صد كافة هجمات العدو المضادة بعد تكبيدها خسائر فادحة وبشكل غير مسبوق . وبنهاية يوم ٨ أكتوبر ، كانت الفرق الخمس المصرية قد وسعت عمق رؤوس الكبارى ليصل هذا العمق إلى ٨ ـ ١٠ كيلو مترات داخل سيناء . فى هذا

اليوم بلغ عدد طلعات الطائرات المعادية ٣١٩ طلعة طائرة . وقد شهدت بور سعيد كثافة عالية من الغارات الجوية ، إذ خصها من هذه الطلعات نحو تسعين طلعة كان هدفها تدمير نظام الدفاع الجوى عنها ، وفتح ثغرة تمكن الطائرات الإسرائيلية من الاختراق إلى الداخل .. ولكن لم تنجح إسرائيل فى تحقيق هذا الهدف طوال فترة الحرب . وقد سقط لها ١٥ طائرة خلال قتال يوم ٨ أكتوبر .

وخلال يوم ٩ أكتوبر ، استكملت القوات المسلحة تحقيق مهمتها المباشرة بنجاح .. حيث قامت الفرق الخمس بتوسيع وتعزيز رؤوس الكبارى المحددة لها ، كما نجحت فى نفس الوقت فى صد وتدمير هجمات العدو المضادة والتى اشتركت فيها ما يقرب من ٥٠٠ دبابة . وفى نفس اليوم نجح الجيش الثالث فى الاستيلاء على الموقع الحصين عند عيون موسى جنوب شرق السويس ، وكان يحتوى على بطاريتين من المدافع الثقيلة عيار ١٥٥ مم .. وقد اضطر العدو تحت وطأة الهجوم المصرى إلى الانسحاب من الموقع وتركه سليما دون أن يتمكن من نسفه . والجدير بالذكر أن هذا الموقع كان مثار إزعاج شديد لمدينة السويس ، واستخدم ضد الأهداف المدنية فيها خلال حرب الاستنزاف خاصة منطقة البترول والمستودعات الواقعة فى جنوبها . ولما كانت المدافع قد ثبتت على قواعد خرسانية وتحيط بها تحصينات قوية فقد قامت القوات المصرية بنسفها لتعذر سحبها من مواقعها . (ومازال هذا الموقع بمدافعه موجودا حتى اليوم ، ويعتبر مزارا مهما للوفود التى تزور هذه المنطقة من سيناء) . وفى نهاية يوم ٩ أكتوبر ، التحمت الفرق المشاة لتشكل رأس كوبرى لكل جيش بعمق ١٢ كيلو مترا .

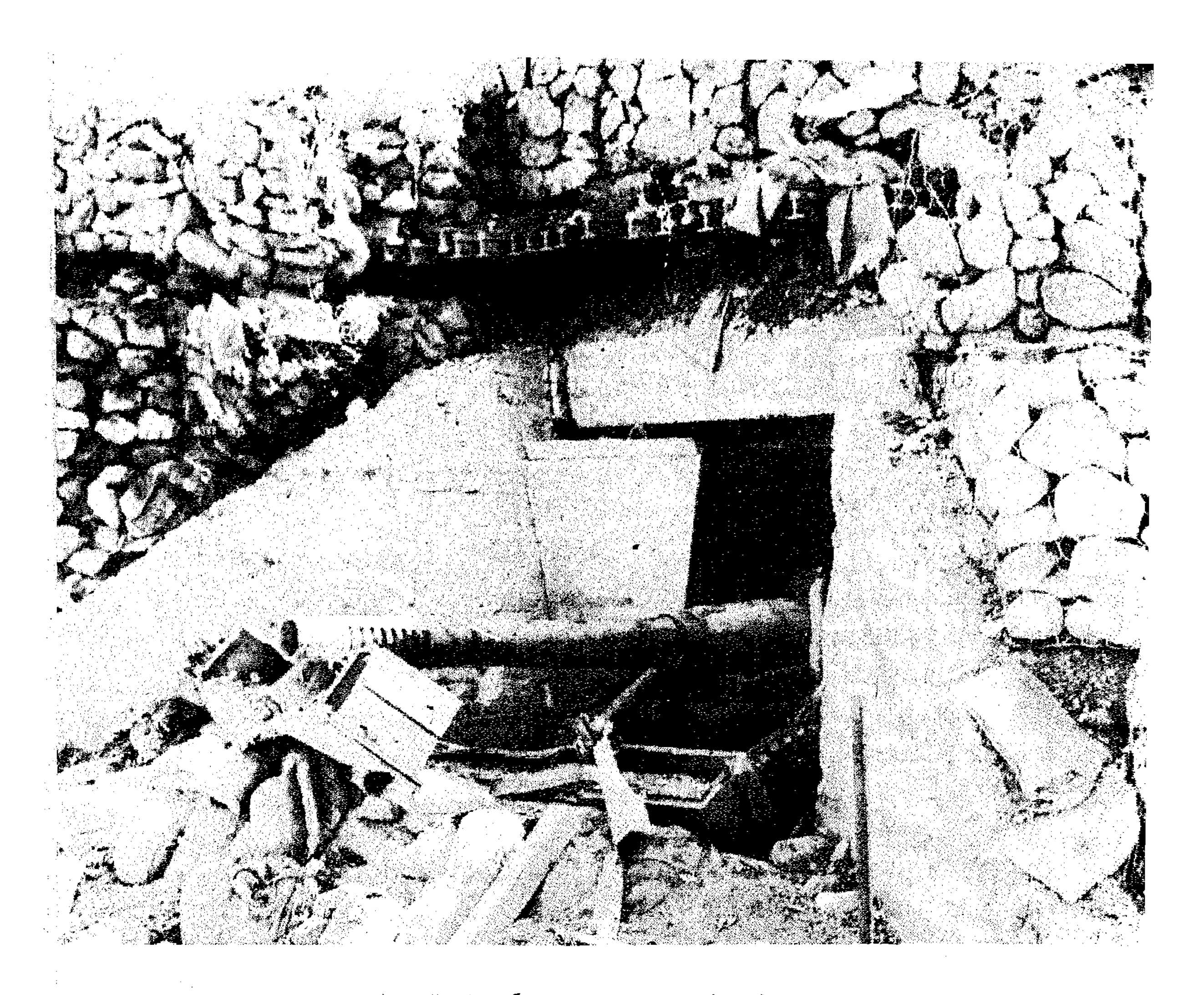
وقد بلغت طلعات الطائرات الإسرائيلية فى هذا اليوم ، ٤٠٥ طلعات طائرة وجهت ضد مواقع الجيش الثانى والثالث وقطاع بور سعيد . وقد دمرت قوات دفاعنا الجوى ١٥ طائرة منها .

لقد كان اقتحام قناة السويس واختراق خط بارليف ، والاستيلاء على رؤوس كبارى والتمسك بها ضد هجمات معادية شرسة ومتتالية ، عملا نموذجيا للتعاون بين الأسلحة .. وهو ما نطلق عليه « معركة الأسلحة المشتركة » ، حيث قام كل سلاح بأداء دوره المحدد طبقا للمهام الموضوعة .. فى إطار خطة منسقة تضمن توحيد وتركيز الجهود لتحقيق النصر المنشود .

وفى يوم ٩ أكتوبر ، أدلى هنرى كيسنجر بتصريح .. يعتبر شهادة للتاريخ .. قال فيه : « لقد حقق المصريون نصراً استراتيجيا على إسرائيل .. وخلقوا موقفا جديدا فى الشرق الأوسط .. والعجلة لا يمكن أن تدور للخلف » . ونلاحظ هنا أن تصريح كيسنجر يعبر تماما عما أرادت الاستراتيجية المصرية تحقيقه .. الأمر الذى يؤكد نجاحها الكامل .

ولعل أهم ما تم من إنجازات خلال هذه الفترة ، نجاح قواتنا فى أن تدمر حوالى ٥٠٠ دبابة ، إضافة إلى تكبيد العدو عدة آلاف من الخسائر البشرية ، والاستيلاء على كل حصون خط بارليف . وكانت نقطة لسان بور توفيق القوية آخر النقاط التى سقطت واستسلم أفرادها للقوات المصرية يوم ١٣ أكتوبر ، وتم أسر ٣٧ فردا منهم ٥ ضباط .

أما قواتنا الجوية ، فقد بذلت جهودا كبيرة خلال هذه الفترة . فقامت بأعمال هجومية نشيطة



□ مدافع موقع عيون موسى الضخمة تحولت إلى ركام .

بداية من الضربة الجوية المركزة ، كما قدمت المعاونة للقوات البرية والقوات البحرية . ونفذت حتى يوم ١٠ أكتوبر ٢٧٦٥ طلعة طائرة . ودخلت فى معارك جوية أسقطت خلالها ٢٢ طائرة إسرائيلية . كما قامت بمهام أخرى عديدة .

وقامت **قوات الدفاع الجوى** بتوفير الحماية المستمرة للقوات البرية شرق وغرب القناة ، وكذا للقواعد الجوية .. مما أدى إلى فشل العدو فى تدمير أى طائرة على الأرض ، أو تعطيل مطاراتنا وقواعدنا الجوية . وقد تمكنت قوات الدفاع الجوى من إسقاط ٩٥ طائرة معادية خلال هذه الفترة .. هذا بخلاف الطائرات التى أصيبت وسقطت بعيدا أثناء عودتها إلى قواعدها .

□

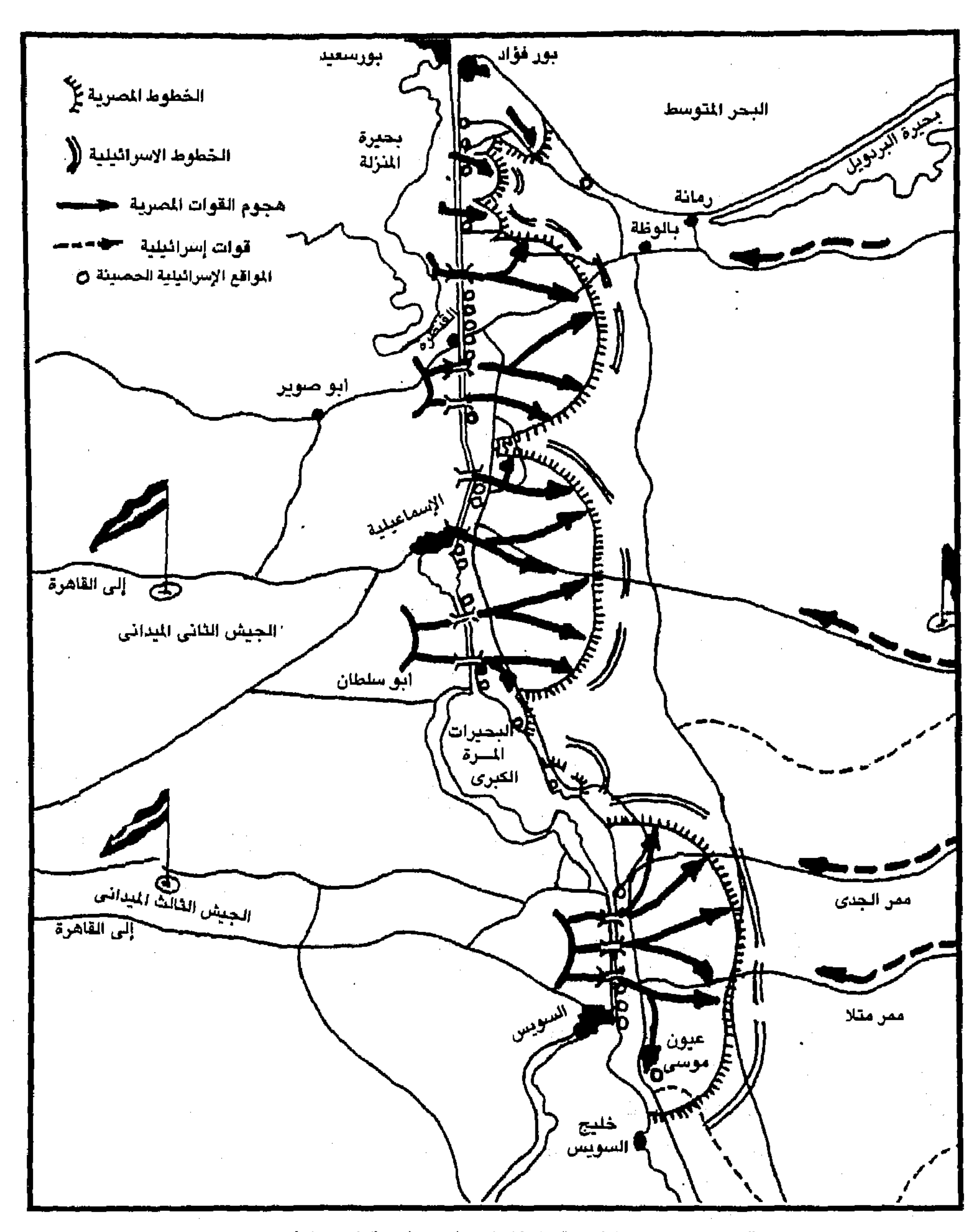
بعد تحقيق المهمة المباشرة ، توقفت القوات لفترة ٤ أيام (١٠ ـ ١٣ أكتوبر) والتى عرفت باسم « **الوقفة التعبوية** » ، وتحولت خلالها هذه القوات إلى تعزيز الخطوط المستولى عليها ، وتأمين رؤوس كبارى الجيوش وتقوية الدفاع عن المعابر على قناة السويس . كما قامت القوات خلال هذه الفترة بصد العشرات من الهجمات المضادة الإسرائيلية ، والتى وصلت فى بعض الحالات إلى عدة ألوية مدرعة وميكانيكية .. فى محاولة لوقف تدفق القوات المصرية إلى الشرق ، والعمل على عزل القوات التى أتمت العبور عن قواعدها فى الغرب . ولم تحقق كل هذه الهجمات المتوالية أى هدف من هذين الهدفين . وقد بلغ إجمالى طلعات العدو الجوية على الجبهة المصرية خلال « الوقفة التعبوية » ١٠٥٠ طلعة ، وأمكن لقواتنا الجوية إسقاط ٤١ طائرة خلال الأيام من ١٠ إلى ١٣ أكتوبر .

وخلال نفس الفترة وما بعدها ، تدفقت الإمدادات الأمريكية على إسرائيل اعتبارا من يوم ١٠ أكتوبر . وأخذت هذه الإمدادات شكل « **جسر جوى وبحرى** » ضخم لم تشهد الحروب مثيلا له من قبل .. الأمر الذى وفر لإسرائيل الفرصة لالتقاط الأنفاس وإعادة تنظيم وتسليح قواتها وتعويض معظم خسائرها ، خاصة أن الطائرات والدبابات الأمريكية كانت تصل بأطقمها جاهزة للقتال . وقد أعلن جيمس شليزنجر وزير الدفاع الأمريكى يوم ٥ نوفمبر ٧٣ بأن هذه الإمدادات قد استنفدت بشكل خطير المخزون الأمريكى من الأسلحة والمعدات ، بالقدر الذى سوف يرغم حكومة نيكسون على طلب زيادة ميزانية الدفاع لعام ١٩٧٤ . وقد بلغت قيمة هذه الأسلحة ٢,٢ مليار دولار (بأسعار أوائل السبعينيات) وتضمنت طائرات من طراز « فانتوم » ومعدات للإعاقة والتداخل الإلكترونى ، وصواريخ « مافريك » و« شرايك » الموجهة ضد الرادارات ، والقنابل التليفزيونية التى تستخدم ضد مواقع الصواريخ . وقد أدى ذلك إلى حدوث طفرة واضحة ومفاجئة فى القدرات التكنولوجية للقوات الجوية الإسرائيلية ، وذلك اعتبارا من ١٠ أكتوبر . إذ كانت الطلعات المعادية على الجبهتين المصرية والسورية قد انخفضت يوم ٩ أكتوبر من ١١٠٠ طلعة يوميا إلى ٧٩٠ طلعة فقط ، بمعدل انخفاض يصل إلى ٣٠٪ ، ثم عادت للارتفاع بفضل الإمدادات الأمريكية لتتجاوز معدلها السابق .. فتصل يوم ١٠ أكتوبر إلى ١١٦٤ طلعة طائرة .

المرحلة الثانية : تطوير الهجوم شرقا وتوقفه (١٤ أكتوبر ١٩٧٣)

ظهر أثناء سير أعمال القتال فى المرحلة الأولى للعملية الهجومية الاستراتيجية المشتركة .. أن إسرائيل ركزت جهودها الرئيسية فى البداية لإيقاف هجوم القوات السورية كأسبقية أولى ، وذلك لعوامل عدة يأتى على رأسها قرب القتال هناك من الأراضى الإسرائيلية ، الأمر الذى يهدد العمق الإسرائيلى بصورة مباشرة .

ولهذا ركزت إسرائيل مجهودها الرئيسى ، ودفعت جزءا كبيرا من احتياطياتها الرئيسية صوب الجبهة السورية . كما اتضح للقيادة المصرية أن إسرائيل سوف تحاول فى هذه المرحلة تثبيت الجبهة المصرية ، وذلك بصفة مؤقتة ، لحين إيقاف التهديد السورى وتصفيته قبل أن تحول مجهودها الرئيسى صوب الجبهة المصرية .



□ اقتحام قناة السويس واختراق الدفاعات الإسرائيلية (٦ - ٩ أكتوبر ١٩٧٣)

ولإحباط هذا المخطط الإسرائيلى ، ولتخفيف الضغط على القوات السورية ، ولإجبار إسرائيل على المناورة بقواتها ونقل جهودها تجاه سيناء .. قررت القيادة العامة المصرية التعجيل بقيام القوات المصرية بالضغط شرقا فى سيناء ، بأن تقوم بعض العناصر من الجيشين الميدانيين بتطوير الهجوم شرقا مع تمسكها الكامل برؤوس الكبارى ، وأن تكون هذه العناصر مدرعة وميكانيكية . وتلخصت فكرة العملية فى استخدام مفارز قوية من القوات المدرعة والميكانيكية للسيطرة على شريحة من الأرض يصل عمقها إلى حوالى ٣٠ كيلو مترا .. من القناة حتى المداخل الغربية للممرات الجبلية .

والواقع أن هذا القرار قد أحيط بمخاطر عديدة .. كان أهمها خروج القوات المهاجمة من تحت مظلة صواريخ الدفاع الجوى المتمركزة غرب القناة ، وبالتالى تعرضها للهجمات الجوية المعادية .. فى الوقت الذى تلاحظ فيه ازدياد شدة الهجمات الجوية وكثافتها ابتداء من ١٠ أكتوبر بفضل الدعم الأمريكى الضخم لإسرائيل . من ناحية أخرى ، كان من الضرورى ضمان التمسك برؤوس الكبارى على الضفة الشرقية للقناة بأى ثمن ، وهذا يعنى عدم إضعاف القوات الرئيسية الموجودة هناك أو فى غرب القناة .. باعتبارها الضمان الأكيد لعدم فقد القوات المسلحة لاتزانها الاستراتيجى فى هذه المرحلة الحرجة من القتال .

فى نفس الوقت ، رصدت قوات الدفاع الجوى قيام طائرتى استطلاع أمريكيتين من طراز « س ر ٧١ أ » ، باختراق جبهة القتال من اتجاه بور سعيد فى الشمال حتى العمق الاستراتيجى فى جنوب الصعيد . وقد نفذت الطائرتان طلعة استطلاع جوى واسعة النطاق تمت على ارتفاع ٢٠ كيلو مترا ـ وهو ارتفاع شاهق يتجاوز أقصى مدى لصواريخ الدفاع الجوى ـ وبسرعة عالية بلغت ٣٥٠٠ كيلو متر / ساعة . وليس ثمة شك فى أن هذا الاستطلاع أمكنه تحديد مواقع صواريخ الدفاع الجوى وأوضاع القوات ، واكتشاف تحضيراتنا لتطوير الهجوم ، وأن ما حصلت عليه هاتان الطائرتان من معلومات تم إرساله إلى الأركان الإسرائيلية فورا للاستفادة منها فى الخروج من المأزق الخطير الذى كانت تعانى منه فى ذلك الوقت . وعلى الجانب المصرى كانت مرحلة الوقفة التعبوية تقترب من نهايتها .

وفى صباح يوم ١٤ أكتوبر ، بدأت الوحدات المخصصة تنفيذ مهمتها . وما إن تقدمت المفارز على المحاور المختلفة .. حتى واجهت نيرانا عنيفة من ستائر مضادة للدبابات ، اعتمدت على صواريخ « تاو » الأمريكية الصنع التى كانت قد وصلت إلى المسرح لأول مرة . كما وجهت إسرائيل على عجل الجزء الأعظم من قواتها الجوية ـ بعد التدعيمات التى وصلتها من الولايات المتحدة ـ لإحباط تقدم قواتنا وإيقاف هجومها ، كما ركزت نيران مدفعيتها الثقيلة على مواقع صواريخ الدفاع الجوى التى نقلت إلى الشرق لمد الغطاء الجوى إلى أبعد ما يمكن فى الشرق .

ورغم المقاومة العنيفة تمكنت المفارز المصرية المدرعة والميكانيكية من التوغل داخل أوضاع العدو لمسافة تتراوح بين ١٢ و ١٥ كيلو مترا ، وأوقعت به خسائر كبيرة . واتسعت شريحة القتال على امتداد يوم ١٤ أكتوبر ، وسارع العدو إلى سحب قواته الجوية العاملة فى الجولان إلى سيناء لإنقاذ الموقف .. وقد ظهرت الدلائل على أن إسرائيل بدأت تحرك الجزء الرئيسى من احتياطياتها

الاستراتيجية وقواتها المعبأة ـ خاصة من المدرعات ـ صوب سيناء . وفى نهاية اليوم ، وبعد أن تحملت القوات المهاجمة أعباء الغارات الجوية الكثيفة مع احتمال تعرضها لضغط القوات الكبيرة القادمة من العمق ، وبعد أن حولت إسرائيل جهدها الرئيسى تجاه الجبهة المصرية .. قدرت القيادة العامة المصرية أن تطوير الهجوم شرقا قد حقق أهدافه العامة فى هذه المرحلة ، فأصدرت أوامرها بعودة المفارز إلى رؤوس الكبارى لتعويض خسائرها وإعادة تنظيمها .

وقد دارت فى هذا اليوم أروع المعارك الجوية حيث اشتبكت مقاتلاتنا (٦٠ طائرة ميج ٢١) مع تشكيل جوى إسرائيلى كبير يتراوح بين ٧٠ و ٨٠ طائرة فانتوم وميراج . ونجحت مقاتلاتنا فى إسقاط ١٥ طائرة فانتوم وميراج فوق الدلتا ، مقابل خسارة تسع طائرات ميج ٢١ . كما هاجمت قواتنا الجوية قوات العدو التى كانت تعترض هجومنا .. وقد بلغت عدد الطلعات فى هذا اليوم ٥٠٠ طلعة طائرة . كما أسقطت ١٧ طائرة للعدو فى معارك جوية دارت عندما حاول مهاجمة أهدافنا فى العمق . لقد كان يوم ١٤ أكتوبر يوما مجيدا لقواتنا الجوية . وخلال اليوم تمكنت قوات الدفاع الجوى من إسقاط ١٤ طائرة للعدو .. وكان يوم ١٤ أكتوبر يوما مجيدا كذلك لقوات الدفاع الجوى .

أما القوات البحرية فقد استمرت فى تأدية المهام المخططة لها ، وقامت المدفعية الساحلية والصواريخ البحرية بقصف مواقع العدو وتجمعات قواته البرية والبحرية فى شمال سيناء .. كما وقع اشتباك بحرى مع تشكيل معاد تسانده طائرات الهليكوبتر شمال ساحل الدلتا ، وتم تدمير ٣ زوارق صاروخية للعدو كما أسقطت له طائرتان . واستمرت الغواصات فى قطع خطوط المواصلات البحرية ، كما استمرت المدمرات المصرية فى قفل باب المندب فى وجه الملاحة الإسرائيلية .

المرحلة الثالثة : صد الهجمات المضادة المركزة (١٥ ـ ١٧ أكتوبر ١٩٧٣)

تأكدت القيادة العامة المصرية من اعتزام إسرائيل شن ضربات مضادة قوية لرؤوس الكبارى فى سيناء يوم ١٥ أكتوبر ١٩٧٣ . فبعد أن تمكنت من تعويض خسائرها الكبيرة من الدبابات من الولايات المتحدة ، حشدت ٩ ألوية فى الجبهة المصرية منها ٦ ألوية مدرعة ، ٢ لواء ميكانيكى ولواء مشاة .. تمركزت أمام رؤوس الكبارى . واعتبارا من النصف الثانى من يوم ١٥ أكتوبر ، نشطت القوات الإسرائيلية وبدأت توجه ضربات مضادة نحو رؤوس الكبارى جميعها ، مع تركيز الجهد الرئيسى ضد الجانب الأيمن للجيش الثانى شمال البحيرات المرة . ثم توالت الهجمات الليلية بوتيرة عالية ، واستمرت قواتنا تصد وتدمر تلك الهجمات . ونجحت قواتنا فى محاصرة قوات العدو ، وإنزال خسائر فادحة بها بلغت كتيبتى دبابات حاولتا التسلل داخل الأوضاع الدفاعية لقواتنا خلال ليلة ١٦/١٥ أكتوبر ١٩٧٣ . ورغم أن قواتنا نجحت فى صد كل الهجمات المضادة ، فقد نجح العدو ـ تحت ستر المعارك الدائرة ليلا ـ فى دفع عناصر من قواته تتكون من سرية دبابات برمائية وسرية مشاة ميكانيكية ، للتسلل عبر الطرف الشمالى للبحيرات المرة إلى مطار الدفرسوار المهجور غرب القناة .. حيث اختبأت داخل الأشجار والأحراش المنتشرة فى المنطقة .

فى نفس الوقت استمر العدو فى دفع المزيد من قواته ضد الجناح الأيمن لرأس كوبرى الجيش

الثانى .. حتى بلغ إجمالى ما تم دفعه من القوات فى هذا الاتجاه أربعة ألوية مدرعة جديدة (أى حوالى من ٤٠٠ إلى ٤٥٠ دبابة) ، كما تابع هجماته المضادة التى استمرت فى الهجوم ضد قواتنا فى رؤوس الكبارى الأخرى ، بقوات جديدة طوال الفترة من ١٥ إلى ١٩ أكتوبر.. حتى اضطر لواء الجناح الأيمن الواقع فى اتجاه ثغرة العبور إلى التراجع حوالى ٥ ـ ٧ كيلو مترات .. بينما بقيت كل رؤوس الكبارى الأخرى صامدة أمام كل الهجمات التى تكبدت فيها القوات الإسرائيلية خسائر فادحة واستولت قواتنا على الكثير من المعدات السليمة والأسرى .

وعلى الضفة الغربية للقناة ، قامت القوات الإسرائيلية المتسللة صباح يوم ١٦ أكتوبر بالتسرب صوب مواقع صواريخ الدفاع الجوى وهاجمتها بنيران الدبابات ، وأسكتت بعضا منها ، وأحدثت بذلك ثغرة فى حائط الدفاع الجوى .. حاول العدو استغلالها فى شن هجمات جوية ضد مؤخرة قواتنا ، وستر أعمال وحداته المدرعة المتسللة . ودارت معارك متفرقة فى هذه المنطقة ، إلا أن العدو استمات فى التمسك بالثغرة التى حدثت فى منطقة الدفرسوار وما حولها .

والواقع أن قيادة الجيش الثانى التى حدثت الثغرة فى نطاقها ، كانت تعانى من بعض الارتباك نتيجة لإصابة قائد الجيش بأزمة قلبية مفاجئة .. فى نفس الوقت الذى حدث فيه التسلل عبر القناة . ومن ناحية أخرى ، فقد تضاربت البلاغات المرسلة إلى القيادات الميدانية بشأن قوة وحجم واتجاهات وطبيعة عمل قوات العدو التى تسللت إلى الغرب عند الدفرسوار . ولم تنجح الهجمات المضادة المحدودة التى شنتها الوحدات الاحتياطية المصرية الصغيرة تسببا فى تدمير قوات العدو المتسللة ، الذى استمر فى دعم قواته فى الغرب وزيادة حجمها يومان بعد يوم .

وقد رأت القيادة العامة إزاء ذلك ضرورة التدخل لإنهاء هذا الوضع ، فقررت استخدام بعض الاحتياطيات الموجودة غرب القناة وبعض قوات شرق القناة لتنفيذ هدفين : **الأول** : هو حصار القوات المتسللة ومنعها من الانتشار فى الغرب . **والثانى** هو غلق الثغرة المقامة عبر القناة عند الدفرسوار بهجوم مزدوج بقوات تتقدم من الجيش الثالث شمالا ، وقوات من الجيش الثانى تتقدم جنوبا إلى أن تلتقى القوتان وتغلقا الثغرة . وكان ذلك يعنى القضاء على القوة الإسرائيلية الموجودة غرب القناة ، لذلك ركز العدو كل جهوده البرية والجوية لإيقاف هذا الهجوم الذى واجه مقاومة عنيفة ولم ينجح الاتصال رغم اقتراب القوتين كثيرا . وتوقف تقدم القوات بعد أن أنزلت بالعدو خسائر جسيمة ، كما تكبدت قواتنا خسائر كبيرة لكثافة الغارات الجوية وستائر الأسلحة المضادة للدبابات .

والواقع أن النيران المصرية التى وجهت إلى منطقة العبور كانت قوية وكثيفة ، شاركت فيها مدفعية الجيشين الثانى والثالث والقاذفات المقاتلة والتقطت إشارات صادرة من القادة الإسرائيليين تطلب تأجيل تنفيذ المهام لفداحة الخسائر ، وعنف النيران المصرية التى تسد فى وجوهم كل طرق الاقتراب إلى القناة .

كانت الجهود الدولية قد بدأت لوقف إطلاق النار ، خاصة بعد أن أعلن الرئيس السادات مبادرته لوقف القتال وعقد مؤتمر دولى للسلام ، والتى أعلنها يوم ١٦ أكتوبر .. نفس اليوم الذى حدث

فيه التسلل الإسرائيلى إلى الغرب .. وقبل أن تخطر القيادة العامة بهذا التسلل ، لذلك قرر العدو رغم ما حاق به من خسائر أن يسرع فى تعزيز قواته فى الغرب . ورغم ضرب الكوبرى الذى أقامه العدو فوق القناة بالمدفعية المصرية وغرقه بما يحمله من دبابات، فقد حاول العدو أن يحقق نصرا ملموسا أو حاسما فى الغرب قبل وقف إطلاق النار ، ولكنه لم يحقق نجاحا يذكر وظل محصورا فى منطقة الدفرسوار - فايد حتى إعلان وقف إطلاق النار مساء يوم ٢٢ أكتوبر ١٩٧٣ .

وفى مناسبة مرور عام على الحرب ، نشر آريل شارون قائد قوات الثغرة مذكراته فى جريدة « دافار » العبرية ، معترفا بالخطورة الكبيرة التى كان عليها موقف القوات الإسرائيلية فى منطقة الثغرة قائلا : « **من أخطر فترات الحرب ليلة ١٦/١٧ أكتوبر ويوم ١٧ أكتوبر بعد مرور ٣٦ ساعة على عبور مجموعتى إلى الضفة الغربية للقناة .. كانت قواتى قد خاضت معارك ضارية ازدحمت بسببها أرض القتال بجثث جنودى المبعثرة هنا وهناك ، والتى بلغ عددها حوالى ٣٠٠ جثة .. بينما تحولت مركباتنا إلى أكوام من الفحم » ويضيف شارون : « إنه فى نفس اليوم بدأ المصريون يطوقوننا ويغلقون كافة المنافذ فى وجوهنا .. وتوقفت قوات كبيرة لنا فى الشرق عاجزة عن التسلل إلى الغرب** » .

هكذا اعترف العدو بالثمن الغالى الذى دفعه لتلك المغامرة ؛ إذ حولت القوات المصرية بقذائف مدفعيتها وصواريخها وقنابل طائراتها منطقة الدفرسوار شرق وغرب القناة إلى مقبرة لمدرعاته وأفراده . وبعد عشرين يوما ، وصف جرانفيل بوست مراسل « رويتر » الحربى أرض هذه المعركة قائلا : « لا يزال حطام الدبابات الإسرائيلية من طراز سنتوريون وعليها آثار الحريق والرماد مبعثرة على امتداد المنطقة الصحراوية المسطحة .. ذكرى للمعارك التى تمثل أروع الانتصارات المصرية » .

ولم ينجح العدو طوال الفترة حتى ١٧ أكتوبر فى أن يدفع عبر القناة بقوات كبيرة .. سوى لواء مدرع واحد مزقته المدفعية المصرية شر ممزق ، واستغل شارون بقاياه فى منطقة الأشجار حول الدفرسوار فى عمل الكمائن والداوريات المحدودة التى استمرت فى التسلل إلى مواقع الصواريخ المضادة للطائرات .. فى محاولة يائسة للإخلال بنظام الدفاع الجوى المصرى .

وخلال هذه المرحلة تحملت القوات الجوية المصرية عبئا أساسيا فى أعمال الدفاع الجوى بعد نجاح العدو فى فتح ثغرة محدودة فى جدار الدفاع الجوى فى القطاع الأوسط غرب القناة . وقد تمكنت قواتنا الجوية من إسقاط ١٢ طائرة فى هذه المرحلة .

أما قوات الدفاع الجوى ، فرغم تعرض بعض مواقعها غرب القناة لهجمات العناصر الإسرائيلية المتسللة ، إلا إنها استمرت متماسكة قوية .. بل إنها نجحت خلال هذه الفترة (١٥ - ١٧ أكتوبر) فى أن تسقط للعدو ٤٠ طائرة . وبلغ حجم طلعات العدو الجوية نحو ٧٠٠ طلعة طائرة .

وقد استمرت القوات البحرية فى أداء مهامها فى البحرين المتوسط والأحمر ، وقامت بقصف منطقة رأس سدر على ساحل خليج السويس ، وصدت محاولات العدو للاقتراب من منطقة



□ حطام الدبابات الإسرائيلية .. مبعثرة على إمتداد المنطقة الصحراوية . « ذكرى للمعارك التى تمثل أروع الانتصارات المصرية » *مراسل وكالة أنباء رويتر* .

بور سعيد ، وقضت على مجموعة من الضفادع البشرية حاولت مهاجمة بعض القطع البحرية فى ميناء بور سعيد .

المرحلة الرابعة : تطور القتال غرب القناة (١٨ ـ ٢٢ أكتوبر ١٩٧٣)

تمكنت قواتنا من حصر قوات العدو التى عبرت إلى الغرب ، ودمرت بعض عناصرها عندما حاولت الاقتراب من الإسماعيلية . ونجحت قواتنا بالتعاون مع قوات الدفاع الشعبى فى حصر قوات العدو فى قطاع محدود حول الدفرسوار ، عندما أعلن مجلس الأمن قراره رقم ٣٣٨ بوقف إطلاق النار بمبادرة من القوتين العظميين ، وبتأييد من المجتمع الدولى كله . وأعلنت مصر وإسرائيل عن قبولهما لقرار مجلس الأمن على أن يسرى اعتبارا من الساعة ١٨,٥٢ يوم ٢٢ أكتوبر . واحترمت مصر القرار الذى ينص على انسحاب إسرائيل من كل الأراضى العربية المحتلة إلى حدود ٤ يونيو ١٩٦٧ .

أما العدو ، فقد قبل القرار وهو يبيت الغدر .. إذ أراد أن يخرج نفسه من حالة الحصار ، وأن يوفر عنصر التأمين لمغامرته المحفوفة بالمخاطر ، وأن يحقق بعض المكاسب التى تحسن موقفه الاستراتيجى وبالتالى موقفه التفاوضى عندما تبدأ المفاوضات بعد وقف إطلاق النار .

خلال هذه المرحلة كان العدو يستهدف الوصول إلى مدينة الإسماعيلية لتحقيق نصر سياسى وعسكرى كبير ، ولكنه فشل فى تحقيق هدفه حيث واجه مقاومة عنيفة من بعض احتياطيات القيادة العامة من المظلات والصاعقة والمشاة ، والتى نجحت فى تدمير قوات العدو المتقدمة شمالا وإجبارها على الانسحاب . وبدأت قواتنا فى سد الثغرات واحتواء العناصر التى تحاول التسلل غربا وجنوبا ومنع انتشارها شمالا تمهيداً لتدميرها فى مرحلة لاحقة .

واعتبارا من ٢٠ أكتوبر ، عاود العدو محاولات التسلل بعناصر صغيرة نحو الجنوب ، إلا أن قوات الجيش الثالث غرب القناة تصدت لها وأوقفت محاولاته . ولم تتوقف هذه المحاولات طوال يومى ٢١ و ٢٢ أكتوبر ، ولكنه لم يحقق النجاح المأمول ولم يشكل حتى ذلك الوقت أى تهديد لقوات الجيش الثالث الموجودة فى رأس الكوبرى فى سيناء أو غرب القناة . واستمر هذا الوضع حتى بدء سريان قرار مجلس الأمن رقم ٣٣٨ الخاص بوقف إطلاق النار بعد آخر ضوء من يوم ٢٢ أكتوبر . وكان موقف قوات الجانبين فى ذلك الوقت كالآتى : قواتنا متشبثة بكل شبر من الأرض حررته فى سيناء ، وبمواقعها فى رؤوس الكبارى .. فيما عدا الثغرة التى نجح العدو فى التسلل منها غرب القناة . حيث احتلت قوات النسق الثانى للجيشين الثانى والثالث النطاق الدفاعى الثانى غرب القناة ، وسدت الثغرات لاستكمال احتواء وحدات العدو المتسللة ، وأتمت حصارها . وأصبحت هذه الوحدات محصورة بين القناة شرقا ، وترعة الإسماعيلية شمالا ، والنطاق الثانى لقواتنا غربا ، وسلسلة جبال شبراويت والشهابى والقط جنوبا .

فى هذه المرحلة نفذت قواتنا الجوية ٢٥٠٠ طلعة طائرة بغرض حماية القوات البرية والبحرية ، وشنت هجمات مركزة على وحدات العدو التى عبرت إلى غرب القناة بطائراتها القاذفة المقاتلة وطائرات الهليكوبتر .. وتمكنت من إسقاط ٣٢ طائرة معادية .

وقد تصدت قوات الدفاع الجوى لمحاولات العدو اختراق شبكة الدفاع الجوى إلى العمق . ورغم الخسائر التى لحقت بها فى منطقة عبور قوات العدو ، فإنها نجحت فى صد هجماته الجوية التى تضمنت ما يزيد على ٢٤٠٠ طلعة طائرة . وقد نتج عن الثغرة التى حدثت فى شبكة الدفاع الجوى فى جبهة القتال ، تعرض تشكيلات الجيش الثالث الموجودة فى الشرق لهجمات كثيفة من الطائرات المعادية . وقد تجاوزت طلعاته خلال يوم ٢٢ أكتوبر على الجبهة ٨٤٥ طلعة طائرة . الأمر الذى لم يحدث مثله طوال الحرب . وقد تمكنت قوات الدفاع الجوى من إسقاط ٢٧ طائرة خلال هذه المرحلة .

استمرت قواتنا البحرية فى تأدية مهامها وحماية سواحل ومياه البلاد . ودخلت معركة بحرية ، شاركت فيها زوارق الصواريخ والصواريخ والمدفعية الساحلية ، عندما حاول تشكيل بحرى معاد يضم من ٤ ـ ٦ زوارق صواريخ الاقتراب من خليج أبو قير . وقد تم تدمير وإغراق زورقى

صواريخ للعدو ، وأصيب زورق ثالث دمرته طائراتنا فى اليوم التالى أمام رشيد ، كما دمرت طائرتى هليكوبتر حاولتا إنقاذ أفراد الزوارق الغارقة . وتنفيذا لمهمة قطع طرق المواصلات البحرية المعادية ، قامت وحداتنا البحرية بإغراق سفينة تجارية ووحدة بحرية متوسطة (سفينة إنزال جنود) وناقلة البترول الإسرائيلية « سيروس » حمولة ٤٦ ألف طن ، عند مدخل خليج السويس .

المرحلة الخامسة : الانتشار فى حمى قرار وقف إطلاق النار (٢٣ - ٢٨ أكتوبر ١٩٧٣)

عندما وافقت مصر على قبول قرار مجلس الأمن بوقف إطلاق النار ، أصدرت القيادة العامة تعليماتها للقوات لتنفيذ القرار فى الموعد المحدد (الساعة ١٨,٥٢ يوم ٢٢ أكتوبر ١٩٧٣) .. وأمرت القادة باتخاذ الإجراءات الضرورية لتأمين قواتهم ، وأن تبقى القوات المسلحة فى الحالة الكاملة متأهبة لتنفيذ أى أوامر تصدر إليها .

أما على الجانب الآخر ، فإن صفات الخداع والغدر جعلت القيادة الإسرائيلية تضمر شرا ، فأعلنت قبول القرار وقام هنرى كيسنجر وزير الخارجية الأمريكية بإبلاغ ذلك لمصر .. بينما هى تبيت النية على خرق القرار بعد أن تتأكد من التزام مصر به ، حيث قد استعدت للقيام بمغامرة عسكرية جديدة غرب القناة فى حمى قرار وقف إطلاق النار ، وباستغلال التزام مصر بالقرار واحترامها له .

لقد اندفعت إسرائيل فى هذا العمل .. حيث إنها قد فشلت فى تحقيق أى هدف استراتيجى لعملياتها فى الغرب بالاستيلاء على إحدى مدن القناة خاصة الإسماعيلية أو السويس . غير أنها رغم مضى أسبوع على عبور قواتها ليلة ١٥/ ١٦ أكتوبر ، لم تنجح فى تحقيق هذا الهدف المطلوب لخلق موقف استراتيجى يوازن ما حققته مصر من انتصارات فى هذه الحرب ، ويدعم موقف الجانب الإسرائيلى عند بدء عملية التفاوض التى كانت الولايات المتحدة تمهد لبدئها . ونحن نستبعد قيام إسرائيل بخرق قرار مجلس الأمن دون اتفاق مسبق مع الولايات المتحدة ؛ إذ كان كيسنجر يهدف إلى تحقيق موقف يسمح للإسرائيليين بالتفاوض من موقف متوازن مع مصر ، وليس من موقف الهزيمة الذى كان قائما حتى وقف إطلاق النار . حيث إن ما تحقق فى الفترة من ١٦ إلى ٢٢ أكتوبر غرب القناة لم يكن له أى قيمة استراتيجية ، فقد فشلت محاولات إسرائيل الاقتراب من الإسماعيلية وتكبدت خسائر فادحة ، كما لم تنجح قواتها فى تجاوز المنطقة الجبلية الواقعة جنوب فايد ، وحصرت قواتها فى منطقة محدودة ليس لها أى وزن استراتيجى أو سياسى . لذلك لم تجد سبيلا للخروج من هذا المأزق سوى بالغدر .

وهكذا بعد ساعات قليلة من تنفيذ قرار وقف إطلاق النار ، وتحت ستر الظلام ، دفعت إسرائيل فى الساعة ٢٢٥٠ عناصر صغيرة من قواتها لتتسلل عبر المدقات والمسالك الجبلية وتتجه جنوبا ، مع تجنب الاصطدام بالقوات المصرية الموجودة فى المنطقة بالالتفاف حول هذه القوات والاندفاع

نحو السويس لإشاعة الارتباك والفوضى فى صفوف القوات المصرية . وخلال يومى ٢٣ و ٢٤ أكتوبر ، استمرت قوات العدو ـ باستغلال المناطق الصحراوية الواسعة ـ فى الانتشار جنوبا نحو مدينة السويس ومهاجمتها . وفى يوم ٢٣ أكتوبر ، حاولت قوات العدو التى حشدها أمام السويس اقتحام المدينة .. لتحقيق نصرا استراتيجيا وسياسيا مدويا . باستيلائه على السويس ، ولكن خاب أمله وردته المدينة بقوة مدحورا بعد أن كبدته قوات الجيش وعناصر الدفاع الشعبى خسائر كبيرة . وفى هذا اليوم أصدر مجلس الأمن قراره الثانى رقم ٣٣٩ يطالب بالوقف الفورى لإطلاق النار والعودة إلى الخطوط التى توقف عندها القتال يوم ٢٢ أكتوبر .

وفى صباح يوم ٢٤ أكتوبر ، أفاد قائد قوات الطوارىء الدولية القيادة المصرية أن إسرائيل تطلب الموافقة على وقف إطلاق النار اعتبارا من الساعة ٠٧٠٠ . ووافقت القيادة العامة المصرية على ذلك ، وقدرت أن القيادة الإسرائيلية طلبت وقف إطلاق النار نتيجة لما لقيته قواتها من هزيمة أمام السويس .. غير أنها كانت تسعى لكسب الوقت حتى تتمكن من حشد قوات كبيرة من الدبابات وتعيد محاولة اقتحام مدينة السويس . وتحركت قوات العدو فعلا الساعة ١١٠٠ من نفس اليوم لمهاجمة مدينة السويس مرة أخرى . ولم تكن تلك المحاولة مفاجئة للقوات المصرية التى توقعت الغدر وأعدت له عدتها .. وكانت هناك أطقم قوية مضادة للدبابات عبر القناة من الشرق إلى السويس لدعم وتقوية دفاعات المدينة . وفوجئت قوات العدو بمقاومة عنيفة ومنظمة استخدمت فيها الصواريخ المضادة للدبابات التى دمرت عددا كبيرا من دبابات العدو .. الذى لم ييأس فدفع بمشاته الميكانيكية إلى داخل المدينة حيث دار قتال عنيف ، استخدم فيه السلاح الأبيض واستمر حتى الساعة ١٧١٥ يوم ٢٤ أكتوبر .. تكبد العدو خلاله خسائر ضخمة أجبرته على الانسحاب تحت ستر الظلام تاركا خلفه دبابات كثيرة مدمرة ومحترقة وعددا كبيرا من جثث القتلى التى لم يتمكن من سحبها معه . ورغم الفشل الكبير الذى أصاب المحاولات السابقة لاقتحام مدينة السويس ، كرر العدو محاولته لثالث مرة صباح يوم ٢٥ أكتوبر ، فدمرت له القوات المدافعة ١٠ دبابات .. بعد قتال عنيف استمر حتى الساعة الرابعة مساءً حين ارتدت فلول العدو لتقف على مشارف المدينة تلعق جراحها .

وفى هذا اليوم (١٠/٢٥) صدر قرار ثالث لمجلس الأمن الدولى رقم ٣٤٠ يطالب بوقف إطلاق النار . وأعلنت إسرائيل أنها قبلت قرار وقف إطلاق النار ، ولكن ظل الأمل يراودها للاستيلاء على السويس .. لذلك قامت قواتها بمنع دخول المراقبين الدوليين أو أى عناصر من قوات الطوارىء الدولية إلى القطاع الجنوبى من الجبهة حول السويس ، بينما استمرت القيادة الإسرائيلية فى تدعيم عناصرها غرب القناة ـ فى ظل قرار وقف إطلاق النار ـ استعدادا لمهاجمة المقاومات المصرية المتداخلة مع قواتها .

وفى صباح يوم ٢٨ أكتوبر ، حاولت القوات الإسرائيلية للمرة الرابعة والأخيرة اقتحام مدينة السويس ، وتحطمت تلك المحاولة ـ شأن كل المحاولات التى سبقتها ـ على صخرة الصمود المصرى ، وبفضل الكمائن المضادة للدبابات وأطقم اقتناص الدبابات التى وصلت من الشرق لتأمين مداخل المدينة .. إضافة إلى القوات الأخرى من الجيش والدفاع الشعبى والشرطة والأهالى . وبعد

فشل الهجوم بدأت مقدمات قوات الطوارىء الدولية تصل إلى المنطقة ، وتتخذ مراكزها بين القوات المتحاربة عند مشارف المدينة . وهكذا تمكنت القوات الإسرائيلية بالغدر والخداع وعدم احترامها لقرارات دولية أعلنت موافقتها عليها .. أن توسع الجيب الإسرائيلى غرب القناة وتضيف مساحات من الأرض بمقدار ضعف ما كانت تحتله يوم ٢٢ أكتوبر ـ اليوم الذى كان من المفترض أن يتوقف فيه القتال .

والواقع أن هذا العمل وضع القوات الإسرائيلية فى موقف بالغ الضعف . تحيط بها المخاطر من كل جانب ؛ إذ اصبحت هذه القوات تشكل جيبا معزولا محاصرا عديم الفاعلية معرضا لخطر الإبادة ، أو على الأقل لحرب استنزاف تسبب لهذه القوات خسائر كبيرة ـ كما حدث بالفعل بعد ذلك .

وقد اضطرت القيادة الإسرائيلية لكى تؤمن قواتها فى الغرب أن تحشد سبعة ألوية .. أكد حاييم بارليف رئيس الأركان الإسرائيلى السابق « أنها مجرد رهينة يسهل أسرها بهجوم مركز من القوات المصرية .. من اللحظة التى تنهى فيها مصر حشد قواتها من المشاة والمدرعات والمدفعية ، لتحكم بها الحصار الكامل حول هذا الجيب الهش » .

وزاد سوء أوضاع القوات الإسرائيلية غرب القناة ، الامتداد الكبير لخطوط مواصلاتها إلى قواعدها فى إسرائيل ، والتى بلغت حوالى ٢٥٠ كيلو مترا .. بينما يقع معبرها إلى الغرب بين الجيشين الثانى والثالث .. مع عدم اتزان أوضاعها الميدانية والتكتيكية غرب القناة . كما اضطرت القيادة الإسرائيلية إلى تخصيص خمسة ألوية فى الشرق اقتصرت مهمتها على تأمين طرق الاقتراب والمداخل المؤدية إلى الثغرة الموجودة فى منطقة الدفرسوار ، حيث فشلت إسرائيل فى عبور القناة فى أية نقطة أخرى .. إضافة إلى احتفاظها بعشرة ألوية فى مواجهة رؤوس كبارى الجيشين الثانى والثالث فى سيناء .. فضلا عن احتياطيها الاستراتيجى فى العمق . وقد استمرت هذه القوات كاملة التعبئة فى أقصى درجات الاستعداد لفترة طويلة ، بلغت ١٦ أسبوعا ، منذ أن بدأت الحرب فى ٦ أكتوبر ٧٣ إلى أن بدأ تنفيذ اتفاقية فض الاشتباك الأولى فى ٢٥ يناير ١٩٧٤ .

لقد شكلت هذه الفترة عبئا ثقيلا على الاقتصاد الإسرائيلى لم يعمل له حسابا من قبل . فنظام التعبئة فى إسرائيل الذى يستوعب حوالى ١٢٪ من السكان ، قد وضع على أساس أن تكون الحرب خاطفة .. أى لا يستغرق تنفيذها أكثر من ١٠ أيام . وهكذا يمكن القول إن الاقتصاد الإسرائيلى قد أصيب فى هذه الفترة الطويلة نسبيا بالشلل التام . إن هذا التداعيات كانت تمثل أحد الأهداف الحيوية للاستراتيجية المصرية التى كانت تسعى لإطالة أمد الحرب لإرهاق إسرائيل .

ومما زاد موقف القوات الإسرائيلية الموجودة فى الجيب غرب القناة سوءا ، أن القوات المصرية لم تقف ساكنة .. فبدأت منذ ٣١ أكتوبر ٧٣ سلسلة مستمرة من الاشتباك بالنيران وأعمال القتال داخل الخطوط الإسرائيلية ليلا ونهارا .. الأمر الذى سبب إزعاجا متصلا للقوات الإسرائيلية الموجودة على الخط الأمامى .. فضلا عما ترتب على ذلك من استنزاف للطاقات المعنوية والمادية الإسرائيلية ووقوع خسائر كبيرة فى الأفراد والمعدات .

وقد استمرت هذه الأعمال حتى ١٧ يناير ١٩٧٤ ، حيث توقفت بعد التوصل إلى اتفاق فض الاشتباك الأول الذى تم توقيعه يوم ١٨ يناير ١٩٧٤ .. أى استمرت لمدة ٨٠ يوما بلغ عدد الاشتباكات خلالها حوالى ١٥٠٠ اشتباك ، بمعدل يزيد على ١٨ اشتباكا يوميا . وكان من بين هذه الاشتباكات عدد ٤٤٠ اشتباكا كبيرا .

فطوال شهر نوفمبر ٧٣ تابعت القوات المصرية تعديل وتعزيز أوضاعها غرب القناة لإحكام الحصار حول قوات العدو واحتلال أفضل الهيئات الطبوغرافية ذات الأهمية التكتيكية ، وذلك تمهيدا لمهاجمة هذه القوات فى مرحلة تالية والقضاء عليها . وقد استلزمت هذه التحركات المصرية إجراء ٩٣ اشتباكا بنيران الأسلحة المختلفة والمدفعية والصواريخ المضادة للدبابات وبالدبابات .

وخلال شهر ديسمبر ٧٣ والنصف الأول من شهر يناير ١٩٧٤ ، نشط العدو فى محاولة لتأمين قواته وحمايتها بإقامة تجهيزات هندسية . وتدخلت القوات المصرية فورا لمنع إتمام هذه التجهيزات الهندسية ، واستنزاف قوى العدو البشرية وتدمير أسلحته ومعداته ، فاشتبكت مع قواته ٢١٣ اشتباكا خل شهر ديسمبر ٧٣ (رغم انعقاد مؤتمر السلام بجنيف فى الثلث الأخير من هذا الشهر) و ١١٣ اشتباكا خلال النصف الأول من يناير ٧٤ (الذى شهد نشاطا دبلوماسيا أمريكيا كبيرا انتهى بتوقيع اتفاقية فض الاشتباك الأولى فى ١٨ يناير ٧٤) .

خلال هذه الفترة الممتدة ، استمرت قوات الجيشين الثانى والثالث الميدانيين فى الحفاظ على الأرض التى تم تحريرها فى سيناء والتمسك بكل شبر منها . بينما استمرت قوات الدفاع الجوى فى تحسين أوضاع الشبكة وغلق أى ثغرات فيها ، وبسط حمايتها الجوية على قواتنا البرية ، فيما عدا قوات الجيش الثالث التى كانت موجودة شرق القناة .. لبعد المسافة الناجمة عن وجود القوات الإسرائيلية غرب القناة .. وتمكنت قوات الدفاع الجوى من إسقاط سبع طائرات معادية حاولت اختراق مجالنا الجوى للقيام بالاستطلاع .

وواصلت القوات الجوية ، والقوات البحرية رفع كفاءتها القتالية وتنفيذ المهام المخططة لها لحماية سماء مصر ومياهها الإقليمية . كما استمرت القوات البحرية فى قفل مضيق باب المندب فى جنوب البحر الأحمر فى وجه الملاحة البحرية المتجهة إلى إسرائيل . وعموما ، فقد واصلت القوات المسلحة ككل استعداداتها النشيطة لمواجهة احتمالات العودة للقتال مرة أخرى ، خاصة فى ظل الاستعدادات الجارية للقضاء على القوات الإسرائيلية المحاصرة غرب القناة .

ثالثا : الخلاصات والنتائج

حقيقة الأوضاع الإسرائيلية غرب القناة

وهنا يبرز سؤال تردد كثيرا فى أوساط المحللين الاستراتيجيين العالميين : لماذا أقدمت إسرائيل على هذه المغامرة .. التى أطلق عليها الخبير الاستراتيجى الفرنسى ، الجنرال أندريه بوفر ، اسم « المعركة التليفزيونية » إشارة إلى أنها كانت عملية دعائية معنوية .

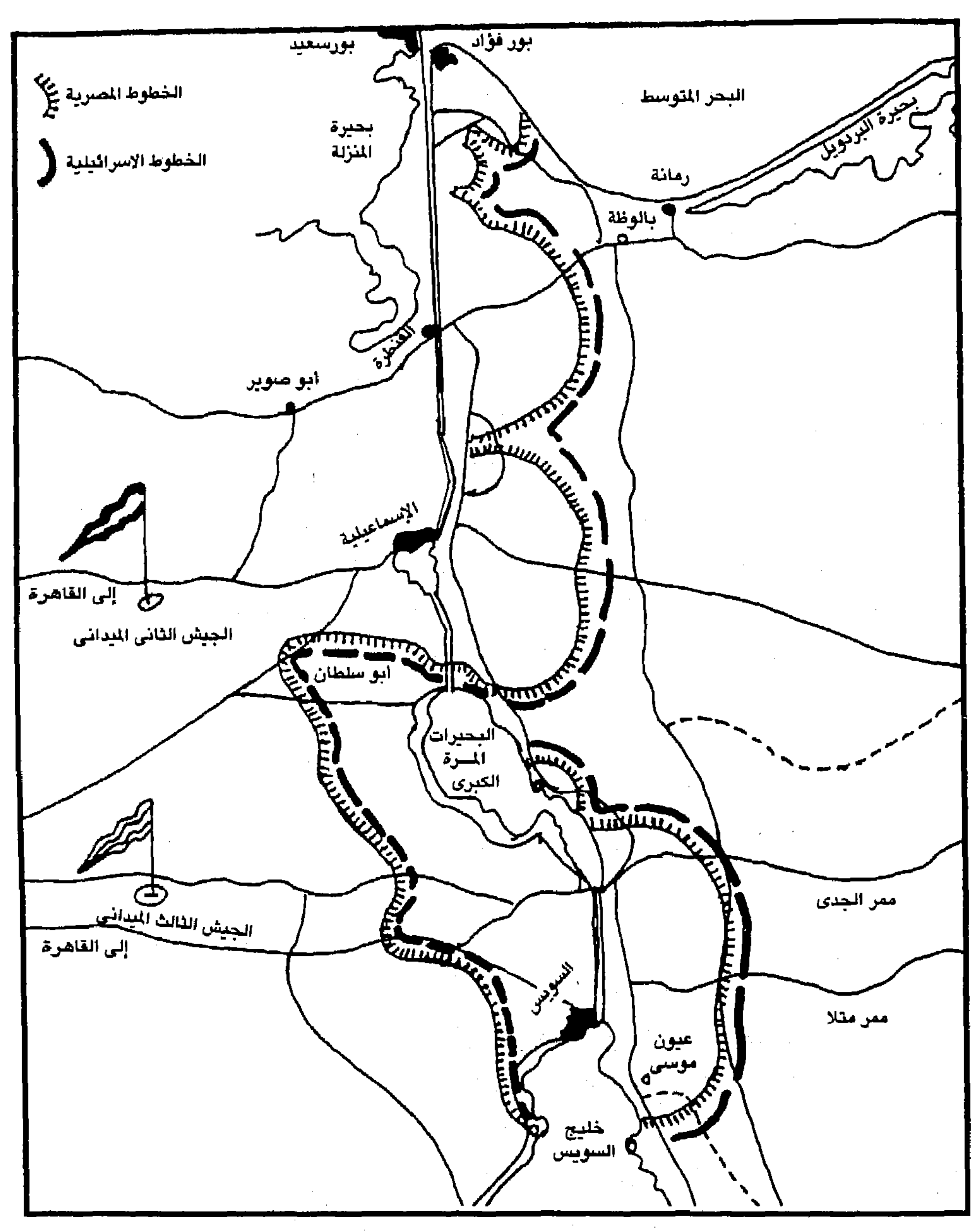
هنا علينا أن نتذكر الحالة التى عاشتها إسرائيل خاصه قواتها المسلحة فى سنوات ما بعد نكسة ١٩٦٧ . فقد كانت تعيش على مجد الانتصار وتتغنى بهذا النصر السهل الذى حصلت عليه نتيجة لعدوان ١٩٦٧ .. حتى بلغ الحال برئيسة الوزراء جولدا مائير أن تقول : « لا أعرف أن هناك قوة عظمى تقع بين أمريكا غربا والاتحاد السوفيتى شرقا سوى إسرائيل » . كما صرح أحد القادة الإسرائيليين بقوله : « إن القوات الإسرائيلية قادرة على احتلال المنطقة المحصورة بين المغرب غربا ، والخرطوم جنوبا ، والعراق والكويت شرقا ، خلال بضعة أيام » ! . كذلك استكانت إسرائيل واطمأنت إلى مناعة المنطقة الدفاعية الحصينة التى أنشأتها فى سيناء شرق قناة السويس ، والتى أطلق عليها اسم « خط بارليف » .. واستحالة اقتحامها بواسطة القوات المسلحة المصرية .. حتى قال عنها الجنرال ديفيد أليعازر رئيس الأركان الإسرائيلى فى حرب أكتوبر ١٩٧٣ : « إن خط بارليف سيكون مقبرة الجيش المصرى » .

لذلك كله كانت الصدمة قاسية على إسرائيل حين اقتحمت القوات المصرية قناة السويس واخترقت خط بارليف واستولت على حصونه وقلاعه خلال عدة ساعات ، زلزلت كيان إسرائيل وأصابت العالم كله بالذهول . ليس هذا فحسب ، فقد واصلت القوات المصرية أداءها المبهر فى سيناء .. فنجحت فى صد وتدمير جميع الهجمات والضربات المضادة والتى بلغت العشرات ، وأسقطت الكثير من الطائرات المعادية حتى بلغت خسائر إسرائيل ٢٠٠ طائرة وفقا للإحصاء الأمريكى ، و ٢٨٠ طائرة وفقا للإحصاء السوفيتى .. الأمر الذى يجعلنا نقول بثقة إن قوات الدفاع الجوى المصرية .. قد نجحت فى بتر « ذراع إسرائيل الطويلة » .

أما قواتنا البرية ، فقد كبدت إسرائيل خسائر فادحة فى الأسلحة والمعدات والأفراد .. فدمرت خلال الأيام الثلاثة الأولى للحرب « حتى مساء ٨ أكتوبر » أكثر من ٥٠٠ دبابة . أما خسائر الأفراد طوال الحرب ، فقد بلغت ـ وفقا لآخر إحصائية أصدرها مركز دراسات الشرق الأوسط فى واشنطن ـ حوالى ١٠ آلاف بين قتيل وجريح .. وكلها أرقام لم تعرف إسرائيل مثيلا لها من قبل طوال تاريخها .

كادت هذه الأوضاع المتردية تؤدى إلى حدوث إنهيار كامل للمؤسسة العسكرية الإسرائيلية وقياداتها ـ وقد وصفت الصحافة الإسرائيلية رأس هذه المؤسسة ، الجنرال موشى ديان وزير الدفاع الإسرائيلى ، بأنه « حطام رجل » ـ لولا التدخل الأمريكى الحاسم ، والاستجابة الفورية لصرخة الاستغاثة التى أطلقتها جولدا مائير مساء يوم ٨ أكتوبر (الاثنين الأسود) ، والتدفق غير المسبوق لأحدث أنواع الأسلحة الأمريكية وأكثرها فتكا .. على إسرائيل ـ بواسطة الطائرات العملاقة ـ اعتبارا من يوم ١٠ أكتوبر لتشهد منطقة الشرق الأوسط جسرا جويا أمريكيا لم تشهد الحروب مثيلا له من قبل . وأطلق كيسنجر كلمته المعروفة : « إننا لن نسمح للسلاح السوفيتى بأن ينتصر على السلاح الأمريكى » .. وقد هاله أن يتوقف القتال وإسرائيل فى حالة هزيمة كاملة .

هكذا بدأ الأمل ينتعش لدى إسرائيل والحياة تدب من جديد فى الأوصال الخائرة لقياداتها ، وتسترد قواها وأنفاسها وتوازنها . وبدأت قيادتها فورا فى البحث عن كسب معنوى سياسى كبير ،



□ أوضاع القوات المصرية والإسرائيلية عند وقف إطلاق النار (٢٨ أكتوبر ١٩٧٣)

يرفع من الروح المعنوية للشعب الإسرائيلى وقواته المسلحة ، ويعيد الثقة التى فُقدت بعد سقوط أسطورة « الجيش الذى لا يقهر » . ففكرت القيادة الإسرائيلية ـ بتشجيع من الولايات المتحدة ـ فى القيام بمغامرة تحفظ ماء الوجه .. مع الإسراع فى تنفيذها قبل صدور قرار وقف إطلاق النار الجارى إعداده فى مجلس الأمن ، حتى يمكن لوقف إطلاق النار حماية هذه المغامرة وتأمينها وخلق موقف جديد فى مصلحة إسرائيل قبل الدخول فى المباحثات المزمع عقدها عقب وقف إطلاق النار .

وكان الحل أن تصنع لها وجودا على الضفة الغربية للقناة ، ومحاولة الاستيلاء على أهداف ذات أهمية استراتيجية وسياسية .. تعوض إسرائيل إلى حد ما عن موقفها العسكرى السياسى السيىء على الجبهة المصرية وتشكل عنصر ضغط يحسن من الوضع التفاوضى المنتظر للجانب الإسرائيلى .

مما تقدم من سرد للأهداف السياسية والعسكرية والمهام الاستراتيجية التى سعت إسرائيل لتنفيذها ، يمكننا من خلال تقويم هذا العمل ، الحكم على مدى الفشل الاستراتيجى الذى منيت به القوات الإسرائيلية . وفيما يلى حقائق عن نتائج أعمال القتال غرب القناة التى تؤكد هذا الفشل :

(١) لم تتمكن القوات الإسرائيلية من تدمير الاحتياطيات المصرية الموجودة غرب القناة ، بل ظلت هذه الاحتياطيات تحاصر القوات الإسرائيلية وتمنع انتشارها إلى الغرب أو الجنوب أو الشمال ، خاصة فى المرحلة التى سبقت عملية الغدر الإسرائيلية بخرق وقف إطلاق النار والتسلل ليلا نحو الجنوب .

(٢) لم تتمكن القوات المعادية من إجبار القيادة المصرية على سحب أى قوات من رؤوس الكبارى فى سيناء .. بل ظلت رؤوس الكبارى متماسكة تماما لم تنجح الهجمات المضادة فى إن تزحزها .. بل أن بعض قواتنا فى رأس كوبرى الجيش الثالث حسنت مواقعها وكسبت أرضا جديدة .

(٣) فشلت القوات الإسرائيلية فى تحقيق الهدف الاستراتيجى السياسى الذى سعت إليه ، وهو الاستيلاء على إحدى المدن الرئيسية فى منطقة القناة (الإسماعيلية أو السويس) .

(٤) لم يتمكن العدو من إتمام حصار أى من التجمعين الرئيسيين للجيش الثانى أو الثالث أو تهديدهما ، وإن تمكن من تهديد خطوط المواصلات البرية غرب القناة ، المؤدية إلى فرقتى الجيش الثالث الموجودتين شرق القناة .

(٥) لم تنجح القوات الإسرائيلية ، خلال قتال استمر ثلاثة عشر يوما ، فى الاستيلاء على أى أجزاء أخرى من قناة السويس فى أى منطقة ، فيما عدا منطقة الدفرسوار التى تم فيها التسلل ، والواقعة شمال البحيرات المرة ، وكانت فى ذلك الوقت شبه خالية من القوات المصرية .

يتضح مما سبق فشل القوات الإسرائيلية فى تحقيق أى نجاح استراتيجى نتيجة أعمالها غرب

القناة وأن الثمن الفادح الذى تكبدته فى تنفيذ هذه الأعمال لم يؤد إلى التوازن الاستراتيجى مع الأوضاع المصرية فى سيناء . وهذا لا يعنى أنها لم تحقق بعض النجاحات التكتيكية .. خاصة بعد نقضها لقرار وقف إطلاق النار الأول وانتهاكها له رغم إعلانها قبوله ، بل وتوقف القتال لفترة بلغت ٤ ساعات قبل أن تدفع عناصرها للتسلل نحو الجنوب من خلال دروب جبلية .

ويمكن أن تكون قد نجحت فى تحويل هذه النجاحات التكتيكية إلى كسب معنوى بلا أى مضمون سياسى أو استراتيجى ، لذلك لم تكن تمثل ـ بأى مقياس ـ نصرا إسرائيليا مضادا يوازن النصر المصرى الكبير أو يتساوى معه . بل إن التقويم الحقيقى للموقف غرب القناة يوضح أن إسرائيل وضعت قواتها فى هذه المنطقة فى موقف استراتيجى بالغ السوء ، والدليل على ذلك رفضها القاطع بعد وقف إطلاق النار الأخير العودة لخطوط يوم ٢٢ أكتوبر ، لأنها تمثل وضعا أشد سوءا وأخطر تأثيرا على قواتها . بل كان أول اقتراح جاد يطرحه وفدها فى المباحثات الخاصة بالاتفاق على فض الاشتباك هو الانسحاب الكامل من غرب القناة ، والذى مثل أول خطوة نفذت من اتفاقية فض الاشتباك عند وضعها موضع التنفيذ .

والدليل على مدى خطورة الموقف الذى وضعت القوات الإسرائيلية غرب القناة نفسها فيه ، والمخاطر المؤكدة التى قد تصل إلى حد إبادة هذه القوات فيما لو تجدد القتال مرة أخرى بشكل شامل .. اتخاذ الولايات المتحدة موقفا قويا من أجل حماية هذه القوات وعدم تعريضها للدمار ، وتحذيرها لمصر بالامتناع عن شن أى هجوم واسع النطاق ضد هذه القوات ، وإلا ستتدخل الولايات المتحدة عسكريا لمنع حدوث ذلك . وقد صاحب هذا التحذير ، وعد قاطع من الإدارة الأمريكية بسحب هذه القوات فورا بعد التوصل للاتفاق .

وخلاصة القول .. أن القوات الإسرائيلية الموجودة غرب القناة قد تحولت من أداة أرادت بها إسرائيل أن تمارس ضغطا قويا على مصر .. إلى رهينة تضغط بها مصر على إسرائيل ، ومصدر خطير لاستنزاف هذه القوات فى الأسلحة والمعدات والأرواح .. فضلا عن تفاقم الأضرار الاقتصادية التى لحقت بإسرائيل .

والجدير بالذكر ـ قبل أن نختتم الحديث عن أحداث غرب القناة ـ أن القيادة المصرية كانت قد أعدت عدتها فعلا خلال شهر نوفمبر ٧٣ للقضاء على القوات الإسرائيلية الموجودة بالمنطقة ، وحشد خمس فرق ـ منها فرقتان مدرعتان والباقى فرق ميكانيكية ـ لتوجيه عدة ضربات تستهدف تقطيع أوصال الجيب الإسرائيلى وعزله ثم تدميره بعد ذلك ، غير أن تلاحق الأحداث السياسية وموقف الولايات المتحدة قد منع وقوع ذلك .

صفحات الفخار

ونحن نقترب من نهاية تناولنا لهذه الملحمة التاريخية ، وقد تناول الحديث فى معظمه أعمال القوات البرية والجيوش الميدانية فى سيناء وغرب القناة .. فمن العدل أن نشير بتركيز إلى بعض

صفحات الفخار التى سجلتها الأفرع الرئيسية للقوات المسلحة ، وأقصد بها قوات الدفاع الجوى والقوات الجوية والقوات البحرية .

فليس هناك أدنى شك فى أن التاريخ قد سجل صفحة فخار لقوات الدفاع الجوى . إذ أنها نجحت نجاحا مبهرا فى أداء مهمتها على أكمل وجه . فقد عرفت كيف تدافع عن سماوات مصر وتحمى قواتها المسلحة وأهدافها الحيوية ، وقد شهد العالم بذلك . وقد نكتفى هنا ببعض أقوال القادة الإسرائيليين أنفسهم فى هذا المجال .

قال موشى ديان وزير الدفاع فى حديث تليفزيونى أثناء الحرب : « إن القوات الجوية الإسرائيلية تخوض معارك مريرة .. إنها حرب ثقيلة بأيامها .. ثقيلة بدمائها » .

أما صحيفة « جيروزاليم بوست » ، فقد نقلت عن أحد قادة القوات الجوية الإسرائيلية قوله : « إن الدفاع الجوى المصرى يتمتع بكفاءة ليس لها مثيل فى تاريخ الحروب .. تفوق تلك التى واجهها الأمريكيون فى حرب فيتنام . لقد أدهشتنى دقة التصويب .. والدليل على ذلك كثرة ما أسقطوه من طائرات » .

لقد استطاع رجال الدفاع الجوى أن يعزفوا سيمفونية ، إن لم تكن رائعة ، فأقل ما توصف به أنها كانت شديدة الإتقان . وإن شابها بعض النغم الحزين ، فلأنها كتبت بدماء الشهداء .. تلك الدماء التى دفع العدو ثمنا غاليا لها ، فقد أسقطت هذه القوات أكثر من نصف القوات الجوية الإسرائيلية . وتباينت تقديرات خسائر إسرائيل فى الطائرات على الجبهة المصرية بوسائل الدفاع الجوى المصرى . فزعمت إسرائيل أنها فقدت ١١٥ طائرة ، أما الغرب فتقديره بين ١٨٠ و ٢٠٠ طائرة ، بينما أكد الاتحاد السوفيتى أنها لا تقل عن ٢٨٠ طائرة .

والواقع أن خسائر الطائرات بالنسبة لإسرائيل لم تكن تمثل مشكلة ، فقد كان تعويضها سهلا وأسرع مما توقعت . ولكن المشكلة الجوهرية بالنسبة لإسرائيل كانت فقد الطيارين الذين تطلب إعدادهم وقتا طويلا وتكاليف باهظة . ولقد فقدت إسرائيل مئات الطيارين أثناء الحرب ، وقتل منهم الكثير وأسر منهم أعداد كبيرة .

خلاصة القول بالنسبة لقوات الدفاع الجوى ، انها قد نجحت فى بتر « ذراع إسرائيل الطويلة » ، وأسهمت بذلك مساهمة فعالة فى تحقيق المهمة الاستراتيجية للقوات المسلحة بإهدار نظرية الأمن الإسرائيلية ، وذلك بإسقاط ركن حيوى أساسى من أركانها .

□ □ □

استمرت قواتنا الجوية تقاتل على مدى ٢٣ يوما .. تؤدى مهامها المختلفة بكفاءة عالية . فاستهلت العملية الهجومية الاستراتيجية بالضربة الجوية المركزة المفاجئة ، ودمرت أهدافها بنجاح كبير ودون خسائر تذكر ، وأخذت تشارك فى مهام الدفاع الجوى وتدخل فى قتال جوى شرس . وتصاعد القتال الجوى إلى الذروة مع تطور الجيب المعادى غرب القناة .

وقد شهدت مناطق السويس وفايد وبور سعيد وشمال الدلتا ، عدة اشتباكات جوية .. وقد اشترك فى بعض هذه المعارك مايربو على سبعين طائرة من كل جانب فى تلاحم عنيف . واستمر بعض هذه المعارك ما يقرب من الساعة ، بينما الزمن التقليدى للاشتباك الجوى لايتجاوز ١٠ دقائق .. وكان ذلك بسبب الكثافة العالية لعدد الطائرات المشاركة فى الاشتباكات . وقد بلغ إجمالى معارك القتال الجوى التى خاضتها قواتنا الجوية حوالى خمسين معركة ، منها ثمانى معارك كبيرة سوف تدخل السجل التاريخى لقواتنا الجوية .. التى تمكنت من إسقاط ما يقرب من ٩٠ طائرة معادية فى هذه المعارك .

من ناحية أخرى ، نفذت قواتنا الجوية منذ صباح ٧ أكتوبر ضربات قوية ضد احتياطيات العدو المدرعة والميكانيكية فى العمق طوال أيام القتال ، وألحقت بها خسائر كبيرة فى الدبابات والمعدات والأسلحة والأفراد . وفى نفس الوقت ، قدمت القوات الجوية لقوات الجيشين الثانى والثالث الميدانيين وللقوات البحرية أثناء معاركها ، المعاونة الجوية المباشرة .. أنجزت طائراتنا خلالها حوالى ٣ آلاف طلعة طائرة لهذا الغرض .

كما قامت طائرات الهليكوبتر المصرية بإبرار وحدات الصاعقة فى عمق سيناء شمالا وجنوبا ، مما أربك قيادات العدو وشل حركة القوات الإسرائيلية وعرقل مناوراتها وإمداداتها . أما القاذفات ، فقد أدت مهام حيوية بإلحاق الدمار بأهدافها المنتخبة ، وألقت مئات الأطنان من القنابل على مطارات العدو وقواعده الجوية ، وضربت تجمعات قواته المدرعة والميكانيكية فى منطقة الدفرسوار شرق وغرب القناة والتى كانت تحاول العبور أو أتمت عبورها فعلا ، وشاركت فى ضرب وتحطيم المعابر التى كانت تستخدمها هذه القوات فوق القناة .

وقد أظهر المهندسون والفنيون فى القوات الجوية كفاءة ومهارة عالية .. ونجحوا فى إتمام إعادة ملء الطائرات بالوقود والذخيرة وتجهيزها للعودة للقتال فى فترة لا تزيد على ٦ دقائق فى ثقة وهدوء .. وقد سبق أن ملأت إسرائيل الدنيا ضجيجا ، عندما حققت قواتها الجوية زمنا قدره ٧,٥ دقيقة فى هذا الشأن .

هكذا واصلت قواتنا الجوية تنفيذ مهامها بنجاح طوال أيام الحرب فى سيناء . ومما يدل على مدى الحذر الذى أبدته إسرائيل تجاه هجمات قواتنا الجوية ، قيام قيادة قواتها الجوية بتخصيص حوالى ٤٠٪ من طلعات طائراتها القتالية لأداء مهام المظلات الجوية فوق سيناء لحماية قواتها وأهدافها .. فقد وجهت لهذه المهمة ٤٠٩٨ طلعة طائرة قتال ، من إجمالى طلعاتها على الجبهة المصرية التى بلغت ١٠٣٢٢ طلعة .

□ □ □

كانت خطة القوات البحرية مبنية على أساس التعامل مع العدو على جبهة عريضة امتدت بين البحرين المتوسط والأحمر ، مع التركيز على استخدام أقصى الجهود القتالية للوحدات البحرية

خلال الساعات والأيام الأولى للعمليات .. بغرض الاستفادة من عنصر المفاجأة فى إرباك قيادات العدو وتشتيت مجهوده ، وإنزال خسائر كبيرة بوحداته البحرية وأهدافه الساحلية . وعند اندلاع القتال يوم ٦ أكتوبر ، انطلقت القوات البحرية باشتراك مدمراتها وغواصاتها ومدفعيتها الساحلية وزوارق الصواريخ ووحدات الصاعقة والضفادع البشرية .

فقد قامت أسراب الزوارق الصاروخية المصرية بضرب تجمعات العدو فى رمانة ورأس برون على البحر المتوسط ، وأهدافه فى شرم الشيخ ورأس سدر فى البحر الأحمر ، واستمرت العمليات البحرية طوال أيام الحرب - ليلا ونهارا - بنفس معدلها النشيط ، سواء فى مهاجمة أهداف العدو أو فى حماية سواحلنا من هجماته .

وقد نجحت قواتنا فى قطع خطوط المواصلات البحرية الإسرائيلية فى البحرين المتوسط والأحمر طوال فترة الحرب . فمن عدد ٢٠٠ سفينة كانت تدخل موانى إسرائيل من البحر المتوسط شهريا ، انخفض المعدل فى الفترة من ٦ إلى ٣٠ أكتوبر ٧٣ إلى ٢٣ سفينة فقط . أما فى البحر الأحمر ، فقد فرضت البحرية المصرية سيطرتها ، فلم تسمح طوال فترة الحرب وبعدها لسفينة واحدة بأن تصل إلى ميناء إيلات الإسرائيلى . وهكذا ، أثبتت بحريتنا لإسرائيل ، بما لا يدع مجالا للشك ، أن خطوط مواصلاتها البحرية مهددة إذا استمرت ترفض السلام ، وأن تمسكها بمنطقة شرم الشيخ لا قيمة له .

وخلال فترة العمليات ، أغرقت غواصاتنا فى البحر المتوسط سفينتين معاديتين ، وأصابت فى البحر الأحمر سفينة ثالثة . وعند باب المندب ، باشرت المدمرات مهمة قطع خطوط المواصلات البحرية .. بقفل المضيق البحرى فى وجه السفن المتجهة إلى إسرائيل ، وقامت بمهام اعتراض السفن التجارية وتفتيشها . وفى مدخل خليج السويس .. بالإضافة إلى حرمان العدو من نهب بترول حقول خليج السويس ، قامت القوات البحرية بزرع الألغام البحرية لمنع أى سفينة من الخروج من الخليج أو الدخول إليه .. وقد غرقت ناقلة بترول معادية حمولتها ٤٦ ألف طن هى السفينة « سيروس » ، وسفينة أخرى حمولتها ٢٠٠٠ طن .

وقد دارت معارك بحرية عديدة وكبيرة مع القوات البحرية الإسرائيلية ، من أهمها معركة ليلة ٩/٨ أكتوبر أمام منطقة دمياط / البرلس ، ومعركة أخرى ليلة ١٦/١٥ أكتوبر أمام منطقة رشيد / أبى قير . ففى الليلة الأولى ، أوقعت قواتنا البحرية تشكيلا بحريا معاديا كبيرا فى كمين بحرى قوى .. حيث دار أول تراشق فى التاريخ الحديث للحروب بالصواريخ الموجهة بحر / بحر . وقد نجح التشكيل المصرى فى تدمير وإغراق أربعة زوارق صاروخية للعدو .. الأمر الذى دفع القائد العام للقوات المسلحة إلى إرسال برقية تهنئة إلى قائد لواء زوارق الصواريخ ، وإبلاغه بشكر وتقدير القوات المسلحة وكل المواطنين « الذين تابعوا بالاهتمام والإعزاز نتائج المعركة التى أضافت إلى رصيد قواتنا البحرية نصرا جديرا بالتسجيل والإشادة » .

أما المعركة الثانية ، فوقعت فى أبى قير . إذ نصبت القوات البحرية كمينا للقوات البحرية الإسرائيلية فى منطقة أبى قير - بناء على معلومات باقتراب أهداف بحرية معادية - حيث دمر

الكمين والصواريخ الساحلية زورقين للعدو وأصابا ثالثا أجهزت عليه طائراتنا صباح اليوم التالى . وقامت وحدات الصاعقة البحرية والضفادع البشرية بإغارات ليلية متعددة ضد مراسى البحر الأحمر فى بلاعيم وأم دربة والشيخ بيتان جنوب الطور . كذلك صدت قواتنا إغارة بواسطة الضفادع البشرية الإسرائيلية على قاعدة بور سعيد البحرية ، وقامت بتدمير هذه المجموعة المغيرة بالميناء وانتشال جثثها .

وخلاصة القول إن قواتنا البحرية خاضت أربع معارك بحرية رئيسية بالصواريخ البحرية ، وقصفت ١٢ هدفا ساحليا للعدو ، وأغرقت خمس سفن منها ناقلتا بترول ، وصدت بنجاح تسع هجمات بحرية ضد سواحلنا ، ونفذت أربع عمليات خاصة ضده . كانت المحصلة النهائية لقواتنا البحرية : إغراق ٢٩ قطعة بحرية مختلفة الأنواع ، كما أسقطت ١٢ طائرة هليكوبتر معادية .



خـاتمــة

فى ١٦ أكتوبر ٧٣ وأمام مجلس الشعب ، وصف الرئيس أنور السادات خلاصة ما حدث بأنه « ... **معجزة حققتها القوات المسلحة العربية على أى مقياس عسكرى** » . وأضاف « **ويستطيع هذا الوطن أن يطمئن إلى أنه أصبح له درع وسيف** » .

كما قال الفريق أول أحمد إسماعيل القائد العام للقوات المسلحة : « لقد كان عبور القناة واجتياح حصون خط بارليف ، من وجهه نظر البعض ، ضربا من المستحيل . وقد زارنا العديد من القادة الأصدقاء .. وقال بعضهم لنا إن هذا المانع وتلك الحصون تحتاج إلى قنبلة ذرية للتغلب عليها .

ولعل أهم نتائج هذه الحرب ، أننا اكتشفنا أننا نمتلك ما هو أقوى من القنبلة الذرية .. إنه « الإنسان المصرى » بأصالته وإيمانه وشجاعته وقدرته الفائقة على الإبداع الفكرى والعطاء المادى .

وعلى الجانب الآخر ، كانت هناك أسطورة كاذبة تقول « إن جيش إسرائيل لا يقهر » . وسقطت الأسطورة فى ست ساعات ، ونجح الإنسان المصرى بكفاءته وإصراره وعزيمته فى أن يقهر ذلك الذى لا يقهر .. بل وقهر كل الصعاب والعقبات العسكرية والسياسية التى وضعت فى طريقه .. قهرها جميعا دون استثناء .

كذلك سقطت نظرية الأمن الإسرائيلية بكل أركانها . فقد أبطلت الحرب حجة إسرائيل فى مفهوم الحدود الآمنة القائمة على التوسع فى أراضى الغير ، وفشل ركن الردع فى أن يمنع مصر وسوريا من شن هجوم مشترك ومنسق على أعلى درجة ضد إسرائيل . وامتدت الحرب أكثر من ثلاثة أسابيع أضنت إسرائيل ، وأسقطت إصرارها على أن تكون الحرب خاطفة حتى لا ينهار اقتصادها . كما عطلت الحرب ركن النظرية الخاص بالمجال الحيوى غير القائم على حالة مستقرة من السلام . حين أغلقت مصر فى وجه الملاحة الإسرائيلية الطريق فى البحر الأحمر نحو قارتى آسيا وإفريقيا ، كما أغلق ميناء إيلات الإسرائيلى أبوابه وظل عاطلا تماما لم تدخله سفينة واحدة طوال فترة الحرب وبعدها إلى أن تم رفع الحصار .

لقد غيرت الحرب من الاستراتيجية العسكرية فى العالم ، وأصبحت الاستراتيجية المصرية التى نفذت خلالها محل دراسات وتحليلات فى القيادات والمعاهد العسكرية فى الدول الكبرى .. بل إنها أثرت على إنتاج نوعيات معينة من الأسلحة بالسلب والإيجاب ، بعد أن لعبت الصواريخ دورا حيويا ومؤثرا على نتائج الحرب .

أما على مستوى المقاتل المصرى ، فقد أثبت ذاته وأكد وجوده ، واسترد مكانته ، ورفع رأس

الأمة العربية عاليا .. فقد قاتل بضراوة بعد أن استوعب كل جديد ومعقد من منجزات العلم والتكنولوجيا . لقد قالت صحيفة « هاآرتس » العبرية فى ٢٣ أكتوبر ٧٣ .. « لقد ظهر أمامنا جيش عربى يثق فى معداته ، ويتمتع بثقة كبيرة فى نفسه وقياداته » . أما الجنرال عوزى تاركيس ، وهو من أبرز قادة إسرائيل ، فقد قال فى حديث له فى تل أبيب : « إننا لا بد أن نشهد لجهاز التخطيط المصرى بالبراعة . فقد كانت خططهم دقيقة ، وكان تنفيذها أكثر دقة . لقد حاولنا بكل جهدنا عرقلة تدفق القوات عبر القناة وصدها بقوة وردها على أعقابها ، ولكننا ما كدنا نستوعب ما حدث حتى كانوا قد توصلوا إلى نتائجه .. كأننا أغمضنا عيوننا وفتحناها فإذا هم قد انتقلوا تحت النار من غرب القناة إلى شرقها ، وفاجأونا صباح يوم ٧ أكتوبر بخمس فرق كاملة أمامنا على الضفة الشرقية للقناة ».

وبقدر ما نجحت القيادة المصرية والقوات المسلحة المصرية فى أن تحطم اعتقادا ترسخ فى عقل القيادات الإسرائيلية ، وهو أن قيادة مصر عاجزة عن اتخاذ أى قرار وأن القوات المصرية « جثة هامدة » ، بقدر هذا الغرور القاتل كان السقوط المدوى للقيادة الإسرائيلية . وقد عبر الصحفى توماس تشبتهام فى ١٢ أكتوبر عن ذلك بقوله : « لقد أمسكت هذه العمليات بالقيادة الإسرائيلية وهى عارية .. تلك حقيقة لا تقبل الجدل .. » .

ويقودنا الحديث عن القيادة الإسرائيلية ، إلى الحديث عن قمة المؤسسة العسكرية الممثلة فى صقر إسرائيل الكبير موشى ديان وزير الدفاع فى ذلك الوقت .. والذى ظل يؤكد قبل الحرب أن الهزيمة المنكرة ستكون هى مصير الجيش المصرى لو فكر فى عبور القناة ، والتى ستتحول إلى بحيرة من الدماء . بل واصل غروره حتى فى الساعات الأولى للحرب وقبل أن تنزل أخبار انهيار خط بارليف كالصاعقة .. ذلك الخط الذى قال عنه « إنه لو اجتمعت جيوش ومهندسو الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى ، فلن ينجحوا فى اختراق هذا الخط » . ثم كان التصريح الذى أطلقه بعد الحرب ، فأصاب العالم بالذهول حين قال : « إن خط بارليف كان مثل قطعة الجبن السويسرى .. به من الثقوب أكثر مما به من الجبن .. » . لقد أصبح ديان أثناء الحرب ، كما وصفته إحدى الصحف العبرية ، « حطام رجل » . وفى ديسمبر ٧٣ ، أدلى ديان بتصريح اعترف فيه بأن « .. حرب أكتوبر كانت بمثابة زلزال تعرضت له إسرائيل . إن ما حدث فى هذه الحرب قد أزال الغبار عن العيون ، وأظهر لنا ما لم نكن نراه من قبل . إن أشد أيام إسرائيل العصيبة لم تمر بنا بعد ، وعلينا أن نظل صامدين فى فترة المحنة القائمة أمامنا » .

لقد كان السادس من أكتوبر ١٩٧٣ بمثابة نقطة تحول فى علاقة العالم بالعرب .. بعد أن نجحوا فى فرض كلمتهم العسكرية ، بل وكلمتهم الاقتصادية كذلك .. حتى أطلقت الصحافة الغربية عليهم فى ذلك الوقت صفة « **القوة الكبرى السادسة** » . وكان ذلك بفضل حرب البترول التى شنها العرب على الدول المؤيدة لإسرائيل والتى تقف إلى جانبها ، والتى أجبرت أوروبا واليابان على إدراك حقيقة المطالب العربية ومشروعيتها .. فاعترفوا بها ووقفوا إلى جانبها وأعلنوا أن السلام ضرورى لحل أزمة الشرق الأوسط على أساس عودة الحق العربى لأصحابه . هكذا تحركت دول أوروبا الغربية وأصدرت قراراً جماعيا يطالب بانسحاب إسرائيل من جميع الأراضى التى احتلتها .

وراحت الولايات المتحدة تبحث بجدية كاملة عن إيجاد حل مقبول لأزمة الشرق الأوسط ، بعد أن كانت تضعها فى قاع قائمة اهتماماتها .. وبعد أن أعلن هنرى كيسنجر وزير خارجيتها قبل الحرب قوله : « **إن ملف الشرق الأوسط قد أغلق** » . ونشبت الحرب ، وفتح ملف الشرق الأوسط مرة أخرى رغم إرادة كيسنجر ، وقلبت الموازين وراح كيسنجر يسعى لإيجاد حل للأزمة ويمارس جولاته المكوكية فى الشرق الأوسط من أجل التوصل إلى الحلول المبدئية التى تفتح الطريق أمام السلام والوصول إلى تسوية شاملة عادلة .

أما داخل إسرائيل ، فقد وقع زلزال عنيف هز المجتمع الإسرائيلى من أساسه وزعزع جذور الثقة بينه وبين قياداته . ووجهت الاتهامات المريرة للجيش الإسرائيلى بعد انهيار الصرح الهائل الذى بنوه للجيش على مدى السنوات التى أعقبت حرب ١٩٦٧ . حتى ظهرت الحقيقة عارية ولم يكن سببها الرئيسى ما يعانيه الجيش من سلبيات ، ولكن ما نجح العرب فى فرضه من حقائق وإيجابيات اعترف بها ديان حين قال : « لم يكن تقييمنا لمدى كفاءة العرب وقدرتهم القتالية سليما ، رغم أننا كنا نعلم مقدما طبيعة أسلحتهم وحجم قواتهم » . وهو تصريح يدل على سوء تقدير خطير واستهانة بقوة الخصم ، كان سببهما الأساسى ذلك الغرور القاتل الذى ساد قيادات إسرائيل فأعمى بصيرتها .

وشكلت فى إسرائيل لجنة تحقيق عرفت باسم « لجنة أجرانات » ، نسبة إلى رئيسها الدكتور شمعون أجرانات رئيس المحكمة العليا فى إسرائيل . وقد بحثت اللجنة أوجه القصور التى أدت إلى هزيمة القوات المسلحة الإسرائيلية فى حرب « يوم كيبور » أو يوم الغفران ، وركزت كثيرا على قصور المعلومات وفشل جهاز المخابرات الإسرائيلى ، باعتباره الجهة المسئولة عن المعلومات السليمة الضرورية لاتخاذ أى قرار سليم . ونوهت اللجنة بأن « العدو » قد استطاع تضليل جيش إسرائيل ومفاجأته تحت قناع مناورات الخريف المزعومة .

وكان رأى اللجنة أن رئيس المخابرات العسكرية الإسرائيلية يتحمل كل المسئولية عن هذا الخطأ الفادح جدا الذى ارتكبه جهاز المخابرات .. ولهذا السبب يجب ألا يبقى فى منصبه بعد اليوم . وكانت الإدانة الثانية موجهة إلى رئيس الأركان العامة الإسرائيلية الجنرال ديفيد أليعازر ، وما يتحمله من مسئولية شخصية عما حدث عشية الحرب من خطأ فى تقدير الموقف وقصور فى تعبئة وحشد القوات الإسرائيلية والإهمال فى وضع الخطط المعدة مسبقا لمقابلة أى هجوم تشنه مصر أو سوريا ضد إسرائيل .. إضافة إلى تلك الثقة المفرطة فى قدرة القوات الإسرائيلية على صد وتدمير أى هجوم عربى شامل ضدها على الجبهتين وبواسطة القوات النظامية وحدها وفى أى وقت . هكذا رأت اللجنة : « إن هذا الإهمال والقصور يجعل من واجب اللجنة التوجيه بإنهاء تولى الجنرال ديفيد أليعازر منصب رئيس الأركان العامة لإسرائيل » . وكان قائد الجبهة الجنوبية (جبهة سيناء) جنرال شموئيل جونين هو المسئول الثالث عن الكارثة الإسرائيلية ، وأنه يتحمل جزءا كبيرا من المسئولية عن الوضع الخطير الذى داهمت فيه مصر القوات الإسرائيلية فى الجبهة الجنوبية فى « يوم كيبور » ، عندما بدأت مصر هجومها . ورأت اللجنة أن ينطبق على الجنرال شموئيل جونين نفس القرار الذى اتخذته حيال رئيس الأركان العامة . إن إهماله وتقصيره قبل

الحرب ويوم اندلاعها يجبران اللجنة على اتخاذ قرار بإعفائه من منصبه . واختتمت اللجنة تقريرها ـ الصادر فى أول أبريل ١٩٧٤ ـ بالقول : « لقد واجه الجيش الإسرائيلى فى « يوم كيبور » تحديا من أصعب التحديات التى يتعرض لها أى جيش .. نتيجة للوضع الخطير الذى كان قائما عندما بدأت الحرب ، وبسبب الأخطاء التى ارتكبت فى تلك الجولة والتى سبق تفصيلها » .

وأخيرا ، فقد شهد خبراء فن الحرب فى العالم وفلاسفة التاريخ العسكرى ، أن العرب قد حققوا كل المبادىء المعروفة للحرب والتى لا غنى عنها لتحقيق النصر . فقد نجحوا بمقدرة عالية فى تحقيق : المفاجأة والمبادأة ، والتعاون والأمن ، والاقتصاد فى المجهود ، والروح المعنوية بصورة مثالية تحتذى بواسطة الآخرين فى تطبيق هذه المبادىء الحيوية التى تشكل جوهر الفكر العسكرى والأساس الضرورى لتحقيق النصر .

فلا شك أن ما حققه العرب من مفاجأة ، على كل مستوياتها الاستراتيجية والميدانية والتكتيكية ، يمثل سابقة فى تاريخ الشعوب تستحق التأمل والدراسة . فقد فوجئت إسرائيل كلها ، قيادات سياسية وقيادات عسكرية وجماهير إسرائيلية ، بتفجر الحرب فى جبهتين ، هما الجبهة المصرية والجبهة السورية ، فى لحظة واحدة بعد ظهر يوم ٦ أكتوبر ١٩٧٣ .. وإسرائيل فى حالة سكون تام بمناسبة « عيد الغفران » ، وقياداتها فى حالة إغفاءة القيلولة . هكذا تهاوت القلاع ، وتم اقتحام أعقد الموانع ، واحتلت القوات المصرية حصون خط بارليف وقضت على الخط الشهير الذى تحول إلى أثر بعد عين خلال عدة ساعات أو فترة لم تتجاوز ٢٠٠ دقيقة . إنها ذات الحصون التى أنفقت إسرائيل من أجل إقامتها ٣٠٠ مليون دولار ، وأضاعت فى بنائها ٢٠٠٠ يوم أو يزيد ، وجهزتها بأقوى الأسلحة وأخطر أدوات القتال .

كان هذا يعنى أن العرب قد امتلكوا « المبادأة » تماما ، فوجهوا لإسرائيل الضربة الأولى على الجبهتين لأول مرة فى تاريخ الصراع ، وهدموا بذلك نظرية ظلت إسرائيل متمسكة بها لفترة ربع قرن .. هى نظرية الردع الجسيم القائم على توجيه ضربة وقائية مسبقة ، تدمر تحضيرات عدوها للهجوم وتجهض مخططاته ..

ومن اللافت للنظر ذلك « التعاون الوثيق » ، ليس فقط بين أفرع القوات المسلحة المصرية وتشكيلاتها فى الجبهة الواحدة ، بل كذلك التعاون المنسق بين الجبهتين المصرية والسورية .. فجاءت الأنشطة القتالية فى الجبهتين وداخل الجبهة الواحدة مثالا للتنسيق المحكم بين مختلف أوجه الأداء القتالى .

ولا شك أن القيادتين المصرية والسورية قد نجحتا فى تأمين قواتهما طوال فترة الحشد التى استمرت عدة أشهر .. شهدت تحركات مكثفة تجاه المناطق الأمامية للجبهات ، وتحريك معدات ثقيلة ، ومن أبرزها معدات العبور الضخمة لعشرات الكبارى والمعدات والتى استغرق نقلها من عمق الأراضى المصرية إلى جبهة القناة عدة أسابيع . وتم تنفيذ ذلك وفق خطة تأمين محكمة ، فلم تتعرض معدة واحدة أو فرد واحد لأعمال العدو المضادة طوال فترة التحضير للهجوم .. حتى التجهيزات الضخمة التى شهدتها مناطق الحشد والضرورية للهجوم ، كانت مؤمّنة ومنفذة بطريقة

تجعل من الصعب كشف النيات . حتى عندما بدأت قواتنا فى تعلية السواتر الترابية على الضفة الغربية للقناة .. من أجل الاشراف الكامل على الضفة الشرقية واستخدام النيران المباشرة من فوق هذه السواتر الترابية لستر عملية العبور وتأمين الساعات الحرجة ، لم يدرك الإسرائيليون السبب الحقيقى من وراء هذه التعليات ، بل إنهم سخروا منها وعلقوا على ذلك بقولهم : « إن المصريين يهوون بناء الأهرامات حتى على ضفة القناة » .

من ناحية أخرى ، فإن أسلوب استخدام القوات وطرق التعامل مع القوات المعادية المتفوقة ، قد تم اختيارهما والتدريب عليهما بحيث يحققان هدف القضاء على ميزة التفوق التى تتمتع بها القوات الجوية والقوات المدرعة الإسرائيلية .. باستدراج طائرات اسرائيل لكمائن الدفاع الجوى وتدميرها بالصواريخ ، ودفع تشكيلاتها المدرعة للدخول إلى أراضى قتل مدبرة ومعدة من قبل ، وإنزال أكبر قدر من الدمار بهذه التشكيلات . وكان ذلك يتم فى معظمه بمجهود قليل وخسائر مصرية محدودة . ومن أروع الأمثلة فى هذا المجال أن الخسائر التى وقعت أثناء عملية العبور – وهى العملية التى كانت محفوفة بأشد المخاطر – لم تتجاوز نسبة ١,٥٪ من نسبة الخسائر التى كان من المقدر حدوثها وبنيت على أساسها خطط التعويض .

أما عن الروح المعنوية ، فإن الحديث عنها يطول ، لأنها تقودنا إلى الحديث عن دور المقاتل وأصالة الإنسان المصرى ، وحقيقة طاقاته المختزنة التى برزت عندما صقل معدنه فأبهر أداؤه العالم كله ، وتحدث عنه الأعداء قبل الأصدقاء واعتبروا هذا المقاتل هو « المفاجأة الكبرى فى هذه الحرب » . فقد كثر الحديث عن هذا الجندى ، وكيف اقتحم هذه الموانع « الأسطورية » والحصون القوية .. عارى الصدر مسلحا بالإيمان قبل أن يكون مسلحا بالبندقية أو المدفع . اقتحم هذا المقاتل النيران بشكل عجز الإسرائيليون أنفسهم عن وصفه .. ربما خجلا من العبارات الكاذبة والدعايات المسمومة التى أطلقوها قبل الحرب على هذا الجندى ، فوصفوه بالعجز والاستسلام .. ثم فوجئوا به يقضى بيديه على أسطورة الجندى الإسرائيلى الذى لا يقهر ، ويؤكد أنه أقوى تأثيرا من القنبلة الذرية التى تحدث عنها أصدقاؤنا من الخبراء عند حديثهم عن تدمير خط بارليف .

أضف إلى ذلك كله ، ما اتفقت عليه آراء المعلقين والخبراء العسكريين الأجانب بشأن جهاز التخطيط المصرى ، وما حققه من إبداع فكرى انعكس على الخطط التى اتسمت بالبعد عن النمطية والعمل التقليدى .. فحققت المفاجآت وورّطت القوات الإسرائيلية فى مواقف صعبة . ولا ننسى هنا – بعد عظمة العبور – أسلوب صد وتدمير الهجمات والضربات المضادة التى وجهتها التشكيلات المدرعة والميكانيكية الإسرائيلية . وتكفى الإشارة إلى يوم « الاثنين الأسود » (٨أكتوبر) عندما تقدمت الجحافل الإسرائيلية المدرعة وكلها ثقة فى أنها ستخرق بسهولة الدفاعات المصرية ، وتصل إلى الضفة الشرقية للقناة بعد تطويق هذه القوات وتدميرها . فما حدث كان العكس .. فقد تورطت التشكيلات الإسرائيلية فى الكمائن وأراضى القتل المصرية المضادة للدبابات ، وتعرضت لعمليات إبادة جماعية كان لها تأثير الصدمة العنيفة ، حيث أدت إلى انهيار رأس القيادة الإسرائيلية موشى ديان .

ومن إبداعات التخطيط المصرى ، أن تخطط عملية اقتحام قناة السويس ، ليس فى قطاعات محددة – كما هو متبع فى مثل هذه العمليات الصعبة – ولكن على طول خط المواجهة .. فيتم العبور فى لحظة واحدة على جبهة بلغ امتدادها ١٧٠ كيلو مترا من جنوب بور سعيد فى الشمال حتى شمال السويس فى الجنوب . وهكذا استولت القوات المصرية فى قفزة واحدة على كل خط بارليف ، بجميع تحصيناته وقلاعه ومواقعه . وكانت النتيجة الطبيعية هى حالة من الارتباك الشديد والتخبط العشوائى التى سادت القيادات الإسرائيلية العليا والميدانية ، والتى ظلت تبحث عن أسلوب رد الفعل المناسب لمواجهة هذا الاكتساح .. بعد أن حرمها المخطط المصرى من إمكانية العمل على مواجهات ضيقة تركز فيها قواتها حتى تتفوق على الخصم . لقد نجحت مصر بهذا الأسلوب الفريد فى أن تفرض الحرب على إسرائيل وفقا لاختيارها ، سواء من حيث المكان أو الزمان ، أو من حيث الاستراتيجية أو التكتيك .

لقد كانت الضربة المصرية قاسية ومدمرة .. أجبرت قادة إسرائيل الذين ظلوا يرفضون الدخول فى مباحثات للسلام على مدى أكثر من ست سنوات ، وقد أعماهم الغرور وقضى الصلف على بصيرتهم .. أجبرتهم على قبول ما سبق أن رفضوه بعد ست ساعات فقط من بداية الحرب ، عندما تهاوت الحصون وسقطت الأسطورة ووقع الزلزال الذى هز كيان إسرائيل من أساسه .. فسارعوا إلى قبول اقتراح الولايات المتحدة بالبدء الفورى فى المباحثات العسكرية ، على أن تبدأ بعد ساعات من الوقف الجدى لإطلاق النار . وكان طبيعيا أن تقبل مصر من منطلق سعيها الدائب من أجل السلام . وعقد الاجتماع الأول للمباحثات العسكرية عند علامة الكيلو متر ١٠١ طريق القاهرة – السويس ، فى خيمة أعدتها قوات الطوارىء الدولية فى منتصف ليلة ٢٨ / ٢٩ أكتوبر ٧٣ ، بعد توقف آخر الاشتباكات بـ ١٢ ساعة .. ليشكل هذا الاجتماع نقطة البداية لانطلاق عملية السلام فى الشرق الأوسط والتى ما زالت مسيرتها مستمرة حتى الآن .. إلى أن يتم التوصل إلى سلام حقيقى مستقر وتسوية شاملة عادلة ومتكاملة . هنا يمكن القول إن حرب أكتوبر ١٩٧٣ قد أتمت رسالتها كاملة .



رقم الإيداع ٩١٨٠ / ١٩٩٩
الترقيم الدولى I.S.B.N. 977-320-009-4



مطابع الأهرام التجارية - قليوب - مصر





سنوات الإعداد وأيام النصر

لماذا هُزِمْنا هذه الهزيمة المفجعة فى ١٩٦٧ ، بينما أمكننا أن نحقق هذا الإنجاز الرائع فى أكتوبر ١٩٧٣ ؟ يقدم المؤلف من واقع مشاركته المباشرة ، صورة موثقة عن ملحمة الإعداد لحرب أكتوبر وكيف تم التنفيذ ، وتأثير ذلك على مسار الحرب ونتائجها ، ويركز على عوامل حاسمة فى هذا الصدد : التوصل لفكر جديد متطور بعيد عن النمطية لدحر التحدى الصهيونى بعد هزيمة ١٩٦٧، طرح نموذج فريد من الإبداع الفكرى للمخطط الاستراتيجى والأداء المبهر للمقاتل المصرى ، الأساليب المبتكرة لإعداد القوات وخطط العمليات وإدارة الحرب .

والكتاب يلقى ضوءا ساطعا على خفايا الجهد الكبير والتضحيات الهائلة التى تحملتها القوات المسلحة طوال ٦ سنوات من الإعداد للثأر واسترداد الأرض والكرامة من خلال التجديد الدؤوب فى مجال الفكر والتطبيق العسكرى .

والمؤلف ، اللواء طه المجدوب ، خدم بالقوات المسلحة ٣٠ عاما : تولى قيادة القوات المصرية التى أرسلت لمساعدة الجزائر (٦٣/١٩٦٤) ، ورأس مجموعة التخطيط بهيئة العمليات بالقوات المسلحة المسئولة عن التخطيط لحرب أكتوبر (٧١/١٩٧٤) ، وهيئة الاتصال للقوات المسلحة بالهيئات الدولية ، وأشرف على تنفيذ اتفاقيات فض الاشتباك (٧٤/١٩٧٦) ، وعمل سكرتيرا عاما لمجلس الدفاع الوطنى (٧٦/١٩٧٨) ، وسفيرا بالخارجية ثم مساعدا لوزير الخارجية (٧٩/١٩٨٦) ، ومثل القوات المسلحة فى وفد مصر فى عدة مؤتمرات ، وله ٧ مؤلفات .

الناشر

مركز الأهرام للترجمة والنشر
مؤسسة الأهرام

التوزيع فى الداخل والخارج : وكالة الأهرام للتوزيع
ش الجلاء - القاهرة
مطابع الأهرام التجارية - قليوب - مصر